الجمـهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و البـحـث العلـمي
جـامعـة محمـد خيضـر- بسكـرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الموضـوع

أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات
دراسة حالة مجموعة شركات

لجنة المناقشة

أ.د. مفتاح صالح	أستاذ التعليم العـالي	جـامعـة بسكـرة	رئـيسـا
أ.د.يحياوي مفيدة	أستـاذة التعليم العالي	جـامعـة بسكـرة	مشرفا ومقررا
د. بن عيشي عمار	أستـاذ مـحاضر	جـامعـة بسكـرة	عضوا مناقشا
د. زرقون محمد	أستـاذ مـحاضر	جـامعـة ورقلة	عضوا مناقشا
د. عثماني أحسين	أستـاذ مـحاضر	جـامعـة أم البواقي	عضوا مناقشا
د. سردوك فاتح	أستـاذ مـحاضر	جـامعـة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017- 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري
وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

صدق الله العظيم

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وكان فرحي فرحها وألمي ألمها ونجاحي نجاحها، إلى أمي التي أحيا بها أطال الله في عمرها ومنحها الصحة والعافية.

إلى من كان سببا في وجودي وأحبني وليدا وطفلا وشابا وساندني وأعانني بكل ما يستطيع، إلى أبي الغالي أطال الله عمره ورزقه الصحة والعافية.

إلى إخوتي الأعزاء نجيب، شريف، جمال، عبد الرؤوف، عمار، فؤاد.

إلى أخواتي الماجدات هدى، راضية، سهام.

إلى روح فقيدي العائلة والروح عبد اللطيف، نورة.

إلى من ساندتني في بداية حياتي المهنية وكانت عون وسند لي في الإجتهاد والصبر على مشاكل الدنيا زوجتي نسرين.

إلى نور عيني وحب فؤادي بشرى ماريا، وإخوتها هبة الرحمان، عبد المالك.

إلى زوجات إخوتي وأبنائهم كل بإسمه.

إلى جميع أساتذتي الذين وجهوني إلى درب العلم والمعرفة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عنابة وجامعة بسكرة وجامعة سطيف

إلى كل من حفظته ذاكرتي ونسيه قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكـر وتقدير

الحمد والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه هو وحده المتفرد بجزيل العطاء لكرمه، الحمد لله الذي خلق الإنسان من طين لازب ونوع له المطاعم والمشارب والعلم والمعارف، الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل ويسر لي سبل إتمامه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان للأستاذة المشرفة يحياوي مفيدة على توجيهاتها القيمة ونصائحها النفيسة التي كانت لنا خير سند في هذا البحث.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذة قطاف ليلى والأستاذة حجاز خديجة والأستاذ تقرارات يزيد لمساعدتهم الخالصة والصادقة.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ ماضي بلقاسم على مساعدته لي، والأستاذ طويل حسونة على دعمه لي في مجال العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة كل بإسمه على قبول مناقشة وإثراء موضوع البحث.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر والإمتنان لكافة محافظي الحسابات الذين تكرموا بالإجابة على الإستبيان بكل صدق وموضوعية.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لنا يد العون وساهم في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب وأخص بالذكر عمال مكتبة جامعة فرحات عباس بسطيف.

الملخص

إن التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات الإقتصادية عبر الزمن في مجال العلاقات الاقتصادية ونطاق المبادلات التجارية وتشابكها، أدى إلى تزايد الطلب على البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بأنشطة وأعمال المؤسسات الإقتصادية على مختلف مستوياتها الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها سواء على المستوى الداخلي لهذه المؤسسات أو على المستوى الخارجي لها، الأمر الذي يحتم وجود مصداقية في هذه البيانات والمعلومات، أي أن تكون صحيحة وسليمة وعادلة.

هذه المصداقية يتم إثباتها بواسطة عملية مراجعة الحسابات التي تهدف إلى إظهار الوضع المالي الفعلي لأي مؤسسة إقتصادية بتاريخ معين، وذلك من خلال فحص محتويات مستنداتها وسجلاتها وحساباتها ومراجعتها بإتباع أساليب وإجراءات حديثة تمثل الجانب التطبيقي والفني في المراجعة والتي تساعد في تحسين جودة تقرير المراجعة والوصول إلى الرأي السليم حول عدالة وصحة القوائم المالية.

تعتمد أساليب المراجعة الحديثة على إستخدام أساليب التحليل الكمية في أداء عملية المراجعة، كتحليل الإتجاه العام وتحليل النسب المالية وتحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية وإختبارات المعاينة الإحصائية. والتي تستخدم في ترشيد تخطيط عملية المراجعة وكذلك الإختبارات الأساسية وإعداد التقرير، مما يساعد على تحديد العناصر المميزة التي تحتاج إلى إهتمام خاص أثناء المراجعة وبالتالي تحسين جودة أداء عملية المراجعة.

إن أساليب المراجعة الحديثة ليست بالأساليب الجامدة، فمحافظي الحسابات لا يتبعون طريقة واحدة متكررة، بل هناك أساليب متعددة في الفكر المحاسبي، وكلما مارس المحافظون المهنة بكفاءة كلما إكتشفوا أن هناك أساليب فنية أخرى جديدة يمكنهم إستخدامها مما يزيد من فعالية المراجعة.

الكلمات المفتاحية

المراجعة، الإجراءات التحليلية، المقارنة، الأساليب الكمية، المعاينة الإحصائية، الكفاءة، الفعالية.

Abstract

The exponential growth of institutions in economic relations and trade expansion and diversification has led to an increase over timein the demand for financial and accounting data and information within the activities of business for large, medium and even small-sized economic enterprises whether internally or externally and, therefore, makes it imperative to ensure the credibility of such data and information, namely; the need to account for the fact that the latter must to be done correctly, fairly and equitably.

Within this context, the credibility is recognized by the audit process, which aims to demonstrate the actual financial situation of any economic operator at a certain date. In such cases, itcan beaccomplished by examining the contents of the operators documents, records and accounts with a view to reviewing them using modern methods and procedures that represent the practical and technical aspects of the auditin connection with improving the quality of the reports as well as expressing the objective opinions on the validity and the equitability of the financial statements.

In the performance of the audit process, in fact, the recent audit modalities rely on the implementation of the methods of the quantitative analysis such as systemic trends analysis, financial ratios analysis, regression analysis, time-series analysis, and statistical sampling tests. Moreover,these modalities are used to inform the audit planning as well as the basic testing and reporting, and thereby helping to determine the distinct elements that require careful attention during the audit and thus to improve the quality of the audit performance.

Accordingly, the recent audit modalities are not rigid and accountants do not follow only single repetitive method. They are however various approaches with respect to Accounting Thought. For this reason, the more efficient the accountants are in the practice of the profession, the more they discover that there are new techniques that can be used, which in turn increases the effectiveness of the audit.

Keywords

Audit, analytical procedures, comparing accounts, quantitative methods, statistical sampling, efficiencyand, effectiveness.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات

الملخص بالعربية..... IX

الملخص بالإنجليزية..... IX

فهرس المحتويات..... IX

قائمة الجداول..... IXII

قائمة الأشكال..... XIX

قائمة الملاحق..... IX

المقدمة العامة

إشكالية البحث..... ث

فرضيات البحث..... ث

أهمية الموضوع..... ج

أهداف البحث..... ج

أسباب إختيار الموضوع..... ح

الدراسات السابقة ..... ح

حدود البحث..... ذ

منهج البحث ..... ر

هيكل البحث..... ر

الفصل الأول: التأصيل العلمي لمراجعة الحسابات

تمهيد..... 2

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة مراجعة الحسابات..... 3

1-1- التطور التاريخي لمراجعة الحسابات..... 3

1-2- تعريف مراجعة الحسابات..... 5

1-3- أهداف مراجعة الحسابات..... 8

1-4- أهمية مراجعة الحسابات..... 11

1-5- أنواع مراجعة الحسابات..... 14

المبحث الثاني: معايير وأخلاقيات أداء مراجعة الحسابات..... 21

2-1- مفهوم معايير المراجعة..... 21
2-2- المعايير العامة لمراجعة الحسابات..... 23
2-3- معايير العمل الميداني لمراجعة الحسابات 26
2-4- معايير إعداد تقرير مراجعة الحسابات..... 29
2-5- مبادئ السلوك المهني لمراجعة الحسابات..... 32
المبحث الثالث: مراحل وإجراءات أداء عملية مراجعة الحسابات 38
3-1- مرحلة الإجراءات الأولية..... 44
3-2- مرحلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية..... 46
3-3- مرحلة إعداد برنامج الفحص والتحقق..... 45
3-4- مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية..... 48
3-5- مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة..... 53
خلاصة الفصل..... 61
الفصل الثاني: إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية مراجعة الحسابات
تمهيد..... 63
المبحث الأول: الأبعاد الأساسية للمراجعة التحليلية..... 64
1-1- ماهية المراجعة التحليلية..... 64
1-2- أنواع إجراءات المراجعة التحليلية..... 66
1-3- أهداف ومقومات إستخدام الإجراءات التحليلية..... 69
1-4- توقيت إستخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة..... 71
1-5- خطوات تطبيق عملية المراجعة التحليلية..... 76
المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي الساكن ودورها في مراجعة الحسابات..... 80
2-1- ماهية التحليل المالي..... 80
2-2- آليات تطبيق أسلوب تحليل الإتجاه والتغير..... 83
2-3- أسس إستخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية..... 86
2-4- أنواع النسب المالية المستخدمة في عملية المراجعة..... 90
2-5- أهمية إستخدام أساليب التحليل المالي الساكن في أداء عملية المراجعة..... 99
المبحث الثالث: نماذج التحليل المتقدمة ومساهمتها في زيادة فعالية مراجعة الحسابات..... 102

3-1- مقومات تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار في عملية المراجعة..... 102
3-2- نماذج أسلوب تحليل الإنحدار المستخدمة في عملية المراجعة..... 105
3-3- أسس وضوابط تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في عملية المراجعة..... 112
3-4- طرق تحليل نماذج السلاسل الزمنية في عملية المراجعة..... 115
3-5- أهمية إستخدام نماذج التحليل المتقدمة في عملية المراجعة..... 120
خلاصة الفصل..... 123
الفصل الثالث: مساهمة أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيد أداء عملية المراجعة
تمهيد..... 125
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات..... 126
1-1- مفهوم المعاينة في مراجعة الحسابات..... 126
1-2- أنواع وخطط المعاينة في مراجعة الحسابات..... 128
1-3- مصطلحات المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة..... 133
1-4- أساليب إختيار العينات الإحصائية..... 138
1-5- خطوات عملية المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات..... 143
المبحث الثاني: إستخدام أساليب معاينة الصفات في مجال إختبارات الرقابة..... 148
2-1- مفهوم معاينة الصفات..... 148
2-2- خطوات تحديد حجم عينة معاينة الصفات..... 149
2-3- إختيار وإختبار مفردات عينة معاينة الصفات..... 155
2-4- تقييم نتائج عينة معاينة الصفات..... 156
2-5- المعاينة الإستكشافية..... 159
المبحث الثالث: إستخدام معاينة المتغيرات ومعاينة الوحدات النقدية في مجال الإختبارات الأساسية..... 163
3-1- المفاهيم الأساسية لمعاينة المتغيرات..... 163
3-2- معاينة المتغيرات بإستخدام الوسط الحسابي..... 165
3-3- معاينة المتغيرات بإستخدام تقدير النسبة أو الفروق..... 169
3-4- أسلوب معاينة الوحدات النقدية..... 173
3-5- خطوات تطبيق معاينة الوحدات النقدية في عملية المراجعة..... 177
خلاصة الفصل..... 183

الفصل الرابع: مساهمة الأساليب الحديثة للمراجعة في زيادة فعالية أداء عملية المراجعة

تمهيد..... 185

المبحث الأول: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تحسين جودة عملية المراجعة..... 186

1-1- ماهية جودة مراجعة الحسابات 186

1-2- مقومات جودة مراجعة الحسابات..... 189

1-3- أسس الرقابة على جودة مراجعة الحسابات..... 195

1-4- أساليب الرقابة على جودة مراجعة الحسابات..... 199

1-5- أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة وإنعكاسها على جودة مراجعة الحسابات... 202

المبحث الثاني: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تخفيض مخاطر المراجعة..... 206

2-1- ماهية مخاطر المراجعة..... 206

2-2- أنواع مخاطر المراجعة..... 207

2-3- مكونات مخاطر المراجعة..... 210

2-4- تحديد وتقدير مخاطر المراجعة..... 216

2-5- أهمية تطبيق أساليب المراجعة الحديثة وإنعكاسها على مخاطر المراجعة..... 222

المبحث الثالث: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تضييق فجوة التوقعات..... 226

3-1- مفهوم فجوة التوقعات..... 226

3-2- أسباب وجود فجوة التوقعات في مراجعة الحسابات..... 228

3-3- أنواع وتقسيمات فجوة التوقعات..... 230

3-4- أهمية وعلاقة معايير المراجعة الدولية بتضييق فجوة التوقعات..... 235

3-5- أهمية تطبيق أساليب المراجعة الحديثة وإنعكاسها على تضييق فجوة التوقعات..... 239

خلاصة الفصل..... 243

الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لأثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على مصداقية رأي محافظ الحسابات

تمهيد..... 245

المبحث الأول: واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر..... 245

1-1- نشأة وتطور مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر 245

1-2- الهيئات المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر..... 248

1-3- شروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر..... 253

1-4- مهام وضوابط عمل محافظ الحسابات في الجزائر..... 255
1-5- أثر إصلاح مراجعة الحسابات في الجزائر على تقرير محافظ الحسابات..... 259
المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية..... 262
2-1- المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية..... 262
2-2- مجتمع وعينة الدراسة..... 262
2-3- تصميم الإستبيان والأساليب المستخدمة..... 263
2-4- ثبات وصدق الإستبيان..... 266
2-5- تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة..... 275
المبحث الثالث: تحليل النتائج وإختبارات فرضيات الدراسة..... 283
3-1- إختبار التوزيع الطبيعي..... 283
3-2- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الأول..... 284
3-3- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الثاني..... 289
3-4- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الثالث..... 293
3-5- إختبار فرضيات الدراسة..... 299
خلاصة الفصل..... 307
الخاتمة العامة..... 309
قائمة المراجع..... 316
الملاحق..... 335

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــان	الصفحة
(1-1)	تطور أهداف مراجعة الحسابات ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية	9
(2-1)	الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	19
(3-1)	معايير المراجعة الدولية	22
(4-1)	قائمة إستقصاء نموذجية لنظام المتحصلات النقدية	43
(5-1)	درجة الإعتماد على أساليب تنفيذ الإختبارات الأساسية	52
(1-2)	المقارنات والعلاقات الداخلية	67
(2-2)	إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة	76
(3-2)	أمثلة عن المتغيرات التابعة والمستقلة في عملية المراجعة	104
(1-3)	علاقة أساليب المعاينة بأهداف عملية المعاينة	144
(2-3)	قرارات محافظ الحسابات لتحديد حجم العينة السليم	146
(3-3)	العوامل المؤثرة في حجم عينة معاينة الصفات	151
(4-3)	تحديد حجم العينة في معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 5%	153
(5-3)	تحديد حجم العينة في معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 10%	154
(6-3)	تقييم نتائج العينة باستخدام معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 5%	157
(7-3)	تقييم نتائج العينة باستخدام معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 10%	158
(8-3)	معاملات الثقة عند مستويات الثقة المحددة	161
(9-3)	جدول معاينة الاستكشاف	161
(10-3)	معاملات الخطر لمعاينة التقدير بالوسط الحسابي	168
(11-3)	بعض العوامل المؤثرة على حجم العينة في إختبارات التحقق التفصيلية	169
(12-3)	معاملات الثقة لمستويات الثقة عند عدد أخطاء متوقع صفر	179
(13-3)	معامل التوسع المقابل لمخاطر القبول الخاطئ في حالة توقع وجود تحريفات	180
(14-3)	معاملات الثقة لتقييم نتائج معاينة الوحدات النقدية	182
(1-4)	الفرق بين المكاتب الكبرى والمكاتب الصغرى للمراجعة	190
(2-4)	العناصر الخمسة للرقابة على جودة مراجعة الحسابات	196
(3-4)	العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة	217
(4-4)	نسب تحديد مخاطر المراجعة	220
(5-4)	العلاقة بين كمية أدلة الإثبات ومخاطر المراجعة	222
(6-4)	تصنيف فجوة التوقعات حسب أسبابها	235
(1-5)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	264
(2-5)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة	266
(3-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الأول	268
(4-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الأول	269
(5-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الثاني	270
(6-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني	271
(7-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الثالث	272
(8-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث	273
(9-5)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثالث للمحور الثالث	274

(10-5)	صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة	275
(11-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	275
(12-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	276
(13-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	277
(14-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	278
(15-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	279
(16-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإطلاع على المعايير الدولية	280
(17-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير إستخدام أساليب المراجعة الحديثة	281
(18-5)	إختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد ومحاور الدراسة	283
(19-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الأول	285
(20-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الأول	287
(21-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الثاني	289
(22-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الثاني	291
(23-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الثالث	293
(24-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الثالث	295
(25-5)	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثالث للمحور الثالث	297
(26-5)	نتائج إختبار صحة الفرضية الرئيسية	299
(27-5)	تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الرئيسية	300
(28-5)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى	301
(29-5)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية	301
(30-5)	نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة	302
(31-5)	تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الثالثة	303
(32-5)	نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة	304
(33-5)	تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الرابعة	304
(34-5)	نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة	305
(35-5)	تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الخامسة	306

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيـــان	الصفحة
(1-1)	الخصائص المرتبطة بمفهوم المراجعة	8
(2-1)	أهمية مراجعة الحسابات لدى مستخدمي القوائم المالية	13
(3-1)	المسار العام للمراجعة الخارجية	18
(4-1)	بعض الأشكال والرموز النموذجية المستخدمة في خرائط التدفق	42
(5-1)	تقرير نموذجي غير متحفظ	56
(6-1)	أنواع تقارير إبداء الرأي	60
(1-2)	منهج تطبيق الإجراءات التحليلية كأحد إختبارات التحقق الأساسية	74
(2-2)	توقيت وغرض إجراءات المراجعة التحليلية	75
(3-2)	نموذج الانحدار الخطي البسيط	108
(4-2)	القطع المكافئ لمعادلة كثيرة الحدود من الدرجة الثانية	112
(1-3)	المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية	131
(2-3)	منحنى التوزيع الطبيعي	165
(1-4)	عناصر نموذج خطر المراجعة	218
(2-4)	هيكل فجوة التوقعات في المراجعة	227
(3-4)	العناصر الأساسية لفجوة التوقعات	233
(1-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	276
(2-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	277
(3-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	278
(4-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	279
(5-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	280
(6-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإطلاع على المعايير الدولية	281
(7-5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير إستخدام أساليب المراجعة الحديثة	282

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	البيـــان	الصفحة
(1)	إستمارة إستبيان الدكتوراه	335
(2)	قائمة محكمي إستمارة إستبيان الدكتوراه	341
(3)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الأول	342
(4)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الأول	342
(5)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الثاني	342
(6)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني	342
(7)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الثالث	343
(8)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث	343
(9)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثالث للمحور الثالث	343
(10)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأبعاد ومحاور الدراسة	343
(11)	إختبار ثبات وصدق أبعاد ومحاور الدراسة	344
(12)	إختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد ومحاور الدراسة	345

المقدمة العامة

إن التطورات العديدة والمستمرة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية في مجال الأعمال بصورة عامة وفي مجال نظم المعلومات بشكل خاص، وتوسع نطاق مبادلاتها التجارية وتشابكها جعلها تتعامل مع عدة أطراف وهيئات مختلفة لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة، مما أدى إلى تزايد الطلب على البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بأنشطة وأعمال المؤسسات الإقتصادية على مختلف مستوياتها الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها سواء على المستوى الداخلي لهذه المؤسسات أو على المستوى الخارجي لها. الأمر الذي يحتم وجود مصداقية في هذه البيانات والمعلومات، أي أن تكون صحيحة وسليمة وعادلة.

هذه المصداقية يتم إثباتها بواسطة عملية المراجعة التي تهدف إلى إظهار الوضع المالي الفعلي لأي مؤسسة إقتصادية بتاريخ معين، والتحقق من مدى مطابقة عناصر قوائمها المالية ومستنداتها وسجلاتها المحاسبية للواقع الفعلي. وذلك من خلال فحص محتويات مستنداتها وسجلاتها وحساباتها ومراجعتها للتأكد من مدى تمثيلها للوضع الفعلي الحقيقي.

حيث تعد دراسة المراجعة أحد العلوم والموضوعات الحيوية التي لاقت إهتماما بالغا، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك بإعتبارها المدخل الحقيقي للإنطلاق بمستوى الأداء الإقتصادي للمؤسسات المختلفة والذي يؤثر مستواها على معدلات إنجاز خطط التنمية داخل الدولة. وبذلك فان تحسين أداء عملية المراجعة أمر ضروري لتخفيض مخاطر المراجعة وتحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل أسرع وأيسر، وتعزيز مركز الدولة الإقتصادي والحصول على مكانة تليق بها في السوق العالمية.

ولقد شهدت المراجعة في العصر الحديث تطورا ملحوظا من ناحية الوظيفة، حيث إقتصرت في بداياتها على الفحص والتحقق من صحة البيانات وإكتشاف الأخطاء والغش، ثم تطورت لتواكب التغير الإقتصادي والصناعي والتجاري والهيكلة الداخلية الجديدة للمؤسسات والعلاقات المتشابكة والجديدة، حيث أصبحت مهنة المراجعة تهتم بخدمة جميع الأطراف وتعنى بتزويد كل طرف بالمعلومات التي تخصه، وبالتالي أصبح بالإمكان مراجعة عمل إدارات المؤسسات بناءا على هذه المعلومات وتقييم أدائها والمساهمة في إتخاذ القرارات الإقتصادية داخل المؤسسة من خلال توفير وتقديم عدد من المؤشرات ذات التأثير الفعال في المجال التنموي والتطويري للمخططين ولمتخذي القرارات في هذه المؤسسات، أو من خلال تسهيل الطريق على المستثمرين في الوجود ضمن هذه المؤسسات.

تعتمد المراجعة كعلم على مجموعة من القواعد تتبع لإبداء رأي فني محايد عن مدى مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى تعبيرها عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، بحيث يستند ذلك الرأي على أدلة وقرائن مقنعة يجمعها محافظ الحسابات بإتباع أساليب وإجراءات حديثة تمثل الجانب التطبيقي والفني في المراجعة والتي تساعد في تحسين جودة تقرير المراجعة والوصول إلى الرأي السليم حول عدالة وصحة القوائم المالية.

وتتمثل جودة تقرير المراجعة في تحقيق أهداف المراجعة من حيث التأكد من أن جميع العمليات المحاسبية والمالية تم تسجيلها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة في الدفاتر والمركز المالي في فترة معينة إستنادا إلى معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وأدلة المراجعة الكافية والملائمة، وبأن يعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من التحريفات المادية وعدم إعطاء رأي مضلل في البيانات المالية التي تعدها الإدارة.

وإن الوصول إلى الرأي السليم حول عدالة تمثيل القوائم المالية من طرف محافظ الحسابات يتطلب منه بذل العناية المهنية اللازمة، وكثير من الأعمال والإجراءات كالتخطيط لعملية المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإختبار عينات المراجعة، وإن الوصول إلى ذلك الرأي لا يخلو من المخاطر التي تؤثر على سلامة التقارير المالية التي يقر محافظ الحسابات بعدالتها أو عدم عدالتها، ويحاول محافظي الحسابات العمل على تخفيض تلك المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن من خلال إستخدام أساليب حديثة ووسائل مراجعة مناسبة تعزز جودة تقارير المراجعة والثقة بمهنة المراجعة عموما.

حيث تعتمد أساليب المراجعة الحديثة على إستخدام أساليب التحليل الكمية في أداء عملية المراجعة، كتحليل الإتجاه العام وتحليل النسب المالية وتحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية وإختبارات المعاينة الإحصائية. والتي تستخدم في ترشيد تخطيط عملية المراجعة وكذلك الإختبارات الأساسية وإعداد التقرير، مما يساعد على تحديد العناصر المميزة التي تحتاج إلى إهتمام خاص أثناء المراجعة وبالتالي تحسين جودة أداء عملية المراجعة.

وأساليب المراجعة الحديثة ليست بالأساليب الجامدة، فمحافظي الحسابات لا يتبعون طريقة واحدة متكررة، بل هناك أساليب متعددة في الفكر المحاسبي، وكلما مارس المحافظون المهنة بكفاءة كلما إكتشفوا أن هناك أساليب فنية أخرى جديدة يمكنهم إستخدامها مما يزيد من فعالية المراجعة.

وقد تطورت أساليب المراجعة الحديثة في السنوات الأخيرة وذلك ليتمكن محافظي الحسابات من التعامل مع المواقف الأكثر تعقيدا والتي تنشأ من حين إلى أخر، حيث تعد أساليب المراجعة الحديثة من أهم الأساليب التي يلجأ إليها محافظ الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو بقطاعات مماثلة على مستوى النشاط والتي عن طريقها يتمكن من تحديد وتشخيص مواطن القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي القيام بإجراءات أكثر تفصيلا في إختبار العمليات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة، أو المثيلة في النشاط أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي، وهو ما يساعد على تحقيق وتحسين كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة.

إن تعاظم الإتجاه نحو الإستفادة من الأساليب الكمية في العلوم الإنسانية، إضافة إلى تزايد الدعاوى القضائية التي تتهم محافظي الحسابات بالتقصير والتواطؤ مع الإدارة والتوجه الحالي نحو تدويل المهنة، هي بعض العوامل التي يجب أن تدفع محافظي الحسابات نحو تكثيف دراساتهم لأساليب المراجعة الحديثة وإنتقاء ما يلائم أهدافهم منها، سواء في إعدادهم لبرامج المراجعة أو في أدائهم للإختبارات الأساسية أو في إعدادهم لتقارير المراجعة.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق ذكره فإن التساؤل الجوهري يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هو أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتجلى في الأتي:

- كيف يمكن إستخدام أساليب المراجعة التحليلية لإكتشاف البنود غير العادية أو الشاذة الموجودة في القوائم المالية؟
- هل يساهم استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة في توفير الوقت وتخفيض التكلفة؟
- هل يؤثر إستخدام محافظي الحسابات لأساليب المراجعة الحديثة عند تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة على كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة؟
- ما مدى تأثير إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه عملية المراجعة؟
- هل يؤثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على تضييق مستوى فجوة التوقعات بين الأطراف المستفيدة من تقرير محافظ الحسابات؟

فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حددنا الفرضية الرئيسية التالية:

إستخدام أساليب المراجعة الحديثة يؤدي إلى تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات.

كما حددنا الفرضيات الفرعية التالية للإجابة على الأسئلة الفرعية:

- تعد أساليب المراجعة التحليلية مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية.
- إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.
- تساهم أساليب المراجعة الحديثة بشكل رئيسي في تحديد ثم تشخيص المشاكل المحتملة، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة من خلال تسيير الكفاءات والمعرفة.
- يؤدي إعتماد محافظي الحسابات على أساليب المراجعة الحديثة إلى تخفيض مستوى مخاطر المراجعة الكلية عند تنفيذ عملية المراجعة.
- إن إستخدام محافظي الحسابات لأساليب المراجعة الحديثة يساهم في تضييق فجوة التوقعات من خلال قدرة هذه الأساليب على إكتشاف الأخطاء والمخالفات ومدى إلتزام المؤسسات بالمعايير المهنية.

أهمية الموضوع

يستمد موضوع إستخدام أساليب المراجعة الحديثة أهميته من خلال تزايد الأعباء الملقاة على عاتق محافظي الحسابات والواجبات المطلوب القيام بها بسبب التطور في أنشطة المؤسسات وتعدد أهدافها، مما جعل عمل محافظي الحسابات محل أنظار الكثير من الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى وجوب إعتماد معايير المراجعة الدولية للوصول إلى أفضل النتائج التي تلبي حاجات تلك الأطراف.

تبرز أهمية هذا الموضوع في العديد من النقاط والتي من أهمها:

- مساعدة محافظ الحسابات في التخطيط السليم لعملية المراجعة، بحيث يأخذ برنامج المراجعة في الإعتبار كافة البنود والجوانب الضرورية لإبداء الرأي على صحة القوائم المالية.
- المساعدة في الوصول إلى درجة من الثقة المطلوبة لضمان صحة النتائج المتوصل إليها بإستخدام العينة الإحصائية، وبالتالي التقليل من مخاطر المراجعة.
- المساهمة في التقليل من الإنتقادات المتكررة لمهنة المراجعة نفسها بقصور خدماتها لعملائها عن توقعاتهم منها.
- المساهمة في تخفيض وقت أداء المراجعة وبالتالي تخفيض تكاليفها، وذلك من خلال مساعدة محافظ الحسابات في إختيار العينة المتضمنة للبنود الضرورية والأكثر أهمية التي تمثل المجتمع أصدق تمثيل.
- تزويد ممارسي المهنة بأداة فعالة تمكنهم من إنجاز عمليات المراجعة بدرجة أكبر من الموضوعية وتسمح لهم بتقديم نتائج أعمالهم وفق ثقة أكبر. وهذا ما يزيد من إمكانية الإعتماد على النتائج المتوصل إليها لإتخاذ قرارات حاسمة من قبل فئات متعددة من المجتمع المالي.
- رفع كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة.

أهداف البحث

تتجلى الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- إزالة الغموض الذي يكتنف "أساليب المراجعة الحديثة" وذلك من خلال مختلف جوانبها بإعتبارها دراسة حديثة.
- التعرف على أهمية إستخدام أساليب الفحص التحليلي والمعاينة الإحصائية على جودة مراجعة الحسابات.
- تبيان كيفية مساهمة أساليب المراجعة الحديثة في تحسين أداء عملية المراجعة.
- مساعدة محافظ الحسابات على إتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى جودة.
- إبراز الأهمية ودرجة الإستفادة من أساليب المراجعة الحديثة في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية إتخاذ القرارات بصفة خاصة.
- التعرف على أنواع ومصادر البيانات اللازمة للإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة.
- تحسين أداء مكاتب المراجعة كي تكون قادرة على المنافسة في المستقبل.

أسباب إختيار الموضوع

تتلخص دواعي إختيار هذا الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية. تتمثل فيما يلي:

- نقص الدراسات المعمقة في هذا المجال من البحث.
- حداثة الموضوع على مستوى البحث العلمي في الجزائر وكذلك بالنسبة للواقع المهني.
- العلاقة الوطيدة بين تخصصنا في الدراسات ما بعد التدرج (المحاسبة) و بين موضوع البحث.
- الإهتمام الشخصي بكل المواضيع المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالمحاسبة والمراجعة.
- الإقتناع الشخصي بحاجة الباحثين والدارسين إلى التعرف على مختلف جوانب هذا الموضوع، وفي نفس الوقت محاولة لسد النقص الظاهر في المراجع المتخصصة في هذا المجال.

الدراسات السابقة

يعتبر هذا البحث مساهمة بسيطة ومكملة للدراسات السابقة التي إستخدمت أساليب التحليل الكمية والمعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات وذلك بهدف تحديد مدى مساهمتها في تحسين أداء عملية المراجعة. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة CUSHING E. BARRY** سنة 1974 بعنوان "مدخل رياضي لتحديد وتصميم أنظمة الرقابة الداخلية"

لقد إستهدفت هذه الدراسة وصفا لبعض الأساليب التي يمكن لمحافظي الحسابات إستخدامها في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإعتمدت على القواعد الرياضية الخاصة بنظرية الإحتمالات.

قامت الدراسة بتطبيق المدخل المقترح على أحد الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية وهو نظام المتحصلات النقدية من العملاء في إحدى المؤسسات الصناعية، حيث حددت أنواع الأخطاء المحتملة في هذا النظام وإجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لمنع حدوث هذه الأخطاء أو إكتشافها في حالة حدوثها.

لقد قدمت هذه الدراسة إطارا كميا يمكن بإستخدامه تحديد درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية حيث بنيت على عدد من المعادلات تمكن محافظ الحسابات من الوصول إلى قياس كمي لدرجة الثقة. كما إهتمت بعنصر التكلفة مما يمكن حافظ الحسابات من تقييم فعالية إجراءات الرقابة.

- **دراسة أحمد عبد المولى أحمد الصباغ** سنة 1988 بعنوان "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"

حاول الباحث إجراء دراسة لمدى إمكانية إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي في مجالي إختبارات الرقابة والإجراءات التحليلية الإنتقادية. وإستخدم في ذلك اختبارات الفروض الإحصائية، طرق تحليل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

توصل الباحث إلى أن إستخدام أساليب التحليل الإحصائي يؤدي إلى ترشيد إجراءات الحصول على الأدلة و القرائن المتعلقة بإختبارات الرقابة، كما يؤدي أيضا إلى ترشيد الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات عند فحص وتقييم هذه الأدلة والقرائن. و هذا ما سيساعده على إتخاذ قراره فيما يخص إعتماده على نظام الرقابة الداخلية من عدمه.

كما توصل إلى أن منهج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد يوفر معيارا موضوعيا يعتمد عليه محافظ الحسابات في الحكم على معنوية الإنحرافات التي يكتشفها عند المقارنة بين الأرصدة الفعلية والأرصدة المتوقعة. ويمكن للمحافظ الإعتماد عليها في تقييم أدلة الإثبات التي تحصل عليها من إستخدام الأساليب الفنية للمراجعة التحليلية الإنتقادية.

- **دراسة حسن القمصاني** سنة 2001 بعنوان " أساليب المراجعة التحليلية- دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بمدينة جدة"

عرضت هذه الدراسة الإطار النظري للمراجعة التحليلية ومدى إستخدامها ومدى تحقيق أهدافها في الواقع العملي، وتحقيقا لأهداف الدراسة تناول هذا البحث المراجعة التحليلية من حيث المفهوم والإجراءات وكذلك الأساليب وهذا من خلال الجانب النظري للدراسة، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم إختبار مدى استخدام المراجعة التحليلية ومدى تحقيق أهدافها عمليا، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات يستخدمون المراجعة التحليلية لإنجاز عملية المراجعة في التخطيط وإعداد التقرير، وأن إستخدامها يحقق العديد من الأهداف التي تتمثل في تخفيض حجم الاختبارات التفصيلية وتعزيز نتائج المراجعة، وتخفيض وقت وتكلفة إنجاز عملية المراجعة الكلي، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام المراجعة التحليلية يؤدي إلى تحسين أداء عملية المراجعة.

- **دراسة يوسف محمود جربوع** سنة 2004 بعنوان **"**مدى مسؤولية الجمعيات المهنية في رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى رفع قضايا على محافظي الحسابات خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين، وتعرض مهنة المحاسبة والمراجعة إلى الهجوم عليها من قبل المجتمع المالي، كما هدفت إلى إظهار دور الجمعيات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة لتوجيه المهنة لخدمة المجتمع وكسب ثقة الجمهور عن طريق رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة.

حيث أكدت هذه الدراسة بأنه يقع على عاتق الجمعيات المهنية المسؤولية عن رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة إذا ما أريد لهذه المهنة النجاح والاستمرارية في خدمة العملاء والطرف الثالث، وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة، وكسب ثقة الجمهور وزيادة احترام المجتمع لهذه المهنة، وتم تقديم العديد من النتائج والتوصيات الهامة، منها ضرورة قيام الجمعيات المهنية بدعم إستقلال المحافظين، والكفاءة المهنية عن طريق تحسين نوعية التعليم، والتدريب، وتشجيع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها.

- **دراسة مسعود صديقي** سنة 2004 بعنوان "نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"

تناول صاحب البحث دراسة إمكانية وضع إطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، يسمح بضبط الممارسة الميدانية لمحافظي الحسابات ويضمن تلبية إحتياجات مختلف

الأطراف ذات العلاقة بالمهنة، وقد عرضت الدراسة الإطار العلمي للمراجعة وكذلك مخاطر المراجعة وفجوة التوقعات، بالإضافة إلى عرض تجارب بعض الدول كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مجال المراجعة المالية، وبعدها عرض إطار تصوري للمراجعة المالية في الجزائر.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو إفتقاد واقع مهنة المراجعة في الجزائر إلى المعايير المؤطرة لعملية التنفيذ من التخطيط إلى غاية إستخلاص الآراء الفنية حول القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة للمؤسسة، وأن تصور أبعاد المراجعة المالية في الجزائر يقتضي توظيف المعالم النظرية وأهم التجارب الدولية، فضلا عن تشخيص الواقع الجزائري ومقاربة نتائج تحليل إستبيان الدراسة مع ما تمليه الأطر المرجعية للمراجعة دوليا.

- **دراسة عبد الوهاب سامي حسن** سنة 2009 بعنوان "كفاءة إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مراجعي الحسابات السوريين ومعوقات الإستخدام، وأهمية الإستخدام ومن ثم التوصل إلى معرفة كفاءة إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يستخدم مراجعوا الحسابات في الجمهورية العربية السورية إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة عامة عند مراجعة البيانات المالية، ولا يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة مع أنهم يدركون أهمية هذا الإستخدام؛
- من أهم معوقات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية هو نقص خبرة محافظ الحسابات وعدم توافر البيانات المالية عن المؤسسات المماثلة؛
- يزداد إستخدام المراجعة التحليلية كلما إرتفع المؤهل العلمي لمحافظ الحسابات.

- **دراسة يوسف محمود جربوع** سنة 2011 بعنوان "مدى مسؤولية المراجع من إستخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة ومجالات التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي يجب على محافظ الحسابات أن يأخدها في الاعتبار عند تصميم وإختيار عينات المراجعة، وتقييم نتائج تنفيذ إجراءات المراجعة عليها، ثم توثيق إجراءات المراجعة ومن نتائج هذه الدراسة. وتوصلت إلى أن على محافظ الحسابات التأكد من أن الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة في نظام الرقابة الداخلية مطبقة على كافة العمليات المالية عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية، وقد خلصت الدراسة التي تقديم التوصيات التالية:

- يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ في الاعتبار عند تحديد حجم العينة الإحصائية عما إذا كانت مخاطر العينة قد خفضت إلى أدنى حد ممكن يقبله محافظ الحسابات.
- ضرورة أن يقوم محافظ الحسابات بالنظر في نتائج العينة وفي طبيعة وأسباب الأخطاء التي تم تحديدها والأثر المباشر للأخطاء المكتشفة على البيانات المالية، ومدى فعالية نظم الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وأثرها على طريقة المراجعة عندما تكون الأخطاء ناتجة مثلاً عن إنتهاك إدارة المؤسسة للرقابة الداخلية.

- دراسة أسامة هادي حمودي وصهباء عبد القادر أحمد سنة2013 بعنوان "تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات"

جاءت هذه الدراسة لتوضيح تطبيق أسلوب معاينة الصفات في إختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية لعمليات الشراء، وقد تم إختيار معهد الإدارة بالرصافة كحالة تطبيقية لفحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المعتمدة في تنفيذ عمليات الشراء وقياس كفاءة النظام باستخدام المعاينة الإحصائية (معاينة الصفات). حيث يمكن إستخدام المعاينة الإحصائية الصفات في تقييم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات المالية لتوفير قياسا كميا لمخاطر المعاينة ومن ثم رقابة وضبط مخاطر عدم التأكد من تمثيل العينة للمجتمع الناتج من فحص العينة وليس جميع مفردات المجتمع، على نحو يمكن الاعتماد عليه في تقييم نتائج الاختبار والتعميم على المجتمع، والمساهمة في تحديد حجم العينة المناسب لهدف الاختبار باستخدام الجداول الإحصائية المعدة لهذا الغرض وتفادي الحكم الشخصي عند اختيار مفردات المجتمع.

من خلال الدراسة التي قام بها الباحثان توصلا إلى النتائج الآتية:

- إجراءات الصفات تعتبر الأكثر أهمية والتي يعتبر الانحراف فيها مخالفات وتحريفات معنوية مثل توفر التخصيص المالي وتوفر صلاحية الصرف ومصادقة رئيس الدائرة على عمليات الشراء، ومراجعتها من قبل قسم المراجعة الداخلي، كان الالتزام بها عالي وأن نظام الرقابة الداخلية محكمة وقادرة على الحد من وقوع التحريفات والتجاوزات المالية الجوهرية والكشف المبكر عنها.
- على الرغم من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية فإن فحص وتقييم إجراءات الرقابة ومتابعة الالتزام بالإجراءات وتطويرها يعد أمرا حيويا وضروريا لاكتشاف أوجه الخلل والقصور التي قد تحدث نتيجة عدم الالتزام بالإجراءات أو أمور استجدت تتطلب تطويرا في أساليب العمل.

حدود البحث

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الإقتراب من الموضوعية وتيسير الوصول إلى إستنتاجات منطقية ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وذلك بوضع حدود للإشكالية، مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها ومنهجية إختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك قمنا بتحديد حدود البحث في جانبين، أولهما نظري ويهتم بكل ما يخص مراجعة الحسابات وأساليبها الحديثة كتحليل الإتجاه العام وتحليل النسب المالية وتحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية وإختبارات المعاينة الإحصائية، أما ثانيهما فيخص الجانب التطبيقي وذلك بالإعتماد على الإستبيان وتحليله بالإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS)الإصدار رقم 22 لمعرفة أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسايات. وذلك من خلال دراسة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الأبعاد والمحاور المكونة للاستبيان وتحليلها وربط هذه النتائج مع تساؤلات الدراسة وأهدافها. وكذلك إختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية بإستخدام إختبارT لمتوسط عينتين مستقلتين، وإستخدام معادلات

الإنحدار المتعدد وهذا كله بعد أداء إختبار التوزيع الطبيعي من أجل التأكد من خطية العلاقة وإمكانية إجراء الإختبارات المعلمية.

منهج البحث

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه. وبناء على ذلك سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع، إذ يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة ويهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، تصنيفها وتحليلها، وصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فسنعتمد على منهج دراسة حالة بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لعرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول محاور وفقرات الاستبيان المصمم لغرض لمعرفة أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات.

وتماشيا مع هذه المناهج إعتمدنا في بحثنا على الأساليب التالية:

- أسلوب البحث الأكاديمي الذي يعتمد على المراجع المختلفة كالكتب والدوريات والدراسات المقدمة في هذا الموضوع.
- الأسلوب الميداني وذلك بتوزيع الإستبيانات والإستمارات على محافظي الحسابات لمعرفة وتحليل وجهات نظرهم حول أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات.
- أسلوب المقابلات الشخصية وذلك مع بعض المسؤولين ومحافظي الحسابات الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع البحث.

هيكل البحث

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإلمام بجميع الجوانب التي نراها مهمة وكذا الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فقد قسمنا هذا البحث إلى خمسة فصول، وكل فصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث إلى خمس مطالب:

الفصل الأول: نتناول في هذا الفصل الإطار العلمي للمراجعة وذلك من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم حول المراجعة، ثم نتطرق إلى معايير الأداء المهني وقواعد السلوك المهني بإعتبارها مدخلا من مداخل تحسين أداء عملية المراجعة، ونتعرض في الأخير إلى مراحل أداء عملية المراجعة.

الفصل الثاني: نتطرق في هذا الفصل إلى الأسس النظرية للمراجعة التحليلية مع التركيز على توقيت إستخدامها، أنواع إجراءاتها، مستويات إختباراتها وخطوات تطبيق أساليبها، ثم نتطرق إلى أساليب المراجعة التحليلية من التحليل بالنسب المالية وتحليل الإتجاه العام، إلى تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية، وفي الأخير نتعرض إلى أهمية إستخدام المراجعة التحليلية بالنسبة لعملية المراجعة بصفة عامة ولمحافظ الحسابات والأطراف المستفيدة من عملية المراجعة بصفة خاصة.

الفصل الثالث: يتضمن الفصل الثالث مفهوم المعاينة الإحصائية من منظور مهني، أساليب إختيار عينة إحتمالية من المجتمع، أساليب المعاينة التي يمكن إستخدامها في كل من إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية، منهجية تصميم هذه الإختبارات وكيفية التعميم من العينة إلى المجتمع مع تحديد إمكانية قبول المجتمع.

الفصل الرابع: نخصص هذا الفصل إلى معرفة أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على كفاءة وفعالية عملية المراجعة من خلال التطرق إلى دور هذه الأساليب في تحسين جودة عملية المراجعة، وقدرتها على تحديد وتخفيض مخاطر المراجعة، وأخيرا قدرتها على المساهمة في تضييق فجوة التوقعات بين محافظي الحسابات والأطراف المستفيدة من عملية المراجعة.

الفصل الخامس: نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها في الفصول السابقة وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار رقم 22 لعرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول محاور وفقرات الاستبيان المصمم لغرض لمعرفة أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول

التأصيل العلمي لمراجعة الحسابات

تمهيـــد

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الأن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير مؤسساتهم من جانب التدفقات النقدية والمالية. فضلا عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالتقرير الذي يعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد إتخاذها.

تتركز أهمية المراجعة في كونها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة وأوجه نشاطها، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأملاكها. ووفقا لذلك فان محافظ الحسابات ملزم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لجمع الأدلة الكافية والملائمة حتى يستطيع إبداء رأيه الفني المحايد حول هذه القوائم.

وكأي علم من العلوم فالمراجعة تقوم على مجموعة من الخصائص والمبادئ التي تعتبر كأساس للغاية التي وضعت لأجلها، كما ترتكز على جملة من المعايير التي توجه وتعطي الإطار الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتوجيه محافظ الحسابات أثناء القيام بعمله، إذ أن هذا الأخير يستند على مراحل ليقوم بتنظيم الجانب التنفيذي لها.

لتسليط الضوء على هذه المفاهيم، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

يتناول المبحث الأول مفهوم وطبيعة مراجعة الحسابات بدءا من التطور التاريخي للمراجعة، أهم التعريفات التي وردت في هذا الشأن، بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من المراجعة وبيان أهميتها، وأخيرا أنواع المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة.

يتعرض المبحث الثاني إلى معايير وأخلاقيات أداء مراجعة الحسابات من خلال عرض مفهوم معايير مراجعة الحسابات وتبيان كل المعايير بداية بالمعايير العامة، ثم معايير العمل الميداني، وصولا إلى معايير إعداد التقرير، وأخيرا تبيان قواعد وآداب السلوك المهني لمهنة المراجعة.

يتطرق المبحث الثالث لخطوات وإجراءات أداء عملية مراجعة الحسابات بداية بمرحلة الإجراءات الأولية، ثم مرحلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فمرحلة إعداد برنامج الفحص والتحقق، وصولا إلى مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية، وأخيرا مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة.

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة مراجعة الحسابات

لقد مر مفهوم مراجعة الحسابات بمراحل تطورية تواكب تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة نتيجة التغيرات المتتالية التي مست المجالات الإقتصادية والإدارية والتي فرضت على المؤسسات ضرورة الإستعانة بجهاز رقابي محكم داخليا وخارجيا، وقد أدى تنامي هذه الضرورة إلى تطور الممارسة المهنية للمراجعة من حيث فلسفتها ومفهومها وطريقة ممارستها وكذا أهدافها وأنواعها.

1-1- التطور التاريخي لمراجعة الحسابات

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان والتاريخ، وتستمد هذه المهنة نشأتها من حاجة الإنسان إلى تدوين الحسابات للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات، وبالتالي نشأت هذه المهنة بظهور المحاسبة وتطورت بتطورها، إذ تشير السجلات والأثار إلى ما يفيد بأن المصريين القدماء واليونانيين والرومانيين قد إستخدموا أساليب مبسطة في مراجعة الموارد العامة للدولة، وفي محاسبة موظفيها على تلك الأموال التي في حوزتهم[1].

وبالرجوع إلى تاريخ نشأت المراجعة نجد أن غالبية الباحثين تربطه بظهور المعاملات التجارية والمالية التي تعود إلى الأزمنة الماضية، فقد دلت أثار الحضارة الأشورية التي تعود إلى أكثر من 3500 سنة قبل الميلاد على أقدم عمليات التسجيل المالي، كما أظهرت بعض أثار بابل ما يشبه السجلات المحاسبية في شكل ألواح من الطوب، وهذا بالإضافة إلى شرائع حمورابي التي ظهرت على برج بابل فقد إشتملت هي الأخرى على مواد تتعلق بالمعاملات التجارية والمالية خاصة ما تعلق بإظهار الأرباح والخسائر[2].

وقد أخذت كل من المحاسبة والمراجعة تتطور مع تطور المجتمعات على مر العصور، إذ نجد أن إستخدام المحاسبة والمراجعة كان معروفا في كل من العصر الفرعوني والعصر الروماني والعصر اليوناني والعصر الإسلامي وغيرها. حيث أن المراجعة في العصر الروماني كانت تستخدم عن طريق السماع، إذ كان الإمبراطور (الحاكم) يجمع مستشاريه كل سنة مرة ويأتي بالقيمين (المحاسبين)على ممتلكاته ويتلى على مسمع الجميع ما للحاكم من أملاك وما دخل خزائنه وما خرج منها[3].

أما في العصر الإسلامي فيعد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من نظم الإدارة المالية تنظيما سليما وذلك بإنشاء الدواوين المالية في جميع الولايات الإسلامية وربطها بديوان الخليفة، وهو ما يشبه اليوم "وزارة المالية"، كما يعد الخليفة عمر أول من أوجد نظام المراجعة المالية بمفهومها الحالي من خلال إشرافه المستمر ومتابعته المتواصلة للشؤون المالية والمحاسبية، ومحاسبة العاملين في الدواوين المالية المحاسبة الصارمة والحازمة المبنية على تعاليم الشريعة الإسلامية[4].

[1] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر2008، ص02.
[2] Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et Contrôle Interne : Principes- Objectifs et Pratiques, 3eme édition, Ed.Dalloz, Paris 1986, P 04.
[3] شحاتة السيد شحاتة، المراجعة الخارجية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2016، ص08.
[4] علي حاج بكري، أصول مراجعة الحسابات: أساسيات وعمليات، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا2004، ص23.

ثم في القرن الثاني عشر وضع في الصين نظام الرقابة المتبادلة "Système de contrôle réciproque" وذلك بالفصل بين وظائف أمين الخزينة و المحاسب[1].

وفي القرن الخامس عشر صاحب تطور النشاط التجاري والاقتصادي تطور عملية التسجيل والمراجعة بعد تنظيم الحسابات على أساس نظام القيد المزدوج التي اكتشفها العالم الايطالي لوقا باتشيليو " Lucas Pacioli" سنة 1494، ولقد جاء ذلك في كتاب ألفه بعنوان " Summa de arithmetice geometria proprtioni et propationlita" والذي ظهر في مدينة البندقية[2]، وذلك بعد أن كانت الطريقة المحاسبية السائدة والتي عرضها المازندلاني في مخطوطته عام 1363 تتم بقيد الإيرادات على الجانب الأيمن والمصروفات على الجانب الأيسر[3].

ونظرا لتطور أهمية المراجعة كعلم ومهنة إتجهت الدول إلى تدريس علمي المحاسبة والمراجعة والفروع العلمية المرتبطة بهما في الجامعات والمعاهد العليا، فظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينيسيا بايطاليا سنة 1581 وتأسست كلية روكسوناتي "Roxonati" لتكوين خبراء المحاسبة والتي كانت تتطلب ست سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة، وأصبح على مزاول مهنة المراجعة أن يكون عضوا في هذه الكلية، ثم إتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة[4].

وقد أدى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا إلى توسع الأعمال التجارية والصناعية وإنفصال ملكية رأس المال عن الإدارة حيث ظهرت نظرية الوكالة*، وهو ما فرض ضرورة تعيين مراجع خارجي للحسابات وبالتالي نشأت مهنة مراجعة الحسابات، بالرغم من أنه في تلك الفترة لم تكن هناك ممارسات موحدة لمعالجة حسابات المؤسسات أو الإفصاح عنها بسبب غياب المبادئ الرسمية[5].

في ذلك الوقت لم يتغير الهدف الرئيسي للمراجعة وهو إكتشاف الأخطاء والغش، لكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة وإلى غاية سنة 1850 هو الرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة البيانات المحاسبية بهدف منع وإكتشاف الأخطاء والغش.

وبصدور قانون الشركات في بريطانيا سنة 1862 والذي نص على وجوب المراجعة من أجل حماية أموال الملاك من تلاعب المسيرين، إنتشرت مهنة المراجعة حيث ظهرت في كندا سنة 1880 وفي فرنسا سنة 1881، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882، وفي ألمانيا سنة 1896، وفي استراليا سنة1904، حتى وصلت إلى أنه لا يخلو بلد اليوم من وجود مهنة المراجعة[6].

أما في الدول العربية فكان لمصر فضل السبق حيث بدأت مزاولة المهنة فيها بدون تنظيم حتى صدور القانون رقم(1) سنة 1909 والذي تناول تنظيم مهنة مراجعة الحسابات، كما كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة

---

[1] Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et contrôle interne: Aspects financiers- Opérationnels et Stratégiques, 4ème édition, Ed. Dalloz, Paris1992, P06.

[2] VALIN Gérard, Controlor Auditor, Dunod, Paris 2006, P13.

[3] حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان2007، ص16.

[4] زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان2010، ص11.

* الإدارة وكيل عن المساهمين بإدارة المؤسسة لمصلحتهم. و لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى:

- Pierre Vernimmen, finance d'entrepries, 5eme édition,Ed. dalloz, Paris2002, PP628-629.

[5] حيدر محمد علي بن عطا، مرجع سابق، ص 17.

[6] سامي محمد الوقاد ، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص18.

في العراق سنة 1919 وقد بينت تلك التشريعات حقوق ومسؤوليات مراجعي الحسابات وكان الترخيص بمزاولة المهنة يتم من قبل هيئة معترف بها أو ترخيص من الحكومة وقد ظل القانون الهندي مطبقا في العراق حتى عام 1958وأصبحت مهنة المراجعة خاضعة لقانون خاص ينظم الدخول في هذه المهنة[1].

أما الجزائر فقد تأخرت في تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة إذا ما قورنت بالدول سالفة الذكر، فقد كانت هذه المهنة غير منظمة إلى أن ظهر إلى النور القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991[2] والذي قام بإصدار تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة ومزاوليها.

وقد تطورت المراجعة علما وعملا وزاد الإهتمام بالأساليب العلمية المتطورة، وإن هذا التطور كان رأسيا وأفقيا، فالتطور الرأسي رفع من كفاءة المراجعة دون توسيع لمجالها من خلال الإستعانة بالأساليب الحديثة لتسهيل أداء مراجع الحسابات لمهمته مع الإقتصاد في تكاليف أدائها وتحقيق نتائج أكثر فعالية، ومن ناحية أخرى توسع مجال المراجعة أفقيا بعدم الإقتصار على مفهوم المراجعة من حيث الفحص والتحقق للقياس المحاسبي لإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية، وإنما الحاجة إلى معلومات إضافية في مجالات متعددة تفيد إدارة المؤسسة وتقييم الأداء وهو ما يسمى بالمراجعة الإدارية[3].

1-2- تعريف مراجعة الحسابات

إن كلمة المراجعة بمعناها اللفظي "Audit" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها "يستمع" حيث كان قدماء المصريين والرومان يعقدون جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت عال[4].

أما إصطلاحا فقد تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة وتركز جلها على تبيان أهدافها والمجالات التي تعمل فيها، دون تحديد لطبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها[5]، فنجد أن حسين يوسف القاضي عرف المراجعة بأنها "جمع وتقييم أدلة الإثبات والتقرير عن مدى مطابقة المعلومات المقدمة لمعيار محدد وذلك من بل شخص قانوني مستقل ومؤهل"[6].

كما عرفها رزق أبو زيد الشحنة على أنها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة قيد المراجعة فحصا إنتقاديا منظما من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"[7].

كذلك عرفها بونالت جرماند "Bonnault Germand" على أنها "فحص تقني دقيق وبناء يقوم به شخص مهني مستقل وذو كفاءة، بغرض إبداء رأيه حول نوعية وصدق المعلومات المالية التي تعدها المؤسسة،

---

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2012، ص 20.

[2] قانون رقم 91-08 ، المؤرخ في 27 افريل 1991،المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 20، الجزائر1991، ص652.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، محمود ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 26.

[4] Renard Jacques, Théorie et Pratique de L'audit Interne, 3eme edition, édition d'organisation, Paris 2000, P27.

[5] حنان جابر حسن عباس، "إطار مقترح لنظرية المراجعة وأثرها على ترشيد الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2004، ص06.

[6] حسين يوسف القاضي، وأخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطابع جامعة دمشق، سوريا2013-2014، ص21.

[7] رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص 24.

مراعية في ذلك ضرورة إحترام القواعد القانونية والمبادئ المحاسبية المعمول بها، حتى تعكس هذه المعلومات صورة صادقة عن ذمتها المالية ووضعيتها المالية و نتائج نشاطها"[1].

في حين يعرفها محمد عبد المجيد بأنها "قيام محافظ الحسابات بإبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كافة جوانبها الهامة طبقا للمعايير المحاسبية، وعما إذا كانت تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقا لهذه المعايير، وما إذا كانت تتفق والقوانين والقرارات واللوائح المعمول بها وفي ضوء القوانين السارية"[2].

أما رضا خلاصي فقد عرف مراجعة الحسابات بأنها " الفحص النقدي الذي يهدف إلى ضمان أن نشاط المؤسسة يعكس مدى صدق البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، و مدى الحكم و الإشراف على التسيير"[3].

كما عرفها جيان وهنري بأنها "نشاط يطبق بكل إستقلالية بإتباع إجراءات مترابطة ومعايير للفحص، بهدف تقييم مدى ملائمة التشغيل الكامل للإجراءات الإدارية في المؤسسة بالرجوع إلى تلك المعايير، وضمان مدى صدق البيانات المالية"[4].

كذلك عرفتها زاهرة عاطف سواد بأنها "فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، ويقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج"[5].

إضافة إلى التعريفات السابقة هناك تعريفات نشرتها منظمات مهنية دولية كتعريف منظمة العمل الفرنسي للمراجعة على أنها **"**طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل إستنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم **"**[6].

ومن التعاريف الشاملة والملمة بالمراجعة هو ما نشرته لجنة مفاهيم المراجعة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية(AAA)* بأن مراجعة الحسابات هي "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"[7].

يتميز هذا التعريف بالعمومية لأنه ينطبق على جميع أنواع المراجعة، وقد وردت فيه مجموعة من النقاط الهامة نوضحها في الأتي:

- مراجعة الحسابات عملية منتظمة ومنهجية، فهي تعتمد على الفكر والمنطق وتنفذ بأسلوب مهني سليم؛

---

[1] Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et contrôle interne: Aspects financiers- opérationnels et stratégiques, Op.cit, P 06.

[2] محمد محمود عبد المجيد، شرح وتفسير معايير المراجعة المصرية من منظور إجرائي، منشورات جامعة عين شمس، مصر2012، ص09.

[3] Reda Khelassi, l'audit interne: audit opérationnel, édition Houma, Alger 2005, P 2.

[4] Jean Charles Becour, Henri Bouquin, Audit Opérationnel, 3eme Edition, Economica, Paris 2008, P12.

[5] زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن2009، ص17.

[6] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات:الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003، ص10.

[*] AAA: American Accounting Association.

[7] Henri Mitonneau , réussir l'audit des processus , 2ème édition, afnor, France 2006, P 53

- تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الأحداث الإقتصادية؛
- ضرورة تطابق العمليات والأحداث الإقتصادية محل الدراسة والتقييم من طرف المراجع مع المعايير الموضوعة؛
- يعد تقرير محافظ الحسابات جوهر عملية المراجعة، لأن نتائجه لها تأثير كبير على مستخدميه من حيث ترشيد قراراتهم.

بناء على التعريفات السابقة يمكن أن نعتبر أن المراجعة "عملية منتظمة للحصول على الأدلة والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مستقل ومؤهل، لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تماثل وتوافق المعلومات المتعلقة بالمؤسسة مع الواقع وفقا لمجموعة من المبادئ والمعايير المحددة، وتوصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

من خلال تحليل التعاريف السابقة يتضح أن عملية مراجعة الحسابات ترتكز علي القيام بعمليات أساسية وهي:

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات، وهو عملية فنية تمكن محافظ الحسابات من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتي تم تسجيلها وتحليلها وتبوبها، أي الفحص القياسي الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة[1].
- **التحقق:** يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن محافظ الحسابات من التأكد والاطمئنان علي صلاحية وعدالة القوائم الختامية كتعبير سليم لأعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة وكدلالة عن وضعها المالي في نهاية تلك الفترة ، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد على ثقة[2].
- **التقييم:** ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن محافظ الحسابات إلي صحة وسلامة عمليات التقييم[3].
- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل المراجعة[4].

إستنادا إلى ما تم سرده سابقا يمكن إبراز أهم الخصائص الأساسية المرتبطة بمفهوم المراجعة من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (1-1):الخصائص المرتبطة بمفهوم المراجعة

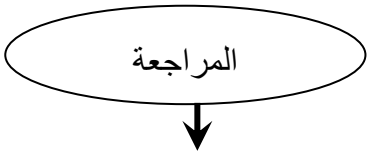

[1] علي بن قطيب ، "دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر2016-2017، ص36.

[2] مسعود صديقي، "دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة2000، ص65.

[3] ميلود زيد الخير، ياسين غفافلية، "التدقيق بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 20-21 نوفمبر2013، ص ص5-6.

[4] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان2009، ص 19.

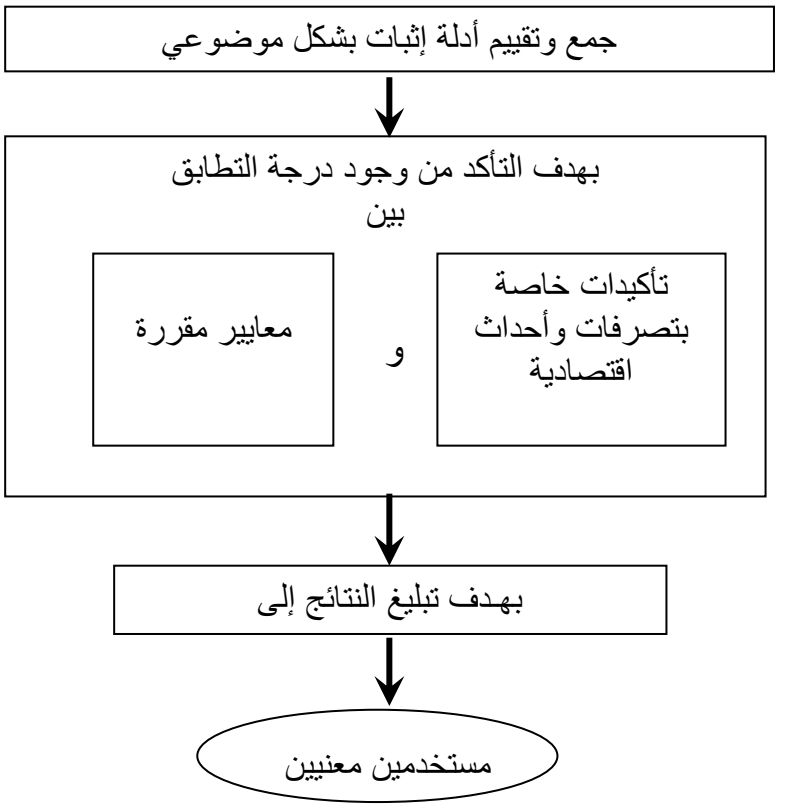

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية2006، ص20.

1-3- أهداف مراجعة الحسابات

إن الهدف الجوهري لمحافظ الحسابات يتمثل في مهمة فحص الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة محل المراجعة لضمان صدق وتناسق حسابات ونتائج هذه المؤسسة، وإحترام معايير المراجعة ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما[1]، ويستطيع الباحث في التطور التاريخي للمراجعة أن يلاحظ التطور الهائل الذي حدث في أهدافها مدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن إيجاز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تطور أهداف مراجعة الحسابات ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	إكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1500- 1850	إكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها

[1] Mokhtar Belaiboud, pratique de l'audit , édition Berti, Alger 2005, P07.

1850 -1905	إكتشاف التلاعب والاختلاس إكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الإختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الإعتراف بها
1905 –1933	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل ومراجعه إختبارية.	إعتراف مبدئي سطحي
1933 – 1940	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية إكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة إختبارية	بداية الإهتمام
1940 – 1960	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية	مراجعه إختبارية	إهتمام وتركيز قوي
1960- حتى الأن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	مراجعة إختبارية	أهمية جوهرية للبدء بعملية المراجعة

المصدر: محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان2009، ص20.

من العرض التاريخي السابق نستنتج أن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة ونتائج الأعمال و التدفقات النقدية عن تلك الفترة[1].

وهذا ما نلمسه جليا في المعيار الدولي للمراجعة (***ISA***)* رقم 200 الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين والذي ينص على أن "الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين محافظ الحسابات من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة"[2].

ولقد تطور هدف عمل المراجعة من محاولة تفادي الوقوع في الأخطاء والغش في تسجيل القيود المحاسبية إلى التقييم الإجمالي لصدق القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسة، وإلى التحقق الإنتقادي لنجاعة الإجراءات وهياكلها[3].

والجدير بالذكر هنا أن تطور أهداف المراجعة يرجع إلى القرار الصادر عن القضاء الإنجليزي سنة 1897 عندما قرر أن إكتشاف الأخطاء والغش ليس هدفا رئيسيا لمحافظ الحسابات، وأن المحافظ لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات، وقد وصف القاضي الانجليزي لوباز "Lopase" محافظ الحسابات في

[1] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان2005، ص08.

* ISA: International Standards on Auditing.

[2] Néo-Finance, ISA200 : Objectifs et principes généraux en matière d'audit d'états financiers, document internent disponible sur le site :
http://ibr-ire/fra/documentation-traduction-ISAaspx.pdf (consulté le 12-12-2015).

[3] Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et Contrôle Interne: Aspects financiers- opérationnels et stratégiques, Op.cit, P 19.

قضية خليج الأقطان بكلب الحراسة وليس كلب يقتفي أو يتعقب أثار المجرمين[1] " The Auditor is a Watching not a bloodhound " أي أن إكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا من أهداف عملية المراجعة وأنه ليس من المفروض أن يكون محافظ الحسابات جاسوسا أو شرطيا، بل يجب عليه أن لا يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من معلومات وبيانات.

ويمكن على وجه العموم حصر أهم أهداف مراجعة الحسابات في النقاط التالية:

- إبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية؛
- التأكد من صحة العمليات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات وحسابات المؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما[2]؛
- إكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والتلاعب؛
- التحقق من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، وأن الإلتزامات موجودة ومسجلة فعلا؛
- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه[3]؛
- مساعدة الطرف الثالث خاصة المساهمين في مراقبة الأداء المالي والإقتصادي للإدارة كوكيل عنهم في إدارة المؤسسة و تحقيق الأهداف الموكلة لهم[4].

إضافة إلى هذه الأهداف ظهرت أهداف أخرى حديثة كانت وليدة التطور السريع الذي يشهده عالمنا اليوم، فقد برزت الحاجة إلى وجود مراجعة إدارية ومالية للخطط الشاملة للحياة الإقتصادية، وهو ما يعرف بالمراجعة الإقتصادية[5] التي تهدف إلى تحقيق أهداف متطورة تتناول تقييم كفاءة الأداء والكفاءة الإنتاجية والتأكد من مدى الإلتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا من قبل العاملين في المؤسسة، وذلك من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسة.

ويمكن توضيح بعض الأهداف الحديثة للمراجعة في النقاط التالية:[6]

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق عدم الإسراف واستغلال أمثل للموارد في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

1-4- أهمية مراجعة الحسابات

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006، ص 18.
[2] عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات، دار الكتاب الجامعي، اليمن2009، ص23.
[3] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص7.
[4] عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية و مشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية2001، ص 26.
[5] علي حاج بكري،مرجع سابق، ص46.
[6] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص14.

تعتبر المراجعة وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها والتي تعتمد على القوائم المالية التي يعتمدها محافظ الحسابات ولا تعتبر غاية بحد ذاتها[1]. وتهدف هذه الوسيلة على إعتبار أنها أداة رقابة فعالة إلى خدمة الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، ومن أهم هذه الأطراف:

1-4-1- إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على المعلومات المحاسبية والمالية في رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لتسيير المؤسسة ومتابعة تنفيذ الخطط وتقييم أداء العاملين عليها، لهذا فإن المعلومات المحاسبية والمالية الخاطئة التي لا تعبر عن صحة المركز المالي للمؤسسة تؤثر وبشكل مباشر على قرارات الإدارة[2].

إن مراجعة الحسابات تعمل على توفير المعلومات الموثوق فيها التي تحتاج إليها الإدارة في رقابة أنشطة المؤسسة المختلفة، وفي إتخاذ القرارات على أساس سليم، كما تؤدي إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتقليل إحتمالات وقوع الغش أو التلاعب أو الأخطاء، كما أن تقارير المراجعة توفر مقياسا سليما يتم الإعتماد عليه في تقييم كفاءة الإدارة[3].

2-4-1- أصحاب المؤسسة والملاك

تعتمد هذه الفئة على القوائم المالية والحسابات الختامية المعتمدة من قبل محافظ الحسابات للإطمئنان على مدى دقة وسلامة الحسابات الختامية وعدالة إفصاحها، ومدى متانة وصحة مركزها المالي، لإتخاذ قراراتها المتعلقة بكيفية إستثمار الأموال وتحديد مجالات الإستثمار الملائمة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن[4].

يتجه إهتمام أصحاب المؤسسة والملاك إلى القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات على إعتبار أن هذه القوائم والتقارير تعتبر المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأس مالها، وإمكانية إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة[5].

3-4-1- البنوك

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك أو هذه المؤسسات على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة[6]. وتكمن أهمية مراجعة الحسابات بالنسبة للبنوك فيما يلي:[7]

- تقييم طلبات القروض والتسهيلات الإئتمانية المقدمة من المؤسسات بالإعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المصادق عليها من قبل محافظ الحسابات، وإتخاذ القرارات بمنح القرض أو عدم منحه؛

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص19.
[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009،ص12
[3] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص10.
[4] رأفت سلامة محمود، وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2011، ص23.
[5] يحي حسين عبيد، إبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة: الأبعاد العلمية ومعايير التطبيق، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر 2001، ص30.
[6] رشيد سفاحلو، "أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر2016-2017، ص11.
[7] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص16.

- تقدير نسب الفائدة على القروض بالإعتماد على درجة المخاطرة لكل مؤسسة ودرجة سيولتها بالإعتماد على تقدير نسبة المخاطرة؛
- التقليل من خطر عدم السداد والديون المشكوك فيها والديون المتعثرة.

1-4-4- إتحادات ونقابات العمال

تعتمد إتحادات ونقابات العمال على وجود المراجعة للتحقق من حسن سير أعمال المؤسسة والتأكد من إستمرارها وعدالة نصيبهم في الربح، والتفاوض مع أصحاب الأعمال من خلال آليتي التفاوض والمساومات الجماعية فيما يتعلق برسم سياسة الأجور والعلاوات والتعويضات ومختلف المزايا الأخرى التي تخص العمال. وعموما تدعم المراجعة مصلحة العمال والموظفون في:[1]

- تحديد سياسات الأسعار والأجور وتحديد الحد الأدنى لهذه الأجور؛
- المطالبة برفع الرواتب والأجور وتحسين أوضاع العمال والموظفون؛
- المطالبة بالتأمين الصحي الشامل، ورفع نسبة التعويضات في نهاية الخدمة والحوافز السنوية.

1-4-5- الدائنون والموردون

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة وبين مورديها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المحافظ في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، و بالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

تكمن أهمية مراجعة الحسابات للدائنين والموردين في:[2]

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة المتعامل معها ودرجة سيولتها وصحة أصولها، وقيمة الإلتزامات ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها في مواعيدها؛
- تقييم مدى القدرة على الإستمرار في التعامل مع المؤسسة.

1-4-6- الجهات الحكومية

تعتمد الجهات الحكومية على البيانات والمعلومات المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات ومعلومات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات والمعلومات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل حولها[3].

يمكن أن نوضح أهمية مراجعة الحسابات كذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (2-1): أهمية مراجعة الحسابات لدى مستخدمي القوائم المالية

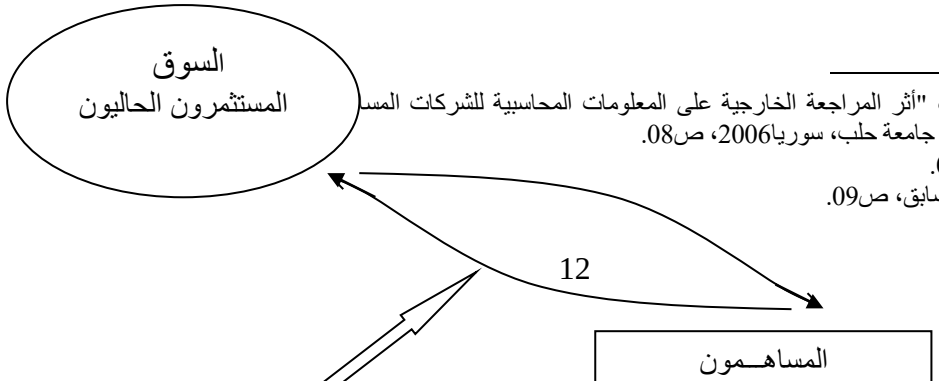

[1] يونس عليان سليمان الشوبكي، "أثر المراجعة الخارجية على المعلومات المحاسبية للشركات المس عمان"، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة حلب، سوريا2006، ص08.
[2] المرجع السابق، ص ص07-08.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص09.

إجراءات الدخول في البورصة

حق الملكية
المصادقة على الحسابات

وظيفة الرقابة
فحص إجراءات الرقابة الداخلية

عدم التناسق (عدم التماثل) في المعلومات

وظيفة الإدارة

التقليل من عدم التناسق (عدم التماثل) في المعلومات

Source : Benoit Pige, audit et contrôle enterne, 2ème édition, EMS, Paris2004, P98.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن محافظ الحسابات يتدخل في كل مرة لكي يقلل من عدم التناسق في المعلومات بين الأطراف، وعدم التناسق هذا يكون حسب الحاجة من المعلومة لكل طرف سوءا كان المصدر للمعلومة أو مستقبلها، و عدم التناسق هذا يعكس لنا أهمية وجود عملية المراجعة.

1-5- أنواع مراجعة الحسابات

إن تبني نوع ملائم من المراجعة من شأنه أن يساهم في تقييم نظام تسيير المؤسسة محل المراجعة والمحافظة على إستمراريته. وسوف نميز بين الأنواع المتعددة للمراجعة والتي تختلف باختلاف الزاوية المنظور من خلالها إلى المراجعة لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة[1].

1-5-1- من حيث الإلزام القانوني

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين هما: المراجعة الإلزامية والمراجعة الإختيارية.

1- المراجعة الإلزامية

[1] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية1990، ص41.

إن المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها حسب نصوص التشريعات والقوانين النافذة، حيث يفرض تعيين مراجع أو محافظ للحسابات يقوم بدور الرقيب على أعمال الإدارة ويقوم بتقديم تقرير للهيئة العامة للمساهمين[1]، ويترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الإلزامية لها شمول واسع فالمحافظ يقوم بجميع المراحل وينفذ ما هو متعارف عليه من قواعد المراجعة وأي تكاسل أو تفريط منه يعرضه للمسؤولية المطلقة أمام القانون، أما فيما يخص فرض هذا النوع من المراجعة فهو في الغالب يفرض على شركات الأموال.

2- المراجعة الإختيارية

هي تلك المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، بل تتم بطلب من مجلس الإدارة أو المساهمين بهدف التأكد من الوضعية المالية للمؤسسة، والتأكد كذلك من صحة وصدق وعدالة المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي والمالي وعن نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة، حيث أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء خاصة في حالة إنسحاب أو إنضمام شريك[3].

والجدير بالذكر أنه في المراجعة الإختيارية واجبات محافظ الحسابات غير محددة وغير واضحة الشروط فالمراجعة تتم حسب الاتفاق، حيث يمكن توسيع أو تضييق إطار عمله والمحافظ غير ملزم بمراقبة كل الحسابات إلا أنه بإمكانه تدوين بعض ملاحظاته.

1-5-2- من حيث مجال ونطاق المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث مجالها أو نطاقها إلى نوعين هما: المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية.

1- المراجعة الكاملة

وهي المراجعة التي تعني فحص كل العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية بغرض التأكد من عدالة القوائم المالية، ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال، لذلك يتمتع محافظ الحسابات بسلطة مطلقة وغير مقيدة في عمله، وله حق تقرير العمليات التي سيقوم بفحصها والمستندات التي يريد الإطلاع عليها، وتقرير كمية الإختبارات وحجم العينات التي يراها مناسبة[4].

في هذا النوع من المراجعة لا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المحافظ أية قيود على مجال أو نطاق عمله، ويتعين على المحافظ في نهاية الأمر تقديم رأيه عن مدى سلامة القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها إختباراته. ويلاحظ في هذه الحالة أن لمحافظ الحسابات الحرية في تحديد المفردات التي تشملها إختباراته وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات[5].

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004،ص42.
[2] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية2002، ص46.
[3] إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، الطبعة السادسة، منشورات جامعة حلوان، مصر2007، ص38.
[4] كمال الدين الدهراوي ،محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006 ، ص18.
[5] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق ، ص43.

2- المراجعة الجزئية

وهي تلك المراجعة التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل محافظ الحسابات على بعض العمليات دون غيرها، وتقوم الجهة التي عينت محافظ الحسابات بتحديد تلك العمليات[1]، وعليه فإن مسؤولية محافظ الحسابات تنحصر في مجال المراجعة الذي حدد له فقط، كما يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي في مثل هذه الحالات يبين حدود المراجعة والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على محافظ الحسابات من ناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات[2].

1-5-3- من حيث توقيت المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث التوقيت إلى المراجعة المستمرة والمراجعة النهائية.

1- المراجعة المستمرة

يقصد بالمراجعة المستمرة المراجعة التي تقوم على تتبع حسابات المؤسسة خلال السنة، حيث يقوم محافظ الحسابات بالتردد على المؤسسة من وقت لأخر وعلى فترات دورية أو غير دورية خلال سنة المراجعة للقيام بفحص العمليات المالية التي تتم خلال السنة المالية[3].

هذا النوع من المراجعة يتبعه محافظ الحسابات في حالات عدة منها:[4]

- إذا كانت المؤسسة تتميز بكبر الحجم وعملياتها كبيرة ومتعددة؛
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

2- المراجعة النهائية

وهي المراجعة التي يقوم محافظ الحسابات فيها بعمليات الفحص والتحقق عند نهاية السنة المالية للمؤسسة محل المراجعة بعد أن تكون السجلات والقيود المحاسبية وقيود التسوية قد أغلقت، وتم إعداد القوائم المالية الختامية للمؤسسة محل المراجعة، وتمتاز هذه المراجعة بعدم قدرة إدارة المؤسسة على إجراء أي تعديل في بيانات الدفاتر أو تغيير في أرصدة الحسابات، وهي تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة، بحيث يمكن للمحافظ أن يقوم بها خلال فترة زمنية قصيرة[5].

1-5-4- من حيث مدى الفحص

تنقسم المراجعة من حيث مدى الفحص إلى المراجعة الشاملة (التفصيلية) والمراجعة الإختبارية.

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص24.

[2] سميرعماري، عمر ديلمي، "دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21نوفمبر2013، ص06.

[3] عمر ديلمي، "نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل المعايير الدولية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر2016-2017، ص09.

[4] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2007، ص 43.

[5] سهير شعراوي جمعة، أصول المراجعة،الطبعة السابعة، مطابع الدار الهندسية، القاهرة 2003 ، ص31.

1- المراجعة الشاملة

وهي المراجعة التي يقوم من خلالها محافظ الحسابات بمراجعة جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات، أي يقوم بفحص جميع المفردات محل المراجعة للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء والتلاعب والتزوير[1].

تشمل المراجعة الشاملة أو التفصيلية جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية، لذا يجب فحص جميع البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي[2].

2- المراجعة الإختبارية

يستند هذا النوع من المراجعة في أن تدخل محافظ الحسابات يتم على جزء من مفردات العينة لا الكل، حيث يقوم محافظ الحسابات بإختيار عدد من المفردات (العينة) لكي تخضع لعمليات الفحص، مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم إختيار هذا الجزء منها(المجتمع)[3].

إن إختيار حجم العينة يرتبط بوجهة نظر محافظ الحسابات في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم إختيار هذه العينة بأحد أسلوبين وهما:[4]

- التقدير الشخصي أو ما يعرف بالعينات الحكمية؛
- التقدير الإحصائي أو ما يعرف بالعينات الإحصائية.

ومن الجدير التفرقة في هذا المجال بين المراجعة الكاملة والمراجعة الشاملة من ناحية، والمراجعة الجزئية والمراجعة الإختبارية من ناحية أخرى. حيث أن المراجعة الكاملة قد تكون شاملة إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات في حين أنه تكون إختبارية إذا تفحص جزء معين من القيود والدفاتر والسجلات والمستندات. كما أن المراجعة الجزئية قد تكون شاملة إذا تم فحص جميع العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء وقد تكون إختبارية إذا تم اختبار عينة من مجموع مفردات هذا الجزء[5].

1-5-5- من حيث القائم بعملية المراجعة

تنقسم المراجعة حسب القائم بها إلى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

1- المراجعة الداخلية

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق ، ص31.
[2] حسين يوسف القاضي، وأخرون، أصول المراجعة،مرجع سابق، ص29.
[3] محمد مشيد، "تطبيق تقنيات السبر في المراجعة المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2014-2015، ص16.
[4] عصام الدين محمد متولي، مرجع سابق، ص27.
[5] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص13.

تعرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط وفحص تأكيدي مستقل وموضوعي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والتحكم في العمليات، وتهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها وفق منهج وخطوات وإجراءات منظمة"[1].

إن المراجعة الداخلية هي مراجعة العمليات والمستندات الخاصة بالمؤسسة بمعرفة المؤسسة ذاتها، وهي نشاط تقييمي يتم من خلال تنظيم معين، يهدف إلى التحقق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، وهي تعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى ويتم من خلال هيئة داخلية أي مراجعين موظفين لدى مؤسسة ويشتمل المراجعة الداخلية أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي[2].

تسند المراجعة الداخلية إلى شخص من داخل المؤسسة حيث يقوم بفحص العمليات والدفاتر والمستندات ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية، أي أنها وظيفة كباقي الوظائف الأخرى وهي تعمل كذلك على فحص و تقييم ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل المؤسسة وذلك لتوجيه أنشطتها نحو تحقيق الأهداف المسطرة ومدى توافقها مع السياسات والخطط المرسومة[3].

تعتبر المراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة، وهي جزء من نظام الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي التالية:[4]

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- كيفية و كفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي.

2- المراجعة الخارجية

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية الفحص الفني الدقيق والبناء لأنظمة الرقابة الداخلية والحسابات والسجلات والمستندات الخاصة بالمؤسسة موضوع المراجعة، والذي يقوم بها هو الشخص المهني المؤهل والمستقل بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج حول النوعية وثقة المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة وذلك بالإلتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المعمول بها.

إن أهداف المراجعة الخارجية تلتقي مع أهداف المراجعة الداخلية، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يؤدي إلي ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر

[1] Alvin Arens, Randal Elder, Mark Beasley, Auditing and Assurance Services An Integrated Approach, 14eme edition, Prentice Hall, Boston2012, P816.

[2] زهير عيسى، تدقيق الحسابات: الإجراءات العملية، دار البداية، عمان 2015، ص 26.

[3] Swayer Lawrence, La pratique de l'audit, Ed. Publi-union, Paris1976, P05.

[4] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية2002، ص30.

والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة[1].

تتم عملية المراجعة الخارجية وفقا لمسار يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): المسار العام للمراجعة الخارجية

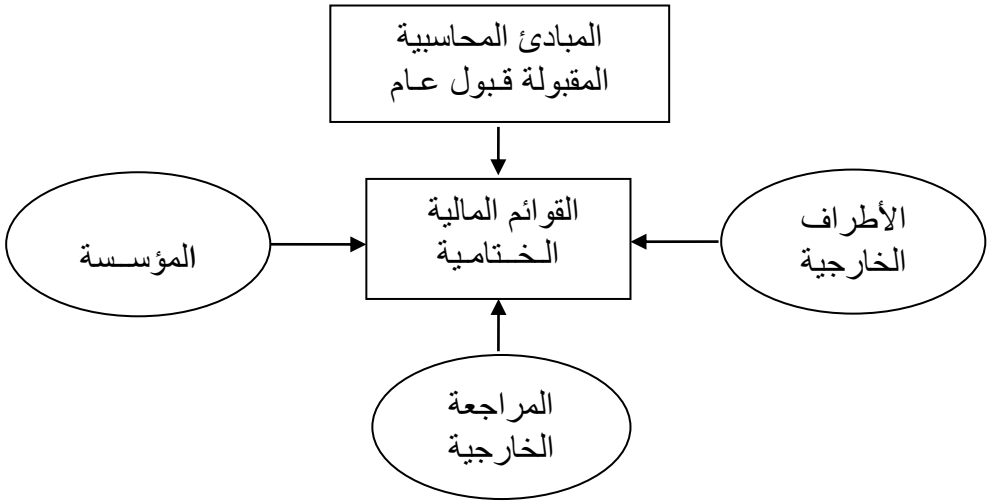

Source : Bethoux Michel, l'audit donne le secteur public, centre de librairie et d'éditions techniques, Paris 1986, P 46 .

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن محافظ الحسابات وسيط بين المؤسسة والأطراف الخارجية من خلال إضفاء صيغة المصداقية على بيانات المؤسسة، وذلك بقيامه بعملية مراجعة القوائم المالية الختامية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل طمأنة مستعملي القوائم المالية النهائية بأن ما يظهر عليها من معلومات صادق و سليم و شرعي.

ونظرا لأهمية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية نبين في الجدول التالي الفروق بينهما:

جدول رقم (2-1): الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

معيار التفريق	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	- خدمة الإدارة - كشف ومنع الأخطاء والإنحراف عن السياسات الموضوعة.	- خدمة الملاك - إكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القائم	موظف من داخل المؤسسة يعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
درجة الإستقلال	إستقلال جزئي.	إستقلال كامل.
المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة.	مسؤول أمام الملاك.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل.	يحدد ذلك أمر التعيين والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة.
توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية،

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص26.

السنة المالية.	وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر: حسين يوسف القاضي، وأخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا2013-2014، ص32.

1-5-6- من حيث نوع البيانات

تنقسم المراجعة من حيث نوع البيانات إلى ثلاثة أنواع وهي: مراجعة القوائم المالية، مراجعة الإلتزام، المراجعة التشغيلية.

1- مراجعة القوائم المالية

تهتم هذه المراجعة بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة وتتفق مع المعايير المحددة، وتتمثل هذه المعايير عادة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق رؤوس الأموال وأيضا الملاحظات المرفقة بهذه القوائم[1].

2- مراجعة الإلتزام

تسمى أيضا بمراجعة التنفيذ أو الأداء وتهدف إلى تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالإجراءات أو القواعد أو اللوائح المقررة. أي تقيس مدى تقيد المؤسسة بالمعايير المقررة كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة والنظام الداخلي. وعموما تتمثل نتائج مراقبة الالتزام في كتابة تقارير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والإجراءات المقررة أم لا، وتوجه عادة إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات[2].

2- المراجعة التشغيلية

تعرف المراجعة التشغيلية بأنها النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث إختيار وتقييم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات أو الوحدات المختلفة، زيادة عن ما تتطلبه عملية المراجعة التقليدية[3].

تتمثل المراجعة التشغيلية في فحص كافة أو بعض الإجراءات التشغيلية للمؤسسة بهدف تقييم فعالية وكفاءة التشغيل[4]، ولا تقتصر المراجعة التشغيلية على الجوانب المحاسبية فقط وإنما يمكن أن تشمل تقييم هيكل المؤسسة، أساليب الإنتاج، أنشطة التسويق، أو أي مجال أخر يكون المراجع مؤهل له[5].

1 -5-7- من حيث طبيعة التنفيذ

تنقسم المراجعة من حيث طبيعة التنفيذ إلى: المراجعة المستندية، المراجعة الحسابية، المراجعة التحليلية.

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض2002، ص ص23- 24 .
[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة في عالم متغير، الطبعة الخامسة، دار الكتاب الأول، القاهرة2002، ص26.
[3] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن2006، ص56.
[4] أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 28.
[5] ألفين ارينز،جيمس لوبك، مرجع سابق، ص24.

1- المراجعة المستندية

هي عملية فحص المستندات والقرائن المؤيدة للقيود المسجلة بالدفاتر، كما تشمل التحقق من أن العمليات الخاصة بالمؤسسة قد قيدت بالدفاتر دون حذف أي عملية[1].

تركز هذه المراجعة على دراسة وتفحص المجموعة المستندية الخاصة بالدورة المالية على إختلاف أنواعها، وذلك للتأكد من صحة إعدادها وصحة ما ورد فيها من بيانات ومعلومات بهدف تمكين محافظ الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية.

2- المراجعة الحسابية

هي العملية المتعلقة بمراجعة القيود الموجودة بالدفاتر كما وهي من حيث قيمتها وأرقامها، ثم مراجعة الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المختصة ثم ترصيد الحسابات المختلفة ومراجعة المجاميع الرأسية والأفقية[2].

هي المراجعة الرقمية لكل ما تم تسجيله في الدفاتر والسجلات المحاسبية من حيث القيمة والكمية في نفس الوقت، حتى يمكن التأكد من صحة جميع الأعمال المحاسبية وكذلك إكتشاف الأخطاء وأعمال الغش في حال وجودها.

3- المراجعة التحليلية

هي عملية تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية[3].

المبحث الثاني: معايير وأخلاقيات أداء مراجعة الحسابات

إن من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة وجوب وجود معايير ومستويات أداء معينة يعمل على ضوئها ممارسوا هذه المهنة ويسيرون عليها في كافة مراحل العمل، ولمهنة المراجعة معايير وقواعد سلوك متعارف عليها تهدف إلى تقليل درجة الإختلاف في التعبير أو الممارسة المهنية في الظروف المتشابهة، وتمثل إطارا عاما لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.

2-1- مفهوم معايير المراجعة

يعود أصل كلمة معيار"Norme" إلى الكلمة اللاتينية "Norma" التي تعني بمفهومها الأصلي "أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين" تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي "الكوس-Equerre"[4]. فالمعيار هو "المكيال أو المقياس"، وبمعنى أدق هو "ما يجب أن يكون عليه الشئ".

[1] منصور حامد محمود، وأخرون، أساسيات المراجعة، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر1999، ص15.
[2] المرجع السابق، ص14.
[3] ألفين أرينز،جيمس لوبك، مرجع سابق ، ص254.
[4] Bergeret Jean, La personnalité normale et pathologique : les structures mentales- le caractère-les symptômes, 2eme édition Ed.Dalloz, Paris 1985, P 14.

كما يعرف المعيار بأنه " نموذج موضوع من طرف سلطات مختصة أو نيجة عرف أو إتفاق عام لما يجب العمل به وإتباعه كمقياس مرشد لمدى فعالية الأداء"[1].

أما في المجال المهني، فقد عرف وليم توماس وإمرسون هنكي معايير المراجعة بأنها "تلك الأنماط التي يجب أن يحتذي بها محافظ الحسابات أثناء أدائه لمهمته والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها"[2].

كما عرفها محمود السيد الناغي بأنها "تلك المقاييس أو المستويات التي يستطيع الممتهن في ضوئها أن يقيم العمل الذي أداه، أو يتبين ما إذا كان قد أدى العمل المهني الذي كلف به كعضو في المهنة بنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة"[3].

أما تعريف كوهلر kohler للمعايير والذي يعتبر من أشمل التعاريف فقد عرف المعايير بأنها "هدف مرغوب ومطلوب تحقيقه، أو نمط يتأسس بالعرف عن طريق القبول العام أو من خلال الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو السلطات التشريعية، ويهدف وضع المعيار إلى تكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة من الأشخاص في نطاق وظروف أعمالهم"[4].

إنطلاقا مما سبق يمكن القول بأن معيار المراجعة هو "نموذج و مؤشر تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي عند المراجعة".

وتجدر الإشارة أن هناك فرق وتمييز بين مفهومي معايير المراجعة وإجراءات المراجعة، حيث أن الإجراء يشير إلى الأدوات والوسائل والطرق التي تطبق والمهام التي تنفذ بواسطة محافظ الحسابات والتي يتم من خلالها جمع أدلة الإثبات الصالحة والكافية لإبداء الرأي الفني المحايد[5]، بينما المعيار يتعلق بقياس دقة الأداء وبالأهداف الواجب تحقيقها بإستخدام إجراءات معينة، كما أن المعيار يتميز بأنه ملزم لمحافظ الحسابات طالما كان متفقا مع سلوك المحافظ العادي، بينما يكون لمحافظ الحسابات حرية تحديد الأساليب والإجراءات وإستعمالها بالشكل الذي يحقق الهدف من الفحص[6].

غير أن حرية محافظي الحسابات في تحديد إجراءات المراجعة ليست حرية مطلقة ولكنها في حقيقة الأمر تعتبر حرية مقيدة، لأن حرية المحافظ تقع في حدود إطار معين تحكمه أساسا معايير المراجعة والتوصيات التي تصدرها الهيئات المهنية أو الحكومية المسؤولة عن تنظيم المهنة، وهو الذي يحدد له الإجراءات التي يمكن الإستعانة أو الإسترشاد بها عند القيام بعملية المراجعة[7].

---

[1] فاتح سردوك، "مراجعة الحسابات وضرورة إيجاد نظرية لها"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد الأول، جامعة الوادي، جانفي2008، ص86.
[2] وليم توماس.، امرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية 1989، ص52.
[3] محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار التطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة 2000، ص51.
[4] عيد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية إستخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض2006، ص ص15-16.
[5] محمد محمود عبد المجيد، مرجع سابق، ص10.
[6] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص60.
[7] محمد وجدي شركس، الإطار والأساسيات في المراجعة: تدقيق النظم المحاسبية التقليدية والالكترونية، منشورات ذات السلاسل، الكويت1987، ص58.

إن معايير المراجعة الدولية أصدرت خلال فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية، ثم أعاد الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC " تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطاتها بمراحل عملية المراجعة، كما لازمت هذه المعايير جملة من التعديلات إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): معايير المراجعة الدولية

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
200	الأهداف والمبادئ العامة لمراجعة الحسابات	520	الإجراءات التحليلية
210	شروط الإرتباط بمهمة المراجعة	530	عينات المراجعة والوسائل الإختبارية
220	الرقابة على جودة أعمال المراجعة	540	مراجعة التقديرات المحاسبية
230	التوثيق	550	الأطراف ذات العلاقة
240	الغش والخطأ	560	الأحداث اللاحقة
250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية المراجعة	570	الإستمرارية
260	توصيل أمور المراجعة للمسؤولين عن الحوكمة	580	إقرارات الإدارة
300	التخطيط	600	الإعتماد على أعمال محافظ حسابات أخر
315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها	610	الإعتماد على أعمال المراجع الداخلي
320	الأهمية النسبية	620	الإعتماد على أراء الخبراء المتخصصين
330	إجراءات المراجعة طبقا للأخطار المقيمة	700	تقرير محافظ الحسابات
402	المراجعة في حالة إستخدام العميل لمؤسسة خدمات	710	المقارنات
500	أدلة الإثبات في المراجعة	720	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية
510	الإختبارات التحليلية	800	تقرير محافظ الحسابات عن المهام ذات الأغراض الخاصة

المصدر: رشيد سفاحلو، "أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر2016-2017، ص65.

2-2- المعايير العامة لمراجعة الحسابات

تعرف هذه المعايير أيضا بالمعايير الشخصية وهي تتعلق بالتكوين الشخصي الذاتي والذهني لمحافظ الحسابات وإعداده وتأهيله علميا وعمليا إلى المستوى المطلوب، وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب[1]، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة. وتشمل ثلاثة معايير وهي: الكفاءة المهنية اللازمة؛ الإستقلال والحياد؛ العناية المهنية اللازمة.

2-2-1- المعيار الأول: الكفاءة المهنية اللازمة

[1] Mokhtar Belaiboud, Op.cit,P112.

تنص جميع التشريعات الأجنبية والعربية على وجوب توافر قدر كاف من التأهيل العلمي والعملي لدى الأفراد القائمين بمزاولة مهنة مراجعة الحسابات، وذلك حتى تكون هناك ثقة لدى الأطراف المستعملة والمستفيدة من رأي محافظ الحسابات.

1- التأهيل العلمي

يقصد بالتأهيل العلمي ضرورة حصول محافظ الحسابات على قدر كاف من المعرفة في مجال المحاسبة والمراجعة، ويتضمن معرفة المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة المتعارف عليها، ويتم الحصول على هذا التأهيل من خلال الدراسة في المعاهد والكليات التي تقدم تكوينا في المجال المحاسبي والمالي[1].

إن التأهيل العلمي لا يجب أن يقتصر على الجوانب المحاسبية فقط، بل يتطلب هذا المعيار جوانب المعرفة الأخرى والتي تمكن محافظ الحسابات من إبداء رأيه فيما يعرض عليه، ومن تلك الجوانب:[2]

- النواحي السلوكية والإدارية وطرق الإتصال؛
- الأساليب الإحصائية والكمية المختلفة كالنسب المالية والسلاسل الزمنية وغيرها؛
- القوانين المختلفة كالقانون التجاري والمدني وقانون العمل.

2- التأهيل العملي

إن النجاح في مهنة المراجعة له أبعاد تتخطى حدود المعرفة العلمية، إذ يجب أن يكون محافظ الحسابات قادرا على تجسيد معرفته على أرض الواقع أثناء المراجعة الفعلية، وبالتالي فإن القدرات والخبرة المهنية تكتسب خلال الممارسة المهنية.

إن الشخص الذي يرغب في أن يكون محافظ حسابات يجب عليه أن يكتسب الخبرة عن طريق التدريب العملي الإيجابي وذلك حتى يتعرف على أكبر قدر ممكن من المشاكل التي يمكن أن يلتقي بها أثناء ممارسته للمهنة والتي يجب أن يكون ملما بها. والتدريب المهني يحتاج إلى إحاطة مستمرة بالتطورات التنظيمية والتشريعية والمهنية التي يكون لها تأثير على العمل[3].

3- التطوير والتحديث

يقوم محافظ الحسابات بتطوير وتحديث معارفه العلمية والعملية عن طريق الإطلاع والمعرفة المستمرة بالتطورات الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة وما يتعلق بهما، وذلك للإحاطة بكل المتغيرات والتطورات في المجالات الإدارية والإقتصادية والقانونية، كما ينبغي على محافظ الحسابات الإلمام الكافي بأي تطورات في مجالات التكنولوجيا ونظم المعلومات لأن ذلك يعمل على زيادة الكفاءة المهنية اللازمة[4].

2-2-2- المعيار الثاني: الإستقلال والحياد

[1] عمر شريقي، " التنظيم المهني للمراجعة "، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر2011 -2012، ص62.
[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، الإتجاهات الحديثة في المراجعة: تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية2002-2003، ص27.
[3] إبراهيم عثمان شاهين، "المحاسبة والمراجعة كمهنة متقدمة"، مجلة المحاسبون، العدد04، الكويت1995، ص20.
[4] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 169.

إن إستقلال محافظ الحسابات يقصد به "تجنب الضغوط التي قد تؤثر في قدرته على إتخاذ القرار"[1]، أي "توافر وجهة نظر لدى محافظ الحسابات غير متحيزة خلال المراجعة وذلك تلبية لرغبة المستفيدين من تقريره حول عدالة القوائم المالية"[2].

يمثل معيار الإستقلال والحياد أساس مهنة المراجعة، فهو يعني قدرة محافظ الحسابات على العمل بنزاهة وموضوعية وإستقامة دون التحيز إلى طرف من الأطراف، وكذلك عدم تأثره لأي ضغوط تمارس عليه مهما كان نوعها ومصدرها. ويتحدد في الواقع مفهوم الإستقلال في مجالين:

- عدم وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات أو أحد أفراد أسرته مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، لأن وجود ذلك يؤثر على إستقلاليته في إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية[3]؛
- الإستقلال الذاتي "الذهني" ويعني إستقلال محافظ الحسابات مهنيا من خلال حالة صفاء الذهن وعدم وجود أية ضغوط عليه أو تدخل من جانب المؤسسة أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة[4].

يعتبر عنصر الإستقلال بمجاليه ودون الفصل بينهما من أهم العناصر التي يجب أن تتوافر في محافظ الحسابات حتى يستطيع أن يقوم بواجبه على الوجه المطلوب، لأن فقدان أحدهما يضعف أو قد يلغي المجال الأخر ومن ثم الاستقلال ككل. ولكي يتحقق ذلك أخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة توافر المقومات الشخصية والموضوعية حتى يتسنى لمحافظ الحسابات الإحتفاظ بعميله وحماية نفسه من المساءلة القانونية.

وللحكم على مدى إستقلالية محافظ الحسابات تم تحديد ثلاثة أبعاد وهي:[5]

- الإستقلال في إعداد برنامج المراجعة من ناحية تحديد خطوات وحجم العمل المطلوب أداؤه وذلك في حدود الإطار العام للمهام المطلوبة؛
- الإستقلال في مجال الفحص من خلال الحرية في إختيار المجالات والأنشطة وحجم المفردات المراد فحصها، إذ يستطيع المراجع في هذا الإطار فحص جميع البيانات والمستندات والسجلات للتقرير بعدها عن صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها؛
- الإستقلال في إعداد التقرير بعدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم إكتشافها خلال عملية الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية محل الدراسة.

2-2-3- المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة

[1] أحمد سليم محمد سليم، "نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامع عين شمسن مصر2014، ص69.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، "إطار متكامل لأليات حماية إستقلالية المراجع في ضوء المعايير الدولية وقانون سابرينس أوكسلي"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد 01، مصر2005، ص03.
[3] عبد الحفيظ الأرقم ، أحمد بن فليس ، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة2001، ص41.
[4] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص123.
[5] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، عمان2006، ص177.

إن العناية المهنية لها مدلولها الخاص بمهنة المراجعة، فهي ترتبط بمسؤولية محافظ الحسابات سواء القانونية أو المهنية أو الإجتماعية، ويترتب على ذلك أن إلتزام المحافظ بهذا المعيار أمر مزدوج الأهمية إذ يترتب عليه الإلتزام بأحد معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية، والوفاء بمسؤولياته بما يجنبه الوقوع تحت طائلة القانون من ناحية أخرى[1].

ويقصد بالعناية المهنية اللازمة "أن يجتهد محافظ الحسابات في عمله وأن يستخدم خبرته العلمية والعملية، وأن يتمتع بالإستقلال ويكون مدركا لحقوقه وواجباته عند تنفيذ عملية المراجعة"، أي أنها "قدرته على تطبيق المهارة والحكم المحايد ذو الكفاءة الملائمة لطبيعة وتعقيدات عملية المراجعة، وهي مقدار الجهد المبذول في دراسة وأداء عملية المراجعة"[2].

إن قياس درجة العناية المهنية لمحافظ الحسابات بغية تحديد مسؤوليته المهنية إتجاه رأيه الفني تكون من خلال تحديد وأداء الإختبارات اللازمة والمطلوبة ومحتوى وشكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات والسجلات المحاسبية، ويمكن تحديد أهم الشروط العامة التي يتعين توافرها في محافظ الحسابات الحكيم أو الحذر بغية الوصول إلى العناية المهنية اللازمة في الأتي:

- محاولة الحصول بإستمرار على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة التي تمكنه من توقع الأخطار التي من الممكن أن تلحق بالأخرين[3]؛
- الأخذ بعين الاعتبار أية ظروف غير عادية أو علاقات غير طبيعية قد تحدث، وذلك سواء عند تخطيط عملية المراجعة أو أثناء تنفيذ عمليات الفحص والتحقق[4]؛
- إعطاء أهمية أكبر للمخاطر التي تظهر من خلال التعامل مع المؤسسة[5]؛
- العمل على إزالة أية شكوك أو إستفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في إبداء الرأي.

2-3- معايير العمل الميداني لمراجعة الحسابات

ترتبط هذه المعايير بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل المبادئ التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها والمرتبطة بالأهداف الواجب تحقيقها من إستخدام إجراءات المراجعة[6]. وتشتمل هذه المجموعة على ثلاثة معايير وهي:التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين؛ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

2-3-1- المعيار الأول: التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص61.
[2] وائل حسين محمد محمود، "تطوير دور المراجعة للحد من الأزمات المالية في جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2014، ص66.
[3] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق، ص76.
[4] سعاد شدري معمر ، "التقارير المالية للمراجع وأثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس 2014-2015، ص12.
[5] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص41.
[6] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق، ص79.

يقصد بهذا المعيار أن محافظ الحسابات ملزم بوضع خطة ملائمة لأعمال المراجعة بما يساعد على أداء عملية المراجعة ككل، وأنه ملزم بتقسيم أعمال المراجعة على مساعديه بطريقة تكفل تحقيق المستوى المرضى من جودة المراجعة من ناحية، وبما يضمن الإستخدام الأمثل لطاقات ومهارات وقدرات هؤلاء المساعدين من ناحية أخرى، وأنه ملزم كذلك بوضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعة الملائمة لمتابعة والإشراف على المساعدين وتقييم أدائهم[1].

يتطلب هذا المعيار أن يقوم محافظ الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء في عملية المراجعة، ويتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال[2].

إن نجاح محافظ الحسابات في وضع خطة ملائمة يمكنه من تحديد عدد المساعدين ومهاراتهم ومؤهلاتهم المطلوبة[3]. كما يمكنه تقسيم العمل والإشراف على هؤلاء المساعدين وتوجيه جهودهم من تحقيق أهداف الفحص والتحقق، لذلك عليه أن يراعي عدة إعتبارات عند تخصيص المساعدين على أعمال المراجعة والتي من أهمها:

- تحديد إحتياجات تنفيذ برنامج المراجعة من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة[4]؛
- التأكد من التزام المساعدين بقواعد ومعايير المهنة؛
- إحاطة المساعدين بكافة الأمور الهامة التي تخص المؤسسة التي يتم مراجعتها[5]؛
- وضع آليات فعالة للتنسيق بين المساعدين في إطار فريق العمل الواحد؛
- توفير أي مساعدات أو استشارات فنية أو قانونية قد يحتاجها المساعدون.

من خلال ما سبق تظهر أهمية هذا المعيار والتي إزدادت في وقتنا الحاضر نظرا للأسباب التالية:

- إعتماد محافظ الحسابات بدرجة أكبر على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة؛
- الإعتماد المتزايد على الأساليب الكمية والإحصائية؛
- تغير أساليب ومفاهيم المراجعة عما كانت عليه في السابق؛
- تغير نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المؤسسات محل المراجعة[6].

2-3-2- المعيار الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد إختبارها، لأن قوة أو ضعف هذا النظام يؤثر على حجم وطبيعة العينة وأدلة الإثبات عند فحص الحسابات،

[1] سهام محمد السويدي، دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ص 47.
[2] يعقوب ولد الشيخ محمد، "التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر2014-2015، ص65.
[3] عوض لبيب فتح الله الديب، أحمد محمد كامل سالم، أصول المراجعة الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية2002-2003،ص45.
[4] عبد الوهاب نصرعلي، مرجع سابق، ص95.
[5] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص242.
[6] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 42.

كما يؤثر على نطاق وتوقيت إجراء هذا الفحص المطلوب لتلك الأدلة، إضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية المراجعة[1].

عرفت لجنة كوزو (coso) الرقابة الداخلية على أنها "عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة، ويتم تصميمها لتعطي تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المؤسسة من ناحية مدى كفاءة العمليات وفعاليتها، ومدى إمكانية الإعتماد على القوائم المالية، وكذلك مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة"[2].

فالرقابة الداخلية هي "مجموعة الوسائل والمقاييس التي تستخدمها المؤسسة بقصد المحافظة على أصولها وممتلكاتها وضمان الدقة الحسابية للعمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة"[3].

تهتم الرقابة الداخلية في المؤسسة بتحديد السلوك العام للتسيير الذي يسعى بدوره إلى إحترام صارم للإجراءات والقوانين، كما أنها تعتبر مصدر الثقة والطمأنينة في المؤسسة، وهي تهدف إلى إدراك وكشف الأخطاء وتحديد الانحرافات بطريقة عملية وسريعة، كما أنها تتأكد من أن الجرد والتسجيل المحاسبي مطابقان للحقيقة وللقواعد الخاصة بالمؤسسة[4].

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقييم المخاطر الكلية في المؤسسة والإجراءات المحددة لمعالجة المخاطر، كما يؤدي إلى تحديد الضوابط الرئيسية التي يمكن أن تدعم عملية مراجعة حسابات المؤسسة[5]، والتي تساهم في تحقيق غرضين أساسيين وهما:[6]

- الإعتماد على النظام نفسه، فعند وجود نظام رقابة داخلي يكفل تسجيل جميع العمليات بطريقة صحيحة يستخدم محافظ الحسابات إختبار العينات، أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية فإن ذلك يتطلب بذل جهد كبير من المحافظ ربما لا يعوض هذا الضعف؛
- تحديد مدى الإختبارات التي سيقوم بها المحافظ حتى يصل إلى القناعة الكافية بمدى عدالة القوائم المالية.

2-3-3- المعيار الثالث: جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة

تمثل أدلة الإثبات الأساس المعقول لإبداء رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية، وهي "جميع الحقائق والمعلومات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات للوصول إلى قناعة معينة تساهم في تكوين الرأي المهني السليم القائم على أسباب موضوعية"[7]. كما تمثل أساس عملية المراجعة فيما يتعلق بمعايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها محافظ الحسابات تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات

[1] محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية1999، ص ص 92-93.
[2] رائد جبر، "تطوير عملية الرقابة الداخلية الشرعية في المصارف الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد19، العدد01، الجامعة الأردنية، عمان2011، ص12.
[3] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص 48.
[4] Hamini Allel, Le Contrôle Interne et l'élaboration du bilan comptable, OPU, Alger1993, P22.
[5] Hugues angot,Christian Fischer,Baudouin Theunissen, audit comptable: audit informatique, 3edition, entreprise de boeck, Paris2004,P129.
[6] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص43.
[7] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص ص178-179.

معقول وملائم[1]، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات محافظ الحسابات حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية[2].

إن أدلة الإثبات تكاد تقترب بشكل ملحوظ من مفهوم قرائن* الإثبات، فدليل الإثبات هو بينة قاطعة بحد ذاتها، بينما القرينة يستعاض بها عن الدليل، لأن قرينة الإثبات هي إستنباط نتيجة أمر ثابت أو حقيقة أو جملة حقائق لإستخلاص رأي في مسألة معينة والإقتناع بالإفصاح عن هذا الرأي[3].وعموما فان كل قرينة من القرائن المعروفة يمكن أن تصبح دليل إثبات طبقا للأهمية النسبية التي يعطيها المحافظ لهذه القرائن.

يعمل محافظ الحسابات على الحصول على أدلة الإثبات الملائمة والكافية وهي المعلومات والحقائق التي يستند إليها في تكوين رأيه عن مدى دلالة وصحة الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة وذلك في ضوء القواعد والأصول المحاسبية المتعارف عليها[4].

وحتى تؤدي أدلة الإثبات دورها بالنسبة لأداء عملية المراجعة ينبغي أن تتوافر فيها خصائص وصفات معينة من أهمها ما يلي:

- كفاءة أدلة الإثبات كما ونوعا، أي أن يكون الدليل كاف ومناسب للتوصل إلى تحقيق أهداف المراجعة، وأن يكون ملائما وله علاقة وثيقة بهذه الأهداف والنتائج مما يوفر الثقة اللازمة للإعتماد عليه[5]؛
- دليل مكتوب ومدون في أوراق عمل تتوافر فيها الشروط المهنية للمراجعة؛
- دليل منطقي يرتبط بالنتيجة أو الرأي الذي يصل إليه محافظ الحسابات؛
- دليل عملي وإقتصادي تتناسب فيه تكاليف الحصول عليه مع النتيجة التي يتوقعها ويتمناها المحافظ.

2-4- معايير إعداد تقرير مراجعة الحسابات

يعتبر تقرير المراجعة المنتج المادي الأساسي لمراجعة الحسابات وهو يمثل المعلومات المبلغة من المحافظ لأغلب المستخدمين، وقد أصدرت الهيئات المختصة أربعة معايير لإعداد تقرير المراجعة وهي: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ الإفصاح الكافي؛ التعبير عن رأي محافظ الحسابات.

2-4-1- المعيار الأول: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

وفقا لهذا المعيار يتعين على محافظ الحسابات الإشارة أو النص صراحة داخل تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة محل المراجعة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما[6].

---

[1] وليم توماس، امرسون هنكي، مرجع سابق، ص59.
[2] محمد توفيق محمد، معايير وإرشادات المراجعة: الإطار العلمي والتطبيق العملي، دار البيان للطباعة، مصر2006، ص25-26.
* يعرف رجال القانون القرينة بأنها حقيقة معروفة أو مجموعة من الحقائق، تقدم للمحكمة بهدف إقناعها بحقيقة الاقتراح الذي ترغب المحكمة في التحقق منه.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص175.
[4] سامي حسن علي محمد، "نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2003، ص139.
[5] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص271.
[6] شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص36.

وتعرف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بأنها "الأعراف والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف الممارسة المحاسبية المقبولة عن فترة زمنية معينة"[1]، وهي تمثل معيار قياس صدق وعدالة عرض القوائم المالية، فإلتزام الإدارة بهذه المبادئ في إعداد وعرض القوائم المالية يضمن صدقها، أي أنها ستكون خالية من التحريفات الجوهرية المتعمدة كالغش أو غير المتعمدة كالأخطاء[2].

يتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية، ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول طرق تطبيق تلك المبادئ، وهو ما يحتم على محافظ الحسابات أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن تطبيقها[3].

ويتلخص هذا المعيار بصفة عامة في التحقق من النقاط التالية:[4]

- إعداد القوائم المالية يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- العرض داخل هذه القوائم صادق بدرجة مقبولة؛
- القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة مطبقة بطريقة سليمة.

ينبغي على محافظ الحسابات التركيز على أن المبادئ المحاسبية تحقق أمرين:[5]

- تحديد تأثير عمليات المؤسسة، وأنها تستخدم الأساس السليم والملائم لتحقيق الإيرادات، وتعمل على تحقيقها في الفترات المحاسبية المتعلقة بها؛
- أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الإنحياز، وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن الصدق في البيانات التي توفرها، والطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي.

2-4-2- المعيار الثاني: الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يتطلب هذا المعيار تأكد محافظ الحسابات من إستخدام المؤسسة محل المراجعة المبادئ المحاسبية المتسقة نفسها من سنة إلى أخرى، حيث يعزز الإتساق خصائص القابلية للمقارنة والقابلية لفهم النتائج على مدار فترة من الزمن[6].

ينبغي أن يشير محافظ الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية، أي توضيح ما إذا كانت المبادئ المحاسبية قد طبقت في الفترة المالية محل المراجعة بنفس طريقة الفترة السابقة، وإذا ما كان هناك تغيير يجب الإفصاح عنه في التقرير[7].

كما يجب على محافظ الحسابات أيضا أن يظهر في تقرير إبداء رأيه عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم إستخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد و عرض القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة[1].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة المهنية، دار حورس للطباعة والنشر، مصر2005، ص445.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص167.
[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص44-45.
[4] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص299.
[5] زاهرة عاطف سواد، مرجع سابق، 36.
[6] شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص36.
[7] Stettler Howard, Audit : Principes et méthodes générale, Ed. Publi-union, Paris1977, P62.

إن إشارة محافظ الحسابات في تقريره إلى ثبات وإتساق تطبيق المبادئ المحاسبية إنما يهدف إلى:[2]

- التأكد من قابلية القوائم المالية للمقارنة للفترات المتتالية؛
- عدم تأثر القوائم المالية تأثرا جوهريا بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية؛
- عدم إضطرار المحافظ لتعديل تقرير وأسس إعداده بسبب حدوث أي تغيرات في هذه المبادئ المحاسبية؛
- عدم إتاحة الفرصة للتلاعب في إستخدام وتطبيق بعض المبادئ المحاسبية لإظهار نتيجة ما.

وبصفة عامة ينشأ التغير في المبادئ المحاسبية نتيجة لإستخدام مبدأ محاسبي يختلف عن المبدأ الذي سبق إستخدامه عند إعداد القوائم المالية كتغيير طريقة تسعير المخزون، تغيير طريقة إهتلاك الأصول الثابتة وغيرها. ويجب أن يشير المحافظ إلى هذا التغيير في تقريره إذا كان له أثر جوهري على القوائم المالية[3].

2-4-3- المعيار الثالث: الإفصاح الكافي

يقوم هذا المعيار على أساس إفتراض أن القوائم المالية تفصح بدرجة كافية عما تضمنه هذه القوائم من بيانات جوهرية، ما لم يرد في التقرير ما يخالف ذلك[4].

ويقصد بالإفصاح الكافي "تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، يتضمنها تقرير محافظ الحسابات ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير"[5].

ولا يقصد بالإفصاح الكافي فقط نوع المعلومات في القوائم المالية وإنما يتضمن كذلك أسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القوائم المالية، وكذلك المصطلحات المستخدمة للتعبير عن العناصر الموجودة في القوائم المالية حتى يمكن قراءة محتويات القوائم المالية من كافة الأفراد التي لها مصلحة في هذه المؤسسة بشكل واضح و دقيق[6].

من المفيد أن يأخذ محافظ الحسابات الإعتبارات التالية للحكم على ملائمة الإفصاح وكفايته:[7]

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو المصلحة العامة؛
- وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح، فقد يكون الضرر للمؤسسة يفوق الفوائد العائدة للغير، ويلعب عامل الأهمية دورا كبيرا في مجال الإفصاح لإرتباطه بالمصلحة العامة؛
- القوائم المالية المتفق عليها قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات هامة قد تكون ضرورية لإتخاذ القرارات؛
- إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل، ولا تحمل أكثر من معنى، أو تحمل شكا في معناها.

---

[1] مسعود صديقي، مرجع سابق، ص66.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 299-300.
[3] عوض لبيب فتح الله الديب ،أحمد محمد كامل سالم، مرجع سابق، ص ص48-49.
[4] حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، دار زمزم، الأردن 2011، ص 160.
[5] بالرقي التيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة أسواق المال، ملتقى دولي:السوق المالي بين النظرية والتطبيق في ظل تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار، عنابة،21-22أكتوبر2008، ص04.
[6] محمد البشير، "الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية"، مجلة المدقق، العدد51، الأردن202، ص13.
[7] زاهرة عاطف سواد، مرجع سابق، ص ص36-37.

وعموما الإفصاح الكافي يتضمن نواحي عديدة أهمها:[1]

- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- الإفصاح عن مدى ثبات وتناسق المبادئ المحاسبية من سنة إلى أخرى وسلامة تطبيقها؛
- الإفصاح عن أي معلومات تؤثر على نتيجة النشاط أو المركز المالي؛
- الإفصاح عن نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المحاسبي، وكذا أنظمة الرقابة الداخلية.

2-4-4- المعيار الرابع: التعبير عن رأي محافظ الحسابات

يجب أن يتضمن تقرير المراجعة رأي محافظ الحسابات الفني المحايد والمستقل حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية كوحدة واحدة*، أو يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها الإفصاح عن هذا الرأي مع ذكر أسباب ذلك، كما يجب أن يوضح التقرير طبيعة الفحص الذي قام به محافظ الحسابات ودرجة المسؤولية التي يتحملها، وذلك بهدف عدم تحريف أو تمييع المسؤولية التي قبل المحافظ أن يتحملها[2].

وعلى العموم يتوقف تحديد نوع رأي أو تقرير محافظ الحسابات على نوع القيود أو الأخطاء أو أوجه التقصير التي يواجهها خلال أداء مهمته، وقد يجد محافظ الحسابات نفسه أمام أربعة حالات عند إعداد تقريره وإبداء رأيه وهي:

- **الرأي النظيف:** وهو الرأي الذي لا يتضمن تحفظات؛
- **الرأي المقيد:** وهو الرأي الذي يتضمن بعض التحفظات؛
- **الامتناع عن إبداء الرأي:** عدم إبداء رأي في القوائم المالية؛
- **الرأي السلبي:** وهو الرأي الذي يفصح على أن القوائم المالية لا تعبر بصورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

2-5- مبادئ السلوك المهني لمراجعة الحسابات

إن المكانة التي أصبحت تحتلها اليوم مهنة مراجعة الحسابات في عالم المال والإقتصاد مكانة رفيعة جدا، حتى أن محافظي الحسابات الذين يتولون تنفيذ هذه المهنة أصبحوا يشكلون الدعامة الأساسية في نهضة الدولة ماليا وإقتصاديا. لذلك أخذ المقنن بالتعاون مع المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة بوضع دستور سلوكي يحكم تصرفات المحافظين ويحدد لهم مبادئ ومعايير يسيرون عليها ويسترشدون بها خلال تنفيذ أعمالهم وتسمى هذه المعايير بقواعد السلوك المهني أو بمبادئ مهنة المراجعة[3].

2-5-1- تعريف مبادئ السلوك المهني لمراجعة الحسابات

[1] محمد أحمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية دت، ص ص57-58.

* طبقا لنشرة معايير المراجعة رقم (15)، يقصد بـ:" القوائم المالية كوحدة واحدة " مجموعة القوائم المالية للفترة الحالية شأنها شأن مجموعة القوائم المالية لفترة أو أكثر سابقة والتي تقدم لغرض المقارنة.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص303.

[3] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص100.

إن الآداب والسلوك فرع من فروع المعرفة تختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية. وتنطوي ضمنيا على إختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، وبالتالي يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة[1].

وقد عرف علي الذنيبات مبادئ السلوك المهني بأنها "مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تلزم جميع الفئات والأفراد الذين يتفاعلون في المجتمع خلال أدائهم لواجباتهم ومسئولياتهم المنوطة بهم ومختلف أعمالهم من أخذ وعطاء وبيع وشراء وغيرها"[2].

كما عرفها غسان فلاح المطارنة على أنها "قواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفات أصحابها نحو المجتمع الذي يتواجدون به والبيئة التي يعملون بها، وهي تأخذ متطلبات المجتمع والواجبات الأخلاقية وتأثير عمل المراجع على الأخرين"[3].

كذلك عرفت حنان جابر مبادئ السلوك المهني بأنها "مجموعة القواعد التي تنظم أخلاقيات المهنة وقيمها، والسلوك المهني لأعضائها عند ممارسة مهنة المراجعة، وهي التي توضح الصواب والخطأ في مجال ممارسة المهنة"[4].

إنطلاقا مما سبق يمكن إعتبار مبادئ السلوك المهني لمراجعة الحسابات بأنها "مبادئ مثالية يتقيد بها محافظ الحسابات، حتى يكون رأيه الفني محايد وصادق، وهي تأخذ في حسبانها المتطلبات والقيود المفروضة من المجتمع والواجبات الأخلاقية وتأثير أعمال محافظ الحسابات على الأخرين".

2-5-2- أهداف مبادئ السلوك المهني لمراجعة الحسابات

إن مبادئ السلوك المهني للمراجعة ضرورية لتطور مهنة المراجعة وإستمرارها وتماسكها ونجاحها في عملية البناء، حيث أن إنعدام القيم يؤدي إلى الخداع والغش وإنعدام الثقة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، لذلك قامت العديد من الجهات المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات بسن تشريعات ومبادئ وقواعد للسلوك المهني من أجل ضبط السلوك المهني لمحافظي الحسابات وتحسين الخدمات المهنية المقدمة[5].

إن مبادئ السلوك المهني للمراجعة تسعى إلى تحقيق أهداف كثيرة نذكر منها:

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة؛
- المحافظة على كرامة مهنة المراجعة وتطويرها؛
- تنمية روح التعاون بين المحاسبين ومحافظي الحسابات ورعاية مصالحهم المادية والمعنوية[6]؛
- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المقنن لتوفير الكفاءة العلمية والعملية للمحافظ، وحياده في عمله، والشروط التي يسنها للعمل بالمهنة[7]؛
- توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله، وعند إبداء رأيه الفني المحايد[8]؛

[1] وليم توماس، امرسون هنكي، مرجع سابق، ص172.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص109.
[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص55.
[4] حنان جابر حسن عباس، مرجع سابق، ص104.
[5] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص109.
[6] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص208.
[7] يعقوب ولد الشيخ محمد، مرجع سابق، ص107.
[8] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص100.

- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات، بأنهم سوف يلتزمون عند تأدية الأعمال الموكلة لهم بالمعايير الفنية والأساليب العلمية والمهنية الرفيعة[1].

2-5-3- آداب وقواعد السلوك المهني لمراجعة الحسابات

تتضمن المبادئ العامة لآداب وقواعد السلوك المهني للمراجعة على خمسة مبادئ أخلاقية يجب على محافظي الحسابات الالتزام بها من أجل رفع شأن المهنة وتعزيز وجودها ومصداقيتها ووحدتها على الصعيد الدولي وهي: الاستقلال والنزاهة والموضوعية؛ المعايير الفنية؛ المسؤولية أمام العملاء؛ المسؤولية أمام الزملاء؛ المسؤوليات والممارسات الأخرى.

1- الإستقلال والنزاهة والموضوعية

تنبع أهمية الإستقلال والنزاهة والموضوعية من أن درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات تتحدد بمدى إستقلاليته ونزاهته وحياده عند إبداء رأيه حول القوائم المالية، وهو ما يعني أن يكون محافظ الحسابات أمينا صادقا نزيها ويكشف عن كل الحقائق في تقريره، لا يهادن ولا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ، وعليه ألا يكتم أو يحرف أو يزيف ما يصل إليه من وقائع أو مخالفات[2].

ينص هذا المبدأ على أنه يجب على محافظ الحسابات أن يحافظ على إستقلاليته وأن يبتعد عن تعارض المصالح عند أداء مسؤولياته المهنية. وهناك أمور يجب أن يأخذها بعين الإعتبار للحفاظ على إستقلاليته والتي منها:[3]

- ألا يكون له أدنى مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة داخل المؤسسة محل المراجعة؛
- أتعاب المراجعة تكون متناسبة مع الوقت والجهد المبذول؛
- أن لا يجمع بين الخدمات الإستشارية ومراجعة حسابات نفس العميل في وقت واحد.

وإن غياب مبدأ الإستقلالية يؤدي إلى مخاطر ترتبط مباشرة بالمهنة والتي منها:[4]

- مخاطر المراقبة الذاتية وهي أن يقوم محافظ الحسابات بتقييم عمله بنفسه؛
- مخاطر المصالح الشخصية والتي تظهر عندما يحاول محافظ الحسابات الحصول على أكبر الفوائد المالية في تعامله مع العميل؛
- مخاطر التمثيل والتي تكون عندما يدافع محافظ الحسابات على مصالح عميل معين؛
- مخاطر عائلية عندما يكون لمحافظ الحسابات علاقات عائلية مع العملاء؛
- مخاطر التحرش عندما تكون إستقلالية المهنة محلا للتهديدات والإغراءات.

[1] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص21.
[2] صادق الحسني، "إستقلال المراجع"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد26، العدد01، عمان1999، ص26.
[3] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص ص81-82.
[4] جاوحدو رضا، "حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المحاسبة، مجلة التواصل، العدد20، عنابة2007، ص75.

أما قاعدة النزاهة والموضوعية فتعتبر ميزة أخلاقية تتمثل في الالتزام بالأمانة والأخلاق السامية، وتعني قدرة محافظ الحسابات على الاحتفاظ بإستقلاله ونزاهته في التصرف السليم في جميع الأمور والأعمال التي تخضع للمراجعة والفحص وبدون أي تحيز لأي طرف كان، وبعيدا عن إخفاء أو تحريف الحقيقة أثناء ممارسة عمله مهما كان نوعها أو حجمها[1].

فالنزاهة تعتبر صفة شخصية من الضروري توافرها في محافظ الحسابات فهي تمثل الجودة التي تقوم عليها ثقة الجمهور في المهنة، وهي لا تسمح بالتحريف العمدي للحقائق أو بالرأي التابع لذلك[2]. وهي تعني الأمانة والتعامل العادل والثقة، أي رغبة محافظ الحسابات في تقديم خدمات مثالية لعمله تفوق رغبته في تحقيق مصلحته الشخصية.

بينما قاعدة الموضوعية فتعد حالة ذهنية تستثني التحيز والحكم المسبق مما يعطي عدالة وإنصاف لجميع القرارات والمسائل التي تتعلق بالمهام التي يقوم بتأديتها محافظ الحسابات، ويقصد بها إلتزام محافظ الحسابات بالعدالة والأمانة العقلية والتحرر من تعارض المصالح[3]، أي لا يوجد لديه تضارب في المصالح وأن لا يكون متحيزا لأي جهة ولا يقوم بتغيير الحقائق أو يخضع لضغوط الأخرين.

وتنشأ أهمية مبدأ الموضوعية بالنسبة لمحافظي الحسابات من أن العديد من القضايا الهامة التي لها علاقة بإعداد القوائم المالية لا تخضع للحقائق وإنما تخضع لحكم محافظي الحسابات.

2- المعايير الفنية

تنص المعايير الفنية على أنه يجب على محافظ الحسابات أداء عمله بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع وشرف المهنة والثقة الموضوعة فيه، وأن يسعى بصفة مستمرة لإظهار تفانيه في تقديم أحسن أداء مهني، وذلك من خلال التقيد بالمعايير الأتية:[4]

- العمل بالكفاءة المهنية المطلوبة التي تمكن محافظ الحسابات ومساعديه من إتمام أية عملية مراجعة يقوم بها مهما كان نوعها؛
- بذل العناية المهنية المطلوبة من أجل إنجاز عملية المراجعة وكتابة التقرير عند أدائه لأي عملية مراجعة؛
- تخطيط أي عملية مراجعة والإشراف ومتابعة التنفيذ بالشكل المطلوب؛
- الحصول على بيانات كافية ومناسبة لتكون أساسا معقولا للنتائج والتوصيات المتعلقة بأي عملية مراجعة؛
- رفض أي تقديرات لعمليات مستقبلية بطريقة قد تحمل على الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التقديرات وتحققها.

كما ينص هذا المبدأ على أن محافظ الحسابات يجب أن يؤدي كافة مسؤولياته بأعلى قدر من الإلتزام بالمعايير الفنية وذلك من أجل المحافظة على ثقة الأطراف ذات المصلحة، والتي تشتمل على:[5]

---

[1] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص102.
[2] عادل عبد الرحمن أحمد، دراسة تحليلية وتطبيقية لنظام الرقابة على جودة عملية المراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1999، ص93.
[3] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص88.
[4] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص204.
[5] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص82.

- المقدرة ويقصد بها ألا يقبل محافظ الحسابات أو أفراد مكتبه أي عملية مراجعة لا يستطيع إتمامها بدرجة معقولة من الكفاءة المهنية اللازمة؛
- التقيد بمعايير المراجعة وهي أن يلتزم محافظ الحسابات بمعايير المراجعة عند مراجعة القوائم المالية؛
- التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية وهي ألا يبدي المحافظ رأيه بالقوائم المالية بأنها أعدت حسب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما إذا كانت تلك القوائم تحتوي على خروج عن تطبيق أي من هذه المبادئ ويكون لها تأثير ذو أهمية على القوائم المالية ككل؛
- عدم الإعتماد على التوقع المستقبلي ويعني ذلك أنه ينبغي على محافظ الحسابات ألا يقرن إسمه بأي توقع بعمليات مستقبلية بطريقة تجعل الغير يعتقد أن المحافظ يؤكد إمكانية تحقيق ذلك التوقع.

3- المسؤولية أمام العملاء

ينص هذا المبدأ على أنه يجب على محافظ الحسابات أن يحافظ على سرية معلومات عميله، وعدم الإفصاح عن المعلومات الهامة والإستراتيجية إلا بعد موافقة ورضا العميل، مع ضرورة الإتفاق على الأتعاب، وتجنب الأتعاب الشرطية التي تكون على أساس التوصل إلى نتائج معينة[1].

تتضمن مسؤولية محافظ الحسابات وفقا لقواعد آداب وسلوك مهنة المراجعة مجموعة من المسؤوليات إتجاه عملائه منها:[2]

- المحافظة على سرية بيانات العميل وعدم الإفصاح عن أية معلومات سرية تم الحصول عليها من خلال الأداء المهني إلا بموافقة ورضا العميل نفسه؛
- تحديد الأتعاب تحديدا واضحا ومناسبا لحجم وطبيعة عملية المراجعة، أي يجب ألا تؤدى الخدمات المهنية تحت أي اتفاق ينص على عدم دفع أية أتعاب إلا بعد التوصل إلى نتائج معينة، أو أن الأتعاب تكون مشروطة بنتائج الخدمات المهنية.

4- المسؤولية أمام الزملاء

تفرض هذه المسؤولية على محافظ الحسابات التعاون مع زملائه من محافظي الحسابات الآخرين بدلا من التنافس والتزاحم. ويتضمن هذا المبدأ الجوانب التالية:

- عدم القيام بتقديم أية عروض سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتوظيف أحد أو أكثر من العاملين بمكتب زميل له بدون إخبار هذا الزميل أولا. وهذه القاعدة لا تطبق إذا كان ذلك من خلال الشعور الذاتي من الموظف ومن خلال التقدم نتيجة إعلان عام عن شغل تلك الوظائف[3].
- عدم المزاحمة أو التعدي على حقوق الغير، ومعنى ذلك عدم قيام محافظ الحسابات بقبول تقديم خدمة لأحد العملاء يحصل عليه من زميل أخر له، ولكن في حالة طلب خدمات مهنية منه في موضوعات محاسبية من

[1] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص23.

[2] Alain Mikol , les auditeurs financiers, édition d'organisation, Ed. Dunod, Paris1999,PP80-81.

[3] محمد سمير الصبان ،عبد الله هلال، مرجع سابق، ص149.

أحد العملاء لدى زميل له في المهنة فعليه الاتصال بزميله أولا للتأكد من إلمام زميله بكل الحقائق وذلك لتحقيق الفوائد التالية:[1]

* حماية محافظ الحسابات من قبول التعيين في ظروف لا يعرف فيها كل الحقائق ذات الصلة؛
* حماية أقلية المالكين في المؤسسة الذين لا يعرفون تماما كل ظروف التغير المقترحة؛
* حماية مصالح محافظ الحسابات الزميل عندما يكون التغيير المقترح ناجم عن التدخل في واجباته.

5- المسؤوليات والممارسات الأخرى

يتضمن هذا المبدأ أعمال يجب على محافظ الحسابات عدم ممارستها منها:

- الأعمال المخلة بكرامة المهنة وكرامة العاملين فيها[2]؛
- الحصول على العمل عن طريق الإعلان، أو اجتذاب العملاء بطرق غير صحيحة أو مضللة[3]؛
- دفع عمولات لأي طرف للحصول على عملاء، ويحظر عليه أيضا قبول عمولة لأي غرض أخر؛
- الجمع بين مهنة المراجعة وأي عمل أخر، أو مهنة أخرى تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح عند تأديته لخدماته المهنية، الأمر الذي يفقده إستقلاله وموضوعيته ونزاهته؛
- ممارسة المهنة تحت إسم مكتب يحتوي على إسم وهمي، أو أن يكون مضللا بالنسبة لنوع المؤسسة.

كما توجد هناك أعمال أخرى تعتبر مخلة لآداب وسلوك مهنة المراجعة نذكر منها:[4]

- مزاولة محافظ الحسابات عمله بالإشتراك مع شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة طبقا للقوانين المعمول بها؛
- منح محافظ الحسابات عمولة أو سمسرة أو حصة من أتعابه لشخص نظير حصوله على عملية أو أكثر؛
- محاولة محافظ الحسابات الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تتنافى مع أخلاقياتها كالإعلان وإرسال المنشورات؛
- إذا لجأ محافظ الحسابات أو فاوض العملاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على عمل يقوم به زميل أخر؛
- إذا لجأ محافظ الحسابات إلى التأثير على موظفي أو معاوني زميل له ليتركوا خدمة الزميل ويلتحقوا بخدمته؛
- إذا لم يراعي محافظ الحسابات في إتفاقياته مع العملاء تناسب أتعابه مع الجهد والوقت وحجم الأعمال.

ومما سبق يمكن القول أن مبدأ المسؤوليات والممارسات الأخرى ينص على وجوب وجود مجموعة من القواعد والأسس التي تساهم في تحسين أداء عملية المراجعة والتي منها:

- عدم القيام بأي عمل يعد مخلا بقواعد السلوك المهني ويضر بالمهنة ككل؛
- لا يحق لمزاول المهنة أن يحصل على العملاء من خلال الإعلان؛

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص57.
[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص206.
[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص57.
[4] زاهرة عاطف سواد، مرجع سابق، ص44.

- يجب على محافظ الحسابات ألا يدفع أي عمولات بغرض الحصول على العملاء، أو أن يحصل على عمولات لأي غرض؛
- ينبغي على محافظي الحسابات عدم قبول أي عمل وعدم الإرتباط بأي وظيفة في أي مؤسسة يضعف موضوعيته في تقديم الخدمات المهنية، أو في دوره كأحد المسؤولين عن تدعيم المهنة وتحسينها؛
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يزاول مهنته سواء كمالك أو أحد العاملين في مكتب المراجعة بما يتوافق مع الشروط والتشريعات المحددة لخصائصها، ولا يمكنه مزاولة المهنة تحت إسم يشتمل على أسماء وهمية توضح التخصص أو يضلل فيما يتعلق بشكل المهنة.

المبحث الثالث: مراحل وإجراءات أداء عملية مراجعة الحسابات

إن المراجعة عملية منتظمة تتم من خلال عدة مراحل متتابعة تتابعا منطقيا، وتحتوي كل مرحلة على مجموعة من الخطوات المتتابعة أيضا، ولكن مع قدر من المرونة في هذا التتابع.

يتم أداء عملية المراجعة في خمسة مراحل رئيسية سنتطرق إليها في هذا المبحث وهي مرحلة الإجراءات الأولية، مرحلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، مرحلة إعداد برنامج المراجعة، مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية، مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة.

3-1- مرحلة الإجراءات الأولية

يبدأ محافظ الحسابات قبل أن يباشر عمله بأنشطة عديدة تسهل عليه عملية المراجعة فيما بعد، إذ لا يمكنه الحكم على القوائم المالية للمؤسسة وهو يجهل الكثير من الجوانب التقنية والفنية والتجارية حول المؤسسة، ولهذا فعليه إتباع منهجية عمل حتى يستطيع معرفة محيط المؤسسة ومكوناتها[1].

3-1-1- الإتصال بمحافظ الحسابات السابق

يقوم محافظ الحسابات الجديد حسب هذا الإجراء بربط إتصال شفوي أو كتابي مع محافظ الحسابات السابق في حال وجوده لمعرفة أسباب رفض تجديد وكالته[2]، وكذلك معرفة كل ما يمكن عن هذه المؤسسة ونشاطها وأعمالها من هذا المحافظ ضمن ما تسمح به قواعد السلوك المهني التي أجازت هذا الاتصال بين

[1] وليم توماس، امرسون هنكي، مرجع سابق، ص259.
[2] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص213.

المحافظين، بغرض الحصول على معلومات تساعد في إتخاذ قرار بقبول أو رفض عملية المراجعة والتحقق من صحة التعيين[1].

3-1-2- التأكد من سلامة التعيين وتحديد مجال العمل

يتطلب هذا الأمر من محافظ الحسابات التأكد من صحة توكيله وما جاء فيه من شروط وتعليمات، فضلا عن التأكد من مجال وطبيعة ونوعية المراجعة التي سوف يجريها سواء كانت مراجعة كاملة تفصيلية، أم مراجعة كاملة إختبارية أم مراجعة جزئية[2].

3-1-3- المعرفة الشاملة للمؤسسة

تتمثل هذه الخطوة في جمع المعلومات العامة التي تخص المؤسسة محل المراجعة، وذلك من أجل التعرف على طبيعتها ونظمها الإدارية والمالية والقانونية حتى يمكن وضع الخطة الملائمة للمراجعة[3].

ومن بين أهم المعلومات التي يسعى محافظ الحسابات لمعرفتها ما يلي:

1- تحديد هوية المؤسسة

يقوم محافظ الحسابات بالإطلاع على القانون الأساسي والعقد الأولي للمؤسسة محل المراجعة لكي يستنتج منها المعلومات المتصلة بإسمها ونوعها، تاريخ تكوينها، الغرض من نشاطها، رأس المال المصرح به، المقر الرئيسي، وكذا رقم السجل التجاري وبعض المعلومات الأخرى.

2- التعرف على نشاط المؤسسة

يجب على محافظ الحسابات معرفة نشاط المؤسسة محل المراجعة من حيث نوع العمل، ظروف المنافسة، طرق الإنتاج والتوزيع، الظروف الإقتصادية، التغيرات التكنولوجية[4]. وكذلك معرفة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وحجمها وأهميتها، وكذلك معرفة نشاطها العادي ورقم أعمالها وطاقتها الإنتاجية، إضافة إلى نوعية منتجاتها ودرجة جودتها وقدرتها التنافسية.

3- فحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة

يقوم محافظ الحسابات بدراسة المجموعة المستندية والدفترية المعمول بها في المؤسسة محل المراجعة، وكذلك دراسة الإجراءات المتبعة في التسجيل والترحيل وضبط الحسابات وإستخراج النتائج والتسويات الجردية وإعداد القوائم المالية، إضافة إلى دراسة نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة الصناعية[5].

4- الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة

[1] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص239.
[2] منصور حامد محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص238.
[3] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص208.
[4] سامي حسن علي محمد، مرجع سابق، ص132.
[5] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص239.

يجب على محافظ الحسابات الاطلاع على الوثائق والقوائم المالية للمؤسسة الخاصة بالسنوات السابقة لمعرفة بنيتها المالية ومدى تطورها وكذلك للوقوف على نتائج نشاطها الإستغلالي خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى دراسة التقارير التي وضعت من طرف محافظي الحسابات السابقين وما تحتويه هذه التقارير من ملاحظات وتوجيهات ومعرفة ما هي الإجراءات التي إتخذت بشأنها من طرف المؤسسة[1].

3-1-4- تحديد أهداف عملية المراجعة

من إجراءات المرحلة الأولى الإمضاء على خطاب التعاقد وهو الإتفاق المبدئي بين المؤسسة محل المراجعة ومحافظ الحسابات بخصوص المهمة الواجب أدائها والمسؤوليات التي يتحملها كل منهما وأهداف أداء عملية المراجعة، والذي يتضمن العناصر التالية:[2]

- طبيعة المهمة والفترة الزمنية محل المراجعة؛
- حدود المهمة وأهدافها؛
- الوقت الذي يستغرقه أداء المهمة.

3-2- مرحلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

تعد دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة الإنطلاق والأساس التي يرتكز عليها محافظ الحسابات عند إعداده لبرنامج المراجعة وتحديد حجم الإختبارات ونوعية أدلة الإثبات التي سوف يحصل عليها.

3-2-1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية

عرفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية نظام الرقابة الداخلية على أنه "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام العناصر السالفة الذكر"[3].

كما عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين نظام الرقابة الداخلية على أنه "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"[4].

أما لجنة المنظمات الراعية للجنة كوزو (coso) فقد عرفت نظام الرقابة الداخلية بأنه" إجراءات مطبقة من قبل مجلس الإدارة والمسيرين ومستخدمي المؤسسة، تحت مسؤوليتهم من أجل توفير ضمانات معقولة لتحقيق الإنجاز الأمثل للعمليات وزيادة موثوقية المعلومات المالية والتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح"[5].

---

[1] Henri Bouquin, Audit : encyclopédie de gestion, 2eme édition, Economica, Paris 1997, P209.

[2] زاهرة عاطف سواد، مرجع سابق، ص72.

[3] Obert Robert, Révision et certification des comptes,4ème édition, Ed. Dunod, Paris1995, P43.

[4] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الاسكندرية2006، ص54.

[5] Frédéric Bernard, Contrôle interne, 3eme Edition, Maxima editeur, Paris 2010, P 23.

وبناءا على ما سبق يمكن إعتبار الرقابة الداخلية بأنها "النظام الإداري والمحاسبي محكم الترتيب الذي يوزع العمل بين الموظفين، بهدف التّمكّن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة وإحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان صحة ودقة المعلومات المسجلة".

3-2-2- ركائز نظام الرقابة الداخلية الفعال

يتسم نظام الرقابة الداخلية الفعال بعدد من الخصائص الأساسية التي يشير وجودها إلى قوة وسلامة النظام. وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي الجيد

إن المؤسسة الجيدة تمتلك هيكل تنظيمي يجسد تسلسل الإختصاصات وتحديد السلطات والمسؤوليات بدقة تامة، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على حجم المؤسسة وطبيعتها ونشاطها وشكلها القانوني، ويراعي البساطة والمرونة مع مراعاة عدم المغالاة في تصميمه لمقابلة أي تطورات في المستقبل[1].

2- نظام محاسبي سليم

تتمثل هذه الخاصية في توافر نظام محاسبي متكامل داخل المؤسسة يكفل تحقيق الأهداف الرقابية المطلوبة، ويعمل على تسجيل العمليات المالية للمؤسسة وإستخلاص نتائجها من واقع المستندات بهدف الوصول إلى نتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة معينة وتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإدارية وضمان دقة وسلامة هذه المعلومات ومصادرها[2].

3- نظام متكامل للتقارير

إن وجود نظام سليم ومتكامل للتقارير يدعم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ويساعد محافظ الحسابات على وضع وتصميم برنامج مراجعته وتنفيذه بشكل دقيق ومفيد لعملية المراجعة نفسها[3].

3-2-3- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعد تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الأساسية في عملية المراجعة ولتحقيق ذلك يعتمد محافظوا الحسابات على وسائل وأساليب متعددة. ومن أكثر هذه الوسائل شيوعا ما يلي:

1- أسلوب التقرير الوصفي

يقوم محافظ الحسابات وفق هذا الأسلوب بنفسه أو بتكليف مساعديه بإعداد تقرير يشتمل على وصف وشرح كاف للإجراءات المتبعة لكل عملية أو وظيفة، مع وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية والدورات المستندية وما يرتبط بهما من نظم وإجراءات، ويتم الحصول على معلومات المذكرة عن طريق المقابلات الشخصية للمسؤولين، أو الرجوع إلى الوصف الوظيفي ودليل الإجراءات المحاسبية، أو أية وسائل أخرى

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية1998، ص165.
[2] أحمد عبد المولى الصباغ، أساسيات المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة القاهرة، مصر2000، ص ص84-85.
[3] صفيناز عبد الحي عبد الحميد، "دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم وقياس المخاطر الملازمة لمنشات الأعمال"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1998، ص159.

تتطلبها عملية الفحص، ومن خلال الدراسة المعمقة والمتأنية لهذا التقرير الوصفي المفصل يتمكن المحافظ من تحديد مواطن الضعف في كل نظام إلى جانب مواطن القوة فيه، فيعمل على إقتراح الحلول الممكنة لمعالجة الأولى وتشجيع وتنمية الثانية[1].

2- أسلوب خرائط التدفق

تعرف خرائط التدفق بأنها عبارة عن "رسم تصوري بإستخدام مجموعة من الرموز والتي أصبحت متعارف عليها عالميا، وتهدف إلي التعبير وتوضيح تدفق البيانات والمعلومات علي أساس تتابع الأنشطة داخل نظام معين، وهي بذلك تقدم صورة واضحة عن النشاط الذي يتم عرضه أو دراسته"[2].

يساعد إستخدام خرائط التدفق في فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات وسجلات، وهي تساهم في التعرف على أوجه القصور عن طريق توفير فهما واضحا للطريقة التي يتم من خلالها تشغيل النظام حيث يكون الأمر أيسر عند تتبع رسم بياني عن قراءة وصف نظري[3].

هناك قواعد عامة ينبغي على محافظ الحسابات التقيد بها لإعداد خرائط التدفق من بينها:[4]

- تبدأ الخريطة من أعلى الصفحة حتى يتم قراءتها منطقيا من الأعلى إلى الأسفل؛
- يجب أن تقع العناصر الأولى إلى يسار أو يمين الصفحة، وعند الضرورة تستعمل خانات، حيث يكون التتابع من اليسار إلى اليمين أو العكس باستخدام السهم؛
- عندما يحدث إنقطاع في الخريطة في أسفل الصفحة، يجب إظهار العلامة المرجعية لتتابع العمليات؛
- يجب أن تحمل كل صفحة عنوانا يناسب الخريطة المدروسة، مع إسم محافظ الحسابات والتاريخ.

يمكن توضيح بعض الرموز والأشكال المستعملة في خرائط التدفق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(4-1): بعض الأشكال والرموز النموذجية المستخدمة في خرائط التدفق

[1] سامي محمد الوقاد ، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص150.
[2] Khelassi Réda, Les applications de l'audit interne, éditions Houma, Alger 2010, P 112.
[3] ألفين ارينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص ص398-399.
[4] عبد الكريم مقراني، "إنسجام معايير المراجعة"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر2007، ص145.

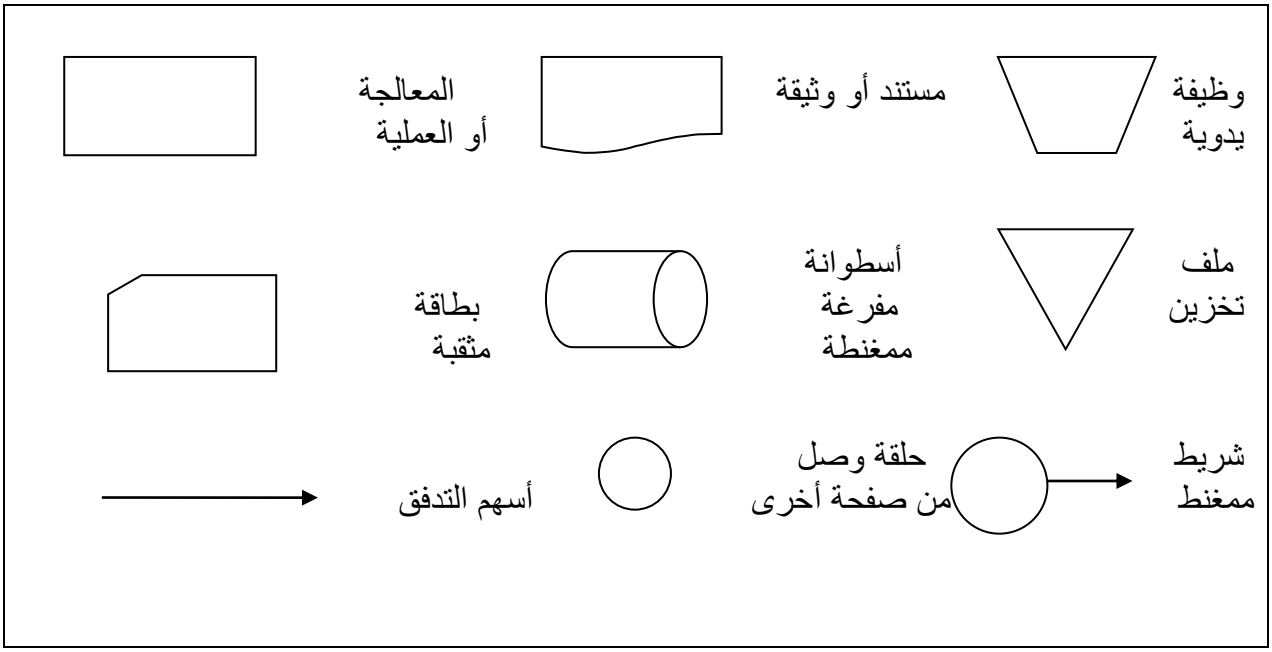

المصدر: وليم توماس، إمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية 1989، ص392.

3- أسلوب قوائم الإستقصاء

يعتبر هذا الأسلوب من أهم أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية، وهو يقوم على توجيه محافظ الحسابات لإستفسارات مختصرة ومبسطة إلى العاملين عن وسائل الرقابة الداخلية القائمة والمتبعة في كل مجال من مجالات المؤسسة موضوع الدراسة[1].

يستخدم محافظ الحسابات قوائم الإستقصاء المكتوبة كوسيلة لتوثيق إجابات العاملين فيما يتعلق بالإستفسارات الموجهة إليهم عن وسائل الرقابة الداخلية التي تتبعها المؤسسة، وتصمم القائمة بحيث تتضمن أسئلة تتناول جميع نواحي النشاط بالمؤسسة[2].

تقسم قوائم الاستقصاء إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط. وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات "نعم" أو "لا"[3].

والجدول الموالي يوضح قائمة إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية على المتحصلات النقدية:

جدول رقم(4-1): قائمة إستقصاء نموذجية لنظام المتحصلات النقدية

الأسئلة	الإجابة		تتحقق بواسطة	التعليق	التاريخ
	نعم	لا			

[1] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص221.
[2] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص127.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص115.

*المتحصلات النقدية المسجلة تكون للأموال الفعلية التي تم استلامها؟ أ- هل تقارن صور إشعارات الإيداع المستلمة بواسطة الموظف المسؤول عن تسوية حساب البنك مع المسؤول عن سجل النقدية؟ ب- هل صور إشعارات الإيداع تقارن مع دفتر يومية النقدية؟ *هل الخصومات النقدية يتم فحصها دوريا بواسطة شخص مستقل؟ *هل جميع النقدية المستلمة تكون مسجلة في دفتر يومية المتحصلات النقدية، ومسجلة بالمبالغ الحقيقية المستلمة؟					

المصدر:أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2005، ص113.

بعد حصر الإجابات يقوم محافظ الحسابات بإستخراج مدى قوة أو فعالية نظام الرقابة الداخلية لجانب معين من جوانب النشاط الذي تقوم به المؤسسة من خلال قسمة القيمة الفعلية للإجابات على مجموع القيم المحتملة للإجابات[1].

3-2-4- مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم محافظ الحسابات بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الخطوات التالية:

1- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية

تسمى هذه المرحلة أيضا بمرحلة التقييم النظري للرقابة الداخلية، حيث يتعرف محافظ الحسابات فيها على نظام الرقابة الداخلية بجمع الإجراءات المكتوبة وتلخيصها، كما يلخص أيضا الإجراءات غير المكتوبة التي إستنتجها من اللقاءات الأولية مع مسؤولي المؤسسة والعمال. ويعتمد محافظ الحسابات على خبرته المهنية في تقييم الخريطة التنظيمية للمؤسسة التي يجب أن توضح وبشكل دقيق العلاقات بين الوظائف، والتي من خلالها يمكن للمحافظ أن يحدد ما إن لم يكن هناك تداخل في الوظائف[2].

تعتبر مرحلة دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية خطوة رئيسية وجوهرية لتقدير مخاطر الرقابة الداخلية، وهي تساعد محافظ الحسابات على:[3]

- تحديد مدى إمكانية إعتماد محافظ الحسابات على السجلات المحاسبية وإدارة المؤسسة في توفير الأدلة الكافية والمقنعة لدعم الرأي الذي يصدره بشأن القوائم المالية؛
- تحديد الأخطاء الجوهرية المحتملة، من خلال تحديد نواحي القصور في إجراءات وأساليب الرقابة الضرورية، وبالتالي تحديد أنواع الأخطاء والتحريفات المحتملة التي قد تؤثر على القوائم المالية؛
- تحديد مخاطر الكشف الملائمة لجعل المخاطر المرغوبة عند أدنى مستوى مقبول؛

[1] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص98.
[2] محمد مشيد، مرجع سابق، ص56.
[3] منصور أحمد البديوي، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية2010-2011، ص125.

- تصميم الإختبارات الأساسية بناء على تقدير محافظ الحسابات لمخاطر الكشف.

2- إختبارات الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية

إن الإجراءات واللوائح والضوابط التي تصدر من إدارة المؤسسة قد لا يتم تنفيذها فعلا من جانب العمال والموظفين، أو يتم تعديلها بطريقة غير رسمية مع مرور الوقت وتغير العمال والموظفين، ومن ثم يكون نظام الرقابة الداخلية سليما من الناحية النظرية ولكنه معيب في التطبيق العملي لأن قواعده وضوابطه وإجراءاته لا يتم الإلتزام بها، لذا تركز إختبارات مدى الإلتزام بإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الموضوعة على التحقق من أن إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الموضوعة منفذة فعلا كما هي موضوعة، أي أن نظام الرقابة يتم الإلتزام به في الواقع العملي وفقا لما هو محدد مسبقا[1].

تهتم إختبارات الالتزام بالدرجة الأولى بثلاثة عوامل من أساليب الرقابة الداخلية وهي:[2]

- تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية قبل أن يتقرر الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية ومن ثم تخفيض إختبارات التحقق؛
- جودة تنفيذ إجراءات الرقابة، فقد يكون من الضروري إنجازه بطريقة معينة لأنها هي الطريقة الصحيحة؛
- الشخص المسؤول عن إجراء الرقابة يجب أن مستقلا عن الوظائف التي لا يجوز ضمها إلى عمله وذلك لتصبح الرقابة فعالة.

يستخدم محافظ الحسابات مجموعة من الإختبارات للتأكد من كيفية تنفيذ عمليات الرقابة والإلتزام بسياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية. ومن هذه الاختبارات:[3]

- إعادة المحافظ لعمليات الرقابة مثلما يجب أن تكون عليه للتأكد من صحة النتائج المتحصل عليها سابقا؛
- ملاحظة الموظفين والعمال خلال تنفيذهم لسياسات وإجراءات الرقابة؛
- تحديد العمليات الرئيسية التي تتم من خلال النظام وتتبع بعضها من بدايتها لنهايتها؛
- فحص المستندات عن طريق أخذ عينة منها بواسطة الطرق الإحصائية.

3- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

يقوم محافظ الحسابات بعد جمع الحقائق والمعلومات عن تصميم نظام الرقابة وفحص الطريقة التي يتم بها تنفيذه وتطبيقه، بممارسة حكمه المهني لتقييم النظام والحكم على مدى فعاليته وكفاءته، ومن ثم تحديد درجة الإعتماد عليه والتي تؤثر بدورها على حجم ونطاق الإختبارات التي يقوم بها[4].

إن إختبارات الإلتزام والدوام تمكن محافظ الحسابات من تحديد إجراءات نظم الرقابة الداخلية التي يمكن الإعتماد عليها والتي لا تتطلب زيادة في حجم الإختبارات الأساسية، وتحديد كذلك الإجراءات التي لا يمكن الإعتماد عليها والتي تتطلب زيادة في حجم الاختبارات الأساسية[1].

---

[1] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص123

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص215-216.

[3] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص123.

[4] وليم توماس، امرسون هنكي، مرجع سابق، ص396.

3-3- مرحلة إعداد برنامج الفحص والتحقق

يعد برنامج الفحص والتحقق خطة مرسومة على هدي النتائج التي توصل إليها محافظ الحسابات بعد دراسته وفحصه لنظام الرقابة الداخلية، وذلك بهدف تنفيذ عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية[2].

3-3-1- طبيعة وأهداف برنامج الفحص والتحقق

يمثل برنامج الفحص والتحقق ملخص لما يجب أن يقوم به محافظ الحسابات[3]، ولقد عرفته هند أبو بكر على أنه "برنامج عمل يتضمن تفصيليا طبيعة وترتيب ونطاق إجراءات المراجعة المخططة والمطلوبة لتنفيذ خطة المراجعة الشاملة"[4].

كما عرفه محمد الفيومي بأنه "دليل ملخص لما يجب أن يقوم به محافظ الحسابات ومساعديه من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية يطلب محافظ الحسابات تنفيذها من مساعديه"[5].

يتضح مما سبق أن برنامج الفحص والتحقق يبين الخطوات التي تتبع في أعمال المراجعة، والوقت المقدر لأداء كل خطوة والهدف منها، وبيان نطاق وإطار العمل المطلوب، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية المساعدين وتوقيع الذي قام بإعداده.

يقوم محافظ الحسابات مع مساعديه بوضع وتصميم برنامج الفحص والتحقق بصفته خطة عمل لفريق المراجعة، وذلك بغية تحقيق أهداف عديدة أهمها:[6]

- توفير أدلة عن التخطيط الجيد لأعمال المراجعة، والسماح بفحص النطاق المقترح للمراجعة؛
- تقديم إرشادات وتوجيهات لأعضاء فريق المراجعة ذوي الخبرة المحدودة، حيث يبين الخطوات التي يجب على كل عضو في الفريق تنفيذها؛
- زيادة دقة وجودة العمل المنجز فهو يعتبر وسيلة للرقابة على الوقت المستنفذ في مهمة ما؛

كما يساعد إعداد برنامج الفحص والتحقق من طرف محافظ الحسابات ومساعديه على تحقيق الأهداف التالية:[7]

- إعطاء صورة واضحة لمحافظ الحسابات ومساعديه عن نطاق عملية المراجعة، وما إذا كان البرنامج يغطي عملية المراجعة بصورة مرضية، أو يحتاج إلى تعديل قبل البدء في تنفيذ مرحلة الإختبارات الأساسية؛
- توزيع العمل بين المساعدين بما يتفق ومستوى الخبرة لكل واحد منهم دون تضارب أو ضياع في الوقت؛

---

[1] محمد وجدي شركس، مرجع سابق، ص ص168-169.
[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص135.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص62.
[4] هند أبو بكر مصطفى علي، "تأثير إستخدام المراجعين للعصف الذهني والتفكير الإستراتيجي عند تعديل برنامج المراجعة كإستجابة لمخاطر الغش على تحسين فعالية عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2016، ص46.
[5] محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر1998، ص189.
[6] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013، ص ص180-181.
[7] محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد،مرجع سابق، ص ص79-80.

- توضيح ما يتم إنجازه من عمل أولا بأول، حيث يتم التأشير على الخطوات التي تم إنجازها عقب الإنتهاء منها مباشرة؛
- تقييم أعمال المساعدين والرقابة عليها من خلال تتبع عملية المراجعة والساعات التي أمضاها كل منهم حسب درجته.

2-3-3- متطلبات إعداد برنامج الفحص والتحقق

تشمل متطلبات إعداد برنامج الفحص والتحقق مجموعة من الخطوات التي يجب على محافظ الحسابات القيام بها. ومن أهم هذه الخطوات ما يلي:

1- أداء الإجراءات التحليلية الأولية

تعد الإجراءات التحليلية الأولية من أهم الخطوات المستخدمة في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا، وهي تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، وبينها وبين البيانات غير المالية[1].

تستخدم الإجراءات التحليلية الأولية في مرحلة إعداد برنامج الفحص والتحقق من قبل محافظي الحسابات الذين يعتمدون على مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة في تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة الحديثة للحسابات، وهي تساعد في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مجالات خطر المراجعة المحتملة وكذلك تحديد مدى طبيعة وتوقيت الإجراءات الأخرى للمراجعة، كما تساعد على لفت الإنتباه إلى مجالات معينة تحتاج إلى التركيز عليها في مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية، وهو ما يساهم في تخفيض وقت وتكلفة أداء الإختبارات الأساسية [2].

2- تحديد مستوى الأهمية النسبية

تمثل الأهمية النسبية مقدار الإغفال أو التحريف في البيانات المالية الذي يعتقد محافظ الحسابات في ضوء حكمه المهني أنه ممكن أن يؤدي إلى تغيير حكم وقرار مستخدمي هذه البيانات[3].

إن تحديد مستوى الأهمية النسبية له أهمية خاصة، ما يحتم على محافظ الحسابات مراعاة إكتشاف التحريفات الهامة في البيانات سواء من ناحية الكم أو الكيف، ويجب عليه مراعاة ما يلي:[4]

- ضرورة الإستقرار على مفهوم الأهمية النسبية؛
- إصدار حكم مبدئي على الأهمية النسبية يحدد فيه الحسابات المهمة نسبيا؛
- تخصيص الحكم الأولي على الأهمية النسبية على قطاعات القوائم المالية، وصولا للتحريف المقبول؛
- تقدير التحريف الجوهري المتوقع ومقارنته بالحكم المبدئي على الأهمية النسبية؛
- تقدير إجمالي قيمة التحريف المجمع؛

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص257.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص288.
[3] جمال الطرايرة، التدقيق، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان2013، ص41.
[4] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص ص288-289.

- المقارنة بين قيمة التحريف المجمع وقيمة الحكم المبدئي للأهمية النسبية.

3- تحديد مستوى خطر المراجعة المقبول

يقصد بخطر المراجعة إبداء رأي غير ملائم على قوائم مالية محرفة جوهريا، أي إحتمال أن يقدم المحافظ رأيا إيجابيا في تقريره النهائي بعدالة الوضعية المالية الحقيقية لها، بينما هي في الحقيقة تحتوي على أخطاء جوهرية[1] ويشمل خطر المراجعة المخاطر الكامنة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر عدم الاكتشاف.

إن تحديد مستوى خطر المراجعة المقبول مسألة حكم مهني لمحافظ الحسابات، ولهدف تخطيط أعمال المراجعة يجب على محافظ الحسابات ما يلي:[2]

- تحديد نموذج خطر المراجعة المستخدم في تخطيط أعمال المراجعة؛
- تحديد مكونات نموذج خطر المراجعة وتعريفاتها؛
- حصر وتحديد العوامل المؤثرة في مستوى خطر المراجعة المقبول عند تحديد مستواه؛
- ربط التحريف المقبول وخطر المراجعة بأهداف التحقق من أرصدة الحسابات؛
- تحديد العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر المراجعة وأدلة الإثبات.

4- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر

يعمل محافظ الحسابات على دراسة نظام الرقابة الداخلية حتى يتمكن من تقدير خطر الرقابة ووضع خطة وبرنامج الفحص والتحقق، فضلا عن تحديد الطريقة الفعالة لإنجازها[3].

يعتبر خطر الرقابة أحد أهم مكونات خطر المراجعة، وهو الخطر الناتج عن فشل نظامي المحاسبة والرقابة الداخلية في منع أو إكتشاف وتصحيح التحريفات في الوقت المناسب، والتي يمكن أن تحدث في رصيد حساب ما أو مجموعة من العمليات، وقد تكون جوهرية بصفة مستقلة أو عندما تجتمع مع تحريفات في أرصدة حسابات أخرى أو عمليات أخرى[4].

5- وضع برنامج موثق لأعمال الفحص والتحقق

بعد إنتهاء محافظ الحسابات من إتمام الإجراءات الأولية يقوم بوضع وتوثيق البرنامج الذي سوف ينتهجه مع مساعديه في فحص دفاتر وسجلات ومستندات وأعمال المؤسسة[5].

3-4- مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية

تعد مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية من أهم المراحل التي تمكن محافظ الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وتقوم هذه المرحلة أساسا على فحص العمليات التي تنجزها المؤسسة والتحقق من عناصر قوائمها المالية، التي يتسنى من ورائها كشف الأخطاء والغش[1].

[1] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص47.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص ص289-290.
[3] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص257.
[4] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص243.
[5] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص240.

3-4-1- أنواع الإختبارات الأساسية

إن مدى الإختبارات الأساسية التي يقوم محافظ الحسابات بتطبيقها يتوقف على أحكامه الشخصية فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، غير أن كفاءة إجراءات نظام الرقابة الداخلية لا تلغي الإختبارات الأساسية كليا ولكنها تقلل من حجمها.

1- إختبارات الفحص التحليلي

تعتبر إختبارات الفحص التحليلي في هذه المرحلة نوعا من الإختبارات الأساسية التي تستخدم لتخفيض خطر الإكتشاف الخاص بعناصر القوائم المالية[2]، وهي تقوم على إستخدام النسب والعلاقات والإتجاهات للحصول على دليل إثبات يدعم ما وصل إليه محافظ الحسابات من خلال إختبارات التحقق من تفاصيل العمليات والأرصدة[3].

تهدف إختبارات الفحص التحليلي إلى تحليل العلاقات ذات المغزى بين البيانات المحاسبية والبيانات المالية وغير المالية والحكم على معقوليتها وذلك عن طريق إستخدام أساليب المراجعة التحليلية لتحديد التغيرات الجوهرية غير العادية وتقصي أسبابها، والتأكد من أنها ليست نتيجة أخطاء أو غش أو تلاعب[4].

2- إختبارات تفاصيل العمليات

يقوم محافظ الحسابات بإجراء إختبارات تفاصيل العمليات بهدف التعرف على الأخطاء أو الغش أو التحريفات التي قد تنطوي عليها أي عملية من العمليات المالية التي تمت خلال الفترة محل المراجعة، وتوفر هذه الإختبارات لمحافظ الحسابات الدليل على مدى صلاحية وإكتمال وصحة تقييم ودقة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف المراجعة الأخرى[5].

تهدف هذه الاختبارات للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للعمليات المختلفة[6]، وتحديد ما إذا كانت العمليات المحاسبية للمؤسسة قد تم تسجيلها وتلخيصها بطريقة ملائمة في اليوميات، وكذلك صحة ترحيل هذه المعلومات إلى دفتر الأستاذ والدفاتر الأخرى. فإذا تأكد المحافظ من فحصه لبعض العمليات أنه تم تسجيلها وترحيلها بطريقة سليمة فعندئذ سيكون على ثقة من أن مجاميع دفتر الأستاذ ستكون صحيحة[7].

3- إختبارات تفاصيل الأرصدة

---

[1] عصام مرعي، أدلة التدقيق الدولية، دار العلم للملايين، بيروت 1987، ص141.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص302.
[3] محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، مصر 2011، ص163.
[4] أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009، ص ص414-415.
[5] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، المراجعة المتقدمة:مدخل كمي، مطبعة دار السلام، مصر2010، ص380.
[6] محمد وجدي شركس، مرجع سابق، ص170.
[7] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص171.

تعرف إختبارات تفاصيل الأرصدة بإختبارات أو إجراءات المراجعة التي بدلا من أن تختبر العمليات التي تكون الأرصدة المحددة في القوائم المالية فإنها تقوم بإختبار إكتمال ودقة وصحة الأرصدة ذاتها على نحو مباشر من خلال فحص تفاصيل المبالغ التي تكون رصيد حساب ما[1].

هذه الاختبارات تركز على أرصدة أخر المدة للحسابات بدفتر الأستاذ العام لكل من حسابات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وإن كان التركيز الرئيسي لمحافظ الحسابات في معظم إختبارات تفاصيل الأرصدة يكون على أرصدة قائمة المركز المالي[2].

إن نطاق هذه الاختبارات يعتمد على نتائج إختبارات الرقابة وإختبارات تفاصيل العمليات وإختبارات الفحص التحليلي.

3-4-2- أساليب تنفيذ الإختبارات الأساسية

هناك العديد من الأساليب التي تمكن محافظ الحسابات من تنفيذ عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية ومن أهمها: الجرد الفعلي؛ المصادقات؛ التوثيق؛ الإجراءات التحليلية.

1- الجرد الفعلي

يقوم محافظ الحسابات حسب هذا الأسلوب بمعاينة الشيء موضوع الفحص على الطبيعة، حيث يقوم بعملية العد أو الوزن أو القياس، والهدف من ذلك هو التحقق من الوجود المادي للعنصر محل الفحص، ثم كخطوة مكملة مقارنة ما أسفر عنه هذا الإجراء بما هو مثبت بالسجلات والدفاتر[3].

حتى يكون الجرد الفعلي ذا حجية قوية للإثبات يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط والتي منها:

- قدرة محافظ الحسابات على معرفة وتمييز العناصر التي يقوم بجردها[4]؛
- حضور محافظ الحسابات الجرد الفعلي بنفسه أو أحد مساعديه ممن يشرف عليهم[5]؛
- جرد الأصول المتماثلة في وقت واحد حتى لا تتم عملية إحلال بعضها محل البعض الأخر.

2- المصادقات

إن المصادقات هي عبارة عن إستلام رد مكتوب أو شفهي من طرف ثالث مستقل عن إدارة المؤسسة محل المراجعة يؤكد صحة أو عدم صحة المعلومات المرسلة إليه بناء على طلب محافظ الحسابات.

تعتبر المصادقات أحد الأساليب المهمة والقوية التي يحصل من خلالها محافظ الحسابات على دليل أو قرينة إثبات، وهي عبارة عن شهادات أو إقرارات من الغير مرسلة إلى محافظ الحسابات مباشرة بالموافقة أو

[1] أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص416.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون مرجع سابق، ص381.
[3] منصور حامد محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص103.
[4] عصام الدين محمد متولي، مرجع سابق، ص98.
[5] Hevré Hutin, toute la finance, édition d'organisation, Paris 2005, P220.

الإعتراض على صحة أرصدة الحسابات وذلك للتحقق من وجود وملكية وقيمة بعض عناصر الأصول والالتزامات المرتبطة بالغير[1].

يمكن تقسيم أنواع المصادقات من حيث شكلها ونوعها إلى الأنواع الثلاثة التالية:[2]

أ- المصادقات الإيجابية

تعني هذه المصادقة أن يرسل محافظ الحسابات خطابه إلى الطرف الخارجي يطلب منه أن يرسل مصادقته عن صحة أو خطأ رصيد حسابه الموضح في الخطاب. أي يرد الطرف الخارجي على محافظ الحسابات في جميع الأحوال سواء أكان الرد إيجابيا بالموافقة أو سلبيا بعدم الموافقة[3].

ب- المصادقات السلبية

هذا النوع من المصادقات يطلب فيها من الطرف الأخر أن يرسل إلى محافظ الحسابات ردا فقط في حالة ما إذا كان رصيد حساب المؤسسة في دفاتره لا يطابق رصيد حسابه في دفاتر المؤسسة، أي الرد فقط في حالة عدم الموافقة على صحة البيانات الواردة في طلب المصادقة.

جـ- المصادقات العمياء

تتم المصادقة العمياء بإرسال محافظ الحسابات خطاب للطرف الخارجي يذكر فيه إسم وعنوان المؤسسة فقط ولا يذكر فيه رصيد الحساب المطلوب المصادقة عليه، ويطلب منه رد كتابي يوضح فيه رصيد حسابه لدى المؤسسة ونوعيته سواء كان مدينا أو دائنا[4].

3- التوثيق

يتمثل التوثيق في الفحص المستندي من قبل محافظ الحسابات لمستندات ودفاتر المؤسسة محل المراجعة للتحقق من المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية، والتعرف على أنشطة العميل، وتحديد مدى نظامية الدفاتر المحاسبية[5].

إن التوثيق يعتبر المحور الرئيسي لعملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات وهي تهدف إلى جمع أدلة وقرائن تؤيد صحة العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات، حيث يقوم محافظ الحسابات بالتوثيق من خلال فحص مستندات وسجلات المؤسسة محل المراجعة للتأكد من الإكتمال، والتحقق من أن جميع العمليات والمعلومات التي حدثت في المؤسسة وتخصها قد سجلت بالكامل[6].

[1] حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر2007، ص198.
[2] كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة، منشورات جامعة المنصورة، مصر2003، ص ص170-171.
[3] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص201.
[4] المرجع السابق، ص ص202-203.
[5] حاتم محمد الشيشيني، مرجع سابق، ص201.
[6] ثناء علي القباني، المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2007، ص114.

تتم عملية التوثيق من خلال التأكد من صحة وقانونية المستندات وكفايتها كأدلة إثبات[1]، ولكي يتحقق الهدف يجب أن يراعي محافظ الحسابات عدة إعتبارات عند إعتماده على التوثيق كأسلوب لتنفيذ عملية مراجعة الحسابات، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:[2]

- أن يستخدم هذا الأسلوب في المكان المناسب؛
- أن يفرق بين إمكانية الإعتماد على المستندات الداخلية والمستندات الخارجية، فالمستندات الداخلية تعد وتستخدم داخل المؤسسة فقط، أما المستندات الخارجية فلها طرف أخر خارج المؤسسة؛
- فحص السجلات والمستندات التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير المعلومات اللازمة لتسيير أعمالها.

4- الملاحظة

تعد الملاحظة أسلوب مباشر لتنفيذ عملية مراجعة الحسابات فمعظم العناصر أو الأمور الملموسة التي تهم محافظ الحسابات يمكن ملاحظتها، وتعني الملاحظة إستخدام محافظ الحسابات لحواس المشاهدة والسمع واللمس والشم لتقييم الأمور على مدى واسع[3]، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب في تحقيق أهداف المراجعة المتعلقة بصحة وشرعية العمليات المالية والوجود، من خلال مقارنة ما تم ملاحظته بما هو مسجل بدفاتر المؤسسة.

5- إعادة الأداء

يقوم هذا الأسلوب على إعادة إختبار عينة من العمليات الحسابية وتحويل المعلومات التي أعدتها إدارة المؤسسة محل المراجعة خلال فترة الفحص والتحقق، وتشمل عملية إعادة الإختبار للعمليات الحسابية على إختبار الدقة الحسابية للمؤسسة، كما تشمل إجراءات اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ من خلال تتبع المبالغ الموجودة في أكثر من مكان للتأكد من أنها مقيدة بنفس المبلغ في كل الأماكن[4].

6- الإستفسار من المؤسسة

يعتمد أسلوب الإستفسار على توجيه الأسئلة لأشخاص لديهم معلومات عن جانب معين من جوانب المؤسسة محل المراجعة بهدف الحصول على إجابات مقنعة توفر معلومات عن كثير من الأمور التي تحتاج إلى تفسير[5].

يقوم محافظ الحسابات بطرح مجموعة من الأسئلة سواء بشكل شفهي أو كتابي على بعض الموظفين أو إدارة المؤسسة حول بعض أو كل الأمور والمسائل غير الواضحة له، كما يمكن طرح هذه الأسئلة على أشخاص أو جهات من خارج المؤسسة شريطة أن يكون لها علاقة تعامل معهم[6].

7- الإجراءات التحليلية

[1] عصام الدين محمد متولي، مرجع سابق، ص99.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص129.
[3] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص ص248-249.
[4] ثناء علي القباني، مرجع سابق، ص117.
[5] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص200.
[6] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص261.

تعتمد الإجراءات التحليلية على تقييم مدى إمكانية الإعتماد على المعلومات المتاحة من خلال تحديد مدى معقولية العلاقات بين مجموعات مختلفة من المعلومات، كالعلاقة بين بيانات المؤسسة بالمعلومات الخارجية، أو تحليل الإتجاهات خلال الفترة لتحديد العناصر الشاذة أو تحديد مدى الإتساق مع الحالات أو الظروف الأخرى[1].

تتم المراجعة التحليلية عن طريق إجراء نظرة فاحصة للدفاتر والسجلات لإكتشاف القيود الشاذة والأرصدة غير العادية والمسائل والأمور الغامضة للإستفسار عنها ومراجعتها بدقة، ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها والتي قد تقود محافظ الحسابات إلى الحصول على أدلة إثبات إتمام مهمته[2].

يوضح الجدول التالي درجة الإعتماد على كل أسلوب من أساليب تنفيذ الإختبارات الأساسية :

جدول رقم(5-1): درجة الإعتماد على أساليب تنفيذ الإختبارات الأساسية

أساليب جمع أدلة الإثبات	معايير تحديد درجة الاعتماد				
	إستقلال المصدر	فعالية الرقابة الداخلية لدى المؤسسة	المعرفة المباشرة للمراجع	تأهيل الأفراد الذين يقدمون المعلومات	درجة الموضوعية
الجرد الفعلي	عالية	تتنوع	عالية	عالية	عالية
المصادقات	عالية	لا علاقة لها	منخفضة	تتنوع- عادة عالية	عالية
التوثيق	تتنوع- الخارجية أكثر إستقلال	تتنوع	منخفضة	تتنوع	عالية
الملاحظة	عالية	تتنوع	عالية	عالية عادة	متوسطة
الاستفسار من المؤسسة	منخفضة (تقدمها المؤسسة)	لا علاقة لها	منخفضة	تتنوع	تتنوع منخفضة إلى عالية
إعادة الأداء	عالية	تتنوع	عالية	عالية	عالية
الإجراءات التحليلية	عالية/منخفضة (استجابة المؤسسة)	تتنوع	منخفضة	عالية عادة (استجابة المؤسسة)	تتنوع- عادة منخفضة

المصدر: ثناء علي القباني، المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2007، ص119.

يمكن من خلال هذا الجدول التوصل للملاحظات التالية:

- فعالية الرقابة الداخلية لها أثر جوهري على مدى الإعتماد على كل أسلوب من أساليب جمع أدلة الإثبات؛
- يتميز الجرد الفعلي وإعادة الأداء بدرجة عالية من الاعتماد والثقة فيهما إذا كانت الرقابة الداخلية تتسم بالفعالية، لكن يوجد فارق كبير في استخدامها ويظهر ذلك بجلاء أن هذين الأسلوبين ينتجان نفس درجة الاعتماد ويختلفان عن بعضهما البعض بالكامل؛

[1] شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص35.
[2] أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، مرجع سابق، ص206.

- نادرا ما يتسم نوع محدد من أساليب جمع أدلة الإثبات بالكفاية في حد ذاته لتقديم دليل يتميز بالصلاحية والجدارة لتحقيق أي هدف من أهداف المراجعة.

3-5- مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة

يمثل تقرير المراجعة محصلة عمليات المراجعة من لحظة حصول محافظ الحسابات على خطاب التكليف للقيام بمهمة المراجعة في مؤسسة معينة حتى لحظة تكوين رأيه الفني عن القوائم المالية.

3-5-1- مفهوم تقرير المراجعة

يعد تقرير المراجعة المنتج النهائي لعملية المراجعة لذا فقد عرفه علي حاج بكري على أنه "وثيقة أو بيان مكتوب يظهر فيه الرأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات حول نتيجة أعمال المراجعة التي أجراها كاملة، وما إستخدمه من إجراءات وأساليب ووسائل فنية في فحص ومراجعة العمليات والبيانات المالية في مختلف سجلات وبيانات المؤسسة محل المراجعة"[1].

كما عرفه سامي الوقاد بأنه "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توفرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي مهني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمالي ما قام به من عمل ورأيه في إنتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحويه من بيانات محاسبية، ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة نشاط المركز المالي للمؤسسة"[2].

أما هادي التميمي فقد عرف تقرير محافظ الحسابات بأنه "خلاصة ما توصل إليه محافظ الحسابات من خلال مراجعته ومعرفة أنشطة المؤسسة وفحص الأدلة والمستندات والإستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية محافظ الحسابات"[3].

إنطلاقا مما سبق يمكن إعتبار تقرير المراجعة بأنه "وثيقة مكتوبة يبدي فيها الشخص المهني المؤهل رأيه الفني المحايد حول مدى دقة وصحة البيانات والمعلومات، ومدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل المراجعة".

3-5-2- العناصر الأساسية لتقرير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير المراجعة حلقة الوصل بين محافظ الحسابات وبين الأطراف الأخرى، وحتى يضفي هذا التقرير الثقة على القوائم المالية موضوع المراجعة يجب أن يتضمن على العناصر الأساسية التالية:

1- عنوان التقرير

[1] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص279.
[2] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، مرجع سابق، ص243.
[3] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن2004،ص161.

يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات على العنوان المناسب له، ويفضل إستخدام إصطلاح "تقرير محافظ الحسابات" في العنوان، وذلك لتمييزه عن التقارير المالية والإدارية التي تصدر عن موظفي المؤسسة أو عن مجلس الإدارة[1].

2- الجهة التي يوجه إليها التقرير

يجب أن يوجه تقرير محافظ الحسابات إلى الفئة المعنية وفقا لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح، ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين، أو إلى أعضاء مجلس إدارة المؤسسة التي تم مراجعة قوائمها المالية[2].

3- الفقرة الافتتاحية

وهي الفقرة الأولى في تقرير محافظ الحسابات، ويجب أن تتضمن إشارة واضحة لكل القوائم المالية التي تم مراجعتها، سنة المراجعة، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية محافظ الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية، وفي حالة وجود بيانات إضافية لم يراجعها محافظ الحسابات ولم يطلب منه فحصها فإنه يشير إلى هذه الحقيقة بشكل واضح في الفقرة الإفتتاحية للتأكد من عدم وجود تناقض بينها وبين البيانات المالية المراجعة[3].

إن الفقرة الإفتتاحية لتقرير محافظ الحسابات تحدد ثلاث أمور أساسية وهي:[4]

- القوائم المالية التي خضعت للمراجعة والتي تتضمن قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق رأس المال؛
- يحدد التقرير من أول عبارة فيه أن ما تم إنجازه على القوائم المالية هو مراجعة. وفي هذا الصدد يركز محافظ الحسابات على أمرين أساسيين:

* أن التقرير الحالي يركز على كلمة "راجعنا" بدلا من كلمة "فحصنا" وذلك لعمومية الأولى عن الثانية؛
* أن التقرير يؤكد على أن القوائم المالية تم مراجعتها، وذلك لتمييزها من الفحص المحدود.

- الجزء الأخير من الفقرة تضع حدودا واضحة للفصل بين مسؤولية محافظ الحسابات ومسؤولية إدارة المؤسسة محل المراجعة.

4- فقرة النطاق

توضح فقرة النطاق أن المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ثم تبين شرح لعملية المراجعة، وهذا الشرح هو إضافة جديدة للتقرير لم تكن موجودة من قبل وتشمل الجوانب التالية:

- وصف نطاق المراجعة، وذلك بالإشارة إلى أن عملية المراجعة قد تم إنجازها وفقا للمعايير الدولية، أو ووفقا للمعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة[1]؛

[1] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص118.
[2] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق، ص389.
[3] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص ص235-236.
[4] السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر2003، ص ص152-153.

- الإشارة إلى تمكن محافظ الحسابات من أداء الإجراءات التي رآها ضرورية، وحصوله على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة[2]؛
- وصف عملية المراجعة والهدف من تخطيطها وتنفيذها[3]؛
- الإشارة إلى الفحص الإختباري، وهو الإشارة الواضحة والصريحة على أن الفحص الذي يقوم به محافظ الحسابات يتم على أساس العينة وليس على أساس الفحص الشامل[4].

5- فقرة الرأي

وهي الفقرة الثالثة والأخيرة في حالة التقرير النمطي غير المتحفظ، وتتضمن رأي محافظ الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي في تاريخ نهاية السنة، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة الوطنية واللوائح والقوانين السارية[5].

يجب أن تبين فقرة الرأي في تقرير محافظ الحسابات بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية، وما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المتطلبات القانونية والأنظمة النافذة[6].

6- تاريخ التقرير

يجب على محافظ الحسابات أن يؤرخ تقريره بتاريخ إكمال عملية المراجعة، كما يجب عليه عدم إصدار التقرير بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وموافقة الإدارة على تلك البيانات، لأن مسؤولية محافظ الحسابات هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من طرف الإدارة[7].

7- عنوان محافظ الحسابات

يجب أن يحدد التقرير عنوانا معينا لمحافظ الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب محافظ الحسابات المسؤول عن عملية المراجعة[8].

8- توقيع محافظ الحسابات

ينبغي على محافظ الحسابات أن يوقع على تقريره بإعتباره مسؤولا عن عملية المراجعة بما يترتب على ذلك من مسؤوليات قانونية، ويجب أن يكون توقيعه مقرونا برقم سجل محافظي الحسابات الخاص به[9].

والشكل التالي يوضح العناصر الأساسية لتقرير مراجعة غير متحفظ:

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص120.
[2] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق، ص391.
[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص171.
[4] السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مرجع سابق، ص155.
[5] عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، مرجع سابق، ص392.
[6] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص120.
[7] إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، مرجع سابق، ص161.
[8] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص172.
[9] إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، مرجع سابق، ص161.

شكل رقم(5-1): تقرير نموذجي غير متحفظ

العنوان..... تقرير محافظ الحسابات
إلى..... الجهة المناسبة

الفقرة التمهيدية: لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لمؤسسةY كما في 31-12-20xx، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق رأس المال عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وإن تلك القوائم المالية تعتبر مسؤولية إدارة المؤسسة، وإن مسؤوليتنا تتمثل في إبداء الرأي عن هذه القوائم المالية إستنادا إلى المراجعة التي قمنا بها.

فقرة النطاق: لقد قمنا بإجراء عملية المراجعة بناءا على معايير المراجعة المتعارف عليها، وتلك المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وإجراء عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول بخصوص ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، وإن عملية المراجعة تتضمن فحص لأدلة الإثبات على أساس اختياري، والمؤيد للقيم والإفصاحات في القوائم المالية. كذلك تتضمن عملية المراجعة تقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات الجوهرية التي قامت الإدارة بإجرائها، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للقوائم المالية، وفي إعتقادنا بان مراجعتنا توفر أساسا معقولا لإبداء رأينا.

فقرة الرأي: في رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه عرضت بعدالة وصدق في كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة المؤرخ في 31-12-20xx ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

التاريخ..... محافظ الحسابات .....
العنوان..... التوقيع .....

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2006، ص122.

3-5-3- أنواع تقارير إبداء الرأي

إن رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية التي قام بمراجعتها يختلف تبعا لإختلاف نتائج عمليتي الفحص والتحقق[1]. لذلك من المتعارف عليه أن رأي محافظ الحسابات لا يخرج عن أربعة إحتمالات وهي:

1- التقرير النظيف

يطلق عل التقرير النظيف إسم التقرير المطلق أو التقرير غير المقيد بتحفضات أو التقرير بدون تحفظات[1]، ويشير هذا النوع من التقارير إلى عدم وجود تحفظات أو ملاحظات أو إقتراحات خلال القيام بعملية

[1] محمد وجدي شركس، مرجع سابق، ص79.

المراجعة والتي تؤثر على صحة القوائم المالية، أي أن هناك عدالة في تمثيل القوائم المالية لحقيقة المؤسسة محل المراجعة[2].

يقوم محافظ الحسابات بإصدار التقرير النظيف إذا توافرت لديه أربعة شروط وهي:[3]

- إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات؛
- بنود القوائم المالية تمثل واقع المؤسسة المالي الحقيقي؛
- الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأي محافظ الحسابات.

2- التقرير المقيد

يصدر محافظ الحسابات التقرير المقيد أو ما يعرف أيضا بالتقرير المتحفظ عندما تكون الحالة جوهرية ولكن ليس لها أثر شامل على صدق وأمانة عرض القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي هذه الحالة تضاف فقرة بسيطة بين فقرتي النطاق وإبداء الرأي تسمى فقرة الإيضاح[4].

كما يصدر محافظ الحسابات هذا النوع من التقارير عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات وإعتراضات، ويكون محافظ الحسابات قد حاول أثناء عملية المراجعة إقناع إدارة المؤسسة بالعدول عنها ولكنها أصرت عليها، وإعتقد محافظ الحسابات أن هذه التحفظات ضرورية فعليه تبيانها في تقريره، وتنقسم هذه التحفظات إلى:[5]

أ- تحفظات تتعلق بالإجراءات

وهي تحفظات يضعها محافظ الحسابات عندما لا يتمكن في مرحلة ما من إتباع إجراءات المراجعة المتعارف عليها، كضيق الوقت مثلا أو عدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو غيرها من الأسباب.

ب- تحفظات تتعلق بالقيود

قد تقوم المؤسسة محل المراجعة بفرض قيود معينة على عملية المراجعة، ما قد يؤثر على عملية فحص بعض الحسابات كعدم حصول محافظ الحسابات على مصادقات العملاء على الأرقام المدينين بها للمؤسسة، وهنا على محافظ الحسابات أن يتحفظ بسبب هذا القيد.

جـ- تحفظات تتعلق بعدم ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية

قد تقوم إدارة المؤسسة محل المراجعة بعدم الثبات في تطبيق مبدأ محاسبي ما من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهنا يجب على محافظ الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره وتبيان مدى تأثير هذا التغيير على القوائم المالية.

---

[1] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص122.
[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص126.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص ص260-261.
[4] زاهرة عاطف سواد، مرجع سابق، ص104.
[5] زهير الحدرب، مرجع سابق، ص ص79-82.

د- تحفظات تتعلق بالنواحي التقديرية

قد تلجأ إدارة المؤسسة محل المراجعة إلى إستخدام أسلوب التقدير الشخصي لبعض عناصر المصاريف أو الإلتزامات، مما قد يؤثر على نتيجة دخل المؤسسة وعلى المركز المالي كتقدير قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وعليه يجب على محافظ الحسابات تبيان ذلك في تقريره.

3- التقرير السلبي

يطلق على هذا النوع من التقارير إسم التقرير المعارض أو التقرير العكسي[1]، وهو يعد عندما يصل محافظ الحسابات إلى درجة يستطيع أن يؤكد فيها بالأدلة والبراهين اللازمة أن حسابات وبيانات وأعمال المؤسسة لا تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي، وأنها ليست معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما[2].

يتكون التقرير السلبي من أربع فقرات، الفقرة الأولى تمهيدية، الفقرة الثانية تغطي نطاق المراجعة وتتشابه عبارات هاتين الفقرتين مع فقرات التقرير النظيف، وفقرة إيضاحية تحتوي على أسباب الرأي المعارض مع بيان تأثير هذه الأسباب في القوائم المالية، ثم فقرة الرأي التي تنص على أن القوائم المالية لا تمثل المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، دون الإشارة إلى تماثل مبادئ المحاسبة[3].

في كثير من الأحيان يكون إصدار محافظ الحسابات لرأي سلبي أمر خارج عن إرادة المؤسسة لأسباب لا يمكن للإدارة تلافيها، لذلك قد يتفق كل من محافظ الحسابات وإدارة المؤسسة على إنسحاب المحافظ بدلا من إصدار رأيا عكسيا وهذا في حالة ما إذا كان من المستحيل على إدارة المؤسسة التسليم على رأي محافظ الحسابات وتعديل قوائمها المالية[4].

4- تقرير الإمتناع عن إبداء الرأي

هذا التقرير يعده محافظ الحسابات ويمتنع فيه عن إبداء رأيه الفني المحايد حول حسابات وبيانات ونتائج أعمال المؤسسة عن المدة المنتهية وذلك نتيجة لعدم صحة ومصداقية ما توفر لديه من أدلة إثبات، فضلا عن عدم كفاية هذه الأدلة وكذاك عدم تمكنه من إجراء عملية المراجعة بالشكل المطلوب والمتعارف عليه نتيجة لأسباب وموانع إختلقتها إدارة المؤسسة[5].

[1] محمد وجدي شركس، مرجع سابق، ص98.
[2] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص287.
[3] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص143.
[4] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص263.
[5] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص287.

يتم عادة إصدار تقرير عدم إبداء الرأي في الأحوال التي لا يتمكن فيها محافظ الحسابات من تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى ضرورة إستخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه في القوائم المالية، وإن من أهم أسباب عدم إبداء الرأي نذكر:[1]

- وجود تحديد جوهري لنطاق المراجعة لا يمكن محافظ الحسابات من تكوين رأيه حول عدالة القوائم المالية سواء بسبب الصعوبات التي تضعها إدارة المؤسسة على هذا النطاق، أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة إدارة المؤسسة أو محافظ الحسابات نفسه؛
- وجود حالة من عدم التأكد غير الإعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة، أو قد يكون من الأهمية النسبية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية؛
- عدم إستقلالية محافظ الحسابات.

يتكون تقرير عدم إبداء الرأي عادة من فقرات ثلاث، حيث تغطي الفقرة الأولى منه نطاق عملية المراجعة، أما الفقرة الثانية فهي الفقرة الوسيطية التي توضح الأسباب التي أدت بمحافظ الحسابات إلى عدم إبداء الرأي ، ثم الفقرة الثالثة وهي الفقرة التي يتم فيها إقرار عدم إبداء الرأي[2].

يوضح الشكل التالي أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نوع الرأي الذي يصدره المحافظ:

شكل رقم(6-1) : أنواع تقارير إبداء الرأي

تحفظات المراجعة	تحفظات ومخالفات محاسبية	تحفظات ومخالفات نظامية
القيود المفروضة على محافظ الحسابات.	- مخالفة المبادئ المحاسبية. - مخالفة الطرق المحاسبية. - الخروج عن قاعدة الثبات. - العرض بصورة غير واضحة.	- مخالفة النظام الداخلي. - مخالفة اللوائح. - مخالفة القانون العام.

[1] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص144.
[2] محمد وجدي شركس، مرجع سابق، ص100.

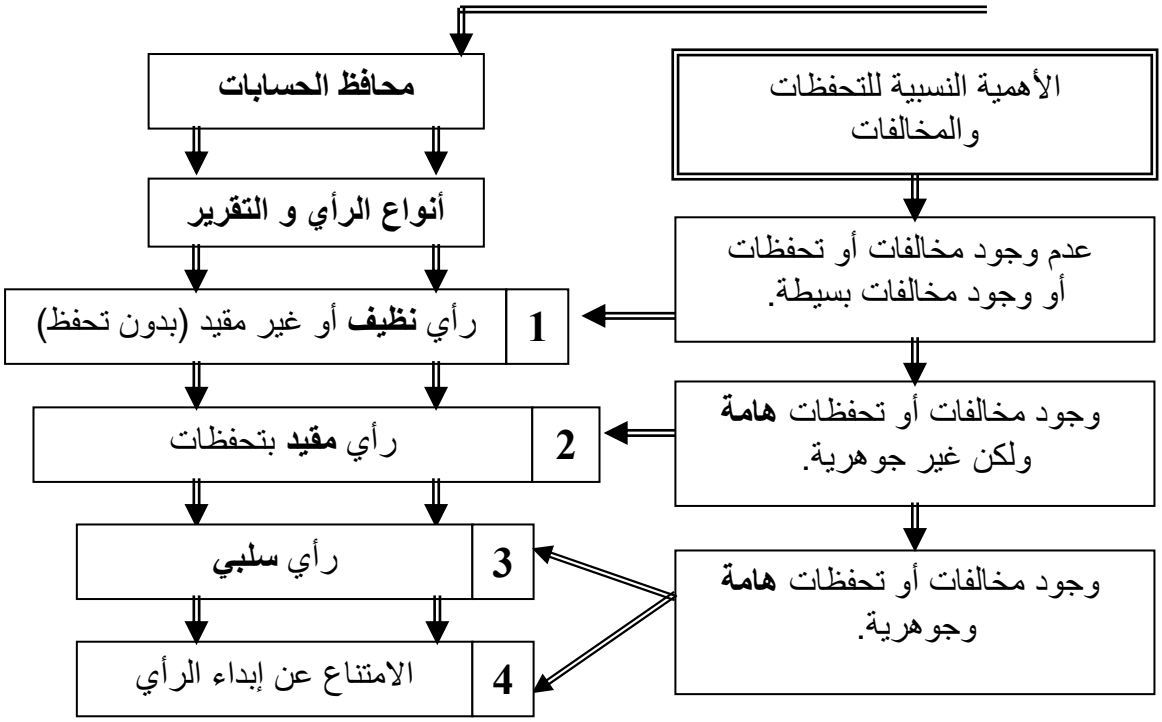

المصدر: محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري-المعايير و القواعد- مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية2007، ص320.

يتضح من خلال هذا الشكل أن محافظ الحسابات يتولى بخبرته وحكمته تحديد الأهمية النسبية للأخطاء وأوجه التقصير وذلك من أجل إبداء الرأي المناسب بالنسبة لكل حالة، ويتمثل ذلك في اتخاذ القرار بإبداء رأي نظيف غير مقيد أو رأي مقيد بتحفظات أو رأي سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

خلاصــة الفصــل

إن مراجعة الحسابات هي أداة يمكن عن طريقها التأكد من تنفيذ مهام المؤسسات وفقا للخطط والبرامج المقررة، وتقييم مستوى الأداء الذي يتم بمقتضاه التنفيذ داخل هذه المؤسسات، فالمراجعة تعتبر عملية منتظمة للحصول على الأدلة والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف

المعنية، فهي بذلك عملية إنتقادية للقوائم المالية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها، وهو ما يمكن محافظ الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد على أسس قوية.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوربا والتي من أهمها دراسة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذ مراجعة الحسابات بإستعمال الأساليب العلمية الحديثة، وتركيز الجهود نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية النسبية في المؤسسة.

وحتى يتم أداء عملية المراجعة بأقل تكلفة ممكنة وبأكبر فعالية، فإنه يجب على محافظ الحسابات الإعتماد على قواعد وأسس ومعايير منطقية وثابتة محددة لظروف إنجازها، وتعتبر الإجراءات التحليلية أقل أنواع الإجراءات والإختبارات تكلفة لذلك فقد إهتمت الهيئات المهنية المختلفة بأساليب المراجعة الحديثة وحثت على إستخدامها في المراحل المختلفة لعملية المراجعة، سواء في حالة المراجعة المالية للقوائم المالية التي تنتهي بإصدار رأي مهني على مدى عدالة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية، أو في حالة الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية.

نظرا لأن الهدف العام لموضوع بحثنا هو أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، فقد بينا في هذا الفصل معايير وقواعد الأداء المهني للمراجعة، كما بينا مراحل أداء عملية المراجعة.

إستكمالا لهدف البحث سوف نركز في الفصل الثاني على إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في أداء عملية المراجعة.

الفصل الثاني

إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

تمهيـــد

يتمثل جوهر عمل محافظ الحسابات في جمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي حول الأحداث والعمليات الإقتصادية للمؤسسة محل المراجعة، حتى يستطيع تكوين أساس معقول يستند إليه عند إبداء رأيه النهائي عما إذا كانت القوائم المالية لتلك المؤسسة تعبر بصدق عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وفي سبيل ذلك يقوم محافظ الحسابات بإجراء مجموعة من الإختبارات للحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة.

تعتبر أساليب المراجعة التحليلية أحد أساليب المراجعة الهامة والدقيقة التي يستخدمها محافظ الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم بأداء إختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة أو المثيلة في النشاط، أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي.

تستخدم أساليب المراجعة التحليلية لمساعدة محافظ الحسابات في تخطيط توقيت ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها، كما تستخدم كإجراءات أساسية عندما يكون إستعمالها ذا تأثير وفعالية أكبر من الإختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الإكتشاف إلى أدنى حد ممكن، وتستخدم أيضا كنظرة شاملة للبيانات المالية في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة، وهو ما يساهم في تحسين أداء عملية المراجعة.

للإلمام بكافة جوانب هذا الفصل إرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

يتضمن المبحث الأول الأسس النظرية للمراجعة التحليلية مع التركيز على توقيت إستخدامها في عملية المراجعة وأنواع إجراءاتها، وكذلك خطوات تطبيقها وإعتبارات تنفيذها.

يتناول المبحث الثاني مقومات وضوابط إستخدام أساليب التحليل المالي في عملية مراجعة الحسابات من تحليل الإتجاه والتغير إلى التحليل بالنسب المالية، وكذلك دورها ومساهمتها في في الوصول إلى المستوى المطلوب من عملية المراجعة بما يعزز جودة عملية المراجعة، والثقة بمهنة المراجعة عموما.

يعرض المبحث الثالث الجوانب الفنية لإستخدام نماذج التحليل المتقدمة في عملية المراجعة والتي تتمثل في أسلوب تحليل الإنحدار وأسلوب تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر أقوى أدوات البحث العلمي لما تتصف به من موضوعية ويقين، وما تتميز به من دقة لا يوجد لها مثيل في الأساليب الوصفية التي تقوم على التحليل اللفظي.

المبحث الأول: الأبعاد الأساسية للمراجعة التحليلية

تعد المراجعة التحليلية أحد أهم الأساليب التي تساعد محافظ الحسابات في دراسة معقولية أي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض، والتي تتم عن طريق دراسة الإتجاهات ومقارنة العلاقات بين البيانات من أجل تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا بأقل التكاليف، وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء عملية المراجعة[1].

1-1- ماهية المراجعة التحليلية

يعتبر أسلوب المراجعة التحليلية واحدا من أهم الأساليب الحديثة في المراجعة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة التحليلية فهناك من يركز في تعريفه على أهدافها، وهناك من يركز على طرقها، كما يوجد من يجمع بين الإثنين في تعريفه، فنجد أن آرثر ويلسون Arlette Wilson قد عرفها على أنها "مقارنة القيم الدفترية للقوائم المالية مع القيم المتوقعة والتي يقدرها محافظ الحسابات لتحديد مدى معقولية هذه القيم"[2].

كما عرفها محمد رشا محمد بأنها "تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج بحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتوقعة"[3].

كذلك عرفها سالم الصباح بأنها "إحدى وسائل المراجعة التي يلجأ إليها محافظ الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو بمؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال أو الصناعة، ويعتمد محافظ الحسابات على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض"[4].

أما عصام قريط فقد عرف المراجعة التحليلية على أنها "مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقة بينها وتحديد مدى إعتماد محافظ الحسابات على الإختبارات الأساسية من خلال إختبار تفاصيل العمليات أو الأرصدة أو الجمع بينهما"[5].

كذلك عرف علي سيد أحمد المراجعة التحليلية على أنها "دراسة تهدف إلى تحليل الإتجاهات والمؤشرات الجوهرية التي تهتم بتقرير فحص التقلبات والبنود غير العادية"[6].

---

[1] حسين يوسف القاضي، عصام قريط، مراجعة الحسابات، منشورات جامعة دمشق، سوريا2006، ص45.

[2] Arlette Wilson, Use of Regression Models as Analytical Procedures An Empirical Investigation of Data Dispersion on Auditor Decisions, Journal of Accounting Auditing Finance, vol06, N3, Summer1991, P366.

[3] محمد رشا محمد يوسف مهنا، "إستراتيجية إستخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد02، مصر1993، ص253.

[4] سالم أحمد صباح، "مجالات مساهمة الإتجاهات الحديثة في المراجعة لزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي في عملية المراجعة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، عدد02، مصر2014، ص445.

[5] عصام قريط، "مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد01، سوريا2009، ص435.

[6] علي سيد أحمد ، إطار مقترح لتطوير المراجعة التحليلية بإستخدام أساليب التحليل الكمي ، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر1993، ص17.

كما عرفتها نشرة معايير المراجعة الدولية رقم 23 بأنها "دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والتي يمكن أن تكون قيم مالية أو كميات مادية أو نسب أو مؤشرات ومعدلات، وتحديد مدى إعتماد محافظ الحسابات على إختبارات الفحص الجوهري الأساسية"[1].

أما معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 فقد عرف المراجعة التحليلية بأنها "دراسة العلاقات والإتجاهات وتقييم البيانات المالية والتشغيلية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، بغرض تحديد الحسابات التي يوجد بها تحريف، والحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية"[2].

في حين عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 على أنها "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف على المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة"[3].

بالنظر والتمعن في هذه التعاريف نجد أن المعيار الدولي يركز على كل من طرق وأهداف المراجعة التحليلية، لذلك فان هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية من باقي التعاريف الأخرى.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن إعتبار المراجعة التحليلية بأنها "دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية، ومقارنتها بما يقابلها من بيانات الفترات السابقة أو بيانات المؤسسات المماثلة، أو مقارنتها ببيانات نموذجية متوقعة، وذلك للحكم على معقولية القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية".

إستنادا إلى التعريفات السابقة يتضح أن مصطلح المراجعة التحليلية يقصد به مجموعة الإجراءات التحليلية التي تتضمن النقاط التالية:[4]

- مقارنة الأرصدة المتوقعة مع تلك التي تم التقرير عنها في القوائم المالية بهدف تحديد الاختلافات بينها؛
- الكشف عن التغيرات غير العادية في أرصدة الحسابات؛
- تقييم الأهمية النسبية لتلك الاختلافات والانحرافات بهدف تحديد مدى الثقة في المراجعة أو الفحص التحليلي ومدى إمكانية التوسع في إجراء اختبارات تفصيلية إضافية؛
- توفير دليل إثبات يتمثل في معقولية الحسابات والأرصدة، وإتساقها مع بعضها البعض من جهة، ومع الظروف السائدة من جهة أخرى.

كما يتضح من التعاريف السابقة أن إستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة يكون أساسا للأغراض التالية:[5]

- إجراءات تقييم المخاطر للحصول على فهم للمؤسسة محل المراجعة وبيئتها؛
- تقليل المخاطر الجوهرية عند مستوى التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول؛

---

[1] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، "قياس رأس المال الفكري في منشات المراجعة لمحدد لجودة أداء عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2014، ص89.

[2] سامح محمد رضا رياض أحمد، "دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإحتيالية في ضوء التطورات الإقتصادية المعاصرة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2008، ص63.

[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص189.

[4] جمعة محمد محمد علي، "دراسة مقارنة لكفاءة وفعالية نماذج التنبؤ ونماذج فحص الإنحرافات لأغراض المراجعة التحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1994، ص3.

[5] Jessie wong, Auditing and Assurance, hand book, pearsin education, Australia2007, P348.

- التأكد من النظرة الشاملة للمؤسسة عند إعداد تقرير المراجعة في نهاية عملية المراجعة.

2-1- أنواع إجراءات المراجعة التحليلية

إن المراجعة التحليلية لم تعد نوعا من الإلهام يوفق إليه بعض محافظي الحسابات دون البعض الأخر، بل أصبحت مجالا أساسيا من مجالات المراجعة الحديثة، وهو ما أدى إلى ضرورة معرفة محافظي الحسابات لإجراءات تطبيق هذا النوع من المراجعة والتي تتكون من خمس إجراءات ومقارنات رئيسية.

1-2-1- مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه

يساهم هذا النوع من الإجراءات التحليلية في توفير معلومات مفيدة عن الأداء الخاص للمؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال مقارنة بيانات المؤسسة محل المراجعة مع بيانات المؤسسات الأخرى على مستوى النشاط الذي تعمل فيه[1]، حيث أن هذه المقارنة تقدم مؤشرا على إحتمال حدوث فشل مالي، كما تساعد على فهم طبيعة ونشاط وأعمال المؤسسة محل المراجعة[2].

من مزايا هذا الإجراء أنه يساعد على فهم أعمال المؤسسة ويعمل كمؤشر لإحتمال فشلها وهو يتيح لمحافظ الحسابات ما يلي:[3]

- الحكم على الخصائص الإقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة؛
- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك إنحرافات تمثل فروقا جوهرية؛
- إكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها المؤسسة؛
- إكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات والأرصدة.

2-2-1- مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترات السابقة

تبعا لهذا الإجراء يقوم محافظ الحسابات بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية للسنة المالية محل المراجعة، فإذا لاحظ إرتفاع أو إنخفاض في أحد هذه النسب أو المؤشرات يبحث عن الأسباب والإحتمالات التي أدت إلى هذا الإختلاف، وبالتالي يحدد أدلة الإثبات التي يجب أن يجمعها للتأكد من تلك الإحتمالات[4].

يمكن تطبيق هذا النوع من الإجراءات التحليلية بطرق متنوعة نذكر منها:

1- مقارنة أرصدة السنة الحالية مع أرصدة السنة السابقة

تتمثل أبسط الطرق لتنفيذ هذا الإجراء في إدراج نتائج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة مع عمل أرصدة ميزان المراجعة الخاص بالسنة الحالية، ويمكن

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص148.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص400.
[3] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي درويش، مرجع سابق، ص161.
[4] عامر محمد سلمان، عماد محمد كندوري، "إستخدام الإجراءات التحليلية في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد19، العدد73، بغداد2013، ص516.

لمحافظ الحسابات بسهولة أن يقارن رصيد السنة الحالية مع رصيد السنة السابقة في بداية المراجعة لتقرير أي الأرصدة يجب أن يتم التعامل معها باهتمام أكبر* بسبب وجود تغير كبير في الرصيد[1].

2- مقارنة تفاصيل الرصيد الإجمالي مع التفاصيل المماثلة للسنة السابقة

يتم هذا الإجراء من خلال المقارنة الموجزة لتفاصيل الفترة الحالية مع ما يقابلها في الفترة السابقة، وإن هذا النوع من المقارنات إما أن يتم بمقارنة البيانات المتعلقة بفترة معينة كمقارنة الإجماليات الشهرية للسنة الجارية بإجماليات نفس الشهور في السنة السابقة، أو قد يتم مقارنة البيانات في تاريخ محدد كمقارنة رصيد القروض المستحقة في نهاية السنة الجارية مع رصيدها في نهاية السنة السابقة[2].

3- مقارنة النسب المالية للسنة الحالية بنسب السنوات السابقة

تستخدم النسب المالية ضمن الأساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة التحليلية على القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها، والتغيرات التي تلحق بها على مدى زمني معين، إضافة إلى حجم هذه التغيرات ومسبباتها.

ويمكن توضيح أهمية مقارنة بعض النسب المالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): المقارنات والعلاقات الداخلية

النسب المالية (المقارنة)	التحريف المحتمل
دوران المواد الخام بمؤسسة صناعية	التحريف في المخزون، التحريف في تكلفة البضاعة المباعة
عمولات البيع إلى صافي المبيعات	التحريف في عمولات البيع
مردودات ومسموحات المبيعات إلى إجمالي المبيعات	سوء تبويب مردودات ومسموحات المبيعات، أو عدم تسجيل المردودات والمسموحات التي تتم بعد نهاية الفترة
القيمة النقدية للتنازل عن التأمين على الحياة للسنة الحالية مع السنة السابقة	عدم تسجيل التغير في القيمة النقدية للتنازل أو الخطأ في تسجيل التغير
نسبة كل مصروف صناعي إلى إجمالي المصاريف الصناعية	التحريف الكبير في المصاريف ضمن الرقم الإجمالي للمصاريف

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009، ص577.

1-2-3- مقارنة بيانات المؤسسة الفعلية مع توقعات المؤسسة

إن هذا النوع من الإجراءات التحليلية يطبق في معظم الأحيان عند القيام بمراجعة حسابات المؤسسات التي تعمل من أجل تعظيم قيمتها في السوق، حيث تقوم هذه المؤسسات بإعداد ميزانيات تقديرية ثم تقوم

* على سبيل المثال إذا لاحظ محافظ الحسابات أن هناك زيادة ملحوظة في مصروفات الأدوات المكتبية، فيجب عليه أن يحدد سبب الزيادة في استخدام الأدوات المكتبية وهل يرجع ذلك إلى خطأ في الحساب نتيجة عدم التبويب الصحيح أو التحريف في قيمة المخزون من الأدوات المكتبية.

[1] ألفين ارينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص259.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص203.

بمقارنتها مع النتائج الفعلية، ويدل وجود فروق بين البيانات التقديرية والبيانات الفعلية على وجود تغيرات تتطلب من محافظ الحسابات القيام بالبحث عن أسبابها والإقتناع بها، وكذلك التأكد من مدى بذل الجهد من قبل المؤسسة محل المراجعة في إعداد هذه الميزانيات التقديرية، إضافة إلى التأكد من إحتمال تعديل هذه المؤسسة للبيانات المذكورة في الميزانيات التخطيطية والتي تؤثر على واقعية الميزانيات التقديرية، وعلى نتائج الإجراءات التحليلية ومدى الإعتماد عليها[1].

هناك عدة إعتبارات يجب الإلمام بها في هذا النوع من الإجراءات التحليلية وهي:[2]

- تقييم ما إذا كانت الموازنات التخطيطية واقعية، حيث يتم في بعض المؤسسات إعداد الميزانيات التقديرية دون بذل العناية المهنية الملائمة؛
- تقييم ما إذا كانت هناك تحريفات في البيانات الفعلية أيضا؛
- مناقشة المسؤولين فيما يخص إجراءات وضوابط إعداد الموازنات التخطيطية؛
- تقدير خطر الرقابة وأداء إختبارات تفصيلية لمراجعة البيانات الفعلية.

1-2-4- مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات محافظ الحسابات

في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يقوم محافظ الحسابات بعمليات حسابية للتوصل إلى القيم المتوقعة لبعض الأرصدة في القوائم المالية في ظل علاقتها ببعض الأرصدة الأخرى، والتي تكون مبنية على بعض الإتجاهات التاريخية لتلك الأرصدة، ثم يقوم بمقارنة نتائج هذه الإجراءات التحليلية مع بيانات المؤسسة، وبعد ذلك يحدد الأرصدة التي تتطلب القيام بفحصها وجمع كافة أدلة الإثبات الخاصة بها[3].

1-2-5- مقارنة بيانات المؤسسة المالية مع البيانات غير المالية

إن إجراءات المراجعة التحليلية لا تقتصر على مقارنة البيانات الفعلية للمؤسسة محل المراجعة بالنتائج المتوقعة المحسوبة على أساس البيانات المالية فقط، وإنما يمكن إستعمال البيانات غير المالية في عملية المقارنة عندما تكون لدى محافظ الحسابات معلومات غير مالية مناسبة لأهداف المقارنة، أو أهداف توقع المعلومات المالية للمؤسسة محل المراجعة، فإنه يقوم بإستخدام كافة المعلومات سواء المالية أو غير المالية في بناء توقعاته للحسابات المقيدة في الدفاتر، ويعتمد إستخدام البيانات غير المالية على مدى دقة هذه البيانات[4].

يستخدم محافظ الحسابات البيانات غير المالية في تقدير قيمة حسابات معينة، ثم يقارن ما توصل إليه بالنتائج الفعلية، حيث يمكن الإعتماد مثلا على معدل (أجر/ ساعة) في تقدير تكلفة أجور عمال المصانع في المؤسسات الصناعية، وبالمثل يمكن الوصول إلى تكلفة المبيعات المقدرة عن طريق متوسط تكلفة وحدة الإنتاج التام وحجم المبيعات[5].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل، الدار الجامعية، الإسكندرية2004، ص39.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص151.
[3] ثناء علي القباني، مرجع سابق، ص125.
[4] ناظم شعلان جبار، "مدى إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في إكتشاف التضليل في القوائم المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد13، العدد2، العراق2011، ص133.
[5] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص151.

1-3- أهداف ومقومات إستخدام المراجعة التحليلية

إن أهداف المراجعة التحليلية لم تعد قاصرة على أهداف المراجعة المتعارف عليها والتي تتطلب تقريرا عن مدى صدق وعدالة نتائج المؤسسة ومركزها المالي في نهاية السنة المالية محل المراجعة، وإنما تهدف كذلك إلى تحسين أداء عملية المراجعة، وذلك من خلال تميزها بمجموعة من المقومات والخصائص التي تساهم في تخفيض مخاطر المراجعة وتضييق فجوة التوقعات.

1-3-1- أهداف إستخدام المراجعة التحليلية

إن تطبيق المراجعة التحليلية بأساليبها المختلفة التي تمتد من المقارنات البسيطة لغاية التحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- فهم طبيعة عمليات المؤسسة محل المراجعة؛
- تحديد المجالات التي قد تكمن فيها مخاطر وجود تحريفات تتعلق بالبيانات المالية[1]؛
- تحديد المجالات التي تستلزم مراجعة وفحص إضافي[2]؛
- مساعدة محافظ الحسابات في تكوين الإستنتاج الكلي حول تناسق البيانات المالية؛
- المساهمة في زيادة جودة عملية المراجعة وتحقيق الفعالية[3].

كما تهدف المراجعة التحليلية إلى مساعدة محافظ الحسابات في المجالات التالية:[4]

- توجيه جهد محافظ الحسابات إلى بعض المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار؛
-تخفيض حجم الإختبارات التفصيلية.

1-3-2- إعتبارات تنفيذ المراجعة التحليلية

يتطلب التنفيذ السليم للمراجعة التحليلية وتحليل نتائجها قدرا كبيرا من الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، وهناك عدة إعتبارات يجب على محافظ الحسابات مراعاتها حتى ترتفع كفاءة وفعالية الإجراءات التحليلية. ومن أهم هذه الإعتبارات:[5]

1- ملائمة البيانات

حتى تكون المقارنات مفيدة يجب أن تكون البيانات المستخدمة في عملية المقارنة ملائمة للهدف من الإجراء التحليلي، فإذا أراد محافظ الحسابات مثلا أن يحكم على إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة على العملاء فإنه من الأفضل أن يستخدم أسلوب دراسة إتجاه معدل دوران العملاء كإجراء تحليلي وذلك

[1] عمرو سقا، "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد02، سوريا2013، ص443.
[2] علي إبراهيم طلبة، المراجعة من منظور المعايير الدولية، دار الكتب المصرية، مصر1997، ص51.
[3] محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2011، ص173.
[4] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص211.
[5] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص219-221.

بالإعتماد على المبيعات الآجلة فقط عند حساب معدل دوران العملاء خاصة إذا كانت المبيعات النقدية تمثل جزءا كبيرا من إجمالي المبيعات وذلك حتى لا يعطي فكرة تحصيل جزء أكبر من الذمم المدينة.

2- المقارنة بين بيانات عدة سنوات

لتحديد الإتجاهات التي تمكن من القيام بتحليلات ذات مغزى يكون عادة من المرغوب فيه مقارنة الحسابات والأرصدة لعدة سنوات، ولتسهيل ذلك يجب على محافظ الحسابات أن يحتفظ بجداول النسب وحسابات الإتجاهات في الملف الدائم.

3- إستخدام بيانات تفصيلية

إن تطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات التفصيلية يكون عادة أكثر فعالية مما لو طبقت على البيانات المجمعة ، فمثلا يمكن تقسيم المبيعات على أساس الأقسام أو على أساس مناطق البيع أو على أساس الشهر أو غيرها من التقسيمات.

4- مصداقية البيانات

يجب أن تتم عملية المقارنة بين بيانات السنة المالية محل المراجعة وبيانات موثوق فيها وإلا كانت عملية المقارنة محل شك وعدم ثقة، ولذلك يجب أن يدرس محافظ الحسابات مصداقية البيانات التي سيقارن بها بيانات السنة محل المراجعة، ولا شك أن بيانات السنوات السابقة التي تمت مراجعتها تعتبر موثوق بها.

1-3-3- شروط ومتطلبات تنفيذ المراجعة التحليلية

تعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي يعتمد عليها محافظ الحسابات للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة محل المراجعة، وهي تتطلب مجموعة من الشروط الأساسية والتي منها:[1]

- تحديد مدى ملائمة الإجراءات التحليلية الأساسية للعمليات أو تأكيدات معينة والأخذ في الإعتبار مخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها؛
- تقييم مصداقية البيانات التي يضع محافظ الحسابات من خلالها توقعات للقيم والنسب المسجلة، حيث أن مصداقية البيانات تتأثر بمصدرها وطبيعتها وإعتمادها على الظروف التي تم فيها الحصول عليها؛
- وضع التوقعات الدقيقة بما فيه الكفاية لتحديد الخطأ الذي يتسبب عند دمجه مع القوائم التي بها أخطاء في إحتوائها على أخطاء جوهرية؛
- تحديد قيمة الفروق المقبولة دون مزيد من التحقق، والذي يتعلق بالأهمية النسبية والإتساق مع مستوى التأكيد المرغوب مع الأخذ في الإعتبار إحتمالية أن يتسبب الخطأ بمفرده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى بالقوائم المالية، في وجود قوائم مالية بها تحريفات جوهرية.

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الإستثمار والتمويل العقاري وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2015، ص ص150-152.

إن إعتماد محافظ الحسابات على إستخدام المراجعة التحليلية يهدف إلى تحسين أداء عملية المراجعة وذلك من خلال ترشيد تخطيط المراجعة، وكذلك العمل الميداني وإعداد التقرير، وإن مدى الإعتماد على نتائج أداء المراجعة التحليلية تحدده العوامل والمتطلبات الأتية:[1]

- الأهمية النسبية للمفردات محل المراجعة، فإذا كانت المفردة مهمة فإن محافظ الحسابات لا يعتمد فقط على الإجراءات التحليلية في تكوين رأيه؛
- إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة لأغراض المراجعة نفسها؛
- دقة توقع النتائج من تطبيق الإجراءات التحليلية؛
- تقديرات محافظ الحسابات للمخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة، فإذا كانت الرقابة الداخلية ضعيفة فإن مخاطر الرقابة تكون عالية، وبالتالي فإن إعتماد محافظ الحسابات على إختبارات التفاصيل يكون أكبر من إعتماده على الإجراءات التحليلية في توصله للنتائج المطلوبة.

1-4- توقيت إستخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة

إن إستخدام وتنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية يتم في جميع مراحل المراجعة تبعا للظروف المحيطة بعملية المراجعة، وكذلك هدف محافظ الحسابات من تنفيذ هذه الإجراءات، حيث يمكن لمحافظ الحسابات أن يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات، وفي مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية، وكذلك في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة.

1-4-1- مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات

يعتبر التخطيط مرحلة جوهرية في عملية المراجعة وهو عملية مستمرة طوال فترة المراجعة، فالتخطيط الدقيق لعملية المراجعة وتفصيل ذلك في شكل برنامج من شأنه أن يساهم في سهولة تحقيق الأهداف، وسلامة تنفيذ الإجراءات المحددة والإشراف الفعال على القائمين بعملية المراجعة، ومن ثم فإن خطة المراجعة يجب تصميمها بما يلائم طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة والظروف المتغيرة الخاصة بعملية المراجعة[2].

يقوم محافظ الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط وإعداد برنامج المراجعة لمساعدته في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الإختبارية التي يجب تنفيذها، كما تستخدم الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة للمساعدة في التعرف على العناصر التي تحتاج إلى متابعة خاصة خلال عملية الفحص والتحقق، وهي تلك العناصر التي تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى العمل المنجز[3]، حيث يساعد إستخدام الإجراءات التحليلية للمعلومات المالية وغير المالية في مرحلة إعداد برنامج المراجعة على فهم طبيعة نشاط المؤسسة وتحديد مجالات الخطر المتوقع عن طريق دراسة الأرصدة والبيانات الإجمالية[4]، كما يساعد في تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل المطلوب عمله، وتوجيه إهتمام محافظ الحسابات للأرصدة والعمليات

---

[1] عامر محمد سلمان، عماد محمد كندوري، مرجع سابق، ص515.

[2] محمود حسين البدوي، الإستعراض التحليلي ودوره في معالجة الأخطار الناشئة عن المراجعة الإختبارية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد02، مصر1990 ص401.

[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2013، ص ص149-150.

[4] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص346.

التي تعتبر غير عادية أو غير متوقعة، مما يدل على وجود خطأ أو مخاطر كبيرة تستوجب توسيع إجراءات مراجعة هذه العمليات والأرصدة قبل إبداء الرأي الفني حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية[1].

يعتبر إستخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات إلزامي وأهدافه في هذه المرحلة تشمل:[2]

- تمكين محافظ الحسابات من فهم نشاط المؤسسة وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية؛
- معرفة فيما إذا كانت الأرقام الأولية متطابقة مع توقعات محافظ الحسابات بناء على دراسة نشاط المؤسسة والبيئة المحيطة والصناعة؛
- تحديد القيم والمؤشرات والإتجاهات غير العادية والتي تشير إلى أمور هامة مؤثرة على القوائم المالية؛
- تحديد نقاط الضعف المحتملة فيما يتعلق بالعمليات أو النواحي المالية بشكل عام؛
- توجيه موارد مراجعة الحسابات إلى الأمور الأكثر أهمية.

يتضمن الإستخدام الفعال لإجراءات المراجعة التحليلية في هذه المرحلة إتباع الخطوات التالية:[3]

- تحديد العمليات الحسابية والمقارنات التي تتعلق بأدائها؛
- تقدير النتائج المحتملة والمتوقعة؛
- تحليل البيانات وتحديد الإختلافات الجوهرية؛
- دراسة الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة؛
- دراسة الأثار المرتبطة لتخطيط عملية المراجعة.

عند أداء الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بتطوير توقعاته عن العلاقات المنطقية، وعند مقارنة هذه التوقعات مع المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة منها فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نتائج غير عادية أو غير متوقعة، وعلى محافظ الحسابات أن يضع في إعتباره هذه النتائج عند تحديد مخاطر التحريف الجوهري. ومع ذلك فإن إستخدام بيانات إجمالية يجعل نتائجها بمثابة مؤشرات أولية على وجود تحريف جوهري، الأمر الذي يحتم على محافظ الحسابات ضرورة دراسة نتائج مثل هذه الإجراءات التحليلية مع باقي المعلومات التي تم جمعها عند تحديد حدود التحريف الجوهري[4].

1-4-2- مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية

إن إعتماد محافظ الحسابات على إجراءات التحقق الأساسية لتخفيض مخاطر الإكتشاف المرتبطة بتأكيدات محددة بالقوائم المالية يمكن أن يستمد من إختبارات التفاصيل، وأيضا من خلال إجراءات الفحص التحليلي، أو من خلال مزيج بينهما، ويعتمد القرار الخاص بأي الإجراءات التي سوف تتبع لتحقيق أهداف

[1] محمد عبد العظيم حسن رمضان، "إستخدام النماذج الكمية المستحدثة للمراجعة التحليلية لتطوير عملية الفحص الضريبي"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1993، ص58.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص212.
[3] علي إبراهيم طلبة، مرجع سابق، ص54.
[4] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص150.

المراجعة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، وذلك على ضوء الكفاءة والفعالية المتوقعة للإجراءات المتاحة في تخفيض مخاطر الإكتشاف المرتبطة بتأكيدات محددة بالقوائم المالية[1].

ولقد إعتبرت معايير المراجعة الدولية القيام بالإجراءات التحليلية في مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية إختيارية، وأهم أهدافها في هذه المرحلة هو تزويد محافظ الحسابات بمستوى مناسب من الثقة، بالإضافة إلى دعم مستوى الثقة في نظام الرقابة الداخلية ونتائج الإختبارات التفصيلية، مما يمكن المحافظ من الإقتناع بأن مخاطر المراجعة في أدنى حد لها، وبالتالي تخفيض حجم الإختبارات الأساسية الأخرى[2].

عند تقييم وأداء الإجراءات التحليلية كإجراءات أساسية أثناء تنفيذ عملية المراجعة يكون محافظ الحسابات بحاجة لأن يضع في إعتباره عدة عوامل منها:[3]

- مدى ملائمة إستخدام الإجراءات التحليلية لأغراض التحقق من خلال تقييم خطر التحريف الجوهري لعناصر القوائم المالية، وكذلك تقييم إختبارات التفاصيل الموجهة لنفس العنصر من عناصر القوائم المالية؛
- مدى مصداقية البيانات المستخدمة في تنفيذ الإجراءات التحليلية وذلك من خلال دراسة مصدر المعلومات المتاحة وقابليتها للمقارنة، وكذلك طبيعة وصلة المعلومات المتاحة وأنظمة الرقابة على هذه المعلومات؛
- مدى دقة التوقعات المستنتجة من الإجراءات التحليلية وذلك من خلال معرفة الدقة التي يمكن من خلالها توقع نتائج الإجراءات التحليلية، والمدى الذي يمكن أن تجزأ إليه المعلومات، وكذلك توافر المعلومات المالية وغير المالية؛
- مقدار الفروق المقبولة بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة.

يقوم محافظ الحسابات في مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية بأداء الإجراءات التحليلية التي تكون أكثر كفاءة وفعالية في الوقت والتكلفة من إختبارات التفاصيل، وهناك بنود بذاتها تستخدم فيها الإجراءات التحليلية للتحقق من صحتها نذكر منها ما يلي:[4]

- الأجور المباشرة التي تحسب على أساس ساعات العمل؛
- مقارنة قيم الإهتلاك المسجلة دفتريا مع قيم الإهتلاك المحتسبة وفقا للمعدلات المستخدمة؛
- مقارنة النفقات المضافة للسنة محل المراجعة بالنفقات المقدرة، أو بنفقات السنوات السابقة؛
- العلاقة بين أنواع من العمليات المالية.

يوضح الشكل التالي خطوات تطبيق الإجراءات التحليلية كأحد إختبارات الفحص والتحقق الأساسية:

شكل رقم (1-2): منهج تطبيق الإجراءات التحليلية كأحد إختبارات التحقق الأساسية

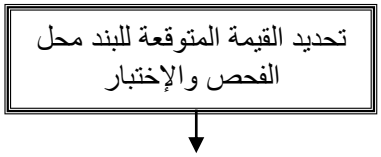

[1] علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، المجلة الجامعة، المجلد02، العدد15، ليبيا2013، ص329.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص212.
[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص ص151-154.
[4] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي درويش، مرجع سابق، ص ص146-147.

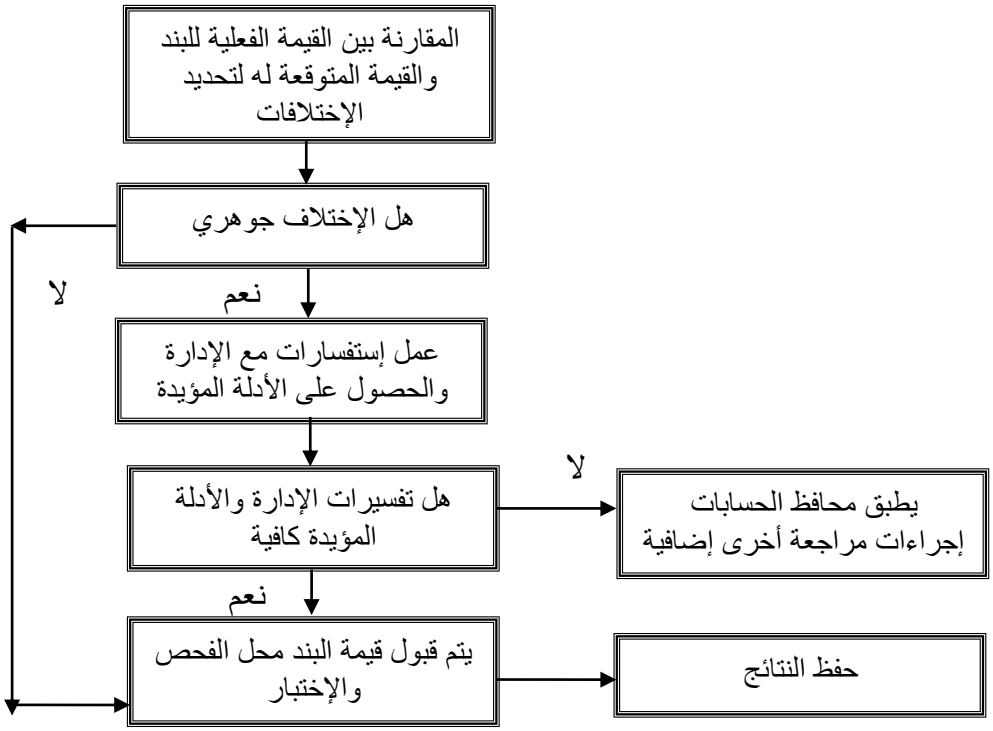

المصدر: علي إبراهيم طلبة، وأخرون، المراجعة المتقدمة: مدخل كمي، مطبعة دار السلام، مصر2010، ص390.

1-4-3- مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة

يقوم محافظ الحسابات بعد الإنتهاء من أداء المراجعة الميدانية وتجميع الأدلة بإجراء الإختبارات التحليلية كمراجعة نهائية للأخطاء الجوهرية والمشاكل المالية، وذلك لمساعدته في تقييم كفاءة الإفصاح في القوائم المالية من خلال إلقاء نظرة موضوعية شاملة على القوائم المالية التي تمت مراجعتها لتكوين رأيه العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة محافظ الحسابات بطبيعة عمل المؤسسة[1].

تستخدم المراجعة التحليلية في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة وذلك عندما يقوم محافظ الحسابات بتقييم الأدلة المختلفة، وهي تعتبر في هذه المرحلة إلزامية وتهدف بشكل رئيسي إلى تمكين محافظ الحسابات من تقرير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكل عام، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على إستمرارية المؤسسة[2].

تهدف الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من عمل محافظ الحسابات في قراءته للقوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها إلى:[3]

- بحث مدى فعالية أدلة الإثبات التي تم جمعها بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرت غير عادية أو غير متوقعة؛
- الوصول إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية أو غير متوقعة التي لم يسبق تحديدها؛

[1] منصور حامد محمود، المراجعة وفحص الحسابات: الأصول العلمية والإجراءات التطبيقية، دار الثقافة العربية، القاهرة 2002، ص39.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص213.
[3] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي درويش، مرجع سابق، ص150.

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل ودقة الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة، وحقيقة مركزها المالي ومدى إتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها المؤسسة.

من خلال محتوى المطلب الرابع أعلاه يمكن تلخيص توقيت وغرض إجراءات المراجعة التحليلية في كل مرحلة من المراحل الثلاث من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(2-2): توقيت وغرض إجراءات المراجعة التحليلية

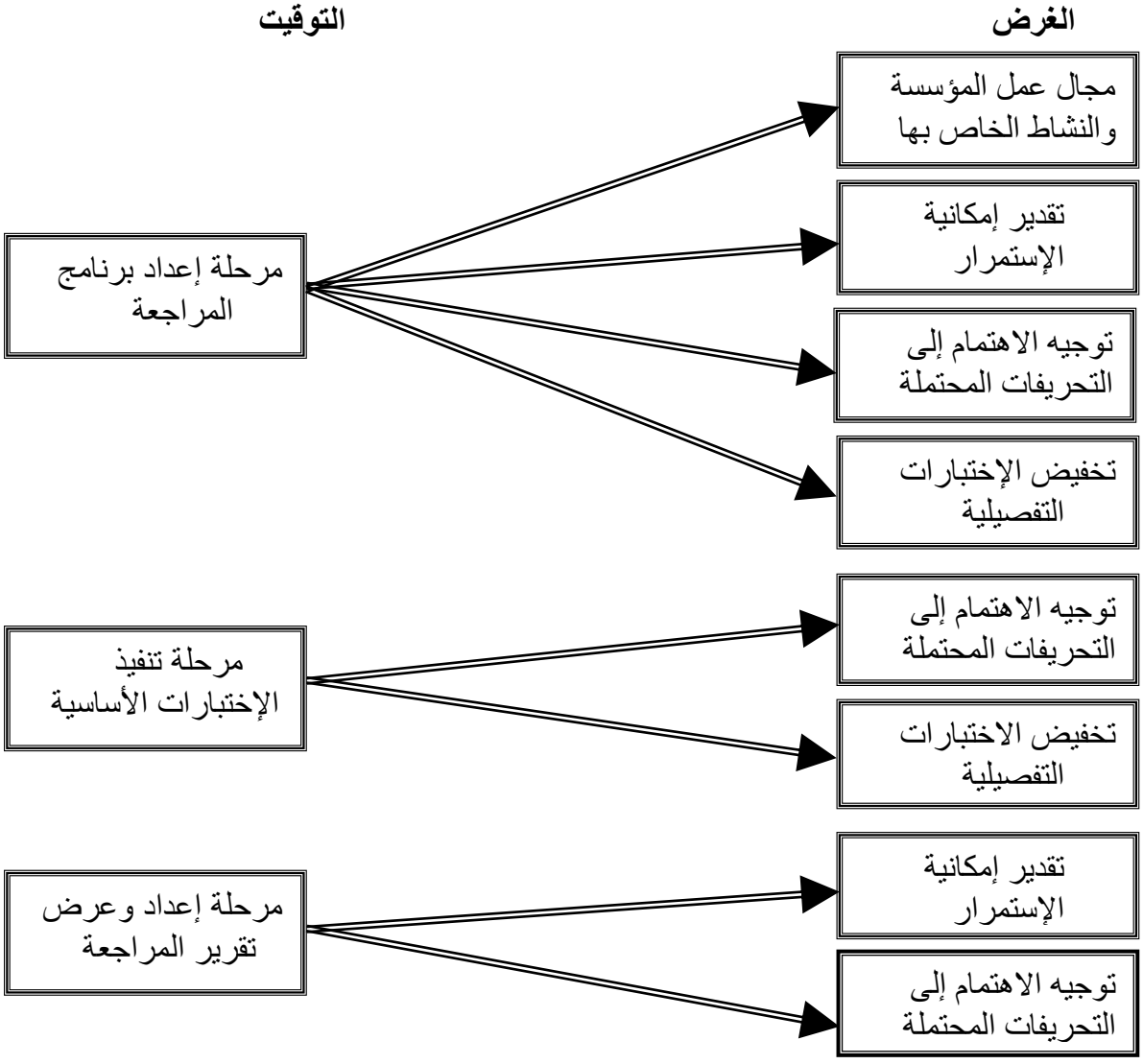

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض2002، ص257.

كما يمكن تلخيص توقيت وغرض وطبيعة إجراءات المراجعة التحليلية في كل مرحلة من المراحل الثلاث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-2):إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة

مرحلة عملية المراجعة	الهدف	طبيعة الإجراءات المستخدمة
إعداد برنامج	- فهم أعمال المؤسسة	- تحليل الإتجاه

المراجعة	- تقييم إحتمال وجود أخطاء في القوائم المالية غير المراجعة - وضع حدود الأهمية النسبية - تحديد مجالات المراجعة ذات المخاطر المرتفعة - تقرير إمكانية إستمرار المؤسسة في النشاط - تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة	- تحليل المؤشرات على بيانات المؤسسة - تحليل مقارنة لبيانات المؤسسة مع تلك المرتبطة بمؤسسات أخرى مماثلة ومتوسطات الصناعة
تنفيذ الإختبارات الأساسية	الحصول على دليل إثبات للتأكيد أو للتصديق على أرصدة حسابات فردية أو تخفيض الإختبارات التفصيلية	تحليل المؤشرات تأسيسا على علاقات مباشرة بين الحسابات الفردية
إعداد وعرض تقرير المراجعة	التأكيد أو التصديق على الإستنتاجات التي يتم التوصل إليها بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية	- تحليل الإتجاه وتحليل النسب المالية للحسابات الفردية - تحليل الإتجاه لبيانات القوائم المالية

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009، ص571.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أنه يتم تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة إعداد برنامج المراجعة لتحقيق كافة الأغراض الأربعة، بينما يتم إستخدامها في المراحل الأخرى لتحديد دليل المراجعة الملائم والتوصل إلى إبداء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية.

1-5- خطوات تطبيق عملية المراجعة التحليلية

إن إستخدام أساليب المراجعة التحليلية وإجراءاتها يتطلب القيام بخطوات متتابعة تتابعا منطقيا، ولكن مع قدر من المرونة في هذا التتابع، وذلك بداية بالإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية ووصولا إلى تحليل النتائج وتقييم أدلة الإثبات.

1-5-1- الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية

يقوم محافظ الحسابات بالإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية وذلك بأخذه لكافة الخطوات التي تضمن سيرها بسلاسة وتأتي بأفضل النتائج وبأقل تكلفة وجهد ممكنين، وحتى يكون له ذلك لابد من تقليل مخاطر المراجعة التي من شأنها إن إزدادت أن تنزع موثوقية نتائج عملية المراجعة.

يقرر محافظ الحسابات الحاجة للإجراءات التحليلية في المراجعة بعد دراسته وتحليله للأرصدة المسجلة وتكوينه لتوقعات لما ينبغي أن يكون عليه رصيد حساب معين أو نسبة ما، وتتطلب هذه الخطوة قيام محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:

1- الحصول على فهم كاف لطبيعة نشاط المؤسسة

يقوم محافظ الحسابات بدراسة الأحوال الإقتصادية وأحوال الصناعة التي تنشط المؤسسة في إطارها، وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة، وما قد يكون لذلك من أثار على نتائج

أعمال المؤسسة ومركزها المالي[1]. فقد يتبين لمحافظ الحسابات مثلا سوء الأحوال الإقتصادية في قطاع الأعمال الذي تنشط فيه المؤسسة محل المراجعة ما قد يؤدي إلى هبوط مبيعاتها أو إنخفاض معدل دوران عملائها أو غيرها من الآثار، كما قد يتبين للمحافظ أيضا أن هناك زيادة في العرض من المواد الخام التي تستخدمها المؤسسة ما قد ينتج عنه إرتفاع هامش الربح الإجمالي أو زيادة فترة الإئتمان الممنوحة للمؤسسة من جانب الموردين ما يؤدي إلى زيادة أرصدة الدائنين في قائمة المركز المالي وغيرها من النتائج[2].

2- دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمؤسسة

يعتمد محافظ الحسابات في أدائه لعملية المراجعة التحليلية على دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة في المؤسسة محل المراجعة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة[3]. فقد يتبين أن المؤسسة تخلت عن الأسلوب المتبع في رقابة المخزون وبدأت تستخدم أساليب حديثة، ما قد يترتب عليه إنخفاض في رصيد المخزون، كما قد يتضح أن المؤسسة قررت زيادة ساعات العمل اليومي لمصانعها مما قد يؤثر على مصروفات معينة كالأجور والإهتلاك والصيانة.

1-5-2- تحديد أهداف المراجعة التحليلية

تتمثل هذه الخطوة في وضع الأهداف العريضة التي يرغب محافظ الحسابات في تحقيقها من إستخدام المراجعة التحليلية وذلك للمساعدة في تصميم الإجراءات التحليلية الملائمة، وكذلك توجيه الإنتباه والتركيز إلى مجالات محددة، وإلى الإختبارات الشاملة والمعينة[4].

وتشمل الأهداف العامة الأساسية لتطبيق الإجراءات التحليلية توجيه إهتمام محافظ الحسابات إلى المجالات التي تحتاج إلى فحص أكبر، أو لتوفير دليل جوهري أو للمساعدة في التقييم النهائي لعملية المراجعة، ولا يقتصر محافظ الحسابات على تحديد الأهداف العامة للمراجعة التحليلية فقط، وإنما يحدد أيضا الأهداف الخاصة والتي تتطلب تحديد أهداف المراجعة لكل حساب أو عملية من الحسابات والعمليات[5].

1-5-3- تصميم الإختبارات التحليلية

إن العناية المهنية اللازمة تتطلب من محافظ الحسابات تحديد مقدار إختبارات المراجعة التحليلية في مزيج الإختبارات الأساسية، والتي تهدف إلى حصول محافظ الحسابات على أدلة وقرائن الإثبات التي يؤسس عليها رأيه الفني المحايد، وتتحدد نسبة كل من إختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة، وإختبارات المراجعة التحليلية على أساس المنفعة والتكلفة المتوقعة لكل منهما، وتتحدد التكلفة والمنفعة على أساس الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات[6].

---

[1] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1988، ص133.

[2] عمرو سقا، مرجع سابق، ص443.

[3] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "استخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص134.

[4] كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006، ص274.

[5] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص214.

[6] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص97.

إن مراجعة الحسابات التي تعتمد على إختبارات التفاصيل بشكل كبير يؤدي زيادة حجم المراجعة التحليلية فيها بمقدار بسيط إلى إنخفاض أكبر في حجم إختبارات التفاصيل حتى تصل إلى مستوى لا يمكن تخفيض إختبارات التفاصيل لأدنى منها[1].

يتوقف إختيار وتصميم إختبارات المراجعة التحليلية على عدة أمور أهمها:

- الأهداف التي يضعها محافظ الحسابات؛
- دراسة وتقييم مدى ملائمة الإجراءات التحليلية المراد تصميمها؛
- تقييم ما إذا كانت العلاقات بين البيانات معقولة ومقبولة وممكن التنبؤ بها.

1-5-4- تحديد معايير القرار

لكي يستطيع محافظ الحسابات تقرير ما إذا كانت الفروق الناتجة من المقارنات تعتبر جوهرية أم لا، لابد عليه من إستخدام بعض المعايير أو قواعد القرار[2]، والواقع أنه لا توجد إرشادات يمكن الإعتماد عليها في هذا المجال ومع ذلك فهناك مدخلين مستخدمان على نطاق واسع في الحياة العملية وهما:

1- تجاوز الفرق لمبلغ معين

طبقا لهذه الطريقة يضع محافظ الحسابات مبلغ معين للفرق الذي يسمح به، بحيث إذا تجاوز الفرق المحسوب هذا المبلغ اعتبر الفرق جوهري، وبالتالي يقوم بفحص أسباب هذا الفرق.

2- تجاوز الفرق لنسبة معينة يحددها محافظ الحسابات

طبقا لهذا المدخل يستخدم محافظ الحسابات طريقة النسبة، كأن يقارن بين رصيد الحساب في السنة محل المراجعة برصيده في السنة السابقة وإيجاد نسبة التغير، فإذا وجد أن نسبة التغير تتجاوز النسبة التي حددها من واقع خبرته أو أي نسبة أخرى يعتقد أنها ملائمة فإنه يعتبر هذا التغير غير عادي، مما يستدعي فحصه ومعرفة أسبابه حتى يتأكد من أنه لا يرجع إلى أخطاء أو تلاعبات في البيانات المالية[3].

1-5-5- تنفيذ الإختبارات التحليلية

إن ما يهم محافظ الحسابات أثناء تنفيذ الإختبارات المختارة هو معرفة التغيرات الغير عادية التي يقوم بتوسيع عملية فحصها ومعرفة أسبابها، والتأكد من أنها ترجع إلى أسباب إقتصادية وليس لوجود أخطاء أو غش أو تلاعب.

تساهم الإختبارات التحليلية في الكشف عن التغيرات غير العادية وبالتالي توفير نوع من الضمان لمحافظ الحسابات، ويمكن الحصول على ذلك الضمان من خلال إستخدام الأساليب التالية:

- أسلوب تحليل النسب المالية؛

---

[1] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص135.

[2] مدونة صالح محمد القرا، الفحص التحليلي في المراجعة، وثيقة أنترنت متوفرة على الموقع:
http://sqarra-wordpress.com/audit2 (تم الاطلاع عليها بتاريخ 24-10-2017).

[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص216-217.

- أسلوب تحليل الإتجاه والتغير؛
- أسلوب تحليل الانحدار؛
- أسلوب تحليل السلاسل الزمنية.

إن التطبيق الأمثل لأساليب المراجعة التحليلية يوفر إثباتات لمحافظ الحسابات تتلخص في الأتي:[1]

- مدى معقولية أرصدة القوائم المالية؛
- مدى إتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى غير المالية، ومدى إتساق تلك العلاقات مع الظروف الاقتصادية السائدة؛
- مدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المؤسسة مستقبلا.

1-5-6- تحليل النتائج وتقييم أدلة الإثبات

إن تتبع الفروق الجوهرية يعتبر من أهم أهداف الإجراءات التحليلية، ذلك لأن هذا التتبع يتيح الفرصة لكشف الأخطاء أو التلاعبات، ويعتبر أن محافظ الحسابات قد فشل في بذل العناية المهنية اللازمة إذا لم يقم بفحص سبب التغيرات الجوهرية التي كشف عنها هذا الفحص التحليلي[2].

يتم فحص هذه التغيرات بمناقشة الإدارة عن الأسباب المحتملة لها، ويعتبر محافظ الحسابات ردود الإدارة كمعلومات قيمة إذا إقتنع بها، غير أنه يعمل للحصول على أدلة إثبات إضافية أكثر ثقة لتدعيم هذه الإستفسارات وذلك من خلال قيامه بأداء بعض الإختبارات التفصيلية كفحص المستندات والعمليات وغيرها من الإختبارات التي تساعده في الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة[3].

تؤثر طبيعة وكفاءة إختبارات المراجعة الأخرى على ثقة محافظ الحسابات في النتائج المستمدة من تنفيذ أساليب المراجعة التحليلية، فإذا كانت إختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء جوهرية فإنه يمكن الحكم على الإثبات المتحصل عليه من أساليب المراجعة التحليلية بأنه معقول، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي ودورها في مراجعة الحسابات

يقوم محافظ الحسابات في سبيل وصوله إلى الرأي الموضوعي حول القوائم المالية، بالكثير من الأعمال والإجراءات التي تعتمد على أساليب التحليل المالي للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو بقطاعات مماثلة على مستوى النشاط، والتي تختبر دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في تفاصيل المعاملات المتضمنة لتلك الحسابات. ومن ثم فإن إستخدام هذه الأساليب يساعد محافظ الحسابات في الوصول إلى المستوى المطلوب من عملية المراجعة وبما يعزز جودة عملية المراجعة، والثقة بمهنة المراجعة عموما.

2-1- ماهية التحليل المالي

---

[1] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص141.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص217.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية2004، ص380.

يمثل التحليل المالي عملية معالجة البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية والمحاسبية، وتحويلها إلى بيانات ملخصة بإستخدام مجموعة من الأدوات المتعارف عليها، بهدف قياس وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة.

2-1-1- تعريف التحليل المالي

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتحليل المالي وتركز جلها على تبيان أهدافها وطرقها، حيث عرفه محمد مطر على أنه "عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموع من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الإقتصادية بما يساهم في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال المعلومات التي تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بهدف إتخاذ القرارات"[1].

كما عرفه عبد الغفار حنفي بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل بالمعلومات وأكثر فائدة لإتخاذ القرارات"[2].

كذلك عرف حسن سمير التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة بما يساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات"[3].

أما تانيا عبد الرحمن فقد عرفت التحليل المالي بأنه "مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى نقاط القوة والضعف في القوائم المالية"[4].

بناء على التعريفات السابقة يمكن تعرف التحليل المالي على أنه "عملية منظمة لتحويل البيانات المتاحة عن المؤسسة الإقتصادية، للحصول على معلومات تستعمل في عملية قياس وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

2-1-2- أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة[5]، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[6]

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

[1] محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان2003، ص3.
[2] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية2009، ص51.
[3] حسن سمير عشيش، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، عمان2010، ص21.
[4] تانيا قادر عبد الرحمن، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية"، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد06، العدد01، العراق2016، ص187.
[5] مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012، ص16.
[6] عبد الحليم كراجة، وأخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2002، ص143.

-معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

كما يعد التحليل المالي عملية هادفة، تسعى إلى معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق الإستمرارية وتحقيق الأهداف التالية كذلك:

- تقييم الحالة الإقتصادية العامة للمؤسسة وإستراتيجيتها بإعتبارها نظاما متكاملا[1]؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة[2]؛
- وضع التوقعات المالية المستقبلية من خلال النتائج المتوصل إليها[3].

2-1-3- معايير التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المعايير التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، وهي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما[4].

من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- المعايير المطلقة

إن المعايير المطلقة هي النسب والمعدلات المثالية لحدث معين، والتي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من إختلاف نوع المؤسسات وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأهداف المحلل[5].

يعتبر إستخدام المعايير المطلقة قليل في الواقع ويعود ذلك إلى ابتعاد هذه المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذه المعايير عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2- معايير الصناعة

وهي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لغرض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، وتعتبر هذه المعايير أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة[1].

[1] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر2010، ص ص47-48.
[2] فيصل محمود الشوارة، مبادئ الإدارة الماليةن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2013، ص247.
[3] يزيد تقرارات، "دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الإقتصادية" أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر2016-2017، ص260.
[4] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان2000، ص171.
[5] يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص261.

تستخدم معايير الصناعة لصناعة محددة، حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة. إلا أن هذا المعيار قد واجه بعض الصعوبات منها صعوبة تصنيف الصناعات وإختلاف الظروف التاريخية والحجم، وإختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة[2].

3- المعايير التاريخية

تعرف المعايير التاريخية بأنها النسب والأرقام التي تمثل الإتجاهات والنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترات زمنية ماضية، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحققها خلال الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية[3].

4- المعايير المخططة

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة المؤسسة ومقارنة ما كان متوقع بما حققته المؤسسة فعلا[4].

تصمم هذه المعايير من قبل إدارة المؤسسة على أساس الموازنات التقديرية والخطة المستقبلية لأنشطة المؤسسة، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعة، فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك إنحرافات سواء إيجابية أو سلبية ويعمل على إكتشاف ومعرفة أسباب الإنحرافات[5].

2-2- آليات تطبيق أسلوب تحليل الإتجاه والتغير

يعتبر أسلوب تحليل الإتجاه والتغير من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعا، وتتركز الفائدة الرئيسية منه في معرفة إتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ومعرفة مدى الإستقرار أو التراجع في هذه العناصر، وكذلك الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين من أجل تحديد المتغيرات الهامة التي يتعذر ظهورها عند القيام بالمقارنة المحدودة بين الفترة الحالية والسابقة[6].

2-2-1- مفهوم أسلوب تحليل الإتجاه والتغير

يعتبر أسلوب تحليل الإتجاه والتغير من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات محل المراجعة بما يضمن تخفيض خطر المراجعة إلى أدنى مستوى ممكن، وهو ما يسمح بأداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية.

يشير أسلوب تحليل الإتجاه والتغير إلى تحليل سلوك ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة وتحديد شكل إتجاهها ، هل تسير نحو التزايد أم نحو الإنخفاض أم تميل إلى الثبات. وفي المراجعة التحليلية يعرف تحليل

---

[1] محمد شاكر، وأخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان2005، ص84.
[2] يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص261.
[3] عدنان تايه النعيمي، وأخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007، ص102.
[4] أيمن الشنطي، عامر شقر، المحاسبة الإدارية، دار البداية، عمان2006، ص ص53-54.
[5] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص234.
[6] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص105.

الإتجاه والتغير بأنه عبارة عن "تحليل التغيرات في رصيد حساب ما أو بند معين خلال فترة زمنية معينة ومعرفة أسباب التغيرات غير المتوقعة والتي قد تستلزم من محافظ الحسابات إجراءات فحص إضافية"[1].

يتطلب تطبيق أسلوب تحليل الإتجاه والتغير من طرف محافظ الحسابات ما يلي:[2]

- إختيار فترة الأساس؛
- حساب البيانات المالية لفترات تالية مثل المبيعات كنسبة مئوية من بيانات فترة الأساس؛
- مقارنة النسب المئوية للفترة الجارية بنسب الفترات السابقة؛
- تحليل الإنحرافات غير المتوقعة في النسب المئوية بين الفترة الجارية والفترات السابقة.

يمكن لمحافظ الحسابات إستخدام تحليل الإتجاه والتغير في توقع قيمة رصيد حساب ما أو بند معين أو ما يجب أن تكون عليه قيمة هذا الرصيد أو قيمة هذا البند في فترة معينة للحكم على مدى معقولية أرصدة الحسابات المختلفة في المؤسسة. وعادة ما يقوم محافظ الحسابات بإتباع أحد مدخلين عند إستخدام تحليل الإتجاه والتغير في المراجعة وهما تحليل الإتجاه وتحليل التغير.

2-2-2- إجراءات تطبيق أسلوب تحليل الإتجاه في عملية المراجعة

يعرف تحليل الإتجاه كذلك بالتحليل التاريخي، وهو يعني "دراسة التغيرات الحاصلة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية"[3] لإكتشاف أي أخطاء غير عادية أو أي إنحرافات في بنود القوائم المالية عبر الزمن[4].

ويطلق عليه أيضا التحليل المتحرك، وتتركز الفائدة الرئيسة منه في معرفة إتجاه تطور عناصر القوائم المالية، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات من خلال مقارنتها مع سنة الأساس، لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، ويساعد هذا النوع من أساليب التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين[5].

كذلك يطلق على تحليل الإتجاه مصطلح التحليل الأفقي وهو "دراسة النسب المالية للمؤسسة لعدد من السنوات لإكتشاف أي أخطاء غير عادية أو أي إنحرافات كبيرة في بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل"[6].

يتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية كونه يعتمد على متابعة التغير في قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، وحساب التغير في تلك القيم على مدى عدد من السنوات الماضية من خلال معرفة الإتجاهات ومراقبة التغير في المركز المالي للمؤسسة مع مرور الزمن، وفي الوقت ذاته يحدد أوجه القوة والضعف في القوائم المالية وأسبابها[7].

---

[1] علي إبراهيم طلبة، وأخرون مرجع سابق، ص402.

[2] محمد بهاء الدين محمد، "إستخدام أساليب تحليل الإتجاه على مستوى المراجعة الخارجية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد01، مصر1993، ص116.

[3] منير شاكر محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص41.
شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان2012، ص191.

[5] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد32، العدد100، العراق2010، ص18.

[6] سالم عبد الله حلمي، يوسف محمود جربوع، "المراجعة التحليلية ومدى إستخدامها منقبل مراجعي الحسابات القانونية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد67، العدد24، العراق2002، ص214.

[7] هادي أحمد محمد الصياد، "أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر2014.، ص114.

يسعى محافظ الحسابات لإستخدام أسلوب تحليل الإتجاه من أجل تحديد وحصر الفروق والتغيرات من فترة محاسبية لأخرى، وتحديد نسبة تلك التغيرات ودلالاتها، أي تتبع التغير في بنود القوائم المالية وذلك من أجل التعرف على الإستقرار أو الزيادة أو النقص في هذه البنود والبحث عن أسبابها[1].

يقوم محافظ الحسابات بالعمل على الفهم السليم لمجموعة من العناصر حتى يتمكن من تطبيق تحليل الإتجاه بشكل فعال، ومن هذه العناصر نذكر:[2]

- الإعتماد على إستخدام المدخل السببي في تحليل الإتجاه؛
- تقييم أخطاء التوقع؛
- تقييم إمكانية الثقة والإعتماد على البيانات؛
- توفير المتابعة السليمة.

يقوم محافظ الحسابات بتحليل الإتجاه لدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى، أي أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهو ما يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس وتحديد مدى النمو أو الإنخفاض في المركز المالي للمؤسسة وإيراداتها، وهو يحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:[3]

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر في أخر الفترة} - \text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$

إن تحليل الإتجاه يساعد محافظ الحسابات في التعرف على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي ومن أهمها:[4]

- إكتشاف سلوك أي بند من بنود القوائم المالية موضوع المراجعة عبر الزمن؛
- تقييم إنجازات ونشاطات المؤسسة ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة؛
- تقييم الوضع المستقبلي للمؤسسة والحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل إدارتها، وكذلك قدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

2-2-3- مقومات تطبيق أسلوب تحليل التغير في عملية المراجعة

يطلق على أسلوب تحليل التغير كذلك مصطلح التوزيع الرأسي أو التحليل العمودي أو التحليل الساكن، ويرتكز على "دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة"[5].

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية2007، ص288.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بإستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار، دار النهضة العربية، القاهرة1998، ص84.
[3] خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2000، ص87.
[4] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص305-306.
[5] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص50.

كما يعرف بأنه عبارة عن "تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة"، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل رقم صافي المبيعات وفي المركز المالي مجموع الأصول[1].

كذلك يعرف أسلوب تحليل التغير بأنه "تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، وكذلك تحديد الوزن النسبي لكل مجموعة متجانسة إلى إجمالي العناصر"، وعادة ما يستخدم محافظ الحسابات هذا الأسلوب في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية[2].

يرتكز تحليل التغير على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من هذه العناصر في القوائم المالية وذلك بتاريخ معين[3]، أي تحويل الأرقام الواردة بالقوائم المالية إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذه القوائم المالية[4].

يساعد تحليل التغير محافظ الحسابات في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الإعتماد على القيم النقدية المطلقة قد لا يساعد على فهم محتوى القوائم المالية[5]، ويتأسس هذا التحليل على الإجراءات التالية:[6]

- إعداد قائمة توزيع نسبي فعلي لأرصدة القوائم المالية؛
- مقارنة التوزيع النسبي الفعلي للقوائم المالية بتوزيع نسبي معياري؛
- التعرف على التغيرات في التوزيع النسبي الفعلي عن التوزيع النسبي المعياري وتفسير أسبابها.

يعمل التحليل الرأسي على تقديم جملة من المزايا لمحافظ الحسابات منها:[7]

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث ودراسة التغير في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب إليه؛
- في حالة التحليل لعدة سنوات يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية عبر الزمن ودراسة مسببات وأثار هذا التغير، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة؛
- يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما مع مؤسسات متقاربة في الإختصاص، أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه.

لغرض زيادة فعالية تحليل التغير وجعله أكثر دلالة لمحافظ الحسابات لابد من ربطه مع تحليل الإتجاه لاسيما على صعيد فقرات رأس مال العامل المتمثلة في الخصوم والأصول كونها الفقرات الأكثر تغييرا وذات قابلية التصفية الذاتية خلال السنة المالية[8]، لذلك يتم إستخدام تحليل الإتجاه وتحليل التغير معا، فقد تكون مثلا

---

[1] خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2001، ص119.
[2] علي محمد موسى، مرجع سابق، ص334.
[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص305.
[4] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2008، ص46.
[5] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص305.
[6] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص139.
[7] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان2011، ص61.
[8] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص49.

مؤسسة تعمل في قطاع متدهور جدا ولكنها من أفضل المؤسسات وتحقق أقل خسائر ففي هذه الحالة لا يمكن أن نغفل عن أداء المؤسسة لأنها تحقق خسائر بإعتبار القطاع كله متعثر.

2-3- أسس إستخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية

يعد أسلوب التحليل بالنسب المالية من أهم الأساليب المستخدمة في أداء المراجعة التحليلية لما لها من أثر فعال في الرقابة وفي تحديد كفاءة أداء أية مؤسسة إقتصادية مهما كان حجمها ونوع نشاطها، كما تشكل عاملا أساسيا من عوامل المحاسبة والإدارة والتحليل المالي[1].

2-3-1- تعريف النسب المالية

يعتبر أسلوب التحليل بالنسب المالية من أهم أساليب المراجعة التحليلية وأشهرها، فهو يساعد في فهم معظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية في المؤسسة، وفي التعرف على الجوانب التي يحتمل أن توجد بها بعض المشكلات والتي تحتاج إلى تحليل إضافي، أو تتطلب إستخدام إجراءات مراجعة إضافية[2].

تعرف النسبة المالية رياضيا بأنها "علاقة ثابتة بين رقمين"[3]، أما في المجال المالي فقد عرفها قيصر علي على أنها "علاقة بين القيم المحاسبية والمالية الواردة في الكشوف المالية والتي يتم ترتيبها لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة"[4].

كما عرفها أيمن الشنطي وعامر شقر على أنها "علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، أو بنسبة مرجعية"[5].

كذلك عرفها هشام أحمد بأنها "علاقة ذات معنى بين قيمتين متجانستين إحداهما تمثل البسط والأخرى تمثل المقام"[6].

أما خالد أمين عبد الله فقد عرف النسب المالية بأنها "العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية والحسابات الختامية للتدليل على مدى الإرتباط بين هذه العناصر"[7].

بناءا على التعريفات السابقة يمكن إعتبار النسب المالية بأنها "علاقة بين قيمتين متجانستين ومترابطتين بمنطق إقتصادي بهدف تقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة".

2-3-2- أهداف التحليل بالنسب المالية

يعد التحليل بالنسب المالية عملية هادفة، ولذلك فإن إختيار نوع النسب يعتمد على الهدف المراد تحقيقه، وبصفة عامة يهدف إستخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية في عملية المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

---

[1] حيدر كاظم، "تفعيل دور التحليل المالي في إحتساب الدخل الخاضع للضريبة"، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد44، العراق2015، ص379.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون مرجع سابق، ص417.
[3] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية2005، ص45.
[4] قيصر علي عبيد الفتلي، "إستعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، العدد02، العراق2014، ص207.
[5] أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الأردن2007، ص151.
[6] هشام أحمد حسبو، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبة، مكتبة عين شمس، مصر1996، ص16.
[7] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص315.

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة والحكم على كفاءة إدارتها وجدوى الإستثمار فيها؛
- بيان قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وإلتزاماتها وتقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة؛
- بيان وضع ومستوى المنافسة للمؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه؛
- المساعدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم، والحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

كما يهدف محافظ الحسابات من خلال دراسة إتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي إنحرافات تطرأ على الحسابات، فإذا إكتشف تغيرات مفاجئة أو كبيرة نسبيا أدرك أن الحسابات التي تكون النسبة المعنية تحتاج إلى مزيد من الفحص والإستقصاء، ويعني ذلك أن محافظ الحسابات يحاول إكتشاف الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات، ويفسرها إن كانت صحيحة أو يدعو إلى تصحيحها إن كانت غير سليمة[2].

2-3-3- أهمية التحليل بالنسب المالية

ترجع أهمية إستخدام محافظ الحسابات لأسلوب التحليل بالنسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، فهي تساعد في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبة الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية، وهو ما يساعد محافظ الحسابات على إتخاذ القرارات السليمة وتحديد الحسابات التي تحتاج إلى إجراءات فحص إضافية، ما يساهم في تخفيض مخاطر المراجعة وأداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية.

يتميز التحليل بالنسب المالية بعدة خصائص أهمها:[3]

- إمكانية حسابها بيسر وسهولة؛
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛
- القدرة التوقعية للنسب، بحيث يمكن إستخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على إحتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب إتخاذ إجراءات وقائية؛
- تفسير القوائم المالية لأغراض الإستثمار والاقتراض وقياس الوضع المالي للمؤسسة؛
- تحديد مواطن الضعف في القوائم المالية.

2-3-4- محددات التحليل بالنسب المالية

إن الإستخدام الفعال لأسلوب التحليل بالنسب المالية يتطلب من محافظ الحسابات مراعاة مجموعة من المحددات وأخذها بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية والتي تتمثل في العناصر التالية:[4]

- لا يمكن إستخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المؤسسة، لأنها لا تعطي معلومات فعالة عن وضع المؤسسة بل يجب إستخدام مجموعة من النسب للحكم على المؤسسة، ولكن إذا كان التحليل المالي متعلق

---

[1] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2010، ص207.
[2] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص316.
[3] هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 223.
[4] عبد الهادي محمد السعيد، الإدارة المالية والإستثمار والتمويل، دار حامد للنشر، عمان1999، ص73.

بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المؤسسة المالي فان إستخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافيا لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب؛

- عند المقارنة بين القوائم المالية يجب إستخدامها حسب تاريخ معين وإذا لم تكن كذلك فان المقارنة قد تؤدي إلى نتائج وقرارات خاطئة؛
- عند إجراء تحليل النسب من الأفضل إستخدام قوائم مالية ختامية، لأن المعلومات الواردة في القوائم المالية غير الختامية قد لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- عند مقارنة النسب المالية لمؤسسة معينة مع النسب المالية لمؤسسة أخرى يجب أن تكون لنفس الفترة للحد من تأثير التضخم الإقتصادي على النتائج.

وبغية إستفادة محافظ الحسابات كذلك من التحليل بالنسب المالية لابد عليه من مراعاة الجوانب الأتية أيضا:[1]

- أن تعطي النسب المالية مدلولا منطقيا في تفسيرها وتطبيقها؛
- ألا يتم الإعتماد على نسبة واحدة في تقييم الأداء، بل لابد من تعزيزها بنسب مالية أخرى تؤكد النتيجة؛
- ضرورة إستخدام التحليل المتحرك لأجل دراسة إتجاهات المؤشرات عبر زمن يحدد حسب طبيعة موضوع التحليل وأهميته؛
- أهمية وجود إرتباط بين الهدف من التقييم والنسب المالية المستخدمة؛
- مقارنة النسب المالية بمعايير أو نسب معيارية.

2-3-5- إجراءات التحليل بالنسب المالية

هناك عدد من الإجراءات التي يتوجب على محافظ الحسابات إتباعها عند استخدام النسب المالية وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن أهم هذه الأسس التحديد الواضح لأهداف التحليل و تركيب النسبة المالية بطريقة منطقية و التفسير السليم للنسب المالية[2].

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل

إن إستخدام النسب المالية في أداء المراجعة التحليلية مرتبط بالهدف من عملية المراجعة نفسها، فإذا كانت عملية المراجعة تهدف إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أو معرفة مدى كفاءة إدارة أموال هذه المؤسسة فيستخدم من النسب ما يتناسب مع كل هدف على حدة[3].

على محافظ الحسابات كخطوة أولى أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية مراجعة الحسابات، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم محافظ الحسابات لطبيعة عمله وإختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل[4].

---

[1] فهد نصر حمود مزيان، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009، ص39.

[2] Patrice Vizzavona, Gestion financière, 9ème Edition, Ed. Berti, Alger 2004, P 49.

[3] علي حاج بكري، مرجع سابق، ص175.

[4] هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص228.

إن وضوح الهدف من التحليل يعطي الفرصة لمحافظ الحسابات لإختيار حجم صغير من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة[1].

2- تركيب النسبة المالية بطريقة منطقية

هناك مجموعة من الضوابط الواجب الإرتكاز عليها من طرف محافظ الحسابات عند تركيب النسب المالية ومن أهمها:

- يجب أن تكون النسبة المالية منطقية بطريقة تعكس علاقات إقتصادية معينة؛
- إعداد النسبة بإستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة مع بعضها البعض[2]، كإستخدام تكلفة المبيعات عند حساب معدل دوران المخزون و متوسط تكلفة المخزون كمقام للنسبة؛
- يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام كنسبة الربح إلى صافي المبيعات التي تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات؛
- يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى، كنسبة العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع تكلفة الاقتراض[3].

3- التفسير السليم للنسب المالية

يساعد التفسير السليم للنسب المالية في تحديد نقاط الضعف التي تتطلب إجراء إختبارات إضافية لتحديد أسبابها وإكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء أو غش أو تزوير، ومن ثم الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة وصدق وعدالة القوائم المالية.

2-4- أنواع النسب المالية المستخدمة في عملية المراجعة

هناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها، إلا أن محافظ الحسابات يختار أهمها بما يلائم هدف عملية المراجعة التي يجريها. ومهما تعددت أنواع النسب المالية فهناك بعض النسب شائعة الإستخدام والتي يمكن تقسيمها إلى نسب السيولة؛ نسب النشاط؛ نسب المديونية؛ نسب الربحية "المردودية".

2-4-1- نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ إستحقاقها بإستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسارة[4]. وهذه النسب تقدم مؤشرا لمحافظ الحسابات على مدى يسر المؤسسة المالي، كما أنها تقدم مؤشرا جيدا لمدى قدرة المؤسسة على الإستمرار[5].

1- نسبة السيولة العامة

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص306.
[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص153.
[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 307.
[4] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر2008، ص200.
[5] نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،لبنان1997، ص44.

تعتبر نسبة السيولة العامة من أكثر النسب المالية شيوعا لقياس سيولة المؤسسة، وهي تعمل على قياس التوازن المالي والتناسق بين الإستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل[1]، أي قياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل فورا مع ضمان إستمرار النشاط[2]. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تشير هذه النسبة إلى ما إذا كانت مدفوعات الدائنين التي تستحق السداد خلال فترة قصيرة يمكن الوفاء بها من الأصول المتداولة، فتدنيها يدل على أن المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد إلتزاماتها على المدى القصير مما قد يؤدي إلى إفلاسها، أما زيادتها فتعني قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد إلتزاماتها المتداولة دون الحاجة لتحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة[3]، وبصفة عامة كلما إرتفعت هذه النسبة إرتفعت قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها الجارية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت الأصول المتداولة تتضمن حسابات عملاء مستحقة منذ زمن طويل أو مخزون متقادم فإن نسبة السيولة العامة تكون في هذه الحالة مضللة وهو ما يحتم على محافظ الحسابات التأكد منه[4].

2- نسبة السيولة السريعة

تستعمل هذه النسبة لإختبار مدى كفاءة القيم المحققة والقيم الجاهزة الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الإضطرار إلى تسييل موجوداتها من الصناعة[5]. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة يعني زيادة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على النقدية والأوراق المالية والذمم فقط، وهو ما يدل على الصحة المالية للمؤسسة محل المراجعة[6].

3- نسبة السيولة الجاهزة

تعتمد هذه النسبة في تحديدها على النقدية والأوراق المالية وأوراق القبض الموجودة تحت تصرفها فقط، بينما تستبعد كل من قيم الإستغلال والقيم المحققة اللذين يستغرقان وقت طويل لتحويلهما إلى نقدية[1]. وتحسب هذه النسبة كما يلي: [2]

---

[1] مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2003، ص73.
[2] منير شاكر محمد، وأخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن2005 ، ص72.
[3] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سابق، ص200.
[4] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص420.
[5] أرشد عبد الأمير جاسم، رضا صاحب أبو حمد، "إستقراء المركز المالي لمعمل سمنت الكوفة الجديد"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد21، العراق2006، ص53.
[6] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص52.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة قد يعني تراجع نشاط المؤسسة، أو قد يعني وجود فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة أو غيرها من الإحتمالات، وهو ما يجعل محافظ الحسابات يفحص مكونات هذا الحساب ويتأكد من صحته.

2-4-2- نسب النشاط

يستخدم محافظ الحسابات هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، ومدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة وإقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن[3].

1- معدل دوران إجمالي الأصول

يعد هذا المعدل شاملا فهو يدل على مدى كفاءة إستخدام المؤسسة لأصولها المختلفة، كما يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم أعمال. وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، إلا أن إرتفاع هذا المعدل بشكل كبير قد يشير إما إلى نقص الإستثمار في الأصول أو إلى الإستغلال الكبير لهذه الأصول، أما في حال إنخفاضه فيعتبر ذلك دليلا على عدم إستغلال الأصول الإستغلال الأمثل، وبالتالي لابد أن يتأكد محافظ الحسابات من ملائمة الإستثمار في الأصول قبل الحكم على هذا المؤشر[4].

2- معدل دوران الأصول الثابتة

يعد معدل دوران الأصول الثابتة بمثابة مؤشر على مدى كفاءة إستغلال المؤسسة لأصولها الثابتة من أجل توليد رقم الأعمال منها وتحقيق أرباح للمؤسسة[5]. ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص48.
[2] هادي أحمد محمد الصياد، مرجع سابق، ص141.
[3] عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية،، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن2008 ص94.
[4] صفيناز عبد الحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص161-162.
[5] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص207.

إن زيادة هذا المعدل قد تعني الإستغلال الأمثل للأصول الثابتة، أو أن حجم الإستثمار في تلك الأصول يقل عن المستوى المطلوب مما يستدعي ضرورة رفعه، أما إنخفاضه فقد يدل على إنخفاض كفاءة إستغلال الأصول الثابتة أو مبالغة الإستثمار فيها.

3- معدل دوران الأصول المتداولة

يوضح معدل دوران الأصول المتداولة مدى كفاءة إدارة المؤسسة على إستخدام الأصول المتداولة في توليد رقم الأعمال، وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

إن إنخفاض معدل دوران الأصول المتداولة قد يشير إلى ضعف إستغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات، أو قد يدل على حالة من حالات التضخم في إستثمار الأصول المتداولة ، أما إرتفاع هذا المعدل فقد يكون مؤشر على الكفاءة أو إحتمال الإعتماد على رأس مال عامل أقل[1].

4- معدل دوران المخزون

يقيس معدل دوران المخزون عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات خلال السنة المحاسبية الواحدة[2]، أي معدل السرعة التي يتحرك بها المخزون بإتجاه عملية البيع وبالتالي سرعة توليده للنقد دعما للسيولة[3]. وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

يتم إستخدام إتجاهات معدل دوران المخزون من قبل محافظ الحسابات للتعرف على المشاكل المحتملة المرتبطة بالمخزون والتي يهتم بها المحافظ كمشاكل تقييم المخزون وتسعيره ومشاكل وجود أصناف راكدة أو بطيئة الحركة ضمن المخزون[4].

يبين معدل دوران المخزون لمحافظ الحسابات ما إذا كان المخزون أقل أو أكثر مما يجب قياسا إلى حجم رقم الأعمال، فإذا كان هذا المعدل منخفض فإن ذلك يعني أن حركة المخزون بطيئة أو أن هناك ركود في البضاعة المخزنة وعدم وجود طلب كاف عليها[5]، أما إرتفاع هذا المعدل فقد يدل على زيادة نشاط وكفاءة المؤسسة، أو إنخفاض حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، إلا أن ارتفاع هذا المعدل يجب أن يؤخذ

[1] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2006، ص98.
[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص313.
[3] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن2004، ص190.
[4] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص421.
[5] خالد الراوي، مرجع سابق، ص70.

بحذر لأن ذلك قد يرجع إلى صغر حجم المخزون مما يعرض المؤسسة لبعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة[1].

5- معدل دوران الذمم المدينة

يقيس معدل دوران الذمم المدينة قدرة المؤسسة على تحصيل ذممها المدينة وتحويلها إلى نقدية، وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط رصيد الذمم المدينة}}$$

إن إرتفاع معدل دوران الذمم المدينة يعطي لمحافظ الحسابات مؤشر على سرعة دوران الذمم المدينة، أي سرعة تحولها إلى نقدية وهو ما يدل على كفاءة قسم الإئتمان بالمؤسسة وقدرته على توليد النقد المحقق من التحصيل الذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة.

يتم التعرف على سيولة الذمم المدينة من خلال حساب متوسط فترة التحصيل، والتي تمثل الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، أي سرعة تحركها بإتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز[2]. وهو يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

تقيس هذه النسبة الفترة التي تستغرقها عملية تحصيل الذمم المدينة[3]، وقد يكون إنخفاض هذه النسبة دليل على كفاءة إدارة التحصيل، ولكنه قد يدل أيضا على إتباع سياسة إئتمانية متشددة[4].

6- معدل دوران الحسابات الدائنة

يبين معدل دوران الحسابات الدائنة عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بسداد ديونها للموردين، أي سرعة تسديد التزاماتها[5]، كما يبين كفاءة الإدارة المالية في تسيير الذمم الدائنة. وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الأجلة}}{\text{متوسط (الموردين + أوراق الدفع)}}$$

[1] صفيناز عبد الحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص161.
[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص151.
[3] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص209.
[4] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص54.
[5] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص326.

يصبح هذا المعدل ذو دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد، وهي الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمؤسسة من أجل تسديد إلتزاماتها، ويكون طول هذه المدة في مصلحة المؤسسة طالما يتم الاتفاق مع الموردين أنفسهم[1]. وتحسب هذه الفترة بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التسديد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

لدراسة وضع المؤسسة المالي يفضل محافظ الحسابات إجراء مقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين، لأنه كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من العملاء كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فالفرق بين المدتين هو مورد بدون تكلفة[2].

2-4-3- نسب المديونية

تقيس مجموعة نسب المديونية أو ما يعرف بنسب الهيكل المالي حجم مساهمة الدائنين في تمويل عمليات المؤسسات وذلك بالمقارنة مع حجم مساهمة أصحاب المؤسسة، وتوفر هذه النسب لمحافظ الحسابات مقياسا للمخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة والمتولدة بسبب الديون، كما أن هذه النسب توفر المعلومات عن اليسر المالي للمؤسسة في الأجل الطويل، كما أنها تقدم لمحافظ الحسابات مؤشرا هاما عن مدى قدرة المؤسسة على الإستمرارية[3].

1- نسبة التمويل الخارجي

توفر نسبة التمويل الخارجي مؤشرا للمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع ثبات العوامل الأخرى يترتب على إنخفاض نسبة الاقتراض إنخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك أيضا[4]. وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يترتب على إنخفاض هذه النسبة إنخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما إرتفاع هذه النسبة فيشير إلى إحتمال تعرض المؤسسة إلى زيادة المخاطر أو عدم قدرتها على سداد قيمة القروض والفوائد مما قد يعرض المؤسسة إلى إحتمال العسر المالي وغيرها من الصعوبات[5].

2- نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص210.
[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص51.
[3] محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان2007، ص111.
[4] صفينار عبد الحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص140.
[5] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص194.

توضح هذه النسبة مدى الإعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، فهي تقيس مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة مع مساهمة أصحاب المؤسسة[1]، كما توضح مدى إمكانية تغطية إجمالي الديون بإستخدام مجموع الأموال الخاصة. وتحسب من خلال العلاقة:[2]

$$\text{نسبة الديون إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تعمل هذه النسبة على موازنة التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من قبل أصحاب المؤسسة، كما تحدد مدى المخاطر لكلا الطرفين[3]، فبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المؤسسة إيجابيا، ويجب أن لا تتجاوز الواحد حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد المؤسسة إستقلالها المالي وهو ما قد يؤدي إلى عدم القدرة على خدمة الدين وبالتالي إفلاس المؤسسة، أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن إجمالي الديون يساوي الأموال الخاصة، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ إيجابيا[4].

3- معدل إكتساب الفوائد

يقيس معدل إكتساب الفوائد مدى قدرة الأرباح التي تحققها المؤسسة على الوفاء بفوائدها، أي الدرجة التي يمكن أن ينخفض إليها صافي الربح بدون أن يؤثر على قدرة المؤسسة على تسديد الفوائد المستحقة عليها[5]. ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل إكتساب الفوائد} = \frac{\text{النتيجة قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

تشير هذه النسبة إلى المدى المسموح به لأرباح المؤسسة بالإنخفاض دون أن يتأثر المركز المالي لها، ودون أن تصاب بإضطراب في السيولة[6]، فكلما إرتفع هذا المعدل تأكد محافظ الحسابات بصفة عامة من قدرة المؤسسة على سداد الفوائد والقروض لأن نسبة تغطيتها للفوائد مرتفعة، والعكس صحيح[7].

4- نسبة الإستقلالية المالية

توضح نسبة الإستقلالية المالية لمحافظ الحسابات مدى إمكانية تغطية إجمالي الديون بإستخدام إجمالي الأموال الخاصة[8]، أي تقيس مدى إستقلالية المؤسسة عن دائنيها. وهي تحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، 311.
[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص ص210-211.
[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص332.
[4] منير شاكر محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص57.
[5] سالم عبد الله حلمي، يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص217.
[6] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص196.
[7] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص178.
[8] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص210.

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي إلى درجة إستقلالية المؤسسة، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع دائنيها، أما إذا كانت هذه النسبة صغيرة فهذا يعني أن المؤسسة مثقلة بالديون مقارنة بأموالها الخاصة، وأنها لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات قد تكون مرهقة[1].

2-4-4- نسب الربحية

يهتم محافظ الحسابات بتحليل نسب الربحية التي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وهي تساهم في تحديد أي أخطاء أو تحريفات غير عادية في الحسابات التي تتكون منها هذه النسب[2].

1- المردودية التجارية

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى الكشف عن مدى أداء السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة ومدى نجاحها في التعامل مع التكاليف المرتبطة بالمبيعات المحققة، كما توضح مقدار ما تربحه المؤسسة من مبيعاتها الإجمالية[3]. ومن أهم نسب هذه المجموعة:

أ- نسبة الهامش الإجمالي

تقيس نسبة الهامش الإجمالي مدى نجاح المؤسسة في تخفيض التكاليف، وكذا مدى تقبل السوق لمنتجات المؤسسة، بالإضافة إلى قياس كفاءة وفعالية سياساتها التسويقية والبيعية، زيادة على قدرتها على قياس سمعة المؤسسة بشكل عام[4]. ويتم حسابها حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

يشير إختلاف هذه النسبة إختلافا جوهريا عند مقارنتها بالسنوات السابقة أو بنسب الصناعة إلى إحتمال أن البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة تحتوي على أخطاء أو تحريفات، كقيام المؤسسة بعدم تسجيل بعض المبيعات أو وجود أخطاء تؤثر على حسابات المخزون أو غيرها من الأسباب[5].

ب- نسبة الهامش الصافي

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص423.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص307.
[4] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية2006، ص171.
[5] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص424.

تبين هذه النسبة ما يحققه رقم الأعمال من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى[1]، وهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تشير التقلبات الهامة في هذه النسبة إلى إحتمال وجود أخطاء أو تحريفات في حسابات المصروفات البيعية أو في المصروفات الإدارية العامة[2].

2- المردودية الإقتصادية

يهتم محافظ الحسابات بمؤشر المردودية الإقتصادية أو ما يعرف بمعدل العائد على الإستثمار[3] بإعتباره أكثر المؤشرات التحليلية إستخداما لمعرفة مواطن ضعف ومواطن قوة المؤسسة، فهو يعتبر مقياس شامل لكفاءة الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة لديها من المساهمين والمقرضين، وهو يقيس ربحية الدينار المستثمر في الأصول[4]، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي يعتمد عليها محافظ الحسابات لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين مؤسسات تختلف إختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وتحقق هذه النسبة معرفة الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وبالتالي التعرف على نقاط الضعف التي تتطلب إجراءات فحص إضافية[5].

3- المردودية المالية

تعبر المردودية المالية عن العائد الذي يحققه الملاك من إستثمار أموالهم بالمؤسسة[6]، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على جذب الإستثمارات إليها[7]. وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص203.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون مرجع سابق، ص424.
[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص308.
[4] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص102.
[5] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص330.
[6] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص204.
[7] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص330.

تبين هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، أي ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة[1]، وهي تعكس كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير جانبي قائمة المركز المالي، ومهارتها في إستخدام أصول المؤسسة لتحقيق المبيعات[2].

يمكن أن يميز محافظ الحسابات ثلاث حالات يمكن أن تتعرض لها المؤسسة من خلال دراسة نسب الربحية:[3]

- حالة المردودية الإقتصادية أقل من سعر الفائدة، وفي هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، أي بزيادة الإعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية؛
- حالة المردودية الإقتصادية يساوي سعر الفائدة، وفي هذه الحالة يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية؛
- حالة المردودية الإقتصادية أكبر من سعر الفائدة؛و في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة، نظرا للأثر الإيجابي للرفع المالي على المردودية المالية.

2-5- أهمية إستخدام أساليب التحليل المالي الساكن في أداء عملية المراجعة

يؤدي إستخدام أساليب التحليل المالي إلى تحسين أداء الخدمات التي يقدمها محافظوا الحسابات لعملائهم، كما يؤدي إستخدامها إلى تحول المراجعة النهائية إلى مراجعة مستمرة، فبدلا من إنتظار نهاية السنة المالية للقيام بعملية المراجعة فإن محافظ الحسابات يمكنه إستخدام أساليب التحليل المالي لمراجعة القوائم المالية في أي فترة من السنة المالية وبالتالي زيادة منفعتها، إضافة إلى إستخدامها في تقييم أداء مساعدي المحافظ والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم.

2-5-1- فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة

يعتبر فهم محافظ الحسابات لطبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة جزءا هاما أثناء تخطيط عملية المراجعة، وذلك ليتمكن المحافظ من إجراء المقارنات بين معلومات لم تراجع بعد مع معلومات تم مراجعتها في السنوات السابقة، أو بيانات أخرى، ورصد مدى التغير فيها، ما يسمح له بفهم إتجاهات معينة أو أحداث غير عادية من شأنها أن تؤثر في عملية إعداد برنامج المراجعة[4].

إن محافظ الحسابات يعمل على معرفة طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة ومجال عملها كجزء من عملية التخطيط للمراجعة، وتعتبر أساليب التحليل المالي أحد الأساليب الهامة التي تستخدم عادة للتوصل إلى مثل هذه المعلومات، حيث أن محافظ الحسابات الذي تتوفر له المعرفة الشاملة عن المؤسسة يتمكن من تخطيط

[1] منير شاكر محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص63.
[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص42.
[3] Daniel Martina, Précis D'économie, Edition Nathan, Paris 1997, P 37.
[4] رأفت سلامة محمود، وأخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2011، ص184.

برنامج المراجعة بالشكل المناسب وتنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم تتم مراجعتها بعد بالمعلومات ذاتها التي تمت مراجعتها في السنوات السابقة[1].

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم الأساليب شائعة الإستخدام في مجال فهم طبيعة أعمال المؤسسة، فبمقارنة بيانات السنة الجارية التي لم تتم مراجعتها بعد ببيانات ومعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها يمكن الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الإهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة حول صحتها، فالإنخفاض المستمر في نسبة الهامش الإجمالي مثلا قد يدل على زيادة المنافسة في السوق مما يجعل محافظ الحسابات يولي عناية أكبر لطريقة تسعير المخزون خلال عملية المراجعة، أما إذا وجد محافظ الحسابات زيادة كبيرة في رصيد الأصول الثابتة فإنه يستنتج أن هناك عمليات حيازة هامة يجب أن يقوم بفحصها. وبذلك يمكن لمحافظ الحسابات تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة[2].

2-5-2- معرفة مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية

إن إستخدام أساليب التحليل المالي في عملية المراجعة يساهم في تحديد الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة بين البيانات المالية للسنة محل المراجعة والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة ويشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وهي التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها أو التغيرات الجوهرية التي لا تحدث عندما يكون من المتوقع حدوثها[3].

يعمل محافظ الحسابات على الكشف عن تلك المخالفات من خلال فحصه لأي فروقات بين البيانات المالية محل المراجعة والبيانات المالية الأخرى للوقوف على أي تقلبات غير عادية، فالتقلبات غير العادية قد تكون من إختلافات جوهرية غير متوقعة ولكنها موجودة، أو إختلافات جوهرية متوقعة ولكنها غير موجودة، وعادة ما تعود أسباب التقلبات غير العادية إلى وجود خطأ أو مخالفة محاسبية وعلى محافظ الحسابات أن يحدد ما إذا كانت هناك مخالفة محاسبية فعلا أم أن ذلك يرجع إلى أحداث إقتصادية أخرى[4].

وفي كلتا الحالتين فإن أحد الأسباب المحتملة لمثل هذه التقلبات غير العادية هو وجود خطأ محاسبي أو غش أو تلاعب، لذلك يجب على محافظ الحسابات إذا كانت قيمة الفروق كبيرة أن يحدد أسبابها، ويتأكد من أن هذه الأسباب تتعلق بحدث إقتصادي مقبول وليس نتيجة وجود غش أو خطأ[5].

2-5-3- تخفيض إختبارات التفاصيل

إن قيام محافظ الحسابات بأداء أساليب التحليل المالي وعدم ظهور تقلبات جوهرية يدل على إنخفاض إحتمال وجود أخطاء مادية كبيرة أو مخالفات، وبالتالي توفر أساليب التحليل المالي دليل قوي يدعم صدق وعدالة عرض الحسابات التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية في نطاقها، مما يجعل محافظ الحسابات عادة يقلل من إختبارت تفاصيل العمليات والأرصدة التي يجريها على تلك الحسابات[6].

---

[1] بان توفيق نجم، "مدى إعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق"، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد21، العراق2011، ص ص269-270.

[2] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، أساسيات المراجعة، مرجع سابق، ص191.

[3] ناظم شعلان جبار، مرجع سايق، ص123.

[4] رأفت سلامة محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص184.

[5] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص193.

[6] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص255.

إن تطبيق أساليب التحليل المالي في عملية المراجعة يساعد محافظ الحسابات على تخفيض حجم إختبارات تفاصيل العمليات وإختبارات تفاصيل الأرصدة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:[1]

- الحصول على أدلة مراجعة موثوقة وذات علاقة عند إستخدام أساليب التحليل المالي؛
- مساعدة محافظ الحسابات في تخطيط طبيعة توقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة؛
- تستخدم كإجراءات جوهرية عندما يكون إستعمالها ذا تأثير وفعالية أكثر من الإختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الإكتشاف لتأكيدات خاصة بالقوائم المالية؛
- الإعتماد على أساليب التحليل المالي عند نهاية عملية المراجعة كنظرة شاملة للقوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة.

2-5-4- تقدير قدرة المؤسسة محل المراجعة على الإستمرار

تعتبر نتائج تطبيق أساليب التحليل المالي مؤشرا هاما ومفيدا على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل المراجعة، فمحافظ الحسابات يجب أن يأخذ إحتمال الفشل المالي في الإعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بالمراجعة، بالإضافة إلى ما يتصل بإستخدام الإدارة لمفهوم الإستمرار عند إعداد القوائم المالية[2].

يستخدم محافظ الحسابات أساليب التحليل المالي كمؤشر قد يدل على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسة محل المراجعة، إذ يستطيع محافظ الحسابات إستخدام بعض أنواع أساليب التحليل المالي لتحديد إحتمال وجود فشل مالي، والذي يتطلب منه العمل على التأكد من إمكانية إستمرار المؤسسة محل المراجعة وإجراء تعديل في تقرير المراجعة إن لزم الأمر[3].

يعتمد محافظ الحسابات هنا على بعض أساليب التحليل المالي التي يمكن إستخدامها على نحو مفيد في هذا الصدد كالنسب المالية، فعندما يجد المحافظ مثلا أن هناك إرتفاع غير عادي في نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية مع وجود إنخفاض مستمر في متوسط نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول وإنخفاض نسبة السيولة فإن كل ذلك يدل على إرتفاع نسبي في مخاطر الفشل المالي للمؤسسة، وهذه الحالة لن تؤثر فقط على خطة المراجعة ولكنها تثير شك كبير عن إمكانية إستمرار المؤسسة محل المراجعة مما يتطلب إعادة النظر في تعديل تقرير المراجعة[4].

ولقد ألقت التوصية رقم(34) التي أصدرها مجلس معايير المراجعة (ASB)* التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الضوء على الإعتبارات التي يجب على محافظي الحسابات أخذها في الحسبان عندما

[1] سهام كردودي، "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر2014-2015، ص ص7-8.
[2] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص270.
[3] ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص123.
[4] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص255.

* ASB: Auditing Standards Board.

يصل لعلمهم ما يفيد عدم مقدرة المؤسسة على الإستمرار، وقد ذكرت التوصية أمثلة لبعض المعلومات التي تعتبر عارضا من عوارض الإستمرار مثل:[1]

- تحقق خسائر من العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة؛
- حدوث عجز في رأس المال؛
- وجود رصيد سالب للتدفقات النقدية من النشاط الجاري؛
- العجز عن سداد قرض، أو العجز عن سداد توزيعات الأرباح المستحقة؛
- إفلاس زبون رئيسي، أو توقف المورد الرئيسي الوحيد عن مزاولة النشاط.

المبحث الثالث: نماذج التحليل المتقدمة ومساهمتها في زيادة فعالية مراجعة الحسابات

تعتمد المراجعة التحليلية على إستخدام نماذج التحليل المتقدمة التي تعتبر أقوى أدوات البحث العلمي لما تتصف به من موضوعية ويقين، وما تتميز به من دقة لا يوجد لها مثيل في الأساليب الوصفية التي تقوم على التحليل اللفظي.

3-1- مقومات تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار في عملية المراجعة

يعد أسلوب تحليل الانحدار أحد أدوات التحليل الأساسية في مراجعة الحسابات، وهو يستخدم للتعبير عن العلاقات التي تربط المتغيرات فيما بينها بصيغة نماذج للتعرف على أهمية هذه المتغيرات وقوتها وبيان العلاقة بينها، كما أنه يبين تقدير الإستجابة والتوقع بها مما يفيد كثيرا في التخطيط واتخاذ القرارات[2].

3-1-1- تعريف تحليل الإنحدار

يعود مصطلح الإنحدار إلى عالم الأنتروبولوجيا البريطاني فرانسيس جالتون "Francis Galton" الذي إستخدمه للإشارة إلى إتجاه الأطوال نحو المتوسط العام[3]، وقد تعددت التعاريف الخاصة به، فقد عرفه عوض منصور وأخرون معه بأنه "إيجاد معادلة رياضية تعبر عن علاقة بين متغيرين، بحيث تستعمل للتنبؤ عن قيم سابقة وقيم مستقبلية حسب المعلوم منهما"[4].

أما رشيد بن ديب فقد عرف تحليل الإنحدار على أنه "وصف العلاقة بين متغيرين أحدهما يمكن أن يفسر الأخر في سلسلة المشاهدات بينهما، يسمى المتغير التابع بالمفسَر والمتغير المستقل بالمتغير المفسِر"[5].

---

[1] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق ، ص132.

[2] فؤاد حبيب غدير، "إستخدام النماذج الرياضية في دراسة العوامل المؤثرة في تخطيط القوى العملة في سوريا"، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا2014، ص134.

[3] محمد عبد الرحمن إسماعيل، تحليل الإنحدار الخطي، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، السعودية2001، ص15.

[4] عوض منصور، وأخرون، أساسيات علم الإحصاء الوصفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان1999، ص235.

[5] Rachid Ben Dib, Econométrie Théorie et Application, office des publications universitaires, Alger 2001, P32.

كذلك عرفه حسن ياسين طعمة وإيمان حسين حنوش بأنه "أسلوب رياضي لتقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر، بدلالة وحدات قياس المتغيرات التابعة في العلاقة"[1].

في حين عرف فائق شقير تحليل الإنحدار بأنه "قياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل لأغراض التوقع و التخطيط والتقدير، ويهدف إلى توقع قيمة متغير معين إذا عرفت قيمة متغير آخر مرتبط به"[2].

بناءا على التعريفات السابقة يمكن إعتبار تحليل الإنحدار بأنه "أسلوب رياضي يوضح العلاقة الكمية بين المتغير التابع المراد التنبؤ بقيمته والمتغيرات المستقلة".

يتضح من التعاريف السابقة أن أسلوب تحليل الإنحدار يعتبر من الأساليب التي تفيد في الحالات التي تتوافر فيها بيانات تاريخية عن العنصر محل المراجعة، ويأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار مجموعة المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع بطريقة أكثر دقة، فالأسلوب يمكنه قياس مدى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع، وأيضا قياسه لأثر إدخال كل متغير مستقل على المعادلة.

3-1-2- أهمية وأهداف تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار في عملية المراجعة

يستخدم محافظ الحسابات أسلوب تحليل الإنحدار بشكل عام لإيجاد شكل العلاقة الرياضية القائمة بين المتغير التابع من جهة والمتغيرات المستقلة مهما كان عددها من جهة أخرى، وهو يساعد في عمل توقعات أو تقديرات لما يجب أن تكون عليه أرصدة الحسابات والتي يتم إستخدامها في إجراء المقارنات بينها وبين الأرصدة الفعلية للحسابات لتحديد الإختلافات غير المتوقعة أو غير العادية في أرصدة هذه الحسابات والتي تحتاج من محافظ الحسابات إلى المزيد من الإهتمام عند الفحص[3].

كما يستخدم محافظ الحسابات أسلوب تحليل الإنحدار لتقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يراد الحكم على معقوليته (المتغير التابع) وبعض الحسابات الأخرى (المتغير المستقل)، وبذلك يمكن توقع قيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع أن يحكم على مدى معقوليته، فإذا إختلفت القيمة المتوقعة إختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم المالية، فإنه يتأكد أن هناك إحتمال وجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد كبير ويتوسع في عملية الفحص والتحقق لهذا الحساب[4].

يعتمد محافظ الحسابات على إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار لما يتصف به من موضوعية ويقين، وما يتميز به من دقة. وإن إستخدامه لأسلوب تحليل الإنحدار في أداء عملية المراجعة يعود إلى الأسباب التالية:[5]

- التمكين والمساعدة على التفكير المنطقي، ومن ثم القيام بفحص أفضل، لما لهذا الأسلوب من موضوعية وقواعد رياضية محددة؛
- المساعدة على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة محل المراجعة، وليس مجرد التحقق من صحة ومعقولية أرصدة الحسابات؛

---

[1] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009، ص213.
[2] فائق شقير، و آخرون ، مقدمة في الإحصاء ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان2000 ،ص 7.
[3] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص452.
[4] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص269.
[5] أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبي الحسابات، دار حورس للطباعة والنشر، مصر1997، ص309.

- تحقيق أهداف أساليب المراجعة عن طريق العينة الإحصائية المرتبطة بفحص تفاصيل العمليات والأرصدة من موضوعية، وتحديد لمخاطر عدم التأكد؛
- تقليل أخطاء التوقع.

يتضح مما سبق أن تحليل الإنحدار يستخدم في تقدير قيمة المتغير التابع عن طريق معرفة قيمة المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح بعض الأمثلة عن المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يستخدمها محافظ الحسابات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): أمثلة عن المتغيرات التابعة والمستقلة في مراجعة الحسابات

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
مصاريف الصيانة	عدد ساعات دوران الآلات
الأجور غير المباشرة	الأجور المباشرة
عمولة المبيعات	المبيعات

المصدر: منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، الاتجاهات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية، الاسكندرية2002-2003، ص210.

من خلال الجدول أعلاه وأسباب الإستخدام السابقة يتضح أن محافظ الحسابات يعتمد على أسلوب تحليل الانحدار لتقييم معقولية رصيد أو بند ما، أي يستخدم في التوقع عندما تتوفر بيانات تاريخية عن البنود موضوع الفحص، سواء كانت من داخل المؤسسة محل المراجعة أو من خارجها لأن وجود هذه البيانات يمكن محافظ الحسابات من تمثيلها بمعادلة رياضية يمكن إستخدامها في تقدير قيمة البند محل التوقع والحكم على معقولية الأرصدة الدفترية.

كما يتضح مما سبق أن محافظ الحسابات يستخدم أسلوب تحليل الانحدار لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:[1]

- وصف شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- تقدير القيمة المتوسطة للمتغير التابع المناظرة لقيم فعلية أو متوقعة للمتغيرات المستقلة؛
- تفسير التغير في قيم المتغير التابع بدلالة التغير في قيم المتغيرات المستقلة من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

3-1-3- فروض تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار في عملية المراجعة

[1] محمد عبد الرحمن إسماعيل، مرجع سابق، ص ص16-17.

إن تطبيق أسلوب تحليل الإنحدار في عملية المراجعة يتطلب من محافظ الحسابات أن يتعرف على مدى توافر فروض هذا الأسلوب في تلك البيانات حتى تكون صحيحة للتطبيق. وتتمثل هذه الفروض في:[1]

1- فرض الخطية

وهو ضرورة توفر علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع، وأن تكون علاقة ثابتة على مدار الزمن، ولا يتعين فرض الخطية في حال الفشل في تعيين النموذج الصحيح سواء من حيث عدد المعادلات أو درجة خطية كل معادلة أو عدد المتغيرات المستقلة أو التفسيرية.

2- فرض إستقلال قيم الخطأ العشوائي عن بعضها البعض

من الفروض الأساسية التي يقوم عليها تحليل الإنحدار ضرورة إستقلال القيم المختلفة للخطأ العشوائي في فترة زمنية معينة عن قيمتها في الفترات الزمنية السابقة.

3- فرض تجانس الخطأ العشوائي

يعني فرض تجانس الخطأ العشوائي ثبات تباين المتغير العشوائي حول وسطه الحسابي، وفي حالة عدم تحقق هذا الفرض فإن تباين نموذج الإنحدار سوف يكون نسبيا مع الأخذ في الإعتبار عدم تحيز التقديرات الناتجة.

4- فرض إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المفسرة والمستقلة

يعتمد محافظ الحسابات عند تطبيقه لأسلوب تحليل الإنحدار على فرض إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المفسرة والمستقلة، وهذا الفرض يعتمد على أن الخطأ المصاحب لأي قيمة من قيم المتغير التابع يكون مستقل.

3-2- نماذج أسلوب تحليل الإنحدار المستخدمة في عملية المراجعة

يستخدم محافظ الحسابات نماذج الإنحدار بهدف تقدير قيمة المتغير التابع بدلالة قيم المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال معادلة الإنحدار التي يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الرياضية المعروفة كشكل كثير الحدود أو الدالة الأسية أو الدالة اللوغاريتمية حسب طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، ولكن أشهر صور دالة الانحدار وأكثرها إنتشارا في التطبيقات العملية هي دالة الإنحدار الخطي[2].

3-2-1- نموذج الإنحدار الخطي البسيط

[1] بلقاسم سعودي، "نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر2010-2011، ص ص139-141.

[2] محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة، الجزء الثاني، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، السعودية2005، ص610.

إن الهدف الرئيسي من تحليل الإنحدار الخطي هو تقدير العلاقة الرياضية الخطية التي تربط بين متغيرين أو أكثر، وهو ينقسم إعتمادا على عدد المتغيرات الداخلة في النموذج الرياضي للانحدار إلى نماذج الإنحدار الخطي البسيط ونماذج الإنحدار الخطي المتعدد[1].

1- تعريف نموذج الإنحدار الخطي البسيط

يعتبر نموذج الإنحدار الخطي البسيط نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغيرين أحدهما متغير تابع (y_i) وهو الظاهرة المعنية بالتوقع، والثاني متغير مستقل (x_i)[2].

يعرف الإنحدار الخطي البسيط أيضا بالنموذج الخطي لمتغيرين وهو "دراسة للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما مثبت عند مستويات معينة ويسمى متغيرا مستقلا، والأخر غير مستقل ويأخذ قيما مختلفة عند كل مستوى من مستويات المتغير المستقل ويسمى بالمتغير التابع"[3].

يهدف تحليل الإنحدار الخطي البسيط إلى توضيح طبيعة ودرجة العلاقة بين متغيرين أحدهما متغير مستقل والثاني متغير تابع، ويتم جمع بيانات من العينة عن المتغيرين لمحاولة تقدير المتغير التابع، ويجب أن يكون المتغير التابع متغيرا متصلا ومستوى قياسه لا يقل عن مستوى الفترة أو النسبة، بينما المتغير المستقل قد يكون مستوى قياسه ترتيبيا أو نسبيا أو خاص بفترة[4].

يستخدم محافظ الحسابات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لإيجاد العلاقة بين حساب معين وحساب أخر، ومحاولة توقع رصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الأخر بإستخدام تلك العلاقة[5].

2- خطوات صياغة نموذج الإنحدار الخطي البسيط

إن صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط وحتى يكون صالحا لاستخدامه في توقع قيمة الظاهرة (y) يجب المرور بالخطوات التالية:[6]

- التحديد الدقيق للظاهرتين y، x وطرق قياسهما؛
- جمع البيانات الإحصائية حول الظاهرتين y، x مع مراعاة الدقة ، بحيث يحب أن لا يقل حجم البيانات عن 6 إلى 8 مرات عدد العوامل المدرجة في النموذج؛
- إختيار شكل المعادلة المناسبة ويتم ذلك على أساس التحليل النوعي قبل كل شيء، أي التحليل المنطقي لطبيعة الظاهرتين المدروستين والعلاقة الموضوعية بينهما؛
- تقدير معلمات معادلة الإنحدار الخطي البسيط، حيث يتم عادة إستخدام طريقة المربعات الصغرى بإعتبارها تعطي أفضل التقديرات؛

[1] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، مرجع سابق، ص214.
[2] حنان بن عوالي، أهمية التنبؤ بالطلب بإستخدام الأساليب الكمية ودوره في رفع فعالية عملية تخطيط الإنتاج"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر2015-2016، ص23.
[3] محمد جاسم محمد شعبان العاني، أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2006، ص202.
[4] صلاح أحمد مراد، الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر2011، ص124.
[5] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، "تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العمة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد2، العراق2008، ص10.
[6] عبد العزيز شرابي، الطرق الإحصائية للتوقع الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2000، ص ص107-109.

- التحقق من دقة النموذج وإختبار معنويته، إذ يمكن القول بأن التوقعات تتعلق أساسا بدقة النموذج أي مدى مطابقته للواقع، وبالتالي فإن بناء النموذج والتأكد من دقته يعتبر المرحلة الحاسمة؛
- إستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط في التوقع، فإذا كانت قيمة المتغير المستقل الخاص بفترة التوقع معلومة فالعملية تصبح بسيطة حيث نعوض قيمته في المعادلة ومن ثم يتم الحصول على قيمة توقع المتغير التابع، وأما إن كانت قيمة المتغير المستقل غير معلومة يتم في أغلب الأحيان إستخدام معادلة الإتجاه العام وبعد الحصول على قيمة المتغير المستقل نعوض قيمته في نموذج الإنحدار البسيط للحصول على قيمة توقع المتغير التابع.

إن محافظ الحسابات عند قيامه بتحديد معادلة خط الإنحدار الخطي البسيط يجب عليه الإعتماد على عدة خطوات كما يلي:[1]

- صياغة النموذج للظاهرة محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها بإستخدام الطريقة المناسبة، وهو ما يتطلب تحديد متغيرات النموذج؛
- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج والشكل الرياضي للدالة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت الظاهرة محل الدراسة تتطلب وجود علاقة واحدة لتفسيرها أو عدد من العلاقات التي تتفاعل مع بعضها البعض وتعبر عن الظاهرة؛
- صياغة الإفتراضات القبلية المحددة عن إشارة وحجم المعالم، ويتم هنا تحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل؛
- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي إحتمالي عشوائي بإدخال المتغير العشوائي الذي يمثل الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها محافظ الحسابات.

إن كيفية تعيين معادلة الإنحدار الخطي البسيط تعتمد على مدى إقتراب نقط الإنتشار من خط الإنحدار، فإذا كانت جميع النقاط التي تمثل القيم المتناظرة تقع على الخط المستقيم فيمكن إستخدام طريقة التضمين وهي الطريقة التي معادلتها تشبه معادلة المتتالية العددية، حيث نتحصل على القيمة المجهولة إعتمادا على الحد الأول لقيمة الظاهرة مضاعفا له أساس التغير مضروبا في قيمة الظاهرة المستقلة[2].

يتميز نموذج الإنحدار الخطي البسيط بسهولة العمليات التي تستخدم في إستخراجه، ويعبر عنه بعلاقة دالية خطية عند تحديد أزواج القيم التي تمثل متغيراتها محورين متعامدين بشكل نقاط[3] والتي تعرف بشكل الانتشار.

3- تحديد شكل نموذج الإنحدار الخطي البسيط

يمكن لمحافظ الحسابات التوصل إلى شكل الإنحدار الخطي البسيط من تمثيل أزواج الدرجات تمثيلا بيانيا، فينتج لنا شكل الإنتشار، ثم نستخدم شكل الإنتشار في محاولة الحكم على نوع العلاقة بين المتغيرين، التي قد تكون علاقة خطية موجبة، أو علاقة خطية سالبة[1].

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2013، ص ص63-71.
[2] محمد جاسم محمد شعبان العاني، مرجع سابق، ص207.
[3] عدنان حسين الجادري، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007، ص ص321-322.

عند رسم شكل الإنتشار يمكن رسم عدد من الخطوط فقد يكون الخط مارا ببعض النقاط في أسفل شكل الإنتشار أو في وسطه أو في أعلى الشكل، ولكن أفضل خط مستقيم يمثله شكل الإنتشار يجب أن يحقق شرطين أساسيين هما:[2]

- أن إنحرافات النقاط عن الخط المستقيم سواء كانت موجبة أو سالبة تكون متساوية تقريبا؛
- أن تكون مجموع مربعات هذه الإنحرافات أقل ما يمكن.

إن أبسط علاقة دالية تربط بين المتغيرين x،y عندما تكون النقاط تنتشر حول خط الإنتشار وهي الحالة الأكثر حصولا فيمكن التعبير عنها على النحو التالي:[3]

$$y_i = a + bx_i + u_i$$

$$i = 1,2,\ldots\ldots\ldots,n$$

ترمز مكونات المعادلة الخطية إلى:

y_i: القيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته "المتغير التابع"؛

x_i: الحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته "المتغير المستقل"؛

a: عنصر ثابت من العنصر التابع المطلوب التنبؤ بقيمته؛

b: ميل خط الإنحدار؛

u_i: معامل الخطأ العشوائي وهو يمثل أخطاء القياس وأخطاء المدخلات في النموذج.

بتحديد قيمة كل من a وb ثوابت معادلة مستقيم الإنحدار تتحدد لمحافظ الحسابات معادلة مستقيم الإنحدار التي توضح العلاقة بين القيمتين المدروستين[4].

يأخذ نموذج الإنحدار الخطي البسيط الشكل البياني التالي:

شكل رقم (3-2): نموذج الانحدار الخطي البسيط

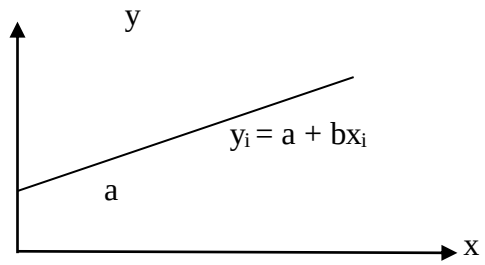

المصدر: محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة، الجزء الثاني، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، السعودية2005، ص611.

يتم تحديد قيم a،b بأسلوب رياضي يعتمد على إستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تجعل مجموع مربعات إنحرافات القيم عن خط الإنحدار أقل ما يمكن، ومجموع إنحرافات القيم عن خط الإنحدار تساوي

---

[1] صلاح أحمد مراد، مرجع سابق، ص125.
[2] المرجع السابق، ص126.
[3] وحيد مصطفى أحمد، أساسيات علم الإحصاء، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة2015، ص265.
[4] مصطفى يوسف كافي، وأخرون، الإحصاء في الإدارة والإقتصاد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2012، ص244.

الصفر[1]، أي أنها تحديد رياضي للانحدار الخطي والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنية الأخطاء حول هذا الخط (رأسيا) إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنية مجموع مربع انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة.

يكمن مبدأ طريقة المربعات الصغرى في البحث عن أفضل معادلة من المعادلات التي يقترحها محافظ الحسابات نفسه والتي تحقق أصغر مجموع لمربعات الفروق بين القيم الفعلية للظاهرة المدروسة والقيم النظرية لها والتي يمكن أن تنتج عن إستخدام محافظ الحسابات للمعادلة المقترحة دون تأثير لتقديره الشخصي وخبرته على طريقة حساب الثوابت الخاصة بالمعادلة المعتمدة[2].

وتعتمد هذه الطريقة على المعادلتين التاليتين:

$$b = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2}$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x}$$

حيث $\bar{x}$ ، $\bar{y}$ هما الوسط الحسابي لقيم x،y على التوالي.

3-2-2- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يختلف نموذج الإنحدار المتعدد عن نموذج الإنحدار البسيط في كونه يعتمد ويفترض وجود أكثر من متغير مستقل، بحيث تقدر معادلة الإنحدار المتعدد العلاقة بين هذه المتغيرات[3].

1- تعريف نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يعرف الإنحدار الخطي المتعدد بأنه "عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات، يعد أحدها متغير تابع، والمتغيرات الأخرى تعد متغيرات مستقلة"[4].

تستخدم نماذج الإنحدار المتعدد في التوقع عندما تتوافر بيانات تاريخية عن الظاهرة محل الدراسة ومتى كان بالإمكان إشتقاق علاقات بين تلك الظاهرة والعوامل الأخرى المؤثرة فيها سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها كالعوامل الإقتصادية والفنية والتسويقية والإدارية[5].

يتم في نموذج الإنحدار المتعدد إستخدام أكثر من متغير مستقل بهدف تحسين العلاقة لزيادة دقة التقدير والتوقع، وذلك لأن إضافة متغيرات مستقلة لعلاقة الإنحدار تؤدي إلى إمكانية شرح نسبة كبيرة من التغير الذي يحدث في المتغير التابع[6].

وتجدر الإشارة إلى أن محافظ الحسابات يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد بهدف تحقيق الآتي:[1]

---

[1] عدنان حسين الجادري، مرجع سابق، ص326.
[2] أيمن صالح سلامة، الإحصاء:أسس ومبادئ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2013، ص130.
[3] جبار عبد مضحي، مقدمة في الإحصاء الرياضي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2015، ص217.
[4] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، مرجع سابق، ص235.
[5] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص151.
[6] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص456.

- جعل الأخطاء أقل ما يمكن، والتي تمثل الفروق بين القيم الحقيقية والقيم المتوقعة؛
- الوصول إلى أفضل تمثيل للعلاقة بين القيمة المتوقعة والمتغيرات المستقلة.

2- خطوات صياغة نموذج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

من أجل صياغة نموذج الإنحدار المتعدد وإستخدامه في التوقع يجب على محافظ الحسابات المرور بالخطوات التالية:[2]

- التحديد الدقيق للظاهرة المعنية بالتوقع؛
- تحديد قائمة العوامل التي ستدرج في النموذج، أي تحديد العوامل المفسرة؛
- إختيار شكل نموذج الإنحدار المتعدد؛
- تقدير معلمات النموذج بإستعمال طريقة المصفوفات؛
- إجراء إختبارات الدقة والمعنوية للنموذج، وذلك من خلال حساب معامل التحديد وحساب معامل الإرتباط.

3- فرضيات الانحدار الخطي المتعدد في عملية المراجعة

إن إعتماد محافظ الحسابات على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد يقوم على فرضيات يجب توافرها حتى تكون نتائجها ملائمة وكافية لتحقيق أهداف عملية المراجعة.

يمكن أن تشمل فرضيات الإنحدار الخطي المتعدد النقاط الآتية:[3]

- وجود علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- يجب أن يكون توزيع الأخطاء العشوائية طبيعيا، أي أن يكون الوسط الحسابي للأخطاء العشوائية مساويا للصفر؛
- أن يكون توزيع كل من المتغيرات قيد الدراسة خاضع للتوزيع الطبيعي؛
- الأخطاء يكون لها تباين ثابت، لا يعتمد على قيم المتغيرات المستقلة، فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، ومشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء، تحدث عندما لا يكون تغير الأخطاء منتظم على جهتي خط الانحدار؛
- يجب أن يكون التوزيع الاحتمالي للأخطاء توزيع طبيعي بوسط حسابي يساوي الصفر؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهذا يعني أن الأخطاء يجب أن تكون مستقلة عن موقع المشاهدات؛
- المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، لأن ذلك يولد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

4- تحديد شكل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

تستخدم نماذج الإنحدار الخطي المتعدد في التقدير عندما تتوافر بيانات تاريخية عن المتغير التابع محل الدراسة ومتى كان بالإمكان إشتقاق علاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة فيه سواء

---

[1] فؤاد حبيب غدير، مرجع سابق، ص135.
[2] عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص129.
[3] نجيب حسين علي، تحليل ونمذجة البيانات بإستخدام الحاسوب، دار الأهلية للنشر، عمان2006، ص ص335-339.

كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها[1]، وذلك بشرط أن يكون الإرتباط بين المتغيرات المستقلة منخفضا وإرتباط كل منها بالمتغير التابع مرتفعا.

تأخذ معادلة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي يضم (m) متغير مستقل الشكل العام التالي:[2]

$$y_i = a + b_1x_{1i} + b_2x_{2i} + b_3x_{3i} + \dots\dots + b_mx_{mi} + u_i$$

$$i = 1,2,\dots\dots\dots,n$$

حيث أن:

y_i: المتغير التابع المراد تقدير قيمته؛

$a, b_1, b_2, b_3,\dots,b_m$: معالم النموذج المجهولة المراد تقديرها؛

$x_1, x_2, x_3,\dots,x_m$: المتغيرات المستقلة؛

u_i: الخطأ العشوائي؛

n: عدد المشاهدات.

تعتمد تقديرات معلمات معادلة الإنحدار المتعدد على طريقة المربعات الصغرى التي تبنى على أساس أن مجموع الإنحرافات بين قيم المشاهدة وقيمتها النظرية تساوي الصفر، أي أن تقدير معلمات معادلة الإنحدار يعتمد على الوصول بالبواقي إلى المجموع الصفري، أو إلى النهاية الصغرى، وعادة ما يتم حل نماذج الإنحدار المتعدد بواسطة برامج إحصائية مختلفة[3].

وبإستخدام صيغ المصفوفات يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:[4]

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \\ . \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & . & . & . & x_{m1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & . & . & . & x_{m2} \\ 1 & x_{13} & x_{23} & . & . & . & x_{m3} \\ . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & . & . & . & x_{mn} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} a \\ b_1 \\ b_2 \\ . \\ . \\ . \\ b_m \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ u_3 \\ . \\ . \\ . \\ u_n \end{bmatrix}$$

إن تحليل الإنحدار المتعدد هو إمتداد لتحليل الإنحدار الخطي البسيط، وتنطبق عليه نفس الأفكار الرئيسية فيما عدا أن العمليات الحسابية تكون أكثر مشقة[5] وتعتمد كثيرا على طريقة حل المصفوفات.

3-2-3- نماذج الإنحدار غير الخطي

تمثل نماذج الإنحدار غير الخطي ذلك النوع من الإنحدار الذي تكون فيه العلاقة بين المتغيرين ممثلة بخط منحني، وهي تسمى أيضا بالعلاقة غير المستقيمة أو المنحنية[6].

---

[1] أحمد عبد الموالى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص151.
[2] وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الإقتصاد السياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان2003، ص271.
[3] جبار عبد مضحي، مرجع سابق، ص217.
[4] محمد عبد الرحمن إسماعيل، مرجع سابق، ص127.
[5] محمد شامل بهاء الدين فهمي، مرجع سابق، ص640.
[6] عدنان حسين الجادري، مرجع سابق، ص322.

إن الدالة الممثلة لنماذج الإنحدار غير الخطي يكون فيها أحد المتغيرات المستقلة مرفوع للقوة غير الواحد الصحيح الموجب، أو يكون مضروبا أو مقسوما على متغير أخر أو يظهر كأس، وهي بذلك تأخذ شكل منحني عند تمثيلها بيانيا[1].

يأخذ نموذج الإنحدار غير الخطي صورا متعددة تبعا لعدد المتغيرات المستقلة، وأيضا تبعا لنمط العلاقات السائدة بينها[2]. ومن أهم المعادلات غير الخطية والتي يكثر إستخدامها كثيرات الحدود من الدرجة (n) والتي تأخذ الشكل التالي:

$$y = a + b_1x + b_2x^2 + b_3x^3 + \ldots\ldots\ldots + b_nx^n + u_i$$

إن الشكل الموالي يمثل القطع المكافئ لمعادلة كثيرة الحدود من الدرجة الثانية:

شكل رقم (4-2): القطع المكافئ لمعادلة كثيرة الحدود من الدرجة الثانية

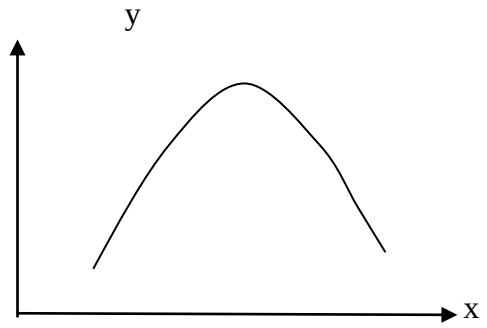

المصدر: وحيد مصطفى أحمد، أساسيات علم الإحصاء، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة2015، ص284.

يمكن أن يستخدم محافظ الحسابات في نماذج الإنحدار غير خطي طريقة المعادلات الطبيعية عن طريق المصفوفات لإيجاد قيم الثوابت ومن ثم تقدير قيمة المتغير التابع، كما يمكن له إستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة في الحاسوب للحصول على قيم الثوابت[3].

3-3- أسس وضوابط تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في عملية المراجعة

يعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على مقارنة الأرصدة والمؤشرات المالية محل الفحص والتحقق بالأرصدة والمؤشرات المتوقعة بناء على النتائج المستمدة من تحليل السلاسل الزمنية لتلك الأرصدة، وبالتالي يمكن لمحافظ الحسابات التعرف على إنحرافات الأرصدة الفعلية وتتبعها وتقرير مدى معقوليتها[4].

3-3-1- تعريف السلاسل الزمنية

لقد تشابهت تعاريف السلاسل الزمنية بين الباحثين، فقد عرفتها دلال صادق بأنها "مجموعة من الأرقام والمشاهدات المسجلة الناتجة من تعقب ظاهرة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، بهدف التعرف على التغيرات

[1] محمد عبد الرحمن إسماعيل، مرجع سابق، ص18.
[2] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ،"إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص151.
[3] محمد شامل بهاء الدين فهمي، مرجع سابق، ص639.
[4] سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية1999، ص 187.

التي تطرأ عليها لمعرفة أسبابها ونتائجها وما يمكن أن يكون هناك من علاقة بينها وبين غيرها من الظواهر، وكذلك تقدير قيمتها الغير موجودة في السلسلة"[1].

كما عرفها قصي قاسم بأنها "مجموعة من المشاهدات الإحصائية لظاهرة ما منظمة بترتيب زمني معين، ويقوم هذا الأسلوب على أساس العلاقة بين المؤشرات التي تم التعبير عنها بالمعدل قياسا بمعدلات نفس المؤشرات لمدد زمنية سابقة، أو علاقته بالمؤشر القياسي الذي يعد أساس باقي المؤشرات"[2].

كذلك عرفها أحمد عبد السميع بأنها "عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن، أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متساوية"[3].

في حين عرف محمد حسين السلاسل الزمنية بأنها "البيانات الإحصائية التي أخذت أو سجلت عن ظاهرة ما خلال فترات زمنية متتالية، والتي قد تكون ساعة أو شهر أو غيرها"[4].

بناء على التعاريف السابقة يمكن إعتبار السلاسل الزمنية بأنها "مجموعة من القيم المشاهدة لمتغير ما واردة حسب تاريخ وقوعها في فترات زمنية متساوية ومتعاقبة".

3-3-2- أهمية تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في عملية المراجعة

إن أهمية دراسة السلاسل الزمنية من طرف محافظ الحسابات عند أدائه لمراحل المراجعة المختلفة يمكن على وجه العموم حصرها في النقاط التالية:[5]

- التعرف على طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الحسابات خلال فترة زمنية محددة؛
- تحديد الدورات التي تغيرت فيها قيم الحسابات محل المراجعة؛
- تشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في قيم الحسابات وتفسيرها؛
- تقدير ما سيحدث من تغيرات في قيم الحسابات مستقبلا على ضوء ما حدث في الماضي.
- توقع المستقبل بإستعمال البيانات الإحصائية المتوفرة عن الماضي؛
- معرفة التغيرات الإتجاهية والموسمية والدورية والعرضية، وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في الظاهرة وتفسيرها؛
- إتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء.

3-3-3- مكونات السلسلة الزمنية

تتكون السلسلة الزمنية لأي متغير من العناصر المؤثرة في ذلك المتغير، وهي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وكذا المستقبل[1] وهذه العناصر تتصف بتقلبات وتغيرات قد تكون موسمية أو دورية أو عشوائية، بالإضافة إلى إتجاه مسار تطور المتغير بشكل عام.

---

[1] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، الأساليب الإحصائية في الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان2013، ص126.
[2] قصي قاسم الكلدار، وأخرون، "الإتجاه في الإقتصاديات المتحولة نحو سياسات الخصخصة في العراق بإستعمال أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم كفاءة الأداء وزيادة الأرباح"، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد44، العراق 2015، ص63.
[3] أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء، دار البداية، عمان2008، ص143.
[4] محمد حسين محمد رشيد، الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2008، ص273.
[5] حسين ناجي عارف، مقدمة في الإحصاء، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان2000، ص193.

1- الإتجاه العام (T)

يشير الاتجاه العام إلى الحركة العامة للسلسلة الزمنية صعودا أو هبوطا على مدى فترة طويلة من الزمن وذلك بالرغم من التذبذبات الموجودة بها[2]، أي إتجاه الظاهرة المدروسة في المدى الطويل سواء بالزيادة أو النقصان[3].

إن مركبة الإتجاه العام تمثل مقدار الإرتفاع أو الإنخفاض أو الثبات في قيم ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة، أي التحركات طويلة الأجل لنمو نشاط ظاهرة أو إنكماشها عبر فترات من الزمن، وهذه التغيرات هي كنتيجة لحركة متوافقة لعدة عوامل عبر فترة زمنية طويلة[4].

2- التغيرات الموسمية (S)

إن التغيرات الموسمية هي تلك التغيرات التي تحدث بشكل منتظم في مدة زمنية محددة شبه ثابتة[5]، أي أنها تغيرات منتظمة إنتظاما تاما إذا ما قورنت بأي نوع أخر من التغيرات، وهي تغيرات متكررة في فترات منتظمة بحيث تحدث في تواريخ معلومة من كل سنة، ولا تحيد عنها بحيث يكون لها نفس الإتجاه[6].

إن التغيرات الموسمية في السلاسل الزمنية بالرغم من أن هناك تباينا في سعة الذبذبة، إلا أن فترتها الزمنية تكون ثابتة وهي سنة واحدة، ونتيجة لذلك فإن التقلبات الموسمية لا تظهر في السلاسل الزمنية المسجلة على فترات سنوية[7].

3- التغيرات الدورية (C)

إن التغيرات الدورية هي تغيرات ناتجة عن تأثير القوى التي تظهر من حين لآخر ويكون تأثيرها على قيم السلسلة الزمنية على شكل تزايد أو تناقص لهذه القيم حتى تبلغ دورة عظمى (صغرى) ثم تعود لتتناقص (تتزايد) حتى تبلغ دورة صغرى (كبرى)، ولا يمكن التحدث عن هذه التغيرات في العلوم الإقتصادية إلا في حالة فترة التكرار تفوق السنة الكاملة[8]، وهي تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية.

إن أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الدورية في السلاسل الزمنية للظواهر ذات الطابع الإقتصادي والتجاري هي الأسباب الإقتصادية، إذ تعكس الفترات الزمنية المتعاقبة للظاهرة الإقتصادية حالات الكساد أو الرفاهية الإقتصادية التي تتصف بها إقتصاديات الدول[9].

تختلف التغيرات الدورية عن التغيرات الموسمية بما يلي:[10]

---

[1] مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2002، ص12.
[2] سالم عيسى بدر، عماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والإستدلالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2007،ص189.
[3] جيلاني جلاطو، الإحصاء:تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1999، ص167.
[4] محمد صبحي أبو صالح، الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان2009، ص497.
[5] عدنان عباس حميدان، وأخرون، الإحصاء التطبيقي، منشورات جامعة دمشق، سوريا2006، ص357.
[6] فريد كامل أبو زينة ، الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان2002، ص245.
[7] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، مرجع سابق، ص129.
[8] نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة2004، ص41-42.
[9] أحمد عبد السميع طبية، مرجع سابق، ص182.
[10] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، مرجع سابق، ص130.

- التغيرات الدورية ليست تغيرات قصيرة الأجل مثل التغيرات الموسمية، إذ لا يظهر لها أثر محسوس بين سنة وأخرى؛
- التغيرات الدورية تستغرق زمنا طويلا حتى تستعيد سيرتها؛
- إن طول الدورة الإقتصادية غير معروف بدقة في التغيرات الدورية، كما أنه يتغير ولذلك لا يمكن تحديد مواعيد هذه التغيرات بدقة.

4- التغيرات العشوائية (I)

التغيرات العشوائية هي التغيرات التي تحدث نتيجة أسباب عرضية أو طارئة غالبا لا تكون في الحسبان بسبب عوامل غير منتظمة كالزلازل والحروب والأمراض وغيرها[1]، وهي تعبر عن التذبذبات غير المنتظمة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن توقعها أو تحديد نطاق تأثيرها[2].

تنقسم التغيرات العشوائية إلى نوعين، أولهما التغيرات التي تعتمد على الصدفة البحتة وهي تلك التغيرات العشوائية التي تحدث تغيرا في خط الإتجاه العام للسلسلة ولا يمكن توقع حدوثها بسهولة، وثانيهما التغيرات التي تعتمد على عوامل فجائية وطارئة ولكنها قوية وتظهر من وقت لأخر[3].

3-4- طرق تحليل نماذج السلاسل الزمنية في عملية المراجعة

يسعى محافظ الحسابات إلى تحليل السلاسل الزمنية من أجل الوصول إلى طريقة مناسبة لتقدير وقياس تغيرات أرصدة الحسابات محل المراجعة وبالتالي دراسة علاقتها بالظروف المحيطة من خلال التخلص من أثار العوامل الأربعة المؤثرة وخاصة الإتجاه العام.

3-4-1- طرق تعيين الإتجاه العام

يعتبر تقدير الإتجاه العام للسلاسل الزمنية أكثر العناصر أهمية في مجال المراجعة التحليلية، إذ أن معرفة محافظ الحسابات للقيمة الإتجاهية الخاصة برصيد الحساب محل المراجعة يمكنه من إستبعاد تلك القيمة من الرصيد الفعلي للحساب فلا يتبقى منه سوى فعل المؤثرات الأخرى الموسمية والدورية والعشوائية، وهي المؤثرات التي يجب إخضاعها لمزيد من إختبارات التفاصيل حتى يتأكد المحافظ من أنها حقيقية واقعة، وأنها لا تخفي غشا أو تلاعب من جانب إدارة المؤسسة[4].

1- طريقة التمهيد باليد

تعتبر طريقة التمهيد باليد أو ما يعرف بالشكل الإنتشاري أسهل الطرق، ويتم فيها رسم محورين أحدهما عمودي يعبر عن قيم الظاهرة والثاني أفقي يعبر عن الزمن، حيث يتم تحديد إحداثيات الزمن وقيم

[1] جلال الصياد، وأخرون، مقدمة في الإحصاء، منشورات قسم الإحصاء، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية2008-2009، ص48.
[2] محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان2012، ص198.
[3] عدالة العجال، "إستخدامات العمليات العشوائية ونماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الإقتصادي ودورها في دراسة الأفاق المستقبلية للواقع التقني والتسويقي للمؤسسة الصناعية بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر2010-2011، ص20.
[4] أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مرجع سابق، ص ص147-148.

الظاهرة، ثم يتم وصل هذه النقاط للحصول على منحنى القيم المشاهدة، فإذا كان شكل الإتجاه العام مستقيما تكون معادلة الإتجاه العام معادلة خط مستقيم، وإذا كان منحنى فقد تكون معادلته من الدرجة الثانية أو أكثر[1].

إن طريقة التمهيد باليد تعتبر أسهل الطرق لتحديد الإتجاه العام وهي تمتاز بالنقاط التالية:[2]

- أبسط طريقة لقياس الإتجاه العام؛
- طريقة غير مقيدة، أي يمكن إستخدامها في جميع الأحوال سواء كان خط الإتجاه العام مستقيما أو منحنيا؛
- خط الإتجاه العام يكون مرسوم من قبل شخص خبير في حساب الإتجاه العام وله خبرة جيدة في التاريخ الإقتصادي للظاهرة.

2- طريقة المتوسط النصفي

لا تستخدم هذه الطريقة إلا إذا إستنتج محافظ الحسابات أنه يمكن تمثيل البيانات عن طريق خط مستقيم، حيث تقوم هذه الطريقة على تقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين، ثم إيجاد الوسط الحسابي لقيم المتغير(y) والوسط الحسابي لقيم الزمن (t) لكل قسم، وبعدها يتم تحديد نقطتي الوسطين على معلم متعامد ليمثلا نقطتين من خط مستقيم يبين الاتجاه العام للسلسلة[3].

إن طريقة المتوسط النصفي تعتمد إذا كان عدد عناصر السلسلة فردي على حذف القيمة الموجودة في منتصف السلسلة، وأخذ الأوساط للقيم المتبقية، أما إذا كان عدد المشاهدات زوجي فيتم قسمة السلسلة على إثنين مباشرة[4].

3- طريقة المتوسطات المتحركة

تعرف طريقة المتوسطات المتحركة بأنها "سلسلة من المتوسطات الحسابية لقيم متغيرة في تتابع خلال عدد ثابت من السنوات"[5]، وهي تعتمد على محاولة تمهيد التذبذبات للسلسلة الزمنية بواسطة عملية أخذ سلسلة من المتوسطات للقيم الأصلية للظاهرة تشتمل على فترات متداخلة من البيانات[6].

تعتمد هذه الطريقة على أخذ متوسطات متتابعة متداخلة لعدة سنوات في السلسلة بطول معين مع إسقاط السنة الأولى وإضافة السنة التالية في كل مرة، والنتيجة هي إزالة التعرجات التي تظهر في المنحنى التاريخي للسلسلة، وتكمن أهمية هذه الطريقة إذا رسمنا السلسلة الزمنية الأصلية ثم رسمنا على نفس المستوى سلسلة المتوسطات المتحركة، فنجد أن الخط البياني قد تغير شكله بحيث لم يصبح متعرجا وأصبح في صورة خط مستقيم[7].

---

[1] كامل فليفل، فتحي حمدان، الإحصاء، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان2012، ص236.
[2] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، مرجع سابق، ص141.
[3] محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005، ص213.
[4] كامل فليفل، فتحي حمدان، مرجع سابق، ص239.
[5] وحيد مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص336.
[6] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، مرجع سابق، ص150.
[7] محمد حسين محمد رشيد، مرجع سابق، ص284.

يعرف المتوسط المتحرك بأنه الوسط الحسابي لعدد من المشاهدات المتعاقبة في السلسلة بطول معين، وعند تطبيق محافظ الحسابات لهذا الأسلوب يجب التأكد من المفاهيم التالية:[1]

- تحديد طول الفترة التي يتعين إتخاذها أساسا للحساب، فعندما يكون طول المتوسط المتحرك الذي يتم إختياره عددا فرديا فإن المتوسط المتحرك الناتج يسمى المتوسط المتحرك المركزي؛
- حساب المتوسطات المتحركة، فكلما كان طول المتوسط المتحرك كبيرا كلما أصبحت السلسلة الزمنية أكثر سهولة.

4- طريقة المربعات الصغرى

تعد طريقة المربعات الصغرى من أفضل الطرق وأكثرها إنتشارا لتحديد خط أو منحنى الإتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير محل الدراسة، ويمكن الحصول على معادلة الإتجاه العام بإستخدام نفس الأسلوب الذي تم إعتماده في إيجاد معادلة الانحدار الخطي البسيط[2].

إن طريقة المربعات الصغرى تعتبر من أوسع الطرق إنتشارا في التطبيق، وهي طريقة رياضية بواسطتها يستطيع محافظ الحسابات توفيق خط الإتجاه العام للبيانات أخذ بعين الإعتبار الشروط الأتية:[3]

- إن مجموع إنحرافات القيم الحقيقية لـ y عن القيم الإتجاهية يساوي الصفر؛
- إن مجموع مربعات إنحرافات القيم الحقيقية عن القيم الإتجاهية أصغر ما يمكن.

تقوم معادلة المربعات الصغرى على تحديد منحنى الإتجاه العام للسلسلة الزمنية بين الظاهرة (y) والزمن (t) وتسمى معادلة الإتجاه العام وهي:[4]

$$y = a + b\,t$$

$$b = \frac{\sum_{i=1}^{n}(t_i - \bar{t})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^{n}(t_i - \bar{t})^2}$$

$$a = \bar{y} - b\bar{t}$$

3-4-2- طرق تعيين التغيرات الموسمية

تهدف دراسة التغيرات الموسمية إلى التعرف على أثر تغير الموسم على سلوك المتغير قيد الدراسة، وذلك عن طريق حساب ما يسمى بالدليل الموسمي أو الرقم الموسمي وهو رقم إحصائي نسبي يعتبر دليلا على أثر الموسم في كل فترة زمنية جزئية من السنة[5].

1- طريقة النسبة إلى الإتجاه العام

---

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ الإحصاء، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية2008، ص453.
[2] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين خنوش، مرجع سابق، ص410.
[3] دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، مرجع سابق، ص ص156-157.
[4] كامل فليفل، فتحي حمدان، مرجع سابق، ص232.
[5] سالم عيسى بدر، عماد غصاب عبابنة، مرجع سابق، ص196.

توجد عدة طرق لحساب الدليل الموسمي إلا أن من أهمها وأدقها طريقة النسبة إلى الإتجاه العام كونها تساعد محافظ الحسابات على تجريد مشاهدات السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة من أثر الاتجاه العام أولا، وإمكانية إيجاد القيم التقديرية للمتغير محل الدراسة في المستقبل إعتمادا على قيم المؤشرات الموسمية المعدلة ثانيا، وتتلخص خطوات هذه الطريقة فيما يلي: [1]

- تحديد معادلة خط الإتجاه العام بإستخدام طريقة المربعات الصغرى؛
- إيجاد النسبة المئوية بقسمة كل قيمة حقيقية على القيمة الإتجاهية المقدرة المقابلة؛
- إيجاد حاصل قسمة مجموع النسب المحصل عليها عموديا على عدد السنوات، وهو ما يعرف بالدليل الموسمي؛
- قسمة كل قيمة حقيقية على المعامل الموسمي المقابل لها وضربه في مئة (100) للحصول على قيم المتغير محذوف منه التغيرات الموسمية.

2- طريقة النسبة إلى المتوسط المتحرك

يعتبر إستخدام طريقة النسبة إلى المتوسط المتحرك من الطرق شائعة الإستخدام في تقدير التغيرات الموسمية، وتفترض هذه الطريقة أن المتغيرة الموسمية لها دورة لكل أربعة فصول، وأن شكل التغير يبقى نفسه لكل سنة، وتفترض أيضا أن التغيرات العشوائية مستقلة عن بعضها البعض للفترات المختلفة[2].

تتلخص أهم مراحل تطبيق طريقة النسبة إلى المتوسط المتحرك في الخطوات التالية:[3]

- حساب المتوسط المتحرك المركزي بطول مناسب، في ضوء بيانات السلسلة الزمنية سواء كانت شهرية أو فصلية؛
- إيجاد حاصل قسمة مشاهدات الظاهرة y على المتوسط المتحرك المركزي وضرب الناتج في (100)؛
- حساب متوسطات المؤشرات الفصلية التي تم الحصول عليها حسب الفصول أو الأشهر، وإيجاد مجموع المتوسطات؛
- تعديل قيم متوسطات المؤشرات الموسمية للفصول أو الأشهر وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{المؤشر الموسمي المعدل} = \frac{\text{متوسط الفصل (أو الشهر)}}{\text{مجموع متوسطات الفصول (أو الاشهر)}} \times \text{عدد الفصول (أو الأشهر)}$$

- إزالة أثر الموسم من مشاهدات الظاهرة y وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{مشاهدات الظاهرة مجردة من أثر الموسم} = \frac{\text{مشاهدات الظاهرة}}{\text{المؤشر الموسمي المعدل}} \times 100$$

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص228.
[2] محمد صبحي أبو صالح، مرجع سابق، ص512.
[3] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين خنوش، مرجع سابق، ص391.

3- طريقة النسبة إلى المتوسط العام

تعد طريقة النسبة إلى المتوسط العام من الطرق المعروفة في تقدير التغيرات الموسمية سواء كانت فصلية أو شهرية، وتتلخص خطوات هذه الطريقة في العناصر التالية:[1]

- حساب متوسط الفصول؛
- حساب المتوسط العام وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{المتوسط العام} = \frac{\text{مجموع متوسطات الفصول}}{\text{عدد الفصول}}$$

- حساب الدليل الموسمي للفصول وفقا للعلاقة:

$$\text{الدليل الموسمي} = \frac{\text{متوسط الفصل}}{\text{المتوسط العام}} \times 100$$

- يتم إزالة أثر الموسم من الظاهرة y وفقا للعلاقة:

$$\text{مشاهدات الظاهرة مجردة من أثر الموسم} = \frac{\text{مشاهدات الظاهرة}}{\text{الدليل الموسمي}} \times 100$$

إن أساس تطبيق هذه الطريقة هو أن القيم المشاهدة للظاهرة تحتوي على جميع مكونات السلسلة الزمنية، بينما المتوسط الفصلي أو الشهري خال من الآثار الموسمية، كما أن حساب المتوسط لعدة سنوات يخفف كثيرا من حدة الآثار الدورية والعشوائية، لذا فإنه بقسمة القيم المشاهدة للظاهرة على المتوسط الموسمي يمكن من حذف تأثير المتغيرات الموسمية والدورية والعشوائية.

3-4-3- طرق تعيين التغيرات الدورية

لغرض قياس التغيرات الدورية وفصلها عن بقية مكونات السلسلة الزمنية يستخدم محافظ الحسابات طريقة الباقي وهي أكثر الطرق شيوعا، حيث تعتمد على إستبعاد أثر الاتجاه العام للسلسلة الزمنية ثم أثر الموسم ويكون الباقي هو أثر التغيرات الدورية والعشوائية، وهي تظهر كنسبة مئوية لذا تسمى بالمناسيب الدورية[2].

4-4-3- طرق تعيين التغيرات العشوائية

[1] محمد عبد العال النعيمي، حسن ياسين طعمة، الإحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2008، ص ص360-361.
[2] حسين الجادري، مرجع سابق، ص ص377-378.

يمكن قياس التغيرات العشوائية بعد تحديد وتصحيح القيم الخاصة بالإتجاه العام والمواسم والدوريات، وهذا بقسمة القيم المشاهدة على كل من الاتجاه العام والعنصر الموسمي والعنصر الدوري، وبالتالي الحصول فقط على العنصر العشوائي الذي يظهر عادة بقيم ضعيفة وتابعة لقانون التوزيع الاحتمالي الطبيعي الذي يعتمد على أن الانحرافات الضعيفة تقع باحتمالات كبيرة والتذبذبات القوية لا تحدث إلا باحتمالات ضعيفة جدا[1].

3-5- أهمية إستخدام نماذج التحليل المتقدمة في عملية المراجعة

يتمثل جوهر عمل محافظ الحسابات في تجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي حول الأحداث والعمليات الإقتصادية للمؤسسة محل المراجعة، حتى يستطيع تكوين أساس معقول يستند إليه عند إبداء رأيه النهائي عما إذا كانت القوائم المالية لتلك المؤسسة تعبر بصدق عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وفي سبيل ذلك يقوم محافظ الحسابات بالإعتماد على مجموعة من الإختبارات وخاصة نماذج التحليل المتقدمة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة.

3-5-1- زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق

إن قيام محافظ الحسابات بتحليل وتفسير نماذج التحليل المتقدمة وعدم ظهور تقلبات جوهرية يدل على إنخفاض إحتمال وجود أخطاء مادية كبيرة أو مخالفات، وبالتالي توفر نماذج التحليل المتقدمة دليل قوي يدعم صدق وعدالة عرض الحسابات التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية في نطاقها، مما يجعل محافظ الحسابات عادة يقلل من إختبارت تفاصيل العمليات والأرصدة التي يجريها على تلك الحسابات.

يساهم الإستخدام الجيد لنماذج التحليل المتقدمة في تنفيذ عملية المراجعة في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق، ولإمكانية الحكم على مدى مساهمة نماذج التحليل المتقدمة في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق فإنه يجب على محافظ الحسابات تحديد كل من:[2]

- الأهداف والتي تتمثل في إبداء رأي فني، وكذلك تخفيض تكلفة الوصول إلى هذا الرأي لأقل حد ممكن؛
- المخرجات والتي تتمثل في الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، وهي التي يتم تحديدها وتلخيصها في برنامج الفحص؛
- المدخلات والتي تتمثل في الأساليب المتاحة أمام محافظ الحسابات والتي يختار من بينها الأساليب المناسبة لتنفيذ الإجراءات المحددة، مع مراعاة تكلفة إستخدام هذه الأساليب والمتمثلة في وقت إتمام عملية الفحص وبعض التكاليف الأخرى.

3-5-2- تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة

تتوقف تكلفة عملية المراجعة على الوقت والجهد الذي يمضيه محافظ الحسابات ومساعدوه في أداء هذه الخدمة. ويسمح إستخدام نماذج التحليل المتقدمة بترشيد هذه العملية أو تخفيض وقتها دون الإضرار بفعاليتها.

---

[1] نصيب رجم، مرجع سابق، ص62.

[2] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص118.

إن نماذج التحليل المتقدمة تعتبر من أحسن الأساليب التي يعتمد عليها محافظ الحسابات، حيث يمكنه تطبيقها داخل مكتبه دون الحاجة للإنتقال إلى مقر المؤسسة محل المراجعة، وذلك على أساس البيانات الظاهرة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الإختبارات الأخرى وبالتالي تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة[1].

تساعد نماذج التحليل المتقدمة محافظ الحسابات على تحديد الأرصدة غير العادية والتي بها درجة عالية من الأخطاء، ومن ثم يقتصر عمل محافظ الحسابات على التوسع في الإختبارات التفصيلية على هذه الأرصدة فقط، مما يترتب عليه إختصار في الوقت اللازم للفحص وتوفير حجم التكاليف اللازمة لتحقيق الأهداف إلى حدها الأدنى[2].

كما يفيد إستخدام نماذج التحليل المتقدمة في تحقيق أهداف المراجعة وذلك من خلال المزايا التالية:[3]

- تمد نماذج التحليل المتقدمة محافظ الحسابات بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط الجهات الخاضعة للمراجعة في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي، الأمر الذي يهيئ له الفرصة للقيام بمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة؛
- تتيح نماذج التحليل المتقدمة دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للجهة الخاضعة للمراجعة، ولمحافظ الحسابات تقييم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى إنسجام ذلك مع أغراض تلك الجهة وأهدافها؛
- مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن قصور وضعف التخطيط مما يساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات؛
- تقييم كفاءة الإدارة التنفيذية في أي مستوى إداري من مستوياتها.

3-5-3- تخفيض مخاطر عملية المراجعة

تمثل مخاطر المراجعة المخاطر التي يتعرض لها محافظ الحسابات عند إختيار عينة ليست ممثلة تمثيلا تاما للمجتمع محل المراجعة، حيث لا يوجد التطابق التام بين نتائج الفحص لعينة من المجتمع ونتائج الفحص للمجتمع بأكمله، وتساعد الأساليب الإحصائية والرياضية في تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن عن طريق إختيار البنود التي تظهر فيها تقلبات جوهرية فقط، وبالتالي لفت نظر محافظ الحسابات وتركيزه على المواضع التي بها درجة عالية من الأخطاء والتي تحتاج إلى التوسع في الإختبارات التفصيلية، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإكتشاف الناتجة عن إستخدام العينات في الفحص إلى أدنى حد ممكن[4].

إن محافظ الحسابات يعمل على معرفة طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة ومجال عملها كجزء من عملية التخطيط للمراجعة، وتعتبر نماذج التحليل المتقدمة أحد الأساليب التي تستخدم عادة للتوصل إلى مثل هذه المعلومات، حيث يتمكن محافظ الحسابات الذي تتوفر له المعرفة الشاملة عن المؤسسة من تخطيط برنامج

---

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص195.
[2] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص119.
[3] محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق2001، ص ص6-7.
[4] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص118.

المراجعة بالشكل المناسب وتنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم تتم مراجعتها بعد بالمعلومات ذاتها التي تمت مراجعتها في السنوات السابقة[1].

3-5-4- دعم نتائج الإختبارات الأساسية

يعمل محافظ الحسابات على تصميم الإختبارات الأساسية التي تساعد في التقييم الخاص لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وتتكون الإختبارات الأساسية عند مستوى الإثبات من إختبارات التفاصيل ومن الإختبارات التحليلية الجوهرية، ويتوقف قرار إستخدام حجم أية إجراءات مراجعة على حكم محافظ الحسابات بشأن الكفاءة والفعالية المتوقعة لإجراءات المراجعة المتوفرة لتقليل المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات إلى مستوى منخفض بشكل مقبول[2].

إن إستخدام نماذج التحليل المتقدمة يساهم في تحديد الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة بين البيانات المالية للسنة محل المراجعة والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة ويشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وهي التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها أو التغيرات الجوهرية التي لا تحدث عندما يكون من المتوقع حدوثها[3].

إن تطبيق نماذج التحليل المتقدمة في مرحلة الإختبارات الأساسية ومرحلة إعداد وعرض تقرير محافظ الحسابات يساعد على الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية، غير أنه يمكن للنظرة الشاملة أن تحدد مخاطر غير معروفة سابقا للأخطاء الجوهرية، وفي هذه الحالات قد يحتاج محافظ الحسابات أن يعيد تقييم إجراءات المراجعة المخططة، بناءا على الإعتبار المعدل للمخاطر المقيمة لجميع أو بعض فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والتأكيدات ذات العلاقة[4].

[1] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص ص269-270.
[2] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص ص458-459.
[3] ناظم شعلان جبار، مرجع سايق، ص123.
[4] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص 464.

خلاصــة الفصــل

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان الأسس النظرية للمراجعة التحليلية مع التركيز على توقيت إستخدامها في عملية المراجعة وأنواع إجراءاتها وخطوات تطبيقها وإعتبارات تنفيذها، وكذلك حاولنا تبيان كيفية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في أداء عملية المراجعة، مع تبيان أهمية إستخدام المراجعة التحليلية بالنسبة لعملية المراجعة بصفة عامة ولمحافظ الحسابات والأطراف المستفيدة من عملية المراجعة بصفة خاصة.

نظرا لسهولة وفعالية الإجراءات التحليلية وإنخفاض تكلفتها فإن أغلب الجهات المهنية توجب على محافظي الحسابات القيام بها، إذ تتطلب معايير المراجعة الأمريكية ومعايير المراجعة الدولية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية التي تساعد على أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية.

تعتبر أساليب التحليل المالي من الأساليب الأكثر شيوعا في المراجعة التحليلية، إذ يعتمد محافظ الحسابات على النسب المالية العامة وتحليل الإتجاه والتغير عند تحديده لمجالات المشاكل المحتملة التي تحتاج لتحليل إضافي وأداء إختبارات مراجعة إضافية.

تعد نماذج التحليل المتقدمة كذلك من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تستخدم في تقدير قيم أرصدة الحسابات وتحديد ما إذا كانت هناك تحريفات في هذه القيم، وتتمثل هذه الأساليب أساسا في تحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية.

إستكمالا للجانب النظري لهذا البحث سنحاول من خلال الفصل الثالث توضيح كيفية تطبيق أساليب المعاينة الإحصائية في أداء وتنفيذ عملية المراجعة، من أجل الوصول إلى إبداء الرأي الفني المحايد والصحيح عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

الفصل الثالث

مساهمة أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيد أداء عملية مراجعة

تمهيـــد

إن ظهور المؤسسات كبيرة الحجم وزيادة العمليات في هذه المؤسسات وتنوعها أدى إلى تعقد أنشطتها وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، مما أدى إلى تحول عملية مراجعة الحسابات من المراجعة الكاملة إلى المراجعة الإختبارية التي تقوم على أساس إختبار الجزء من الكل وذلك بإستخدام أسلوب المعاينة، والذي يسمح بالسيطرة على الكم الكبير من العمليات والمعلومات عند مراجعتها، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد وتخفيض تكلفة عملية المراجعة.

إن المعاينة الإختبارية لا تعني القيام بفحص شامل لكل العمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية ولكل المستندات المؤيدة لها، ولكنها تكتفي بإختيار عينة من العمليات وفحصها فحصا شاملا على أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع العمليات الذي سحبت منه العينة حتى يمكن لمحافظ الحسابات أن يعمم نتائج فحص العينة على مجتمع العمليات.

تعتبر أساليب المعاينة الإحصائية من أهم الأدوات التي يمكن لمحافظي الحسابات إستخدامها في مراجعة الحسابات، حيث تساهم في ترشيد قسم من القرارات التي يتخذونها وتبعدها عن التلون بالآراء الفردية.

للإلمام بكافة جوانب هذا الفصل، إرتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الأول المفاهيم الأساسية لإستخدام أساليب المعاينة في المراجعة مع التركيز على أنواع وخطط المعاينة في مراجعة الحسابات وأساليب إختيار العينات الإحصائية، وأخيرا خطوات عملية المعاينة الإحصائية.

يتناول المبحث الثاني إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة والتي تساهم في تكوين قناعة محافظ الحسابات بأن الأنظمة والإجراءات تعمل وفقا لما هو مقرر لها أو لا، من خلال إستخدام طريقة معاينة الصفات أو معاينة الإستكشاف.

يعرض المبحث الثالث إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية، وذلك من خلال التطرق إلى أسلوب معاينة المتغيرات بإستخدام الوسط الحسابي وبإستخدام تقدير النسبة والفروق، وأخيرا التطرق إلى أسلوب معاينة الوحدات النقدية وخطوات تطبيقه في عملية المراجعة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات

يواجه محافظ الحسابات عند فحص القوائم المالية أرصدة ناتجة عن عمليات مالية عديدة متكررة وصغيرة، والتي تكون مدعمة بالعديد من المستندات التي يكون لها نفس الخصائص والصفات إلى حد ما، وهو ما يجعل فعالية التكلفة لا تتحقق إذا قرر محافظ الحسابات فحص كل عملية أو مستند بالنسبة لخاصية أو صفة معينة، خاصة إذا كان مجتمع المراجعة متجانس إلى حد كبير.

1-1- مفهوم المعاينة في مراجعة الحسابات

تعتبر المعاينة من أهم الأدوات التي يمكن لمحافظي الحسابات إستخدامها في مراجعة الحسابات، حيث تساهم في ترشيد قسم من القرارات التي يتخذونها وتبعدها عن التلون بالآراء الفردية.

1-1-1- تعريف المعاينة في مراجعة الحسابات

إن المجالس والمنظمات المهنية للمراجعة والباحثين عرفوا المعاينة في عملية المراجعة من وجهات نظر متقاربة، حيث عرفها محمد سمير الصبان بأنها "فحص نسبة أو عينة من مجموعة مفردات لغرض تقدير خاصية معينة لهذه المجموعة، عن طريق ما يسفر عنه فحص خصائص العينة، وغالبا ما يمثل المؤشر أو الخاصية التي نحصل عليها من العينة أحسن تقدير لخاصية المجموعة ككل"[1].

كما عرفها نظمي والعزب على أنها "فحص جزء من المجموع الكلي تمييزا لها عن المجتمع الذي يتم الإختيار منه، بهدف الحصول على معلومات عن المجتمع دون حاجة إلى فحصه بالكامل"[2].

أما محمد الفيومي فقد عرف المعاينة بأنها "تطبيق إجراءات المراجعة على عدد يقل عن 100% من المفردات المكونة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات لتساعد محافظ الحسابات في الحصول على وتقييم أدلة المراجعة بشأن خاصية معينة للمفردات المختارة لتكوين إستنتاج بشأن المجتمع الذي يكون رصيد الحساب أو النوع من العمليات"[3].

في حين عرفتها لجنة تطبيقات المراجعة الدولية بأنها "تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100% من مفردات أرصدة الحسابات، أو مجموعة العمليات ليتمكن محافظ الحسابات من الحصول على دليل المراجعة وتقييمه لبعض من خصائص المفردات المختارة لكي يساعده في تكوين نتيجة بشأن المجتمع"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المعاينة في مجال مراجعة الحسابات بأنها "قيام محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100% من المفردات داخل رصيد الحساب أو مجموعة العمليات، بما يمكنه من الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها لغرض الوصول أو المساعدة في الوصول إلى إستنتاج بشأن المجتمع".

1-1-2- أهمية إستخدام المعاينة في مراجعة الحسابات

[1] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، وأخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية1996، ص254.
[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص14.
[3] محمد الفيومي محمد، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006، ص377.
[4] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص399.

إن استخدام المعاينة من قبل محافظ الحسابات يوفر له العديد من الفوائد والمزايا، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- نتيجة العينة موضوعية وحقيقية ويمكن الدفاع عنها

تعتمد المعاينة الإحصائية في تحديد حجم العينة وتفسير نتائجها على مجموعة من القواعد والمبادئ الإحصائية التي يمكن برهنتها، كما تستند إلى الإختيار الاحتمالي لمفردات العينة الذي يجعلها موضوعية وغير متحيزة، مما يزود محافظ الحسابات بأساس يمكنه من الدفاع عن النتائج التي توصل إليها أمام المستفيدين من رأيه و أمام القضاء[1].

2- تقدير أخطاء المعاينة

إن استخدام المعاينة من قبل محافظ الحسابات يوفر له إمكانية تقديم رأيه المعبر عنه في التقرير مقرونا بمقياس تقديري لخطر الاكتفاء بدراسة جزء من كامل المجتمع مما يخلق لدى المستفيدين من هذا التقرير طمأنينة لم تكن لتتوفر في أسلوب الحكم الشخصي التي تعجز عن تقديم مثل هذا المقياس[2].

3- تخفيض وقت وتكلفة عملية المراجعة

إن توفر المعلومات من جزء صغير فقط من المجتمع يقلل من نفقات الدراسة، وينقص من الجهد المبذول في جمع البيانات وتبويبها، فقد يكون مجتمع الدراسة يحوي على عناصر طويلة يضطر محافظ الحسابات لمراجعتها عنصرا عنصرا، مما يكلفه جهدا كبيرا، ولهذا فإن الإعتماد على طريقة العينات تساعد على جمع البيانات وتبويبها بأقل تكلفة وسرعة أكبر مما لو قام محافظ الحسابات بمسح إحصائي شامل[3].

4- تقدير مسبق لحجم العينة على أساس موضوعي

إن المدخل الإحصائي يمدنا بالجداول والمعادلات الرياضية لتحديد حجم العينة الملائم لكل إختبار إستنادا إلى أسس موضوعية بما يتلائم مع معايير تحدد سلفا، و تعكس هذه المعايير الشروط التي يتطلبها محافظ الحسابات والسمات التي يتصف بها المجتمع الخاضع للمعاينة[4].

5- إستنباط النتائج بطريقة دقيقة

يتطلب الفحص الشامل لمجموعة كبيرة من البيانات الكثير من الوقت والجهد والعديد من الأفراد، مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة عملية المراجعة، وإحتمال حدوث أخطاء لعدم توافر العاملين الأكفاء، وذلك بعكس الحال عند فحص عينة صغيرة يمكن تحديدها بعناية مصحوبة بمجموعة قليلة من الأشخاص المؤهلين مما يؤدي إلى موضوعية في النتائج، بحيث يمكن تحديد خطأ المعاينة[5].

2-1- أنواع وخطط المعاينة في مراجعة الحسابات

[1] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، وأخرون، مرجع سابق، ص256.
[2] محمد سمير الصبان، أحمد محمد كامل سالم، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر2008، ص15.
[3] محمد مشيد، مرجع سابق، ص106.
[4] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، وأخرون، مرجع سابق، ص256.
[5] المرجع السابق، ص257.

إن المجالس والمنظمات المهنية للمراجعة تقسم طرق المعاينة في المراجعة إلى مجموعتين رئيسيتين هما المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية، وهما متشابهتان من حيث أن كل منهما يتضمن خطوات تخطيط العينة وإختيار العينة وإجراء الإختبارات وتقييم النتائج[1].

1-2-1- أنواع المعاينة في مراجعة الحسابات

هناك نوعان للمعاينة يمكن لمحافظ الحسابات إتباع أي منهما على ضوء تقديره المهني وظروف العملية وطبيعة أدلة الإثبات التي ينبغي الحصول عليها. و يتمثل هذان النوعان في: المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية.

1- المعاينة غير الإحصائية

إن طريقة المعاينة غير الإحصائية أو المعاينة الحكمية تعتمد على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات بدرجة كبيرة فيما يتعلق بتحديد حجم العينة وطريقة إختيار مفرداتها وتفسير نتائجها[2].

أ- تعريف المعاينة غير الإحصائية

يعرف أسلوب المعاينة غير الإحصائية بأسلوب العينات الحكمية وهو الأسلوب الذي يعتمد على خبرة محافظ الحسابات وتقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة، وإختيار مفردات العينة، وتقييم نتائجها[3].

يعتمد أسلوب المعاينة غير الإحصائية في المراجعة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات طبقا لمعلوماته عن المجتمع المراد فحصه، وبالتالي فهذا النوع من العينات لا يستخدم أي أسلوب رياضي أو إحصائي، كما أنه لا يمكن قياس خطأ المعاينة عند تطبيقه، ولذلك فإن مهمة العينات غير الإحصائية هي تحديد حجم العينة وإختيار عناصرها[4].

وفي جميع الأحوال يمكن لمحافظ الحسابات إستخدام هذا الأسلوب في الحالات التي يكون فيها المجتمع ممثلا في وحدات محددة أو متجانسة.

إن إستخدام محافظ الحسابات لأسلوب المعاينة غير الإحصائية يحتم عليه إتباع الخطوات التالية:[5]

- تحديد هدف فحص العنصر المحاسبي؛
- تحديد العوامل التي تؤثر في نطاق الفحص كالخطر والأهمية النسبية والتكلفة والعائد؛
- تحديد نوع المراجعة تفصيلي أو تحليلي أم الإثنين معا؛
- تحديد ما إذا كان سيقوم بفحص كل المجتمع، أو سيتبع أسلوب العينات غير الإحصائية عند القيام بفحصه.

ب- طرق المعاينة غير الإحصائية

[1] أحمد محمد نور، وأخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية2007، ص141.
[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص41.
[3] السيد أحمد السقا، المراجعة المتقدمة، مطابع غباشي، طنطا2008، ص46.
[4] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص420.
[5] أحمد حلمي جمعة، مدخل للتدقيق الحديث، مرجع سابق، ص222.

يتم اختيار العينة حكميا في ظل أسلوب المعاينة غير الإحصائية بطرق لا تعتمد على الأساليب الرياضية والإحتمالات وهو ما يصعب من تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه، وعموما فإن مهارة ومعرفة محافظ الحسابات في تطبيق أحكامه على العينة تلعب دورا كبيرا في مثل هذه الطرق.

*** الإختيار الموجه للعينة**

إن الإختيار الموجه للعينة يعني أن كل مفردة من مفردات العينة يتم إختيارها بناء على معيار حكمي من محافظ الحسابات وبتوجيه خاص منه، ومن ثم لا توجد فرص متساوية لكل مفردات العينة عند سحبها، ومن المعايير الحكمية شائعة الإستخدام ما يلي:[1]

- إختيار المفردات الأكثر عرضة لوجود إنحرافات بها، كحسابات المدينين التي مضى عليها وقت طويل دون تحصيل، والمشتريات والمبيعات التي تتم من خلال أطراف ذات الصلة، أو عمليات ذات مبالغ ضخمة غير عادية أو معقدة وغيرها؛
- إختيار المفردات التي تحتوي على الخصائص المختلفة للمجتمع، فمحافظ الحسابات يمكنه وصف الأنواع المختلفة للمفردات التي تمثل في مجموعها المجتمع ومن ثم تصميم عينة ممثلة عن طريق إختيار مفردة أو أكثر من كل نوع؛
- إختيار مفردات تمثل قيمة نقدية كبيرة في المجتمع، أي إختيار عينة منن المفردات تغطي نسبة كبيرة من إجمالي القيمة النقدية للمجتمع.

***إختيار العينة الطبقية**

تعتمد هذه الطريقة على إختيار عدة مفردات بشكل متتابع، فبمجرد تحديد أول مفردة أو عنصر معين في المجموعة فإن باقي مفردات المجموعة سيتم إختيارها تلقائيا، وهي تكون مقبولة عند إستخدام عدد معقول من المجموعات، كما تستخدم كطريقة مكملة لطرق أخرى عندما يكون هناك إحتمال كبير لوجود مخالفات في فترة زمنية معينة مع الأخذ بعين الإعتبار الحيطة والحذر في ظل إمكانية تغير بعض الظروف كتغيرات النظام المحاسبي أو موسمية الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

*** إختيار العينة الصدفية**

تعتبر معاينة المصادفة تقنية من تقنيات العينات غير الإحصائية التي يستعين بها محافظ الحسابات بشكل خاص في سياق إختبار الرقابة الداخلية، إذ لا يستخدم محافظ الحسابات منهج منظم بل يحاول قدر الإمكان تجنب التحيز والقدرة على التوقع[2].

يتمثل إختيار العينة الصدفية في إختيار المفردات دون أي تدخل من محافظ الحسابات، أي أن محافظ الحسابات يختار مفردات المجتمع دون أي إعتبار لخصائص معينة تميزها[3].

2- المعاينة الإحصائية

[1] حسين عبيد، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية2006-2007، ص ص298-299.
[2] محمد مشيد، مرجع سابق، ص87.
[3] حسين عبيد، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، مرجع سابق، ص ص300-301.

يقوم أسلوب المعاينة الإحصائية على الإنتقاء العشوائي وإستعمال نظرية الإحتمال لتقييم نتائج العينة، بما في ذلك قياس مخاطر المعاينة بشأن المجتمع محل المراجعة[1].

أ- تعريف المعاينة الإحصائية

المعاينة الإحصائية هي المعاينة التي تعتمد على قوانين نظرية الإحتمالات والطرق والجداول الإحصائية في تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها، وأخيرا تقييم النتائج التي نتوصل إليها[2].

إن أسلوب المعاينة الإحصائية يعتمد أساسا على قواعد الرياضيات وقوانين الإحتمالات عند إختيار العينة وتحديد حجمها ودرجة الثقة في نتائجها، وتكون نتائج العينة قابلة للقياس أو التفسير الإحصائي، وهي تمكن محافظ الحسابات من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي وتساعد على إختيار عينة لا أكثر ولا أقل من اللازم بل تكون مناسبة مع مجتمع الدراسة[3].

ب- أهمية إستخدام المعاينة الإحصائية في المراجعة

من أهم خصائص إستخدام المعاينة الإحصائية أن لكل مفردة داخل مجتمع المراجعة نفس الإحتمال لسحبها، فالنظرية الرياضية للإحتمالات تمد محافظ الحسابات بالأساس الذي يستخدمه لتقييم مدى موثوقية النتائج التي يتوصل إليها، ومدى دقة الإستنتاج الذي يقوم به في مجال تحليل وتفسير البيانات الكمية[4].

إن محافظي الحسابات يفضلون إستخدام العينات الإحصائية في مراجعة الحسابات للأسباب التالية:[5]

- إن حجم العينة ومكوناتها يتم تحديدها في أسلوب العينات الإحصائية على أساس موضوعي وبطريقة رياضية، أما في أسلوب العينات غير الإحصائية فهي تخضع للتقدير الشخصي لمحافظ الحسابات؛
- إن خطأ المعاينة يمكن تحديده في حالة إستخدام أسلوب العينات الإحصائية بينما لا يمكن ذلك في حالة إستخدام أسلوب العينات غير الإحصائية؛
- إن نتائج العينات الإحصائية تخضع للتفسير الإحصائي من ناحية معدل الخطأ، درجة دقة العينة، مستوى الثقة، بينما لا يحدث ذلك في حالة إستخدام أسلوب العينات غير الإحصائية؛
- إن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن محافظ الحسابات من تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها بشكل موضوعي وعلمي، ومن ثم يمكن تفادي التحيز الشخصي الذي ينتج عن إستخدام المعاينة غير الإحصائية؛
- إن إتباع المعاينة الإحصائية يمكن من قياس حجم التأكد أو المخاطرة الناتجة من الفحص بالعينة رياضيا؛
- إن نتائج إتباع المعاينة الإحصائية يحكمها معدل خطأ معين ودرجة دقة معينة، ومستوى ثقة معينة.

يوضح الشكل الموالي كيفية إستخدام كل من المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية في تنفيذ عملية المراجعة:

شكل رقم (1-3): المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية

تحديد الهدف من الاختبار

[1] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص421.
[2] محمد سمير الصبان، أحمد محمد كامل سالم، وأخرون، مرجع سابق، ص14.
[3] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص41.
[4] Obert Robert, Audit et commissariat aux comptes : aspects internationaux, 4ème édition, Ed. Dunod, Paris2004, P 121.
[5] سامي حسن علي محمد، مرجع سابق، ص143.

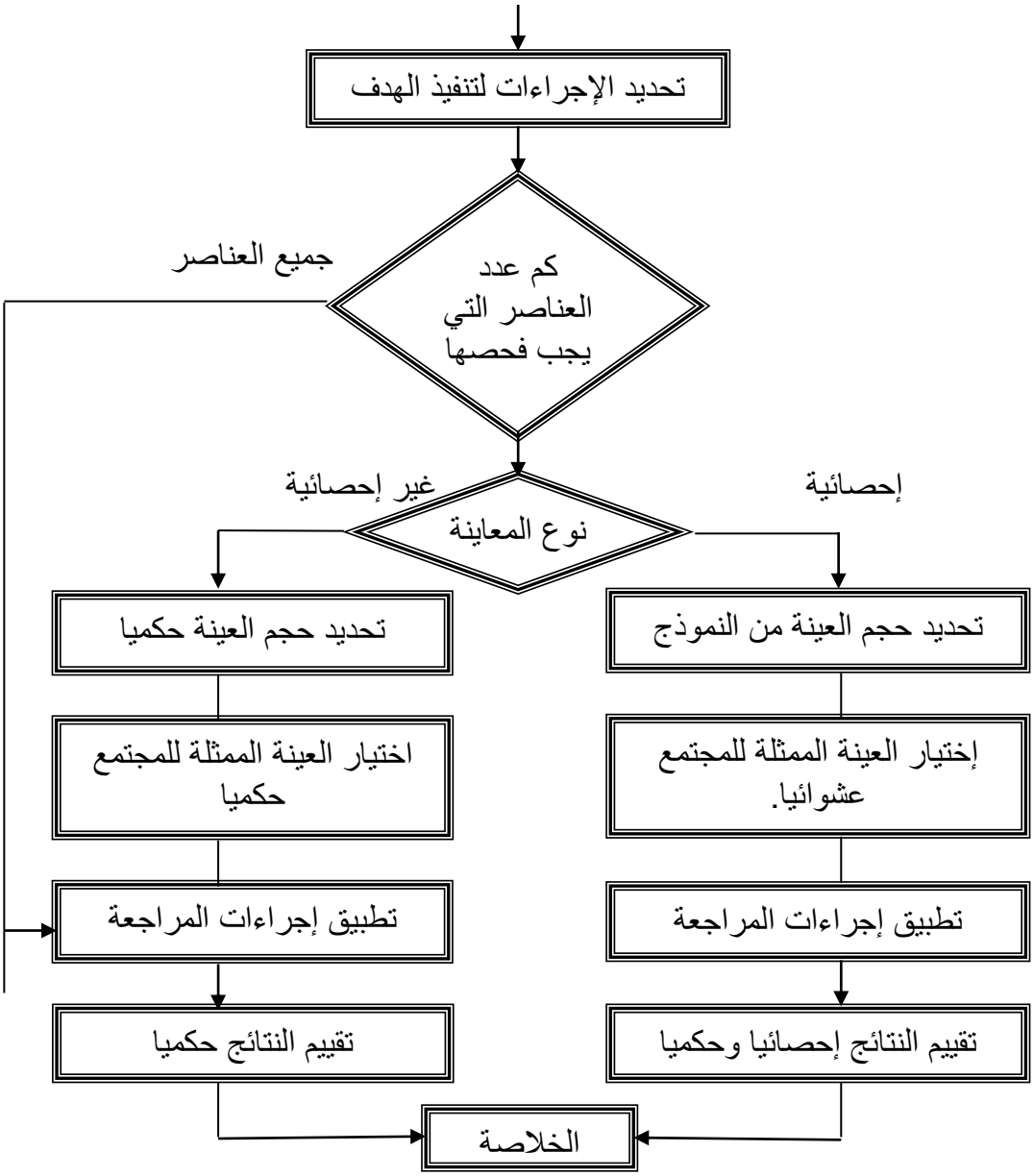

المصدر: سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، دراسة متقدمة في المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013، ص85.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن محافظ الحسابات عند قيامه بإختبارات المراجعة في ضوء أهداف المراجعة يمكنه إستخدام أسلوب العينات غير الإحصائية أو العينات الإحصائية أو يجمع بينهما، كما يتضح أن نتائج العينات الإحصائية تخضع للتفسير الإحصائي، إذ يحكمها معدل خطأ معين ودرجة دقة معينة ومستوى ثقة معين، بينما نتائج العينة غير الإحصائية يخضع تفسيرها لتقدير محافظ الحسابات على ضوء خبرته وتقديره الشخصي.

1-2-2- خطط المعاينة في عملية المراجعة

يتم إختيار خطط المعاينة بطرق تعتمد على الأساليب الرياضية والإحتمالات والحكم الشخصي لمحافظ الحسابات والهدف من المعاينة، وهو ما يسهل من تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه.

1- معاينة التقدير

تعرف معاينة التقدير بأنها تقدير معالم المجتمع عن طريق فحص عينة صغيرة يتم إختيارها بالطرق العشوائية، وهي تمد محافظ الحسابات بتقدير عن تكرار حدوث خاصية معينة، أو تقدير للقيمة الإجمالية أو المتوسطة لمجموعة من المفردات[1].

تمثل معاينة التقدير أكثر الخطط تطبيقا في مجال إختبارات محافظ الحسابات، فهي تهدف إلى القيام بتقديرات كمية معينة لخصائص المجتمع محل الدراسة عن طريق فحص عينة بتقديرات كمية معينة، وهي تتميز بعدة مزايا أهمها:[2]

- تقدير القيم النقدية وتقدير معدل الإنحراف؛
- تحديد معدل الإنحراف المسموح به مسبقا، حيث يستطيع محافظ الحسابات أن يقوم بالمعاينة أولا ثم يقدر معدل الإنحراف، وبعد ذلك يقرر منهج عمله بالنسبة للمجتمع ككل؛
- يتم تقدير معدل محدد للإنحراف، وليس الإشارة إلى أن معدل الإنحراف يزيد أو يقل عن المعدل المحدد؛
- إرتباط نتائج عملية المعاينة بأهداف المراجعة بشكل كبير، حيث تسمح هذه الطريقة بتقدير دقة هذه الأرقام ومدى صدق تمثيلها للواقع؛
- التعبير عن الدقة المطلوبة لتقدير العينة.

2- معاينة القبول

معاينة القبول هي المعاينة التي تستخدم دائما في الرقابة على الجودة، حيث يتم المقارنة بين عدد الأخطاء المكتشفة في العينة وعدد الأخطاء المقبولة والمسموح بها، فإذا زاد عدد الأخطاء المكتشفة عن عدد الأخطاء المقبولة والمسموح بها، فإن المجتمع يعتبر مرفوضا والعكس صحيح[3].

يستخدم أسلوب معاينة القبول لضبط الإنحرافات أكثر من إستخدامها للمراجعة، حيث تهدف إلى تحديد حجم معين للعينة يكون مقبولا إذا كانت نسبة الإنحراف في هذا الحجم لا يتجاوز نسبة الإنحراف المحدد مسبقا ويكون العكس إذا كانت نسبة الإنحراف أكبر من نسبة الإنحراف المحدد مسبقا، أي يكون حجم العينة في هذه الحالة مرفوض، ويتوجب على محافظ الحسابات أن يصل إلى قرار بشأن الخطوة التالية التي سيتخذها عند رفض المجتمع ويعاد النظر فيه في ضوء النتائج التي أظهرها الفحص للعينات[4].

يتميز أسلوب معاينة القبول بالخصائص والمزايا الأتية:[5]

- غالبا ما تكون أحجام العينات صغيرة نسبيا مقارنة بأحجام عينات خطط المعاينة الأخرى؛

[1] محمد سمير الصبان، أحمد محمد كامل سالم، وأخرون، مرجع سابق، ص19.
[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص364.
[3] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، دراسات تطبيقية في المراجعة، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر2014، ص152.
[4] سمية أحمد ميلي، "أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر2016-2017، ص07.
[5] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص356.

- يسمح هذا النوع من المعاينة بأن يستخدم محافظ الحسابات حكمه الشخصي بالنسبة للقرارات التي تنطوي عليها عملية المعاينة، بدلا من ترك هذه القرارات لمحافظي حسابات أقل خبرة يقومون فعلا بعملية الفحص.

3- معاينة الإستكشاف

يستخدم أسلوب معاينة الإستنباط أو الإستكشاف في حالة البحث عن الأخطاء الجسيمة، أو إكتشاف مفردة واحدة على الأقل تحوي نوعا معينا من الأخطاء بهدف دراسته، والتي يؤثر حدوثها على رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية للمؤسسة[1].

كما يستخدم هذا النوع من المعاينة بواسطة محافظ الحسابات لتحديد حجم العينة المناسب الذي يسمح بالكشف عن وجود حدث أو واقعة هامة واحدة على الأقل وبمستوى ثقة معين، وهو يعتبر مفيدا بصفة عامة في إكتشاف عملية التزوير أو التلاعب والأخطاء الكتابية الجوهرية، أو الفشل في الإلتزام بالإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية[2].

يتميز أسلوب معاينة الإستكشاف بالمزايا والخصائص الأتية:

- التوقف عن عملية المعاينة في حال إكتشاف الأخطاء بمستوى ثقة مسموح بها؛
- وضع تعريف واضح ومحدد للانحراف قبل البدء في عملية المعاينة.

3-1- مصطلحات المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات

تتمثل الفكرة الأساسية للمعاينة الإحصائية في أن نتائج العينة توفر معلومات عن مجتمع المراجعة، ولكن يجب على محافظ الحسابات أن يكون على دراية ببعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المعاينة الإحصائية وقادرا على إستخدامها في عملية المراجعة وتنفيذ إختبارات الفحص والتحقق.

1-3-1- المصطلحات المرتبطة باختيار العينة

ترتكز عملية المعاينة الإحصائية فيما يتعلق بمراجعة الحسابات على قوانين الإحتمالات والرياضيات المرتبطة خاصة بتحديد مصطلحات العينة وطرق إختيارها وتحديدها.

1- المجتمع

إن المجتمع الإحصائي هو عبارة عن المجموعة الكلية المحددة مسبقا والتي تتكون من أحداث يرغب محافظ الحسابات في التعرف على معلومات بشأنها، وهو يتكون أساسا من عدد من المفردات والعناصر التي تتصف بصفات مشتركة[3].

يتعين على محافظ الحسابات أن يحدد مجتمع المراجعة بحيث يوفر أكبر إحتمال لتحقيق هدف المراجعة، وهناك شرطين رئيسيين يجب على المحافظ أخذها بعين الإعتبار عند تحديد مجتمع المراجعة:

- يجب أن يكون المجتمع ملائما لأهداف المراجعة؛

[1] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص152.
[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص3364-365.
[3] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص420.

- يجب أن يمكن تعريف مجتمع المراجعة محافظ حسابات أخر من تحديد ما إذا كان البند أو المفردة تنتمي أو لا تنتمي لذلك المجتمع.

2- العينة

إن المفهوم البسيط للعينة هي أنها "جزء من المجتمع يتم إختيارها بحيث تكون ممثلة له خير تمثيل"[1]، فهي يجب أن تتضمن عددا كافيا من البنود التي تتفق نتائجها مع نتائج عينات أخرى من نفس الحجم ومن نفس المجتمع، كما يجب أن تكون العينة ثابتة بحيث يجب ألا تؤدي إلى تذبذب النتائج التي يتم التوصل إليها حتى لو زاد حجم العينة، وأخيرا يجب أن تكون العينة ممثلة، أي أن تتصف بنفس الخصائص التي تتصف بها مفردات المجتمع.

3- حجم العينة

حجم العينة هو عدد وحدات العينة التي اختيرت من مجتمع المراجعة بطريقة عشوائية، والتي تعتمد على عدد من الإعتبارات أهمها:[2]

- الهدف الذي من أجله تسحب العينة؛
- مدى توفر الأفراد الفنيين والمعدات المطلوبة؛
- الدقة المطلوبة.

4- درجة الدقة

يقصد بدرجة الدقة تحديد نسبة الخطأ المقبول من قبل محافظ الحسابات التي لا تؤثر على نتائج المراجعة وتسمى الدقة أيضا بمجال الثقة، وتعتبر مقياسا لدرجة التقارب والتطابق في نتيجة العينة مقارنة بالمجتمع، فقد تكون هناك شكوك في نتائج الدراسات التي تتم باستخدام العينة لأنها لا تشمل على بعض الوحدات الهامة أي جزء فقط قد خضع للدراسة أو بسبب أخطاء القياس[3].

5- وحدات المعاينة

وحدات المعاينة هي عبارة عن عناصر مفردات المجتمع[4]، وهي المفردة أو الوحدة التي تشكل عنصرا في المجتمع الإحصائي الذي يخضع لعملية الفحص أو عملية المعاينة، أي أنها المفردة التي تجمع عنها البيانات والمعلومات الإحصائية المطلوبة[5].

تعتمد وحدة المعاينة على الهدف من العينة فمن أجل إختبارات الرقابة تستخدم معاينة الصفات حيث تكون وحدة المعاينة حدثا أو عملية، ومن أجل الاختبارات التفصيلية للأرصدة تستخدم معاينة الوحدات النقدية حيث تمثل وحدة المعاينة الوحدة النقدية[6].

---

[1] صالح رشيد بطارسة، الإحصاء والإحتمالات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2010، ص18.
[2] وحيد مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص165.
[3] محمد مشيد، مرجع سابق، ص99.
[4] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص149.
[5] خالد خواجة، مصطلحات في المعاينة، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد2005، ص15.
[6] عارف عبد الله عبد الكريم، المراجعة بإستخدام الأساليب الإحصائية، مطابع جامعة طنطا، مصر1998، ص12.

6- إطار المعاينة

يقصد بإطار المعاينة جميع وحدات المعاينة أو مفرداتها، والتي يرى محافظ الحسابات أنها في متناول يده وقد يتفق كل من الإطار والمجتمع بحسب ما إذا كانت المفردات في متناول محافظ الحسابات أم لا، ويمكن إعتبار الإطار على أنه القائمة المكونة من عدد وحدات المعاينة التي يتكون منها المجتمع[1].

7- السحب مع الإرجاع

المعاينة بالإرجاع هي طريقة إختيار العينة التي تسمح بعودة العنصر الذي تم إختياره إلى المجتمع مرة أخرى، وقد يتم إختياره مرة ثانية[2].

8- السحب دون إرجاع

يقصد بالسحب دون إرجاع أن المفردة التي تسحب من المجتمع لا ترد إليه مرة أخرى، ومن ثم لا يمكن لمفردة معينة أن تظهر أكثر من مرة واحدة في نفس العينة[3].

9- الخطأ

يقصد بالخطأ في عملية المراجعة إنحرافات الرقابة أثناء إجراء إختبارات الرقابة، أو وجود بيانات خاطئة عند القيام بالإختبارات الأساسية، وبشكل مشابه فإن عبارة الخطأ الكلي مستعملة للدلالة على معدل الإنحراف أو البيانات الخاطئة كليا[4].

10- معدل الخطأ

معدل الخطأ هو تكرار حدوث إنحراف معين عن أحد الإجراءات المرسومة في تنفيذ الرقابة الداخلية، أو في حساب أو عملية معينة، ويتم تقدير متوسط الخطأ في المجتمع بإضافة أو طرح الخطأ المعياري للتقدير في ضوء مستوى الثقة المناسب[5].

11- خطأ المعاينة

إن خطأ المعاينة هو التباين بين قيم العينة وقيم المجتمع، وهو يمثل الفرق بين قيمة المجتمع وقيمة العينة المسحوبة من ذلك المجتمع، وكلما كان الإختيار جيدا كلما قل خطأ المعاينة وأصبحت العينة أكثر تمثيلا للمجتمع[6].

12- خطأ عدم المعاينة

خطأ عدم المعاينة هو الخطأ الموجود فعلا في العينة، ولكن لم يتحدد كخطأ بسبب إخفاق محافظ الحسابات في تطبيق الإختبارات الملائمة لتحديد الأخطاء في مجتمع معين، أو إلى عدم قدرته على التعرف على هذه الأخطاء، وهو ما يجعل النتائج الإحصائية غير صحيحة[1].

---

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص ص59-60.
[2] دان م جي، وأخرون، المدخل إلى معاينة المراجعة، تعريب: ثناء علي القباني، دار المريخ للنشر، السعودية2011، ص46.
[3] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، وأخرون، مرجع سابق، ص259.
[4] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص420.
[5] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص12-13.
[6] Michael Smithson, Statistics with confidence, Sage, London2000, P135.

1-3-2- المصطلحات المرتبطة بمخاطر المعاينة الإحصائية

تنشأ مخاطر المعاينة نتيجة الأخطاء التي أرتكبت عند مراجعة العينة كإستخدام مستندات غير ملائمة، أو الفهم الخاطئ للإستنتاجات الناتجة عن فئة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقديرات الخاطئة بناء على فئة الإثبات[2].

1- خطر المعاينة

يعرف خطر المعاينة بأنه الخطر الذي يتمثل في أن يصل محافظ الحسابات إلى إستنتاجات غير صحيحة عن مجتمع المراجعة بسبب أن العينة لم تكن ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع الذي سحبت منه[3].

2- خطر القبول غير الصحيح

وهو الخطر الناتج من أن النتائج التي تم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد أن أرصدة الحسابات لا يوجد بها أي أخطاء جوهرية في حين أنه في الواقع توجد بها أخطاء جوهرية، ويرجع خذا النوع من الخطر إلى كفاءة عملية المراجعة[4].

3- خطر الرفض غير الصحيح

وهو الخطر الناتج من أن النتائج التي تم التوصل إليها من فحص العينة تؤكد أن أرصدة الحسابات توجد بها أخطاء جوهرية في حين أنه في الواقع لا توجد مثل تلك الأخطاء، ويرجع هذا النوع من الخطر إلى فعالية عملية المراجعة[5].

4- خطر المغالاة في تقدير أخطار الرقابة

وهي الأخطار الناتجة عن تقدير أخطار الرقابة بناء على فحص العينة عند الفحص الإجرائي أكبر من المستوى الحقيقي لفعالية نظام الرقابة الداخلية، وهذا يترتب عليه أن محافظ الحسابات قد يقلل من درجة إعتماده على نظام الرقابة الداخلية وبالتالي يوسع من نطاق ومدى الإختبارات التي يقوم بها عند مراجعة العمليات والأرصدة دون مبرر، وبالتالي تزيد تكلفة عملية المراجعة دون مبرر[6].

5- خطر تدنية تقدير أخطار الرقابة

وهي الأخطار الناجمة عن تقدير أخطار الرقابة بناء على فحص العينة عند الفحص الإجرائي أقل من المستوى الحقيقي لفعالية هيكل أو نظم الرقابة الداخلية، ويترتب على مثل هذه الأخطار أن محافظ الحسابات

---

[1] دان م جي، وأخرون، مرجع سابق، ص37.
[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص140.
[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص81.
[4] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص16.
[5] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص150.
[6] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص18.

يضع مستوى من الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية أكبر من الحقيقة وقد يؤدي ذلك إلى تعرض محافظ الحسابات لأخطار لاحقة تتمثل في إمكانية وقوع أخطاء بدرجة أكبر مما هو متوقع[1].

6- مخاطر الحدوث

وهي المخاطر المتعلقة ببيانات المؤسسة محل المراجعة وإحتمال إحتواء هذه البيانات على أخطاء جوهرية مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير دقيقة عن وضع المؤسسة، ويحدث هذا النوع من المخاطر نتيجة لعدة أسباب كالمخالفات القانونية أو الإختلاس أو لطبيعة العنصر نفسه[2].

7- المخاطر الملازمة

يظهر هذا النوع من المخاطر عند ربط عناصر القوائم المالية مع بعضها بعلاقة معينة مع إختلاف النظام المحاسبي المتبع في تسجيل كل منها، ويعبر هذا النوع من المخاطر عن مدى حساسية رصيد الحساب للأخطاء الجوهرية.

8- مخاطر الرقابة

تعرف مخاطر الرقابة بأنها مخاطر وجود إنحرافات أو بيانات مضللة يمكن أن تحدث بحساب أو مجموعة حسابات وتكون ذات أثر مادي إما بشكل منفرد أو عند جمعها مع حسابات أخرى، ولا يمكن إكتشافها وتصحيحيها بوقت وقوعها بإستخدام النظام الرقابي المتبع.

9- مخاطر عدم الإكتشاف

وهي المخاطر التي تتعلق بعدم تمكن محافظ الحسابات من معالجة الأخطاء السابقة ومنع حدوثها مرة أخرى، وهناك نوعين من مخاطر عدم الإكتشاف وهما:

أ- مخاطر متعلقة بالعينة

يرتبط هذا النوع من المخاطر بعدم تمثيل العينة لمجتمع الفحص بحيث يصل محافظ الحسابات إلى نتيجة تختلف عن النتيجة التي يمكن الوصول إليها فيما لو تم فحص مفردات المجتمع كاملا.

ب- مخاطر غير متعلقة بالعينة

يشتمل هذا النوع جميع المخاطر غير المرتبطة بنتائج إختبار العينة كعدم تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات المراجعة بشكل فعال، أو تطبيقه لإجراء غير ملائم لا يحقق الهدف الذي يسعى لتحقيقه.

1-4- أساليب إختيار العينات الإحصائية

يقوم محافظ الحسابات بإختيار مفردات العينة الإحصائية من إطار المجتمع على أساس عشوائي وموضوعي دون تحيز، حيث يجب أن يكون لكل عنصر أو مفردة في المجتمع فرصة متساوية للإختيار ضمن العينة، مع توافر أسلوب أو طريقة رياضية موضوعية للحكم على مدى صحة النتائج[1].

[1] المرجع السابق، ص17.
[2] العمري وسليمان، "العوامل المؤثرة في إختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة العربية للمحاسبة، عمان2004، ص ص34-35.

1-4-1- إختيار العينة العشوائية البسيطة

تعتبر طريقة إختيار العينة العشوائية البسيطة من طرق المعاينة البسيطة والأساسية، وهي تعرف بأنها "طريقة لإختيار مفردات من المجتمع الإحصائي، بحيث أن كل عينة محتملة يجب أن تكون لها فرصة متساوية في أن تسحب، ومثلما تكون الفرصة متساوية لكل مفردة أن تختار ضمن العينة ذات الحجم المعين"، أي إعطاء جميع المفردات فرصة متساوية للظهور[2].

يعتمد محافظ الحسابات على إستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة في حالة المجتمعات المحدودة وغير المحدودة ، وكذلك إذا كان مجتمع الدراسة ليس كبيرا ويحمل قدرا من التجانس بين المفردات للصفة موضع الدراسة[3].

إن من شروط تطبيق أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة في مراجعة الحسابات العناصر الأتية:[4]

- تساوي الفرص بين المفردات، أي تساوي فرصة جميع عناصر العينة بأن يتم إختيارهم بشكل متساوي؛
- إستقلالية الإختيار، أي إختيار أي عنصر في العينة لا يؤثر على إختيار العنصر الأخر؛
- حجم العينة العشوائية يجب أن يكون مناسبا مع حجم مجتمع الدراسة.

إن أساس تطبيق طريقة إختيار العينة العشوائية البسيطة والتي هي طريقة إختيار أي عينة بحجم معين لها نفس الإحتمال، تتم بالخطوات التالية:[5]

- إذا كانت العينة أقل من 30 مشاهدة نعطي المشاهدات بطاقات متشابهة مرقمة ترقيما متسلسلا من (1) إلى غاية (n) حيث n حجم المجتمع، ثم نسحب بطاقات عشوائية بحجم العينة التي نريد؛
- إذا كانت العينة أكبر من 30 مشاهدة نعطي المشاهدات أرقاما متسلسلة من (صفر) لغاية (n-1) حيث n حجم المجتمع بنفس العدد من الخانات، ثم نختار من جدول الأرقام العشوائية أرقاما بحجم العينة شريطة أن تكون الأرقام أقل من (n-1).

يتم تصميم العينة وفقا لهذا الأسلوب بإختيار n وحدة من بين N وحدة من وحدات المجتمع محل الدراسة، بحيث يكون لكل عينة مكونة من n وحدة نفس الفرصة في أن تكون هي العينة المختارة . ويكون عدد العينات المختلفة التي يمكن إختيارها يساوي C_{η}^{N}، حيث:[6]

$$C_{\eta}^{N} = \frac{N!}{\eta!(N-\eta)!}$$

لقد جرى العمل مهنيا على سحب وحدات العينة العشوائية إما باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو باستخدام ما يعرف باسم مولد الأرقام العشوائية في ظل الأنظمة الالكترونية.

---

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص266.
[2] شلال الحبيب الجبوري، تطبيقات أساليب المعاينة في الأقطار العربية، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد2001، ص16.
[3] جبار عبد مضحي، مرجع سابق، ص26.
[4] محمود محمد سليم صالح، مبادئ التحليل الإحصائي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2009، ص279.
[5] كامل فليفل، فتحي حمدان، مرجع سابق، ص15.
[6] سليمان محمد طشطوش، أساسيات المعاينة الإحصائية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان2001، ص70.

1- الإختيار باستخدام جداول الأرقام العشوائية

يمثل جدول الأرقام العشوائية مجموعة قوائم وصفحات يتضمن كل منها مجموعة من الأرقام مرتبة في شكل أعمدة عشوائية من خمسة أرقام، والغرض من الأعمدة هو تسهيل إختيار الأرقام[1].

يتطلب إستخدام جداول الأرقام العشوائية في إختيار مفردات العينة ما يلي:[2]

- ترقيم مفردات المجتمع محل الفحص؛
- إجراء مقابلة بين أرقام الجداول العشوائية وبنود أو مفردات المجتمع محل الفحص؛
- إختيار نقطة بداية، ولكن بشرط عدم التحيز في إختيار رقم معين كنقطة بداية؛
- إختيار مسار منتظم يستخدم في قراءة أرقام الجدول والذي قد يكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، كما قد يكون المسار أفقيا من اليمين إلى اليسار، أو من اليسار إلى اليمين، ويراعى أهمية الثبات في إستخدام المسار؛
- ترتيب الأرقام العشوائية المختارة.

عند إختيار محافظ الحسابات لإتجاه أو ممر معين لقراءة العينة، يتعين عليه الإلتزام به حتى الإنتهاء من إكمال كافة أرقام وحدات العينة، أما إذا كانت خانات الأرقام العشوائية المثبتة في الجدول أكبر من عدد خانات أرقام مستندات المجتمع فتترك الخانات الزائدة على يسار الرقم العشوائي أو تترك الخانات الزائدة على يمينه، ويهمل الرقم الذي يفوق أو يقل عن مدى أرقام مستندات المجتمع[3].

2- إستخدام مولدات الأرقام العشوائية

إن إختيار عينة كبيرة من جداول الأرقام العشوائية قد يأخذ وقتا كبيرا حتى ولو أعطيت بنود المجتمع أرقام متسلسلة، ولذلك قد يستخدم محافظ الحسابات برامج كمبيوتر خاصة يطلق عليها مولدات الأرقام العشوائية لإنتاج قائمة بأي عدد من الأرقام العشوائية يكون مطلوبا، ومولدات الأرقام العشوائية هي من البرامج النمطية التي توجد في جميع برامج الكمبيوتر العامة الجاهزة[4].

إن أهم ما يميز هذا الأسلوب هو توفير التكاليف، السرعة وتدنية أخطاء المراجعة في إختيار الأرقام والتوثيق الآلي لهذا الاختيار، لذلك غالبا ما يفضل محافظوا الحسابات إستخدام الحاسب في توليد الأرقام العشوائية مقارنة بأساليب الاختيار الاحتمالية الأخرى.

1-4-2- إختيار العينة المنتظمة

تسمى طريقة العينة المنتظمة بعينة المسافات الإحصائية، ويتم تطبيقها في حالة تجانس مجتمع الدراسة الأصلي وتوافر إطاره[5]، وطبقا لأسلوب إختيار العينة المنتظمة يتم إختيار المفردة التي تقع في ترتيب معين، حيث يفصل ما بين كل مفردة وأخرى من المفردات التي يتم إختيارها فاصل ثابت[6].

---

[1] فؤاد محمد الليثي، مراجعة الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة2010، ص78.
[2] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص64.
[3] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 305.
[4] مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية2001، ص309.
[5] محمود محمد سليم صالح، مرجع سابق، ص282.
[6] محمد محمود عبد المجيد، مرجع سابق، ص197.

وفقا لهذا الأسلوب يتم إختيار مفردات العينة على أساس وجود مسافة ثابتة بين كل مفردة والمفردة التي تليها، مع البدء بطريقة عشوائية، أي أن المفردات المختارة تتأثر بالمفردة الأولى التي يتم إختيارها عشوائيا[1]، ولإستخدام هذه الطريقة يتعين على محافظ الحسابات مراعاة الأتي:[2]

- تحديد المسافة والفئة المطلوبة بين كل مفردة والمفردة التي تليها، وذلك بقسمة عدد مفردات المجتمع على حجم العينة الضروري؛
- تحديد نقطة البداية بطريقة عشوائية عن طريق إختيار رقم عشوائي بين الواحد ونهاية المسافة والفئة المحددة في الخطوة السابقة؛
- إضافة المسافة والفئة إلى كل عنصر يتم إختياره للحصول على الرقم الذي يليه.

تحسب فترة العينة بإستخدام القانون التالي:

$$\text{فترة العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}}$$

رغم سهولة تطبيق أسلوب المعاينة المنتظمة نسبيا إلا أنه يجب أن يحتاط محافظ الحسابات في إستخدامه، حيث أنه قد يؤدي إلى تحيز في إختيار العينة إذا كانت مفردات العينة مرتبطة بطريقة معينة، ومن الناحية الأخرى فإن أسلوب المعاينة المنتظمة يمكن محافظ الحسابات من إختيار عينة من مجتمع ليس مرقما، فإذا كانت المستندات غير مرقمة فلا داعي لترقيمها عند إستخدام أسلوب المعاينة المنتظمة بخلاف ما هو ضروري عند إتباع جداول الأرقام العشوائية[3].

1-4-3- إختيار العينة حسب الإحتمال المتناسب مع المجتمع

يواجه محافظ الحسابات في حالات معينة بعض مفردات المجتمع ذات قيم نسبية أكبر بالمقارنة بغيرها من المفردات، وهو ما يؤدي به إلى إختيار العينة التي تؤكد على الوزن النسبي للمفردات داخل هذا المجتمع، حيث يتناسب إحتمال اختيار كل مفردة مع قيمتها المسجلة فعلا. ولإنجاز هذا الإختيار توجد طريقتين وهما:[4]

- أن يقوم محافظ الحسابات بإختيار العينة بحيث يتناسب إحتمال إختيار المفردة مع قيمتها المسجلة فعلا، وهي تستخدم في معاينة الوحدات النقدية؛
- التركيز في الإختيار على المفردات الأكبر في المجتمع، حيث يتم تقسيم المجتمع إلى عدد من المجتمعات الفرعية على أساس حجم المفردة، ويختار محافظ الحسابات عينة أكبر من المجتمع الفرعي ذات المفردات الكبيرة، وتستخدم هذه الطريقة في معاينة المتغيرات.

لتطبيق هذا الأسلوب يقوم محافظ الحسابات بإتباع الخطوات التالية:[5]

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص37.
[2] محمد سمير الصبان، أحمد محمد كامل سالم، وأخرون، مرجع سابق، ص37.
[3] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص ص68-69.
[4] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص338.
[5] عصام الدين محمد متولي، مرجع سابق، ص236.

- تحديد أرصدة الحسابات المراد مراجعتها في تاريخ معين وتحديد قيمتها؛
- تحديد الخطأ المسموح به الذي يمكن لمحافظ الحسابات أن يقبله؛
- تحديد حد أعلى للبنود الرئيسية ذات الأهمية النسبية وتحديد قيمتها؛
- إحتساب نسبة تغطية البنود الرئيسية، وذلك بقسمة قيمة البنود الرئيسية على رصيد قيمة الحساب؛
- حساب معامل حجم العينة وتحديد ذلك يكون من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معامل حجم العينة} = \frac{\text{رصيد الحساب – قيمة البنود الرئيسية}}{\text{الخطأ المسموح به}}$$

- إستخدام جدول مخاطر المراجعة لتحديد المعامل المطلوب وفقا لفعالية الرقابة الداخلية والإجراءات التحليلية ونسبة تغطية البنود الرئيسية؛
- حساب حجم العينة العشوائية وإختيارها.

1-4-4- إختيار العينة الطبقية

تستخدم هذه الطريقة إذا كان مجتمع الفحص غير متجانس، حيث يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات متجانسة، ثم يأخذ محافظ الحسابات عينة من كل طبقة بالطريقة المنتظمة أو بإستخدام جداول الأرقام العشوائية، بحيث يكون لكل طبقة أو مجموعة إنحراف معياري يقل عن الإنحراف المعياري للمجتمع الأصلي وعادة ما يتم إختيار عينات ذات حجم أكبر من الطبقات ذات الأحجام الكبيرة، وعادة تستخدم هذه الطريقة عند إستخدام طريقة معاينة الوحدات النقدية[1].

حسب طريقة العينة الطبقية يقسم المجتمع الإحصائي إلى طبقات حسب صفات معينة ثم نختار عينة بسيطة من كل طبقة من هذه الطبقات بنسب حجم كل طبقة[2]. وتعطى النسبة بالقاعدة التالية:

$$\text{عدد العناصر الممثلة للطبقة في كل عينة} = \frac{\text{حجم الطبقة}}{\text{حجم المجتمع}} \times \text{حجم العينة}$$

إن تحديد عدد الطبقات التي يمكن أن ينقسم إليها المجتمع الكلي في عملية المراجعة يتوقف على:[3]

- التكاليف المترتبة على تقسيم المجتمع إلى طبقات عديدة؛
- المدى الذي تقع فيه قيم المجتمع، فكلما زاد المدى كلما زادت الحاجة إلى مزيد من الطبقات.

وللحصول على نتائج جيدة من إستخدام أسلوب المعاينة الطبقية يجب على محافظ الحسابات أن يراعي الدقة والكفاءة وخاصة عند إجراء الأمور التالية:[4]

- تكوين الطبقات؛

[1] عدلي أبو طاحون، العينات العشوائية الطبقية: مناهج وإجراءات البحث الإجتماعي، الجزء الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية1998، ص98.
[2] كامل فليفل، فتحي حمدان، مرجع سابق، ص16.
[3] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص96.
[4] خالد خواجة، مرجع سابق، ص25.

- عدد الطبقات المراد تكوينها؛
- حجم العينة في كل طبقة؛
- تحليل البيانات لتصميم العينة الطبقية.

1-4-5- إختيار العينة العنقودية

إن إختيار العينة العنقودية هي إحدى صور المعاينة متعددة المراحل والتي تعتمد بالدرجة الأساسية على تقسيم المجتمع الإحصائي إلى وحدات أولية أو ما يعرف بوحدات المرحلة الأولى للمعاينة ثم تؤخذ من هذه الوحدات عينة عشوائية، وتقسم بعد ذلك وحدات المرحلة الأولى التي أختيرت لهذه العينة إلى وحدات أصغر تسمى وحدات المرحلة الثانية، ومن هذه الوحدات تختار عينة وتستمر عملية التقسيم إلى وحدات أصغر حتى نصل إلى الوحدات النهائية وذلك لغرض دراستها وتحقيق الهدف من المعاينة[1].

يقوم محافظ الحسابات بالإعتماد على العينة العنقودية عندما يكون مجتمع الدراسة كبيرا جدا ومتناثرا على مساحات واسعة تكلف الكثير من الوقت والجهد عند جمع البيانات، وكذلك في حالة عدم وجود إطار يضم جميع مفردات المجتمع[2].

إن أسلوب المعاينة العنقودية له فائدة كبيرة في جمع المعلومات في المجتمعات الكبيرة، كما أنها من الناحية الأخرى تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاينة، وتوجد عدة عوامل يجب على محافظ الحسابات مراعاتها عند استخدام العينة العنقودية من بينها ما يلي:[3]

- يجب أن تكون العناقيد معرفة بدقة وكل مفردة من مجتمع الدراسة يجب أن تنتمي لعنقود واحد فقط؛
- يجب أن يكون عدد المفردات في العنقود معروفا؛
- يجب اختيار العناقيد عشوائيا لتقليل خطأ العينة؛
- يجب مراعاة التوازن في حجم العناقيد لتقليل خطأ العينة.

تتمثل فكرة العينة العنقودية بشكل رئيسي بتقسيم المجتمع إلى مجموعات بشكل مناسب بحيث تكون متقاربة بالحجم، وتكون هذه المجموعات متجانسة بالنسبة للصفة المدروسة، وكل مجموعة من هذه المجموعات تسمى عنقودا، وتشكل العناقيد المجتمع كاملا دون حذف أو تكرار. ويتم هذا الأسلوب وفقا للخطوات التالية:

- تحديد حجم العينة الإجمالي المطلوب إختياره من مجتمع البحث؛
- تقسيم المجتمع إلى طبقات متجانسة ويعتمد هذا التقسيم على التقدير الشخصي وخبرة محافظ الحسابات؛
- توزيع مفردات العينة على طبقات مجتمع البحث لتمثيل هذه الطبقات؛
- سحب عدد مفردات العينة من كل طبقة وفقا لطريقة العينة العشوائية البسيطة.

1-5- خطوات عملية المعاينة الإحصائية في مراجعة الحسابات

[1] شلال الحبيب الجبوري، مرجع سابق، ص25.
[2] جبار عبد مضحي، مرجع سابق، ص28.
[3] سليمان محمد طشطوش، مرجع سابق، ص146.

يقوم محافظ الحسابات بتطبيق أساليب المعاينة الإحصائية من خلال ستة خطوات رئيسية بداية بمرحلة تحديد أهداف عملية المعاينة، ثم مرحلة التعريف بالمجتمع الأصلي، فمراحل إختيار وحدة المعاينة وتحديد حجم العينة السليم وإختيار العينة، وصولا إلى مرحلة تفسير وتحليل وتلخيص نتائج عملية المعاينة.

1-5-1- تحديد أهداف عملية المعاينة الإحصائية

إن أول خطوة يقوم بها محافظ الحسابات في عملية المعاينة الإحصائية هي تحديد الأهداف التي يريد تحقيقها ومزيج إجراءات المراجعة الأفضل لتحقيق هذه الأهداف، وأخذ طبيعة أدلة الإثبات المطلوبة وإمكانية ظروف الخطأ أو غيرها من الخصائص ذات العلاقة بأدلة المراجعة، وهو ما يساعد محافظ الحسابات في تحديد ما يعتبر خطأ وماهية المجتمع الذي يستعمله في المعاينة[1].

يجب على محافظ الحسابات في هذه الخطوة تحديد أهداف المعاينة الإحصائية بطريقة واضحة قبل القيام بالخطوات التالية، فإذا كان الإختبار المطلوب القيام به على سبيل المثال هو مطابقة أرصدة المدينين لما هو موجود في دفاترهم والتحقق من عمليات المخزون، فإنه يجب أن يحدد محافظ الحسابات ما إذا كان الهدف من الإختبار هو تحديد وجود أو غياب أنواع معينة من الأخطاء، أو القيام ببعض التقديرات الكمية للقيمة الكلية للحسابات، أو لمقدار قيمة الخطأ الكلي، وبفرض أن الهدف من الفحص هو تحديد وجود أو غياب أنواع معينة من الأخطاء يجب أن يحدد محافظ الحسابات نوع الخطأ المقصود، ويحدد أي الأخطاء المحددة تعتبر جوهرية لدرجة تتطلب تتبع أو مراجعة الحسابات، وبتحديد هذه المعلومات يتوافر لدى مساعدي محافظ الحسابات دليل له قيمة في تأدية العمل الفعلي المنطوي على فحص المدينين أو المخزون[2].

يمكن تلخيص الأساليب المختلفة للمعاينة الإحصائية والمجالات العامة لتطبيقها في ميدان مراجعة الحسابات، وبالتالي الأهداف التي تعمل على تحقيقها على النحو التالي:

جدول رقم (1-3): علاقة أساليب المعاينة بأهداف عملية المعاينة

أسلوب المعاينة	مجال إستخدامها
معاينة القبول	- تقييم الرقابة المحاسبية الداخلية - إختبار الدقة الكتابية
المعاينة التقديرية	- تقدير نسبة الخطأ الموجود - تقدير القيم المتوسطة أو التجميعية
معاينة الإستكشاف	- إختبار فعالية الرقابة الداخلية - إختبار الخطأ الكتابي - إختبار الإختلاسات أو التزوير والتلاعب

المصدر: إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص20.

[1] أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009، ص172.
[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص ص19-20.

1-5-2- تعريف وتحديد مجتمع المراجعة

يطلق لفظ المجتمع على مجموعة المفردات التي نريد تقدير خصائصها عن طريق فحص عينة منها، وفي المراحل الأولية لعملية المعاينة الإحصائية ينبغي على محافظ الحسابات تحديد صفتين رئيسيتين للمجتمع وهما تجانسه وحجمه، والمجتمع يجب أن يكون متجانسا وموحدا بدرجة مقبولة في كل محتوياته وطريقة تشغيله أو إدارته، وبمجرد تحديد وتعريف المجتمع يكون تحديد حجمه أمرا سهلا، ففي حالة المستندات التي تحمل أرقاما متسلسلة مسبقا يكون تحديد الحجم أمرا ميسورا على أساس أنه الفرق بين الرقم الأول والرقم الأخير زائد واحد من المفردات، وأما إذا كان المجتمع لا يحمل أرقام متسلسلة فإن المعلومات الداخلية عن المجتمع تكون عادة معروفة والتي توفر عادة تقديرا مناسبا للعدد الكلي للمفردات محل الفحص[1].

يجب على محافظ الحسابات في هذه الخطوة أن يلم ببعض المعلومات عن المجتمع والتي تساعده في إتمام عملية المعاينة بكفاءة أكبر وتزيد من قيمة نتائجه عن طريق تعزيز معرفته عن هذا المجتمع. ومن المهم لمحافظ الحسابات أن يتأكد بأن المجتمع:[2]

- مناسب لأهداف إجراءات المعاينة التي ستأخذ في الإعتبار إتجاه الإختبار، فإذا كان هدف محافظ الحسابات إختبار المغالاة في أرصدة الدائنين فالمجتمع يكون قائمة حسابات الدائنين، أما إذا كان الهدف هو إختبار حسابات المدينين فإن المجتمع سيكون دفعات المصروفات اللاحقة أو الفواتير غير المسددة أو كشوفات الموردين أو تقارير القبض غير المتطابقة أو غيرها من المجتمعات التي تقلل من رصيد حسابات الدائنين؛
- الإكتمال وهو إحتواء مجتمع الدراسة على جميع البنود الملائمة خلال كامل الفترة؛
- دقة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات في المؤسسة محل المراجعة، خاصة إذا استخدمت هذه المعلومات في أداء إجراءات المراجعة.

1-5-3- تحديد وحدة المعاينة

تعتبر وحدة المعاينة هي المفردة أو العنصر الذي يتم إختياره لإجراء الإختبار، ويتكون المجتمع من مجموع المفردات أو العناصر، ومن ثم فإنه وبمجرد تحديد المجتمع يكون من السهل التعرف على وحدة المعاينة، ومجموع الوحدات الفردية المختارة لإجراء الإختبار[3].

بعد تحديد طبيعة المجتمع محل الدراسة يتم حصر المفردات المكونة له، وتتخذ وحدة المعاينة صورا مختلفة حسب الهدف من الإختبار، فقد تكون وحدة طبيعية كفاتورة أو حساب من دفتر الأستاذ، أو قد تكون جزء من وحدة طبيعية كمفردة في فاتورة أو قيد دفتري في أحد الحسابات، ويتولى محافظ الحسابات تعريف وحدة المعاينة المستخدمة[4].

1-5-4- تحديد حجم العينة السليم

[1] المرجع السابق، ص ص20-21.
[2] أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، مرجع سابق، ص ص173-174.
[3] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص ص21-22.
[4] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص25.

إن عملية تحديد حجم العينة الملائم ليست عملية آلية عن طريق إستخدام معادلات أو جداول إحصائية، ولكنها تتطلب إتخاذ بعض القرارات التي تستند على تفكير محافظ الحسابات وخبرته المهنية وحكمه الشخصي، ومن ثم فإن تحديد حجم العينة بإستخدام المعادلات والجداول الإحصائية ليس تبريرا لهذا الحجم، ولكن القرارات التي يتخذها محافظ الحسابات في هذا الصدد هي التي تقدم ذلك التبرير، فبعد إتخاذ هذه القرارات سوف يتحدد حجم العينة الملائم بصورة آلية[1].

يتم إستخدام أربع عوامل لتحديد حجم العينة الأولى والتي تتمثل في حجم المجتمع؛ معدل الانحراف المتوقع في المجتمع؛ معدل الإنحراف المقبول؛ مستوى الثقة، حيث يتم إستخدام برامج خاصة بالحاسوب الإلكتروني أو جداول يتم التوصل إليها من معادلات إحصائية لتحديد حجم العينة. ونظرا لتعقد برامج الحاسوب الالكتروني في تحديد حجم العينة فإنه لن يتم التعرض لتحديد احتمالات التوزيع ذو الحدين من خلال استخدام الحاسوب الالكتروني[2].

من ناحية أخرى لا تؤخذ من ضمن العوامل المحددة لحجم العينة تكلفة المراجعة والوقت المتاح للفحص حتى يمكن إبراز أهمية المدخل الإحصائي وما تظهره المعدلات والجداول من أحجام ملائمة للعينات تتناسب مع الهدف من كل إختبار، ومن ثم فإن تحقيق هدف الإختبار يتطلب فحص حجم كاف من المفردات وإلا لن يتحقق هذا الهدف.

تختلف القرارات التي يتخذها محافظ الحسابات بصدد تحديد حجم العينة الملائم طبقا لخطة المعاينة المتبعة، حيث يبين الجدول الموالي تلك القرارات في كل خطة من خطط المعاينة والتي تستخدم في إختبارات محافظ الحسابات:

جدول رقم(2-3): قرارات محافظ الحسابات لتحديد حجم العينة السليم

خطة المعاينة المستخدمة	القرارات الواجب إتخاذها
- خطة المعاينة على أساس التقدير أ- في حالة الصفات ب- في حالة المتغيرات	- خطأ المعاينة المرغوب - مستوى الثقة المطلوب - تقدير معدل الحدوث للخاصية محل الدراسة داخل المجتمع - خطأ المعاينة المرغوب - مستوى الثقة المطلوب - تقدير درجة التشتت داخل المجتمع
خطة المعاينة على أساس القبول أو الرفض	1- تحديد قيمة الإحتمال المرتفع المرغوب لقبول المجتمعات الجيدة، وهذا القرار يتضمن: - الإحتمال المطلوب للقبول - معدل التكرار المرغوب لكي يصبح المجتمع جيدا

[1] المرجع السابق، ص26.
[2] سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص46.

	2- تحديد قيمة الإحتمال المنخفض المرغوب لقبول المجتمعات الرديئة، أي الإحتمال المرتفع لرفض المجتمعات ويشمل: - تحديد قيمة الإحتمال المطلوب - معدل التكرار المرغوب لجعل المجتمع مرفوض
خطة المعاينة الإستكشافية	- تحديد مستوى الثقة المرغوب وهو يمثل ما يحدده محافظ الحسابات من ناحية الإحتمال المقبول بأن تشمل العينة على حالة واحدة على الأقل من الحالات محل الدراسة إذا كان معدل حدوثها في المجتمع لا يزيد عن رقم معين - تحديد معدل حدوث الخاصية محل الدراسة في المجتمع.

المصدر: محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، الدار الجامعية للطباعة والتوزيع والنشر، الإسكندرية1995، ص27.

1-5-5- إختيار مفردات العينة

يتعين على محافظ الحسابات بعد تحديد حجم العينة الضروري إستخدام الطريقة المناسبة لإختيار مفردات العينة لضمان تمثيلها للمجتمع أفضل تمثيل. ويمثل الإختيار العشوائي الضمان الكافي لذلك، حيث يعمل على تحقيق إحتمال متساوي لكل من مفردات المجتمع لكي يتم إختبارها ضمن العينة، ولكل عينة ممكنة من حجم معين سيكون لها إحتمال متساوي في الإختيار[1].

وبغض النظر عن أهداف عملية المراجعة والطريقة المستخدمة لتحديد الحجم المناسب للعينة، فإن أسلوب إختيار العينة يكون عملية ميكانيكية، وإن العامل الهام في عملية الإختيار هو أن تكون العينة غير منحازة، بمعنى أن كل وحدة من وحدات المجتمع يكون لها إحتمال متساوي لإختيارها لإجراء الإختبار[2].

1-5-6- تفسير وتلخيص نتائج عملية المعاينة الإحصائية

إن تلخيص وتفسير نتائج المعاينة الإحصائية لا تختلف كلية عن المعاينة غير الإحصائية ففي كلتا الحالتين يستفيد محافظ الحسابات من نتائج العينة كما يراها، وينحصر الإختلاف الأساسي في أن إستخدام المعاينة الإحصائية يسمح بقياس دقة نتائج العينة في ضوء مستوى الثقة أو الخطأ المحدد.

إن تفسير نتائج المعاينة يكون عبارة عن محصلة القرارات التي تم إتخاذها عند إعداد خطة المعاينة[3]. وتتضمن هذه المرحلة إتباع الخطوات الآتية:[4]

1- التعميم من العينة إلى المجتمع

يقوم محافظ الحسابات بحساب الحد الأعلى للتقاطع عند مستوى محدد من الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة من خلال إستخدام الجداول التي يتم إعدادها من خلال المعادلات الإحصائية، حيث تتسق هذه الجداول مع تلك الجداول التي يتم إستخدامها في تحديد حجم العينة الأولى،.ويتضمن إستخدام هذه الجداول:

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص35.
[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص ص36-37.
[3] المرجع السابق، ص37.
[4] سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص ص48-49.

- تحديد الرقم الفعلي للإنحرافات الفعلية التي يتم إكتشافها في إختبارات المراجعة بأعلى الجدول؛
- تحديد حجم العينة الفعلي في العمود بأقصى اليمين؛
- القراءة لأسفل العمود المناسب لعدد الإنحرافات الفعلية حتى يتقاطع مع صف حجم العينة الملائم ويمثل الرقم عند التقاطع الحد الأعلى للدقة.

2- تحليل الإنحرافات

أي تحديد القصور في الإجراءات التي أدت لحدوث مثل هذه الإنحرافات، فقد تكون نتيجة إهمال أو فشل في تلك الإجراءات أو سوء تعمدها، أو التعمد في إفشالها، ولا شك أن التعرف على كل إنحراف ومسبباته سيسهم بشكل كبير في تقييم الخصائص النوعية لنظام الرقابة الداخلية وتفاصيل العمليات والأرصدة.

3- تحديد إمكانية قبول المجتمع

يقوم محافظ الحسابات بمقارنة الحد الأعلى للدقة مع معدل الإنحراف المقبول، فإذا كان الحد الأعلى للدقة يزيد عن أو يساوي معدل الإنحراف المقبول فإن محافظ الحسابات قد يقرر ويحكم بأن نظم الرقابة موثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها وقد يحد من إختبارات التحقق الأساسية، أما إذا كانت النتائج لا تؤيد مخاطر الرقابة المنخفضة فإن نظم الرقابة الداخلية لن يتم الإعتماد عليها ومن ثم فإن إختبارات التحقق سيتم التوسع فيها.

4- توثيق إجراءات المعاينة

من الضروري أن يقوم محافظ الحسابات بتوثيق جميع الإجراءات التي إتبعها في تخطيط العينة وإختيار مفرداتها وتنفيذ إجراءات المراجعة على مفردات العينة وتقويم نتائج العينة، ويتساوى التوثيق في الأهمية مع المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية.

المبحث الثاني: إستخدام أساليب معاينة الصفات في مجال إختبارات الرقابة

يقوم محافظ الحسابات بإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة والمتمثلة في معاينة الصفات أو معاينة الإستكشاف لإختبار مدى تطبيق ومراعاة لوائح وأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية، والتي تساهم في تكوين قناعة عن جودة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفقا لما هو مقرر لها[1].

2-1- مفهوم معاينة الصفات

تعرف معاينة الصفات بأنها "طريقة إحصائية لتقدير النسبة من العناصر في مجتمع معين والتي تحتوي على خصائص أو صفات هامة، وهذه النسبة تسمى معدل الحدوث، وهي النسبة بين العناصر التي تنطوي على الصفة المعينة وعناصر المجتمع"[2].

يعتبر نموذج معاينة الصفات من أكثر مداخل وخطط المعاينة الإحصائية المطبقة في إختبارات الإلتزام بالسياسات والإجراءات المرتبطة بالرقابة الداخلية، حيث يتمثل الهدف من هذا الأسلوب بصفة أساسية في

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 287.
[2] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص17.

قياس وتقدير درجة إنحراف خاصية المجتمع الحقيقية الغير معروفة عن إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية المقررة، حيث يتم التعبير عن ذلك الإنحراف بنسبة مئوية ومعدل[1].

يقوم محافظ الحسابات عادة بإجراء إختبارات الرقابة إذا كان يخطط لتقدير المخاطر الرقابية لتأكيد معين بأقل من الحد الأقصى، وفي هذه الحالة يجب أن تشتمل خطة المراجعة على إختبارات مناسبة لمدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية التي يتضمنها هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة. ويجب على محافظ الحسابات إستخدام معاينة الصفات في الحالات الأتية:[2]

- عند تنفيذ الإجراءات التي تجري للحصول على فهم لهيكل الرقابة الداخلية لأغراض تخطيط المراجعة؛
- عند إختبار السياسات والإجراءات التي يتضمنها هيكل الرقابة الداخلية والتي تعتمد على الفصل المناسب بين المسؤوليات؛
- عند إختبار السياسات والإجراءات التي يتضمنها هيكل الرقابة الداخلية والتي لا توفر دليل موثق على تنفيذها؛
- عند إجراء إختبارات للحصول على دليل يتعلق بتصميم أو تشغيل البيئة الرقابية أو النظام المحاسبي بإستخدام الإستفسارات أو المشاهدات.

عند إستخدام معاينة الصفات لإختبار مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية فإن المجتمع يتكون عادة من جميع العمليات التي تخضع لأحد إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية، ويكون الهدف إختبار مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية لنوع معين من العمليات[3].

2-2- خطوات تحديد حجم عينة معاينة الصفات

عندما يقوم محافظ الحسابات بوضع خطة معاينة الصفات لإختبار مدى تطبيق ومراعاة لوائح وأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية فإنه يتبع الخطوات التالية:

2-2-1- تحديد أهداف إختبار معاينة الصفات

يجب على محافظ الحسابات في معاينة الصفات أن يفحص أولا الأهداف المحددة للمراجعة التي يجب تحقيقيها حتى يتمكن من تحديد الإجراءات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، فإذا تبين له سلامة أسلوب المعاينة فإن طبيعة أدلة الإثبات وإحتمالات حدوث الخطأ أو الخصائص الأخرى المتعلقة بهذه الأدلة سوف تساعد محافظ الحسابات على تحديد ما يمكن إعتباره خطأ، أو أي مجتمع للعينة يصلح في إختيار العينة[4].

عند إجراء إختبارات الإلتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية يكون هدف محافظ الحسابات هو مقارنة معدل الإنحراف الفعلي بمعدل الإنحراف المسموح به، ويكون الغرض من الإختبار هو توفير تأكيد معقول من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بطريقة فعالة[5].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة، منشورات جامعة القاهرة، مصر1991، ص172.
[2] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص390.
[3] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص318.
[4] علي إبراهيم طلبة، مرجع سابق، ص217.
[5] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص392.

وإن الهدف الأساسي بشكل عام من تطبيق أسلوب معاينة الصفات يتمثل في التأكد من مدى فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، وتوفير قرينة أو دليل عن فعالية تقييم وتشغيل تلك الأنظمة[1] وذلك عن طريق التحقق من مدى توفر صفات أو خصائص رقابية معينة كالتأكد من أن عملية البيع تتم حسب الأصول ووجود أوامر بيع متسلسلة ومعتمدة ووجود مستندات شحن البضاعة والتأكد من أن جميع فواتير المشتريات التي دفعت قد ختمت بعبارة مدفوع[2].

2-2-2- تحديد المجتمع وتعريف وحدة المعاينة

يتمثل مجتمع الدراسة في معاينة الصفات من المجموعة الكاملة من البيانات التي يرغب محافظ الحسابات في سحب عينة منها، بهدف الوصول إلى إستنتاج معين بشأنها، حيث يقوم محافظ الحسابات بتحديد المجتمع الذي سيسحب منه العينة بما يلائم هدف المراجعة[3]، كفواتير المشتريات أو المبيعات، أما وحدات المعاينة فهي المفردة الواحدة من مجتمع الفحص كفاتورة الشراء أو المبيعات أو غيرها[4].

يجب على محافظ الحسابات أن يحدد بعناية المجتمع مقدما، وذلك لتحقيق الثبات مع أهداف إختبار المراجعة الذي يريده، أما وحدة المعاينة فإنها تمثل عنصر معين في المجتمع، فقد تكون وحدة المعاينة مستند ما، أو مجموعة من المستندات، أو قيد في دفتر اليومية وغيرها[5]. وهناك إعتباران رئيسيان في تحديد وحدة المعاينة وهما:[6]

- يجب أن يتضمن تعريف وحدة المعاينة وتحديدها نفس التعريف والتحديد الذي عرف به المجتمع، أي أن تعريف المجتمع والإجراءات المخططة للمراجعة يفرضان تحديد وحدة المعاينة الملائمة؛
- عند وجود أكثر من وحدة معاينة فإن بديل المعاينة سوف يحدد على أنه أكثر البدائل سهولة في الحصول عليه وتطبيق إجراءات المراجعة من وجهة نظر الأساليب المتاحة لإختبار العينة.

2-2-3- تحديد الصفات التي تهم محافظ الحسابات

إن الصفات التي تهم محافظ الحسابات تمثل الخصائص التي توفر الدليل بأن الإجراء الرقابي على المستند ملائم، وعندما لا تحمل مفردة في العينة صفة أو أكثر فإنها تبوب على أنها إنحراف. فبعد أن يطلع محافظ الحسابات على مكونات أنظمة الرقابة الداخلية فإنه يكون قادرا على تحديد الصفات التي ترتبط بفعالية نظام الرقابة الذي يقوم بفحصه، ويجب على محافظ الحسابات أن يحدد صفة لكل جزئية من نظام الرقابة وذلك بهدف تخفيض خطر الرقابة[7].

[1] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص20.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص294.
[3] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص345.
[4] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص294.
[5] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص88.
[6] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص21.
[7] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص88.

يجب أن تتضمن الصفات جميع الإجراءات في برنامج المراجعة التي يرغب محافظ الحسابات في إختبارها بإستخدام معاينة الصفات، ويمكن توليف بعض الإجراءات معا. ويعتبر قرار تحديد الصفات التي يجب توليفها والعناصر التي يجب أن تظل منفصلة من أهم العوامل في تحديد هذه الخطوة[1].

2-2-4- تحديد حجم العينة

يعتمد محافظ الحسابات عند تحديد حجم عينة الصفات على عوامل حجم المجتمع ومستوى الدقة المطلوب (معدل الإنحراف المقبول)، ومستوى الثقة (المخاطر) والمعدل المتوقع للإنحراف.

لمساعدة محافظ الحسابات على إستخدام المعاينة التقديرية للصفات دون اللجوء إلى أساليب رياضية معقدة، قدم مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي ضمن الدراسة الإحصائية التي قام بإعدادها جداول التوزيع ذات الحدين لتحديد حجم عينة الصفات كما يلي:[2]

- يقوم محافظ الحسابات بتحديد مخاطر الرقابة بشكل منخفض جدا وبالتالي إختيار صفحة الجدول التي تتعلق بهذا التقدير، حيث تبين الجداول اللاحقة هذه المخاطر عند مستوى 5% وعند مستوى 10%؛
- يحدد محافظ الحسابات معدل التحريف المقبول والذي يتراوح بمدى 2-15؛
- يحدد محافظ الحسابات معدل التحريف المتوقع في المجتمع؛
- بعد تحديد العوامل الثلاثة السابقة يقوم محافظ الحسابات بإستخدام الجدول المناسب والذي يبين حجم العينة بناء على هذه العوامل؛
- ينبغي أن يعلم محافظ الحسابات أن المواقع الخالية من الأرقام في الجدول تشير إلى أن حجم العينة يصبح كبير بشكل غير مبرر.

يبين الجدول الموالي العلاقة بين هذه العوامل وحجم العينة:

جدول رقم (3-3): العوامل المؤثرة في حجم عينة معاينة الصفات

العامل	الأثر في حجم العينة
الزيادة في مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأقل مما ينبغي(أي النقص في مستوى الثقة الذي يرغب فيه محافظ الحسابات)	إنخفاض حجم العينة
الزيادة في معدل الإنحراف المسموح به	إنخفاض حجم العينة
الزيادة في المعدل المتوقع للإنحراف في المجتمع	زيادة حجم العينة
الزيادة في حجم المجتمع	زيادة ضئيلة يمكن تجاهلها

المصدر:محمد الفيومي محمد،وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006، ص395.

ولقد وضع معهد المحاسبين الأمريكي جداول إحصائية تستخدم لتحديد حجم العينة وتقييم النتائج عند القيام بالفحص الإجرائي لنظم الرقابة الداخلية، وطبقا لهذه الجداول فإن حجم عينة المراجعة يتحدد بناء على المتغيرات التالية:

[1] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص22.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص295.

1- حجم المجتمع

على الرغم من أن حجم المجتمع قد يكون مهما عند إعداد خطة المعاينة الشاملة، إلا أن هذا الحجم يكون أقل أهمية بالنسبة لمعاينة الصفات عندما تكون العينة صغيرة بالنسبة للمجتمع[1]، أما إذا كان حجم العينة يزيد عن 10% من حجم المجتمع فإنه يمكن إستخدام معامل تصحيح للمجتمع[2].

لأخذ حجم المجتمع في الحسبان فإنه يمكن حساب حجم العينة المعدل بحجم المجتمع بإستخدام معامل التعديل التالي:

$$\text{حجم العينة المعدل} = \frac{\text{حجم العينة المستخرج من الجداول}}{\text{معامل التعديل}}$$

$$\text{معامل التعديل} = 1 + \frac{\text{حجم العينة المستخرج من الجداول}}{\text{حجم المجتمع}}$$

2- معدل الحدوث المتوقع

إن معدل الحدوث المتوقع لخاصية ما أو خطأ ما في مجتمع محاسبي معين هو التكرار المتوقع لحدوث هذا الخطأ في المجتمع، ويمكن لمحافظ الحسابات أن يقدر معدل الحدوث المتوقع لعدم التمسك بإجراء ما من إجراءات الرقابة الداخلية في المجتمع المحاسبي محل المعاينة بأحد طريقتين:[3]

أ- التقدير القائم على الخبرة

في هذه الحالة يقوم محافظ الحسابات بتقدير معدل الحدوث المتوقع لخطأ ما في أحد المجتمعات المحاسبية بناء على خبرته الماضية مع نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة مع تحديث هذا المعدل بأي معلومات قد تتوافر للمحافظ عن أي تعديلات في نظام الرقابة الداخلية.

ب- فحص عينة مبدئية من المجتمع

في هذه الحالة فإن محافظ الحسابات يقوم بسحب عينة مبدئية صغيرة من المجتمع المحاسبي لكي يقوم بمراجعتها ويحدد معدل الخطأ الفعلي في العينة، لكي يعبر عن معدل الحدوث المتوقع في المجتمع، وتوفير التكاليف المراجعة فإن العينة المبدئية يمكن إعتبارها جزءا من عينة المراجعة فيما بعد.

3- معدل الخطأ المسموح به في المجتمع

إن معدل الخطأ المسموح به في المجتمع يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم العينة، فإذا زاد معدل الخطأ المسموح به قل حجم العينة والعكس صحيح، ومن المهم أيضا معرفة أنه إذا كان معدل الحدوث المتوقع مساويا لمعدل الخطأ المسموح به في المجتمع زاد حجم العينة لأن ذلك يتطلب مزيد من الدقة في المعلومات وبالتالي

[1] علي إبراهيم طلبة، مرجع سابق، ص221.
[2] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص394.
[3] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص38.

يزيد حجم العينة، وفي حالات معينة فإن حجم العينة الذي يتم تحديده يؤدي إلى إعادة النظر في أخطار الرقابة وضرورة تقديرها عند حدها الأقصى، وعلى العكس من ذلك فإذا كان معدل الحدوث المتوقع في المجتمع كبيرا والحد الأقصى المسموح به لمعدل الخطأ صغيرا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم العينة إلى درجة يرى معها محافظ الحسابات أنه لا حاجة للمعاينة لإرتفاع تكلفتها وعليه بعد ذلك أن يفاضل بين التوفير في تكاليف مراجعة العمليات الناشئ عن فحص نظام الرقابة الداخلية وتكاليف هذا الفحص، وبناء عليه قد يقرر أنه ليس من الضروري فحص نظام الرقابة الداخلية والتوسع في مراجعة العمليات وذلك لمواجهة أخطار الرقابة التي قد تؤدي إلى حدوث أخطاء لا يكشفها نظام الرقابة الداخلية[1].

4- تقدير أخطاء المعاينة

في هذه الخطوة على محافظ الحسابات أن يقدر مقدار المخاطرة التي يرى قبولها في النتائج المستخرجة من المعاينة، والمخاطرة الواجبة التقدير عند فحص نظم الرقابة الداخلية هي مخاطر الإعتماد الزائد على نظام الرقابة الداخلية.

إن تقدير مستوى الخطر، أو بمعنى أخر تحديد مستوى الثقة المطلوب هو أمر يخضع للتقدير الشخصي لمحافظ الحسابات، وهو يرتبط إرتباطا طرديا مع حجم العينة فكلما زاد مستوى الثقة المرغوب كلما زاد حجم العينة المطلوب، وكلما قل مستوى الثقة المرغوب كلما نقص حجم العينة، كما أن درجة المخاطرة ترتبط إرتباطا عكسيا مع حجم العينة فكلما زادت المخاطرة التي يقبلها محافظ الحسابات كلما قل حجم العينة، وكلما زاد حجم العينة كلما قلت درجة المخاطرة التي تتعرض لها نتائج المعاينة[2].

هناك العديد من الجداول التي قد يستخدمها محافظ الحسابات لتحديد حجم العينة، وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعداد جدولين لتحديد حجم العينة. حيث يختص الجدول الأول بتحديد حجم العينة عند إستخدام معدل خطر 5% لتقدير خطر الرقابة أقل من اللازم، بينما يختص الجدول الثاني بتحديد حجم العينة عند إستخدام معدل خطر 10% لتقدير خطر الرقابة أقل من اللازم.

إن الخطوات المتبعة لإستخدام تلك الجداول هي:[3]

- إختيار الجدول الملازم لمعدل الخطر المحدد لتقدير خطر الرقابة أقل من اللازم؛
- تحديد العمود الذي يتفق مع معدل الإنحراف المسموح به؛
- تحديد الصف الذي يتفق مع معدل الإنحراف المتوقع للمجتمع؛
- قراءة العينة من إلتقاء العمود والصف.

جدول رقم(4-3): تحديد حجم العينة في معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 5%

معدل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة منخفضا جدا = 5 %	
معدل الاستثناء المقبول %	معدل

[1] المرجع السابق، ص ص40-41.
[2] أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، مرجع سابق، ص176.
[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، دراسة متقدمة في المراجعة الخارجية، مرجع سابق، ص89.

الاستثناء المقدر للمجتمع %	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0.00	149	99	74	59	49	42	36	32	29	19	14
0.25	136	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0.50	×(1)	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0.75	×	208	117	93	78	66	58	51	46	30	22
1.00	×	×	156	93	78	66	58	51	46	30	22
1.25	×	×	156	124	78	66	58	51	46	30	22
1.50	×	×	192	124	103	66	58	51	46	30	22
1.75	×	×	227	153	103	88	77	51	46	30	22
2.00	×	×	×	181	127	88	77	68	46	30	22
2.25	×	×	×	208	127	88	77	68	61	30	22
2.50	×	×	×	×	150	109	77	68	61	30	22
2.75	×	×	×	×	173	109	95	68	61	30	22
3.00	×	×	×	×	195	129	95	84	61	30	22
3.25	×	×	×	×	×	148	112	84	61	30	22
3.50	×	×	×	×	×	167	112	84	76	40	22
3.75	×	×	×	×	×	185	129	100	76	40	22
4.00	×	×	×	×	×	×	146	100	89	40	22
5.00	×	×	×	×	×	×	×	158	116	40	30
6.00	×	×	×	×	×	×	×	×	179	50	30
7.00	×	×	×	×	×	×	×	×	×	68	37

(1) سيكون حجم العينة كبيرا جدا، و بالتالي تكون المعاينة مكلفة في معظم تطبيقات المراجعة.

المصدر:علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان2012، ص296.

جدول رقم(5-3): تحديد حجم العينة في معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 10%

معدل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة منخفضا جدا = 10 %										
معدل الاستثناء المقدر للمجتمع %	معدل الاستثناء المقبول %									
	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20

11	15	22	25	28	32	38	45	57	76	114	0.00
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	194	0.25
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	194	0.50
18	25	38	42	48	55	64	77	96	129	265	0.75
18	25	38	42	48	55	64	77	96	176	×(1)	1.00
18	25	38	42	48	55	64	77	132	221	×	1.25
18	25	38	42	48	55	64	105	132	×	×	1.50
18	25	38	42	48	55	88	105	166	×	×	1.75
18	25	38	42	48	75	88	132	198	×	×	2.00
18	25	38	42	65	75	88	132	×	×	×	2.25
18	25	38	58	65	75	110	158	×	×	×	2.50
18	25	52	58	65	94	132	209	×	×	×	2.75
18	25	52	58	65	94	132	×	×	×	×	3.00
18	25	52	58	82	113	153	×	×	×	×	3.25
18	25	52	73	82	113	194	×	×	×	×	3.50
18	25	52	73	98	131	×	×	×	×	×	3.75
18	25	65	73	98	149	×	×	×	×	×	4.00
18	34	65	87	130	218	×	×	×	×	×	4.50
18	34	78	115	160	×	×	×	×	×	×	5.00
18	34	103	142	×	×	×	×	×	×	×	5.50
25	45	116	182	×	×	×	×	×	×	×	6.00
25	52	199	×	×	×	×	×	×	×	×	7.00
25	52	×	×	×	×	×	×	×	×	×	7.50
25	60	×	×	×	×	×	×	×	×	×	8.00
32	68	×	×	×	×	×	×	×	×	×	8.50

(1) سيكون حجم العينة كبيرا جدا، و بالتالي تكون المعاينة مكلفة في معظم تطبيقات المراجعة.

المصدر: علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان2012، ص ص297-298.

2-3- إختيار وإختبار مفردات عينة معاينة الصفات

يختار محافظ الحسابات مفردات العينة بطريقة تكفل أن تكون العينة ممثلة للمجتمع، ثم يقوم بتنفيذ إجراءات المراجعة عليها للتأكد من مدى صحتها ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة[1].

2-3-1- إختيار مفردات العينة

[1] علي إبراهيم طلبة، مرجع سابق، ص227.

بعد أن يقوم محافظ الحسابات بتحديد حجم العينة يجب عليه أن يختار طريقة لسحب العينة من المجتمع، ويجب أن يتم إختيار مفردات العينة بطريقة تؤدي إلى أن تكون العينة ممثلة للمجتمع، وبالتالي فإن جميع مفردات المجتمع يجب أن تكون لها فرصة ليتم إختيارها ضمن مفردات العينة، ولكي يتم تحقيق ذلك فإن خطط المعاينة الإحصائية تتطلب إستخدام طرق إختيار عشوائية[1].

يقوم محافظ الحسابات بإختيار عناصر المجتمع التي سوف تدخل في العينة، بإستخدام الطريقة الملائمة من بين الطرق التي أوضحناها سابقا، ويجب أن يعد محافظ الحسابات توثيق ملائم لبيانات العينة التي تم إختيارها[2].

عند إختيار مفردات العينة غالبا ما يختار محافظ الحسابات مفردات إضافية ليتم إحلالها عند إستبعاد مفردات باطلة أو غير مستخدمة أو لا يمكن إستخدامها كما هو الحال بالنسبة للمفردة التي لا يتوقع عند إستخدامها أن يكون لها صفة معينة[3].

3-2-2- إختبار مفردات العينة

بعد إختيار العينة الممثلة يبدأ محافظ الحسابات في فحص عناصر العينة، وفيما يتعلق بمعاينة الصفات فإن هذا يعني أن كل وحدة بالعينة يجب أن تفحص للتحقق من وجود أو غياب الصفة المرغوبة، ويهتم محافظ الحسابات بملاحظة عدد وحدات العينة المتضمنة إنحرافات عن هذه الصفات الرقابية[4].

يجب على محافظ الحسابات تنفيذ إجراءات المراجعة على جميع المفردات التي تضمنتها العينة وذلك لتحديد الإنحرافات عن السياسات أو الإجراءات الرقابية الموضوعة والتي تم تحديدها لأغراض إختبارات الإلتزام، ويجب أن يميز محافظ الحسابات بين الإنحرافات التي تتسم بكونها متكررة الحدوث وتلك الإنحرافات التي تحدث بصورة منفردة وغير متكررة، وإذا لم يتمكن محافظ الحسابات من تنفيذ إجراءات المراجعة المخططة على بعض مفردات العينة، نظرا لضياع المستندات على سبيل المثال فإنه يجب إعتبار ذلك إنحرافا عن الإجراءات الرقابية، وقد يقوم محافظ الحسابات بإحلال مثل هذه المفردات بمفردات أخرى يتم إختيارها عشوائيا[5].

يقوم محافظ الحسابات بتنفيذ الإجراءات العادية للمراجعة على مفردات العينة ويحدد ما إذا كانت كل مفردة متوافقة مع الصفة المحددة من عدمه، كما يقوم محافظ الحسابات بتسجيل الأخطاء التي يجدها، ويجب أن يتجنب المحافظ أخطاء غير المعاينة في تطبيق إجراءات المراجعة، ويحدث خطأ غير المعاينة عندما يفشل محافظ الحسابات في التعرف على خطأ حقيقي في عناصر العينة[6].

إذا ظهرت أنواع أخرى من الأخطاء لم تعرف على أنها صفات خلال مرحلة تخطيط المعاينة، فإنه من الواجب أن لا تؤخذ إطلاقا في الإعتبار لأنها لم تكن متوقعة، وتؤدي هذه الأخطاء غير المتوقعة إلى تعديل

[1] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص98.
[2] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص ص24-25.
[3] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص81.
[4] وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص591.
[5] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص ص398-399.
[6] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص25.

الصفات ذات الأهمية، وقد تفرض ضرورة تعديل حجم العينة، ويجب توفيق إختبارات المراجعة للمساعدة في تلخيص النتائج، وبعد إنتهاء الإختبار يعد جدول بالأخطاء في العينة[1].

2-4- تقييم نتائج عينة معاينة الصفات

بعد تنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة على مفردات العينة يجب على محافظ الحسابات تحليل أي إنحرافات يتم إكتشافها في العينة للوصول إلى إستنتاجات بشأن معدل الإنحراف في المجتمع، ويمكن لمحافظ الحسابات تحليل نتائج العينة بإستخدام المعدلات الإحصائية، إلا أن ذلك يتم عادة في الواقع العملي بإستخدام الجداول المعدة مسبقا أو بإستخدام البرامج الإحصائية[2].

2-4-1- خطوات تقييم نتائج العينة

بعد أن يقوم محافظ الحسابات بفحص مفردات العينة وتلخيص الإنحرافات عن النظام الرقابي المرسوم، ينتقل إلى تقييم نتائج العينة، وعند تقييمه للنتائج يتعين عليه أن يأخذ بإعتباره ليس فقط العدد الفعلي للإنحرافات الموجودة في العينة ولكن أيضا طبيعة وأسباب هذه الإنحرافات.

يتضمن تقييم محافظ الحسابات لنتائج العينة الخطوات الأربعة التالية:[3]

- حساب معدل الإنحرافات في العينة عن طريق قسمة عدد الإنحرافات الموجودة بالعينة على حجم العينة؛

$$\text{معدل الإنحراف في العينة} = \frac{\text{عدد الإنحرافات الموجودة في العينة}}{\text{حجم العينة}}$$

- أخذ خطر المعاينة في الإعتبار، فإذا كان معدل إنحرافات العينة أقل من معدل الإنحراف المسموح به للمجتمع، ينبغي على محافظ الحسابات أن يأخذ بإعتباره خطر أن مثل هذه النتيجة يتم الحصول عليها حتى إذا كان معدل إنحراف المجتمع يزيد عن معدل الإنحراف المقبول؛
- أخذ الجوانب الوصفية والنوعية للإنحرافات في الإعتبار، بالإضافة إلى أخذ معدل إنحراف العينة في الإعتبار، حيث يأخذ محافظ الحسابات في إعتباره طبيعة الإنحرافات وأية إنعكاسات بالنسبة للجوانب الأخرى لعملية المراجعة، وإن الإنحرافات التي تنشأ من التصرفات المتعمدة تعتبر أكثر أهمية من تلك الإنحرافات التي تعود إلى سوء فهم التعليمات أو الإهمال؛
- الوصول إلى نتيجة كلية، من خلال قيام محافظ الحسابات بمزج الدليل من القيمة مع نتائج إختبارات الرقابة الأخرى الملائمة لتحديد ما إذا كانت النتائج المجمعة تدعم مستوى ثقة المحافظ المخططة لخطر الرقابة، فإذا كانت لا تدعمها يزيد محافظ الحسابات المستوى المقدر لخطر الرقابة التي تسبب زيادة في نطاق الإختبارات الأساسية المخططة.

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص ص81-82.
[2] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص399.
[3] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص ص83-84.

بعد إكمال الإختبارات يقوم المحافظ بتعميم النتائج، ومن الخطأ أن يقرر أن نسبة الخطأ في المجتمع هي بالضبط نسبة الخطأ في العينة، وبدلا من ذلك يقوم المحافظ بحساب حد الدقة الأعلى لمعدل الخطأ في المجتمع عند مستوى الثقة المرغوب وعلى أساس نتائج العينة الفعلية للمجتمع، وتستخدم جداول معدل الحدوث لتحديده ويلزم لذلك معرفة عدد الأخطاء في العينة، الحجم الفعلي للعينة، مستوى الثقة المرغوب[1].

يتم تحديد الحد الأقصى للإنحراف من جداول تقييم نتائج العينات الإحصائية لإختبارات الرقابة.

جدول رقم (6-3): تقييم نتائج العينة باستخدام معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 5%

معدل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة منخفضا جدا = 5%											
عدد الاستثناءات الفعلية في العينة											حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	
*	*	*	*	*	*	*	*	×	17.6	11.3	25
*	*	*	*	*	*	*	*	19.5	14.9	9.50	30
*	*	*	*	*	*	*	*	16.9	12.9	8.20	35
*	*	*	*	*	*	*	18.3	14.9	11.3	7.20	40
*	*	*	*	*	*	19.2	16.3	13.3	10.1	6.40	45
*	*	*	*	*	19.9	17.4	14.8	12.1	9.10	5.80	50
*	*	*	*	*	18.1	15.9	13.5	11.0	8.30	5.30	55
*	*	*	*	18.8	16.7	14.6	12.4	10.1	7.70	4.90	60
*	*	*	19.3	17.4	15.5	13.5	11.5	9.40	7.10	4.50	65
*	*	19.7	18.0	16.2	14.4	12.6	10.7	8.70	6.60	4.20	70
*	20.0	18.4	16.9	15.2	13.5	11.8	10.0	8.20	6.20	3.90	75
*	18.8	17.3	15.8	14.3	12.7	11.1	9.40	7.70	5.80	3.70	80
18.1	16.8	15.5	14.1	12.7	11.3	9.90	8.40	6.80	5.20	3.30	90
16.4	15.2	14.0	12.7	11.5	10.2	8.90	7.60	6.20	4.70	3.00	100
13.2	12.2	11.3	10.3	9.30	8.20	7.20	6.10	4.90	3.70	2.40	125
11.0	10.2	9.40	8.60	7.70	6.90	6.00	5.10	4.10	3.10	2.00	150
8.30	7.70	7.10	6.50	5.80	5.20	4.50	3.80	3.10	2.30	1.50	200

***: أكبر من 20%.**

المصدر: سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، دراسة متقدمة في المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013، ص104.

جدول رقم (7-3): تقييم نتائج العينة باستخدام معاينة الصفات عندما تكون المخاطر 10%

معدل الخطر المقبول لتقدير خطر الرقابة منخفضا جدا = 10%										
عدد الاستثناءات الفعلية في العينة										حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

[1] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص25.

*	*	*	*	*	*	*	*	*	18.1	10.9	20
*	*	*	*	*	*	*	*	19.9	14.7	8.80	25
*	*	*	*	*	*	*	*	16.8	12.4	7.40	30
*	*	*	*	*	*	*	18.1	14.5	10.7	6.40	35
*	*	*	*	*	*	19.0	15.9	12.8	9.40	5.60	40
*	*	*	*	*	19.6	17.0	14.2	11.4	8.40	5.00	45
*	*	*	*	*	17.8	15.4	12.9	10.3	7.60	4.50	50
*	*	*	*	18.4	16.2	14.0	11.7	9.40	6.90	4.10	55
*	*	*	18.8	16.9	14.9	12.9	10.8	8.60	6.30	3.80	60
*	19.5	17.9	16.2	14.6	12.8	11.1	9.30	7.40	5.40	3.20	70
18.6	17.2	15.7	14.3	12.8	11.3	9.70	8.30	6.50	4.80	2.80	80
16.6	15.3	14.0	12.7	11.4	10.1	8.70	7.30	5.80	4.30	2.50	90
15.0	13.8	12.7	11.5	10.3	9.10	7.80	6.60	5.20	3.80	2.30	100
12.5	11.6	10.6	9.60	8.60	7.60	6.60	5.50	4.40	3.20	1.90	120
9.50	8.70	8.00	7.20	6.50	5.70	4.90	4.10	3.30	2.40	1.40	160
7.60	7.00	6.4	5.80	5.20	4.60	4.00	3.30	2.60	1.90	1.10	200

***: أكبر من 20%.**

المصدر: سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، دراسة متقدمة في المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013، ص105.

عند قيام محافظ الحسابات بإستخدام الجداول أعلاه فإنه يجب عليه أن يقوم بإتباع الخطوات التالية:[1]

- إختيار الجدول الذي يتفق مع معدل خطر المعاينة أو مستوى الثقة؛
- تحديد العمود الذي يحتوي على العدد الفعلي للإنحرافات، وليس معدل الإنحراف الموجودة في العينة؛
- تحديد الصف الذي يحتوي على حجم العينة المستخدمة؛
- قراءة الحد الأقصى للإنحراف من تقاطع الصف والعمود كما تم تحديدهما في الخطوتين السابقتين.

2-4-2- تحليل الأخطاء في العينة

يقوم محافظ الحسابات بتحليل أي إنحراف عن أنظمة الرقابة الداخلية لمعرفة طبيعتها وأسبابها، ويجب عليه أن يحدد ما إذا كان للإنحراف الذي تم إكتشافه أثر مباشر على القوائم المالية، ويجب عليه أيضا أن يأخذ في حسبانه مدى تكرار الأخطاء وهل هي تمثل نمط معين أم هي مجرد أخطاء فردية غير متكررة وغير مقصودة[2].

قبل أن يقرر محافظ الحسابات قبول المجتمع يجب أن يكون حد الدقة الأعلى المحسوب على أساس العينة الفعلية أقل من أو يساوي حد الدقة الأعلى المرغوب، وحينما يكون كلاهما قائما على أساس نفس مستوى الثقة المرغوب ففي هذه الحالة يمكن الإعتماد على أساليب الرقابة التي تم إختبارها لتخفيض التكاليف المباشرة لإختبارات الأرصدة لجميع الصفات التي تتوافر فيها الشرط المذكور، ويجب تحليل سبب الأخطاء بعناية للبحث عما إذا كان هناك عامل رقابي معين لم يؤخذ في الإعتبار[3].

[1] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص106.
[2] المرجع السابق، ص107.
[3] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص26.

يقوم محافظ الحسابات بتحليل الأخطاء في العينة لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة البيانات التي قام بفحصها، كما يلي:[1]

- عند تحليل الأخطاء المكتشفة في العينة يجب على محافظ الحسابات أن يقرر إذا كان البند المكتشف هو خطأ فعلا، وذلك من خلال تحديد الظروف التي أحدثت الخطأ طبقا لأهداف مراجعته؛
- إذا تعذر تحديد مكان المستند المؤيد لأحد بنود العينة فقد يستطيع محافظ الحسابات الحصول على دليل مراجعة مناسب عن طريق القيام بإجراءات بديلة بالنسبة لبنود العينة المفقودة؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ في الإعتبار نوعية الأخطاء، ويشمل هذا طبيعتها وسببها وتأثيرها المحتمل على المراحل الأخرى للمراجعة كمقدار الإعتماد المتوقع على إجراءات الرقابة الداخلية؛
- عند تقييم الأخطاء المكتشفة قد يستنتج محافظ الحسابات أن كثير منها لها طابع مشترك كنوع العملية أو الفترة الزمنية أو غيرها من العوامل الأخرى، وفي هذه الحالات قد يقرر المحافظ تحديد كل البنود في مجتمع العينة التي تتسم بهذا الطابع المشترك، وبذلك ينشأ مجتمع فرعي يضم نفس الخصائص المشتركة.

2-5- المعاينة الإستكشافية

تستخدم المعاينة الإستكشافية بصفة أساسية للبحث عن الأخطاء الهامة عندما يكون الإستثناء هاما كقرينة عن إختلاس محتمل[2].

2-5-1- تعريف وأهمية المعاينة الإستكشافية

معاينة الإكتشاف هي شكل أخر من أشكال معاينة الصفات وتستخدم في حالة وجود مجتمع كبير وكان من المعتقد أن معدل الحدوث صغير جدا، فعند إستخدام معاينة الإكتشاف لا يهدف محافظ الحسابات إلى تقدير معدل الحدوث في المجتمع، وإنما تهدف خطة المعاينة إلى تأكد محافظ الحسابات أنه إذا زاد معدل الحدوث في المجتمع عن حد معين فإن العينة ستشتمل على تكرار واحد أو خطأ واحد على الأقل. وعلى ذلك إذا لم توجد أخطاء في العينة فيستطيع محافظ الحسابات التأكد أن معدل الخطأ في المجتمع لا يزيد عن المعدل المحدد. فهدف معاينة الإكتشاف هو التأكيد لمحافظ الحسابات بإكتشاف خطا واحد على الأقل في المجتمع إذا كان معدل الخطأ يساوي أو يزيد على معدل معين، كما تستخدم معاينة الإكتشاف في حالة الشك في وجود غش إذا أراد المحافظ أن يحصل على أمثلة من هذا الغش[3].

إن المعاينة الإستكشافية تستخدم في حالة البحث عن الأخطاء الجسيمة والتي يؤثر حدوثها على رأي محافظ الحسابات، فإذا كانت هذه الأخطاء تحدث بنسبة معينة في المجتمع فإن محافظ الحسابات يمكنه عن طريق المعاينة الإستكشافية أن يحدد حجم العينة الذي يجده بدرجة مرغوبة من التأكد من أنه إذا تضمنت هذه العينة على الأقل خطأ واحد من هذا النوع فإن ذلك يعني أن المجتمع يتضمن النسبة المحددة للخطأ المعين، ومن ثم فإن من أهم خصائص هذه المعاينة هو أن أفضل تقدير لمعدل حدوث الأخطاء في المعاينة الإستكشافية

[1] علي إبراهيم طلبة، مرجع سابق، ص ص228-230.
[2] فؤاد محمد الليثي، مرجع سابق، ص114.
[3] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص327.

هو قريب جدا من الصفر، ويتضح من ذلك أن المعاينة الإستكشافية تختص بنسبة أو معدل تكرار حدوث خاصية معينة ولذلك فهي تعتبر حالة خاصة من معاينة الصفات على أساس التقدير[1].

تعد المعاينة الإستكشافية على درجة كبيرة من الأهمية في الحالات التالية:[2]

- عندما يشك محافظ الحسابات في حدوث نوع معين من المخالفات أو الغش الجوهري، ويريد أن يتأكد إن كانت هذه الحالة وحيدة؛
- عندما يكون من الممكن تقدير معدل حدوث حرج للمخالفة التي يمكن أن تؤدي إلى تحريف جوهري للقوائم المالية إذا لم يفصح عنها؛
- عندما يشير مجتمع المراجعة المحاط بنسبة مخاطرة عالية إلى وجود خلل في جزء معين من الواجبات بعد الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية.

يعتبر أسلوب معاينة الإكتشاف مفيدا بصفة خاصة في إكتشاف عمليات التزوير أو التلاعب، والأخطاء الجوهرية أو الفشل في الإلتزام بالإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية[3].

إن أهم مزايا إستخدام أسلوب معاينة الإكتشاف في مراجعة الحسابات تتمثل في النقاط التالية:[4]

- يكون حجم العينة أقل نسبيا عن الحجم المحدد في ظل أساليب المعاينة الأخرى؛
- يمكن أن تتوقف عملية المعاينة بالكامل بمجرد إكتشاف حالة أو أكثر من الأحداث الجوهرية التي تهدف المعاينة إلى إكتشافها، وتكون على ثقة بان نسبة الخطأ أكثر من النسبة المسموح بها؛
- ينبغي وضع تعريف محدد وواضح للخطأ الجوهري قبل البدء في عملية المعاينة.

2-5-2- تحديد حجم العينة الإستكشافية

ينبغي على محافظ الحسابات أن يكون حجم العينة الإستكشافية كبيرا بدرجة كافية لتحقيق إحتمال محدد للحصول على حدث واحد على الأقل للصفة أو الخاصية داخل حجم المجتمع إذا ما كانت الصفة تحدث بدرجة ما من التكرار. ويتطلب إستخدام المعاينة الإستكشافية تحديدا لمستوى الثقة ومعدل الإنحراف[5].

يتحدد حجم العينة الإستكشافية بالمعادلة التالية:

$$\text{حجم العينة الإستكشافية} = \frac{\text{معامل الثقة}}{\text{معدل الخطأ أو الإنحراف المحدد}}$$

إن معامل الثقة ليس هو مستوى الثقة الذي سبق الحديث عنه، ففي حدود مستوى ثقة معين يمكن إيجاد معامل الثقة كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص ص20-21.
[2] وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص598.
[3] إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص34.
[4] المرجع السابق، ص36.
[5] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص93.

جدول رقم (3-8): معاملات الثقة عند مستويات الثقة المحددة

درجة الثقة	%90	%95	%96	%97	%98	%99	%99+
معامل الثقة	2.2	3	3.2	3.4	3.7	4.3	5.4

المصدر: السيد أحمد السقا، المراجعة المتقدمة، مطابع غباشي، طنطا2008، ص94.

كما يمكن تحديد حجم العينة عند استخدام معاينة الإستكشاف من خلال مختلف الجداول الموضوعة من قبل الهيئات المهنية للمراجعة وخاصة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9): جدول معاينة الاستكشاف

حجم العينة	حد الدقة الأعلى							
	%0.3	%0.4	%0.5	%0.6	%0.7	%1	%1.5	%2
50	%14	%18	%22	%26	%33	%40	%53	%64
60	17	21	26	30	38	45	60	70
70	19	25	30	35	43	51	66	76
80	22	28	33	38	48	56	70	80
90	24	31	37	42	52	60	75	84
100	26	33	40	46	56	64	78	87
120	31	39	46	52	62	70	84	91
140	35	43	51	57	68	76	88	94
160	39	48	56	62	73	80	91	96
200	46	56	64	71	81	87	95	98
240	52	63	71	77	86	92	98	99
300	61	71	79	84	92	96	99	99+
340	65	76	83	88	94	97	99+	99+
400	71	81	88	92	96	98	99+	99+
460	77	86	91	95	98	99	99+	99+
500	79	88	93	96	99	99	99+	99+
600	85	92	96	98	99	99+	99+	99+
700	90	95	98	99	99+	99+	99+	99+
800	93	97	99	99	99+	99+	99+	99+
900	95	98	99	99+	99+	99+	99+	99+
1000	97	99	99+	99+	99+	99+	99+	99+

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة: مدخل متكامل، تعريب: محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، السعودية2002، ص558.

يظهر الجدول أعلاه أحجام العينات بالنسبة للمجتمعات التي يتراوح حجمها بين 2000 و 5000 مفردة في العمود الأول وتظهر معدلات حد الدقة الأعلى بأعلى الجدول من اليمين إلى اليسار. أما احتمالات الحدوث فتظهر في وسط الجدول.

يحدد حجم المجتمع كمعلمة بالنسبة لمعاينة الاكتشاف، لذلك توجد جداول مختلفة لمجتمعات ذات أحجام مختلفة. ولتحديد حجم العينة، يتبع محافظ الحسابات الخطوات التالية:[1]

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص560.

- تحديد الجدول الملائم إنطلاقا من حجم المجتمع الخاضع للمعاينة. إذا كان المجتمع كبيرا أو غير محدد يتم اللجوء إلى جدول آخر؛
- تحديد معدل حد الدقة الأعلى المقبول و مستوى الثقة المرغوب فيه؛
- التحرك ضمن عمود معدل حد الدقة الأعلى للوصول إلى مستوى الثقة المحدد. إن الرقم الموازي أفقيا لهذه النقطة و الوارد ضمن عمود حجم العينة هو الحجم الذي سيحقق المقاييس المحددة سلفا.

3-5-2- إختيار وتقييم نتائج العينة الإستكشافية

بعد تحديد حجم العينة، يقوم محافظ الحسابات باختيار عينته وفق أسلوب إحصائي مقبول لدراسة مفرداتها من حيث الصفة الحرجة التي قام بتحديدها مسبقا.

يقوم محافظ الحسابات بتلخيص وتقييم النتائج على النحو التالي:

- تحديد معدل إنحراف العينة؛
- تحديد الحد الأقصى لمعدل إنحراف المجتمع؛
- دراسة المعلومات الوصفية؛
- التوصل إلى الإستنتاج الشامل والنهائي.

عند الحكم على نتائج خطة المعاينة لا يدرس محافظ الحسابات فقط تتابع أو تكرار الإنحرافات ولكن أيضا الخصائص الوصفية لتلك الإنحرافات كطبيعة وأسباب تلك الإنحرافات، والعلاقة الممكنة للإنحرافات مع المراحل الأخرى لعملية المراجعة[1].

إذا لم يكتشف محافظ الحسابات أية أخطاء أو مخالفات في العينة المدروسة، يمكنه أن يقرر مباشرة بأن معيار خطة المعاينة قد تحقق. و معنى ذلك أنه سيستنتج بأن أكبر نسبة إنحراف في المجتمع لن تتجاوز معدل حد الدقة الأعلى عند مستوى ثقة معين يكون قد حدده سلفا. كما يستطيع صياغة إستنتاجه بأسلوب آخر و ذلك بأن يقرر إحتمال وجود خطر بنسبة مكملة لمستوى الثقة المرغوب فيه بأن يكون معدل الإنحراف في المجتمع يتجاوز حد الدقة الأعلى.

أما إذا وجد محافظ الحسابات إنحرافا أو أكثر في العينة، فلن يكون بمقدوره تقييم هذه النتائج إحصائيا بإستخدام معاينة الاستكشاف. فعثوره على إنحراف واحد أو أكثر سوف يدفعه إلى توسيع إجراءات المراجعة لتشمل كافة مفردات المجتمع.

المبحث الثالث: إستخدام معاينة المتغيرات ومعاينة الوحدات النقدية في مجال الإختبارات الأساسية

إن تطبيق طرق المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يتطلب من محافظ الحسابات ضرورة معرفة وتقدير كل من شكل توزيع المجتمع بالنسبة للخاصية المطلوب قياسها والإنحراف المعياري للمجتمع، وذلك نظرا لأثرهما على حجم العينة والتعميم الذي قد يستنتج من عملية المعاينة[2].

3-1- المفاهيم الأساسية لمعاينة المتغيرات

[1] أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة، مرجع سابق، ص170.
[2] وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص ص633-634.

يهتم محافظ الحسابات في معاينة المتغيرات بالقيم النقدية التي تعرضها القوائم المالية، ولهذا يقوم بإختيار عينة من المجتمع المراد مراجعته، ويحدد القيمة النقدية المناسبة لمفردات العينة، ويقوم على ضوء هذه القيمة بتقدير القيمة النقدية للمجتمع ككل وكذلك تحديد مدى عدالة القيم التي تظهر في القوائم المالية[1].

3-1-1- تعريف معاينة المتغيرات

يعرف أسلوب معاينة المتغيرات بأنه عبارة عن "أسلوب إحصائي يستخدم لتقدير القيمة النقدية لرصيد الحساب أو كمية أخرى معينة"، أي أنه أسلوب لقياس رصيد معين أو خطأ في رصيد حساب معين، ويطلق عليها أحيانا معاينة القيم المالية، وهي تستخدم في حالة مراجعة العمليات وليس الفحص الإجرائي كما هو الحال في معاينة الصفات، ويتم تقدير هذه القيمة المتوقعة في شكل مدى يتكون من حد أدنى وحد أقصى لأن القيم الدفترية لأرصدة الحسابات تتعرض لنوعين من الأخطاء هما أخطاء الزيادة وكذلك أخطاء النقص[2].

تختص معاينة المتغيرات بتقدير القيمة النقدية لرصيد معين من الحسابات التي تحتويها القوائم المالية أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل أن يوجد في ذلك الرصيد، وهي تركز على القيم النقدية ولها أهمية كبيرة عند قيام محافظ الحسابات بإجراء الإختبارات الجوهرية للتأكد من صحة الأرصدة الموجودة بالقوائم المالية[3].

يستخدم محافظ الحسابات أسلوب معاينة المتغيرات، أي المعاينة التي تختص بتقدير القيمة الإجمالية لمجتمع معين، أو القيمة المالية للتحريفات التي يحتمل أن يتضمنها هذا المجتمع[4]، من خلال تحديد النتائج المحسوبة على أساس قيمة نقدية (الوسط الحسابي للعينة مضروب في حجم المجتمع) مضافا إليه أو مطروحا منه القيمة النقدية لمدى الدقة عند مستوى ثقة مرغوب في تحقيقه[5].

مما سبق يمكن القول أن هذا النوع من خطط المعاينة يمكن محافظ الحسابات من تقدير الكميات الرقمية في حدود مدى دقة ومستوى ثقة معين[6]، حيث أن الدقة في المعاينة الإحصائية للمتغيرات هي أقصى فرق يمكن السماح به بين تقدير محافظ الحسابات والقيمة الحقيقية للمجتمع.

3-1-2- أهداف معاينة المتغيرات

إن أسلوب المعاينة التقديرية للمتغيرات يساعد محافظ الحسابات في تقدير القيمة المتوسطة لبنود المجتمع بالنقود عن طريق تحديد القيمة المتوسطة للبنود بالنقود التي تحتوي عليها العينة، فعند إستخدام أسلوب معاينة المتغيرات فإن محافظ الحسابات يهدف عادة إلى تقدير القيمة الحقيقية للمجتمع من بيانات العينة ثم يقارن هذا التقدير مع قيمة المجتمع المسجلة في دفاتر المؤسسة محل المراجعة[7].

[1] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص378.
[2] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص59.
[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص112.
[4] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص167.
[5] محمد مشيد، مرجع سابق، ص179.
[6] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص313.
[7] المرجع السابق، ص330.

ويختلف هدف المراجعة في ظل معاينة المتغيرات عنه في ظل معاينة الصفات، ففي ظل معاينة المتغيرات يكون هدف المراجعة تقدير القيمة الإجمالية لأحد البنود أو المفردات معبرا عنها بوحدة النقد، كما قد يكون الهدف تقدير إجمالي قيمة الخطأ، بمعنى أن هدف المراجعة قد يكون تقدير القيمة الإجمالية للحساب أو تقدير إجمالي قيمة الخطأ أو التحريف فيهما[1].

يمكن لمحافظ الحسابات الإستفادة من أسلوب معاينة المتغيرات في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة، أو في حالة عدم إمكان الإعتماد على القيم الدفترية المسجلة بالدفاتر، وتوجد بدائل لخطط معاينة المتغيرات لتحقيق أهداف المراجعة منها: التقدير على أساس الوسط الحسابي؛ والتقدير على أساس النسبة والفروق.

3-1-3- مراحل إستخدام معاينة المتغيرات

يمكن تلخيص إجراءات المعاينة التقديرية للمتغيرات التي يقوم بها محافظ الحسابات في الأتي:[2]

- تعريف أهداف الإختبار والتي تتمثل بصفة عامة في إختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي يستخدمها محافظ الحسابات لجمع أدلة إثبات تؤيد القيم التي تظهر في القوائم المالية لمجتمع معين؛
- تحديد الدقةَ والثقة المرغوب فيها، وبما أن هذه الخطة من المعاينة تهدف إلى تحديد القيمة النقدية للمجتمع لذلك فإن الأهمية النسبية لهامش الخطأ الذي يمكن السماح به يجب أن تكون هي الأساس لتحديد الدقة؛
- تقدير الإنحراف المعياري للمجتمع، حيث يمكن عمل تقدير للإنحراف المعياري للمجتمع بإستخدام عينة إستطلاعية أو بإستخدام برنامج كمبيوتر مناسب؛
- تحديد الدقة المطلوبة في العينة، والدقة التي يرغب محافظ الحسابات أن يقترب بها متوسط العينة من المتوسط الحقيقي للمجتمع ويتم إيجادها بقسمة الدقة المرغوب فيها لتقدير المجتمع ككل على عدد بنود المجتمع؛
- تحديد الإنحراف المعياري المقابل للثقة المطلوبة، ويتم تحديد الإنحراف المعياري من الجداول كما تم توضيحها في السابق؛
- حل المعادلة وإيجاد حجم العينة المطلوبة؛
- سحب العينة وحساب متوسط العينة؛
- تفسير نتائج العينة، حيث أن متوسط العينة يعطي محافظ الحسابات تقديرا للمتوسط الحقيقي للمجتمع في حدود دقة وثقة معينة، فإذا كان هذا التقدير لا يؤيد البيانات الواردة في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة، فإن على محافظ الحسابات أن يزيد من بحثه لمعرفة سبب ونطاق الإختلافات.

2-3- معاينة المتغيرات بإستخدام الوسط الحسابي

يهدف التقدير بإستخدام الوسط الحسابي إلى تقدير إجمالي قيمة المجتمع محل المراجعة،وهو يعتمد على متوسط قيمة مفردات العينة بعد المراجعة في تقدير إجمالي قيمة الحساب بعد المراجعة.

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص97.
[2] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص ص335-336.

3-2-1- أسس الإعتماد على معاينة الوسط الحسابي

إن أساس الإعتماد على معاينة الوسط الحسابي هو أن متوسط العينة سيمثل الوسط الحقيقي للمجتمع في حدود معدل دقة ومستوى ثقة معين، وبالنسبة لمعاينة المتغيرات حتى في حالة إستخدام الحاسب الإلكتروني في تحديد حجم العينة يكون من المفيد أن يعتمد محافظ الحسابات على النظرية الإحصائية[1].

1- التوزيع الطبيعي

يعد التوزيع الطبيعي من أكثر التوزيعات الإحصائية إستخداما في المعاينة الإحصائية، فهو يتسم بخاصيتين الأولى هي التناسق والتماثل، أي أن 50% بالضبط من مفردات المجتمع تقع على كل من جانبي الوسط الحسابي للعينة، أما الخاصية الثانية هي أن مفردات المجتمع تميل إلى التجمع حول الوسط الحسابي[2].

يأخذ التوزيع الطبيعي شكل الناقوس كما هو موضح في الشكل أدناه، وتميل قيم البنود المختلفة إلى التركز حول متوسط المجتمع، ولا يوجد ميل إلى إنحراف البنود إلى جانب دون أخر، وتوزيع البنود المختلفة متماثل على جانبي الوسط الحسابي للتوزيع[3].

شكل رقم (2-3): منحنى التوزيع الطبيعي

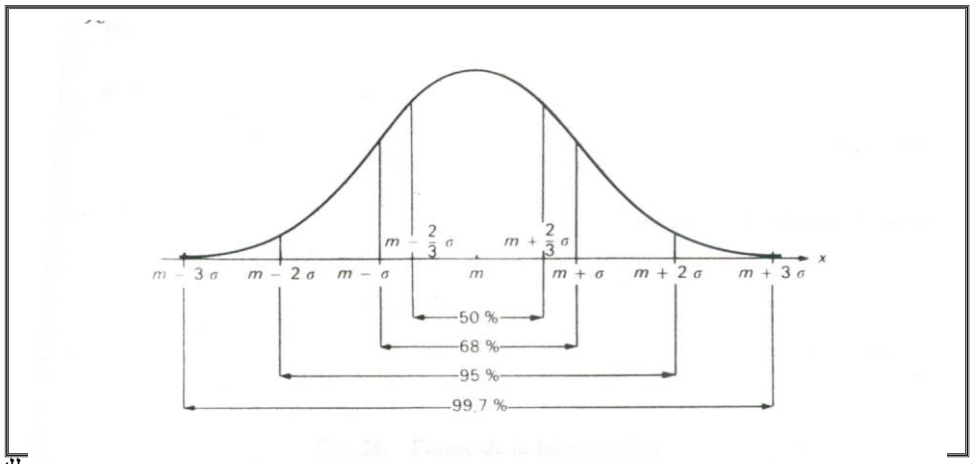

المصدر: لك سعود، السعودية2001، ص331.

2- الإن

يعتبر الإنحراف المعياري أحد المقاييس الهامة للتشتت ويعرف بأنه درجة تباين القيم الدفترية عن متوسط المجتمع، ويعبر عنه في شكل متوسط الفروق بين أي مفردة والوسط الحسابي للمجتمع[4]، أي أنه يقيس تباين أو تشتت القيم حول الوسط الحسابي للمجتمع، وهو عبارة عن الجدر التربيعي لمربع مجموع إنحرافات قيم بنود المجتمع عن الوسط الحسابي مقسوما على عدد بنود المجتمع[5].

يحسب الإنحراف المعياري لبيانات مفردة بالقانون التالي:

---

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص98.
[2] وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص ص634-635.
[3] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص331.
[4] صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد، دراسات في المراجعة، منشورات جامعة القاهرة، مصر2006-2007، ص96.
[5] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص99.

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum (X_i - \overline{X})^2}{n}}$$

كما يحسب الإنحراف المعياري لبيانات متكررة أو مبوبة بالقانون التالي:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum n_i (X_i - \overline{X})^2}{\sum n_i}}$$

أما الصيغة المختصرة للإنحراف المعياري فتعطى بالعلاقات التالية:

الإنحراف المعياري لبيانات مفردة

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n} - \overline{X}^2}$$

الإنحراف المعياري لبيانات متكررة أو مبوبة

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum n_i X_i^2}{\sum n_i} - \overline{X}^2}$$

حيث أن:

n: حجم العينة.

δ: الإنحراف المعياري للمجتمع.

x_i: رصيد الحساب.

$\overline{x}$: الوسط الحسابي لقيم x.

n_i: تكرار الرصيد.

يحتاج محافظ الحسابات عند حساب حجم العينة إلى تقدير الإنحراف المعياري للقيم بعد المراجعة، ويمكنه الحصول على هذا التقدير بحساب الإنحراف المعياري للقيم الدفترية للمجتمع، أو بإستخدام الإنحراف المعياري للقيم بعد المراجعة للسنة السابقة، وهناك طريقة بديلة تمكن محافظ الحسابات من الحصول على تقدير للإنحراف المعياري بأخذ عينة مبدئية من 150 مفردة تقريبا وتتضمن حزم البرامج الإلكترونية العامة للمراجعة إجراءات تقدير الإنحراف المعياري للقيم الدفترية للمجتمع سواء من العينة الإستطلاعية أو من القيم الدفترية للمجتمع[1].

3-2-2- إجراءات معاينة التقدير بالوسط الحسابي

[1] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص334.

تتم عملية إستخدام طريقة التقدير بالوسط الحسابي في معاينة المجتمعات المحاسبية طبقا للخطوات العامة للمعاينة، وكذلك فإن تحديد حجم العينة يتم بإتباع نفس المعادلة في طريقة الفروق، وبعد إختيار مفردات العينة يقوم محافظ الحسابات بمراجعتها وتحديد قيمتها الصحيحة.

1- ضبط ورقابة خطر المعاينة

هناك نوعان من خطر المعاينة بالنسبة للإختبارات الأساسية وهما خطر الرفض غير الصحيح للحساب وخطر القبول غير الصحيح للحساب، وعند تخطيط خطة معاينة المتغيرات يتم رقابة وضبط هذان النوعان من الخطر بشكل مستقل، ويتحدد ذلك بواسطة تقدير محافظ الحسابات للخطر المتلازم وخطر الرقابة بالنسبة للمزاعم التي يتم إختبارها، ونطاق أدلة الإثبات من أية إختبارات أساسية أخرى لهذه المزاعم، ومن الناحية الأخرى أن يأخذ في إعتباره عوامل الوقت والتكلفة المتضمنة في إنجاز إجراءات مراجعة إضافية عندما توضع نتائج العينة بشكل خاطئ أن رصيد دفتري صحيح محرف بشكل جوهري[1].

يستخدم هامش خطر المعاينة في معاينة التقدير بإستخدام الوسط الحسابي كما هو الحال في معاينة الصفات لمراقبة وضبط خطر المعاينة، وحيث أن معاينة المتغيرات تهدف إلى تحديد القيمة النقدية للمجتمع، فإن الأهمية النسبية لهامش الخطر الذي يمكن السماح به يجب أن يكون الأساس في تحديد دقة التقدير، ويعبر عن الدقة عادة في معاينة المتغيرات بالمدى أو الفترة حول نتائج العينة والتي يتوقع أن يقع في حدودها القيمة الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها[2].

يمكن تحديد هامش خطر المعاينة المحتمل كما يلي:

$$\text{هامش خطر المعاينة المحتمل} = \frac{\text{الإنحراف المسموح به في المجتمع}}{\text{خطر المعاينة}}$$

$$\text{خطر المعاينة} = 1 + \frac{\text{معامل القبول الخاطئ}}{\text{معامل الرفض الخاطئ}}$$

إن التحريف المسموح به للمجتمع هو أقصى تحريف نقدي قد يوجد في الحساب بدون أن يجعل القوائم المالية محرفة بشكل جوهري.

تؤخذ معاملات الخطر من الجدول الموالي:

جدول رقم(10-3): معاملات الخطر لمعاينة التقدير بالوسط الحسابي

المستوى المقبول للخطر	عامل من طرف واحد معاملات القبول الخاطئ	عامل من طرفين معاملات الرفض الخاطئ
%1	2.23	2.58
%4	1.68	2.00

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص ص99-100.
[2] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص336.

%5	1.64	1.96
%10	1.28	1.64
%15	1.04	1.44
%20	0.84	1.28
%25	0.67	1.15
%30	0.52	1.00
%40	0.25	0.84
%50	0.00	0.67

المصدر: السيد أحمد السقا، المراجعة المتقدمة، مطابع غباشي، طنطا2008، ص101.

2- تحديد حجم العينة

إن العوامل التي يتم تضمينها مباشرة في معادلة تحديد حجم العينة بالنسبة للتقدير على أساس الوسط الحسابي هي:

- حجم المجتمع؛
- الخطر المقدر للرفض الخاطئ؛
- الإنحراف المعياري بين قيم المفردات في المجتمع؛
- هامش خطر المعاينة المحتمل (دقة العينة).

ويعبر عن علاقة هذه العوامل في المعادلة التالية:

$$n = \left(\frac{N \times Ur \times SD}{A} \right)^2$$

حيث أن:

n:حجم العينة؛

N:حجم المجتمع؛

Ur:معامل خطر الرفض الخاطئ (معامل الثقة)؛

SD:الإنحراف المعياري المقدر للمجتمع؛

A:هامش خطر المعاينة (الدقة) ويساوي الحد الأقصى للأخطاء الذي يسمح به محافظ الحسابات ناقص نقطة التقدير لمجموع الأخطاء في المجتمع.

إن العوامل المؤثرة على حجم العينة في إختبارات التحقق التفصيلية بإتباع هذا الأسلوب أو غيره من الأساليب التقليدية الأخرى يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (11-3): بعض العوامل المؤثرة على حجم العينة في إختبارات التحقق التفصيلية

العامل	الأثر على حجم العينة
الزيادة في الإنحراف المعياري للمجتمع	زيادة حجم العينة
الزيادة في حجم المجتمع	زيادة ضئيلة في حجم العينة
الزيادة في القيمة النقدية للخطأ المتوقع	زيادة في حجم العينة
الزيادة في مخاطر القبول الخاطئ	إنخفاض في حجم العينة

الزيادة في الخطأ المسموح به	إنخفاض في حجم العينة

المصدر: إعداد الباحث.

3- تقييم نتائج العينة

بمجرد أن يقوم محافظ الحسابات بحساب الهامش المعدل لخطر المعاينة فإن القيمة الدفترية للمؤسسة يتم قبولها أو رفضها على أساس ما إذا كانت تقع داخل حدي الدقة التي يتم إنشائها عن طريق متوسط قيمة العينة بعد المراجعة زائد ناقص هامش خطر المعاينة المعدل، فإذا كانت القيمة الدفترية تقع داخل الحدود فإن نتائج العينة تدعم إستنتاج أن رصيد الحساب صحيح بشكل جوهري، ومن الناحية الأخرى إذا وقعت القيمة الدفترية خارج الحدود فإن نتائج العينة توضح أن خطر التحريف الجوهري في رصيد الحساب يكون مرتفع جدا، وهو ما يحتم على محافظ الحسابات القيام بإجراءات أخرى للتأكد من صحة الحساب[1].

3-3- معاينة المتغيرات بإستخدام تقدير النسبة أوالفروق

يتطلب إستخدام تقدير الفروق أو النسبة ما يلي:[2]

- أن يكون لكل بند في المجتمع قيمة دفترية؛
- أن تعادل القيمة الدفترية للمجتمع مجموع القيم الدفترية لبنود المجتمع؛
- أن يمكن إيجاد قيمة من واقع المراجعة لكل بند في العينة؛
- أن يوجد فروق كثيرة نسبيا بين القيم الدفترية والقيم بعد واقع المراجعة، فإذا كان معدل حدوث الفروق منخفض جدا يجب على محافظ الحسابات إختيار عينة كبيرة جدا تظهر عدد ممثل من الأخطاء.

3-3-1- طريقة النسبة

تهدف طريقة النسبة مثل طريقة الفروق إلى تقدير القيمة الإجمالية للأخطاء في مجتمع محاسبي معين، وأساس هذه الطريقة أن الخطأ في العينة لا يقاس بقيمته المطلقة وإنما بنسبته إلى القيمة الدفترية للمفردة التي أكتشف فيها[3].

إن تطبيق طريقة النسبة تمر بمجموعة من المراحل كالأتي:

- حساب نقطة التقدير لمجموع أخطاء المجتمع، وفي هذه الطريقة فإن نقطة التقدير لأخطاء المجتمع تحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التحريف المتوقع} = \text{القيمة الدفترية للمجتمع} \times \frac{\text{صافي الإنحراف في العينة}}{\text{القيمة الدفترية لمفردات العينة}}$$

- حساب مدى الدقة، أي الخطأ المعياري لنقطة التقدير لمجموع الأخطاء في المجتمع والذي يعطى بالعلاقة التالية:

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص 101.
[2] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص 79.
[3] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص154.

$$P = \left(\frac{N \times Ur \times SD}{\sqrt{n}} \right) \times \sqrt{\frac{N-n}{N}}$$

حيث أن P:مدى الثقة لنقطة التقدير لمجموع أخطاء المجتمع.

- حساب حدود الثقة لمجموع الأخطاء في المجتمع والذي يحسب على أساس:

الحد الأقصى لمستوى الثقة = نقطة التقدير لمجموع الأخطاء + مدى الخطأ المعياري

الحد الأدنى لمستوى الثقة = نقطة التقدير لمجموع الأخطاء – مدى الخطأ المعياري

- إتخاذ القرار بشأن قبول المجتمع المحاسبي، فلإتخاذ مثل هذا القرار فإن على محافظ الحسابات أن يقدر حدود الأهمية النسبية للأخطاء وهي الحد الأقصى للخطأ الذي يسمح محافظ الحسابات بوجوده لقبول المجتمع وإعتباره لا يحتوي أخطاء هامة نسبيا دون الحاجة لإجراءات مراجعة أخرى، أو تعديلات في الدفاتر المحاسبية، وأما إذا قرر عدم قبول المجتمع المحاسبي فعليه أن يتخذ إجراءات مراجعة أخرى كإعادة الفحص أو زيادة حجم العينة أو تغيير مستوى الثقة.

في تقدير النسبة يستخدم محافظ الحسابات العينة لتقدير نسبة التحريف في العينة إلى قيمتها الدفترية في تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله، وتحسب نسبة التحريفات في القوائم المالية ببساطة عن طريق قسمة صافي التحريفات في العينة على القيمة الدفترية للعينة، ثم يتم الحصول على تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله بضرب النسبة المقدرة في إجمالي القيمة الدفترية للمجتمع[1].

يفضل إستخدام طريقة النسبة غالبا في الحالات التي يكون فيها إرتباط بين قيمة الخطأ في أي مفردة في العينة والقيمة الدفترية لهذه المفردة، لأن وجود هذا الإرتباط يؤدي إلى صغر الإنحراف المعياري للعينة وبالتالي يقل حجم العينة وتزداد كفاءة الطريقة، كما تقل درجة الإعتماد والوثوق في هذه الطريقة مثلها مثل طريقة الفروق حينما يحتوى المجتمع المحاسبي على عدد قليل من الأخطاء وحتى وإن كانت في مجموعها ذات أهمية نسبية عالية[2].

3-3-2- طريقة الفروق

طريقة الفروق هي طريقة التقدير بواسطة متوسط الفروق بين القيم الحقيقية لمفردات العينة والقيم الدفترية لها، والتي تمثل الأخطاء التي يتم إكتشافها[3]، ويتم ذلك بمقارنة القيمة الحقيقية بعد المراجعة والقيمة الدفترية بالنسبة للعينة ثم نسبة أو ضرب الفرق في عدد مفردات المجتمع، فإذا كان الفرق موجبا فإن القيمة الدفترية تكون مسجلة بقيمة أقل من الحقيقية، أما في حالة يكون الفرق سالب فإن القيمة الدفترية تكون مسجلة بقيمة أكبر من الحقيقة، أي مغالاة في قيمتها[4].

[1] السيد أحمد السقا، مرجع سابق، ص110.
[2] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص79.
[3] خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، مرجع سابق، ص154.
[4] صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد،دراسات في المراجعة، منشورات جامعة القاهرة، مصر2006-2007، ص109.

يتم استخدام تقدير الفروق لقياس قيمة الانحراف الإجمالي المقدر في المجتمع في حالة وجود كل من القيمة المسجلة والقيمة التي تم مراجعتها لكل عنصر بالعينة وتحديد الفرق بينهما، حيث يقوم محافظ الحسابات بتقدير الإنحراف في المجتمع بناء على عدد الإنحرافات، متوسط حجم الإنحراف، حجم الإنحراف الفردي في المجتمع. ويتم التعبير عن النتائج بالتقدير بإضافة أو طرح درجة الدقة المحسوبة عند مستوى ثقة محدد[1].

حسب طريقة الفروق يتم تحديد حجم العينة وفقا للقانون التالي:[2]

$$n = \left(\frac{N \times Ur \times SD}{A} \right)^2$$

وعند إستخدام تقدير الفروق يستخدم محافظ الحسابات عينة لتقدير متوسط الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية لبنود العينة، ويتم تقدير الفرق بقسمة الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية للعينة على عدد بنود العينة، ويتم إيجاد الفرق الكلي بين القيمة الدفترية للمجتمع وقيمته الصحيحة بضرب الفرق التقديري المتوسط في عدد بنود المجتمع[3]. ويظهر ذلك فيما يلي:

$$\text{التحريف المتوقع} = \text{القيمة الدفترية للمجتمع} \times \frac{\text{صافي الإنحراف في العينة}}{\text{القيمة الدفترية لمفردات العينة}}$$

إن تقييم نتائج العينة في هذه الطريقة يهدف إلى الحصول على تقدير لمدى الأخطاء الممكنة في المجتمع في ضوء مستوى ثقة معين لقبول أو رفض المجتمع ويمكن توضيح الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف كالأتي:[4]

- إختيار مفردات العينة بإستخدام أحد طرق إختيار مفردات العينة السابق ذكرها، ويمكن لمحافظ الحسابات أن يقوم بترقيم مفردات المجتمع بالإعتماد على ترقيم المؤسسة بدفتر الأستاذ أو بإستخدام دليل أو فهرس معين، وبعد إختيار مفردات العينة فإنه يقوم بمراجعة العينة بالكامل؛
- تحديد قيمة الخطأ في كل مفردات العينة، والخطأ هنا هو الفرق بين القيمة الدفترية قبل المراجعة والقيمة بعد المراجعة، وبعد إنجاز هذه الخطوة فإن كل مفردة من مفردات العينة ستكون لها قيمة خطأ، وسيكون قيمة خطأ الكثير من المفردات مساويا للصفر، كما أن الأخطاء المكتشفة قد تكون أخطاء بالزيادة كما قد تكون أخطاء بالنقص؛
- حساب نقطة التقدير لمجموع الأخطاء في المجتمع ويمكن حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{متوسط الخطأ في العينة} = \frac{\text{مجموع قيمة الأخطاء في العينة}}{\text{حجم العينة}}$$

[1] وليم توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص142.
[2] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص61.
[3] مصطفى عيسى خضير، مرجع سابق، ص ص339-340.
[4] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص64-68.

- تقدير الإنحراف المعياري للمجتمع والذي يقيس درجة التباين بين قيم المفردات داخل المجتمع، وبالتالي يكون تقدير القيم الصحيحة للمجتمع أفضل، وفي حالة مراجعة الحسابات يستحيل حساب الإنحراف المعياري لقيم المجتمع لأن ذلك معناه مراجعة كل مفردات المجتمع مراجعة كاملة وبالتالي ينتفي الغرض من إستخدام العينات، لذلك يقوم محافظ الحسابات بحساب الإنحراف المعياري لقيم العينة بعد المراجعة وإعتباره ممثل للإنحراف المعياري للمجتمع.
- حساب مدى الدقة والذي يحسب طبقا للمعادلة التالية:

$$P = \left(\frac{N \times Ur \times SD}{\sqrt{n}} \right) \times \sqrt{\frac{N-n}{N}}$$

- حساب حدود الثقة وهي الحد الأدنى والحد الأقصى لفترة الثقة هي تحسب كما يلي:

الحد الأقصى لمستوى الثقة = نقطة التقدير لمجموع الأخطاء + مدى الثقة
الحد الأدنى لمستوى الثقة = نقطة التقدير لمجموع الأخطاء – مدى الثقة

- إتخاذ القرار بشأن قبول المجتمع المحاسبي من عدمه، فبعد حساب الحد الأدنى والحد الأقصى لمستوى الثقة وقبل إتخاذ قرار بشأن قبول المجتمع المحاسبي من عدمه فإن على محافظ الحسابات أن يقوم أولا بتقدير حدود الأهمية النسبية والتي هي مقدار الأخطاء التي يرى محافظ الحسابات أنها هامة نسبيا بالنسبة للمجتمع محل الفحص والمراجعة، أي تحديد الحد الأقصى للخطأ الذي سمح محافظ الحسابات بوجوده دون حاجة لإجراءات مراجعة أخرى.

والقاعدة التي يسترشد بها محافظ الحسابات عند إتخاذه قرار بشأن المجتمع المحاسبي محل المراجعة هي أنه إذا كان طرفي أو حدي الثقة يقعان بالكامل داخل حدود الأهمية النسبية فإن محافظ الحسابات في هذه الحالة يقبل الفرض الذي يعني أن القيمة الدفترية لا تحتوي على أخطاء هامة نسبيا، وإذا كان أحد حدي الثقة أو كلاهما يقع خارج حدود الأهمية النسبية فإن محافظ الحسابات في هذه الحالة يقبل الفرض الذي ينص على أن القيمة الدفترية تحتوي على أخطاء هامة نسبيا.

3-4- أسلوب معاينة الوحدات النقدية

يعتبر أسلوب معاينة الوحدات النقدية مزيجا مشتركا بين أسلوبي معاينة الصفات ومعاينة المتغيرات وهو أسلوب يقوم على إستخدام القيم النقدية في المجتمع، وهو يحمل خصائص معاينة المتغيرات، ولكن يتم إستخدام أساليب معاينة الصفات لتحديد حجم العينة وتقييم نتائجها[1].

3-4-1- مفهوم أسلوب معاينة الوحدات النقدية

[1] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص116.

يعرف أسلوب معاينة الوحدات النقدية بأنه "أسلوب يستخدم في مراجعة الحسابات يكون هدفه الأساسي تخفيض أثر تباين المجتمع على أحجام العينات، فعندما يكون المجتمع متجانس نسبيا فإن التباين يكون بسيطا نسبيا ومن ثم يمكن أن يكون حجم العينة صغير"[1].

يعتبر أسلوب معاينة الوحدات النقدية شكلا مختلطا يدمج صفات معينة لكل من أسلوب معاينة الصفات ومعاينة المتغيرات وذلك بإستخدامه في فحص نظام الرقابة الداخلية وفي نفس الوقت التحقق من صدق الأرصدة الناتجة عن نظام الرقابة الداخلية، وطبقا لهذا الأسلوب يتم معاينة الوحدات النقدية لأرصدة الحسابات محل المراجعة بنفس الخطوات المتبعة في معاينة الصفات والتي تستخدم في مجال الفحص الإجرائي لنظم الرقابة الداخلية[2]، حيث يختار محافظ الحسابات عينة من الوحدات النقدية ثم يحدد الوحدات الطبيعية التي تنتمي إلى كل وحدة نقدية مختارة في العينة، وبعد فحص العينة يقوم محافظ الحسابات بتقدير الحد الأقصى لأخطاء المجتمع من واقع نتائج العينة، ثم يقارن الحد الأقصى المحسوب لأخطاء المجتمع مع حدود الأهمية النسبية وذلك لإتخاذ قرار بقبول أو رفض المجتمع المحاسبي محل المراجعة[3].

تختلف معاينة الوحدات النقدية عن أساليب المعاينة الإحصائية السابقة في أن وحدة المعاينة فيها ليست حسابا مفردا أو عملية مفردة وإنما هي وحدة النقد في رصيد الحساب. وتتسم بصفتين أساسيتين هما:[4]

- يتم تقسيم مجتمع المراجعة تلقائيا إلى طبقات بحسب القيم النقدية للمفردات؛
- القيم النقدية الأكبر تكون لها فرصة أكبر لاختبارها ضمن العينة.

يتطلب تحديد حجم العينة عند تطبيق أسلوب معاينة الوحدات النقدية ضرورة تحديد محافظ الحسابات للنقاط الآتية:[5]

- القيمة الدفترية للمجتمع الذي يريد محافظ الحسابات فحصه؛
- معامل الثقة المقابل لمخاطر من النوع β؛
- القيمة النقدية للإنحراف المقبول؛
- القيمة النقدية للإنحراف المتوقع.

3-4-2- أهمية إستخدام أسلوب معاينة الوحدات النقدية

يعتبر أسلوب معاينة الوحدات النقدية أحد أساليب المعاينة الإحصائية التي طورت لإستخدامها من قبل محافظي الحسابات بشكل خاص، ويمكن إستخدامها في الإختبارات التفصيلية للأرصدة، ويطلق عليها أحيانا طريقة المعاينة الإحتمالية نسبة للحجم، ويمكن إستخدام هذه الطريقة في حالة كون عدد الوحدات في المجتمع غير معروفة في بداية عملية المعاينة، وكذلك إذا كان محافظ الحسابات يتوقع إما عدم وجود تحريفات أو كان

[1] حسين عبيد، شحاتة السيد، مرجع سابق، ص305.
[2] محمد محمود عبد المجيد، مرجع سابق، ص168.
[3] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص129-130.
[4] سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص65.
[5] محمد الفيومي مجمد، وأخرون، مرجع سابق، ص ص410-418.

يتوقع وجود تحريفات بالتضخيم، ويفضل إستخدام هذه الطريقة في معاينة الحسابات المدينة والإستثمارات في الأوراق المالية وإختبارات أسعار المخزون عندما يتوقع وجود إختلافات قليلة[1].

يعطي محافظ الحسابات أهمية كبيرة لإستخدام معاينة الوحدات النقدية لأربعة أسباب على الأقل وهي:

- أنها تعمل على نحو تلقائي على زيادة إحتمال إختيار عناصر وحدات النقد الأكبر من المجتمع الذي يتم مراجعته، ويقوم محافظ الحسابات بممارسة تتعلق بالتركيز على هذه العناصر لأنها تمثل بوجه عام خطر أكبر للتحريفات ذات الأهمية النسبية، ويمكن أيضا إستخدام المعاينة الطبقية لتحقيق هذا الهدف، ولكن عادة معاينة الوحدة النقدية أسهل في التطبيق[2].
- تتميز معاينة الوحدة النقدية في أنها تخفض من تكلفة تنفيذ إختبارات المراجعة، لأن العديد من عناصر المجتمع يتم إختبارها في وقت واحد.
- فيعد إستخدام معاينة الوحدة النقدية ملائما لسهولة تطبيقها، حيث يمكن تقييم تلك المعاينة من خلال تطبيق جداول بسيطة، وبالتالي من السهل الإشراف على إستخدام أساليب معاينة الوحدات النقدية.
- توفر معاينة الوحدات النقدية إستنتاجا إحصائيا لا يتم من خلال الأساليب غير الإحصائية.

عند إستخدام أسلوب معاينة الوحدات النقدية فإن كل وحدة نقدية ينظر إليها على أنها وحدة مستقلة من وحدات المجتمع، وهو ما يعني أن جميع الوحدات النقدية لها فرصة إختيار متساوية لتكون ضمن مفردات العينة[3].

3-4-3- خصائص إستخدام أسلوب معاينة الوحدات النقدية

يتميز أسلوب معاينة الوحدات النقدية بتعريفه لوحدة المعاينة والمجتمع المحاسبي، حيث تعد وحدة النقد هي وحدة المعاينة، وجملة المبالغ التي يتكون منها العنصر محل الفحص هو المجتمع المحاسبي ويحقق أسلوب المعاينة بالوحدات النقدية المزايا التالية:[4]

- تتجنب المعاينة بالوحدات النقدية مشكلة تحويل أخطاء معاينة الصفات إلى قيم مالية، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات معاينة القيمة فقط؛
- ينشأ عن المعاينة بالوحدات النقدية حجم فعال للعينة دون الحاجة إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات لتحقيق ذلك تلقائيا نتيجة لإستخدام فترة المعاينة؛
- لا يتأكد إكتشاف أخطاء المجتمع من خلال العينة لندرة هذه الأخطاء، فعند المعاينة بالوحدات النقدية تنقسم الأخطاء الكبيرة إلى أخطاء صغيرة كثيرة في شكل وحدات نقدية معينة، مما يعطي تكرارا كافيا لوقوع الأخطاء يسمح بزيادة إحتمال إكتشافها.

كما يتميز أسلوب معاينة الوحدات النقدية بمجموعة من الخصائص الأخرى والتي منها:[5]

[1] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص302.
[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص191.
[3] سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، مرجع سابق، ص113.
[4] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، ص ص442-443.
[5] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص ص172-177.

- وحدة المعاينة هي وحدة النقد، وهو ما يجعل الحساب ذا الرصيد الكبير له فرصة أكبر للتواجد داخل العينة من حساب أخر ذا رصيد صغير؛
- يتمثل حجم المجتمع في حجم وحدات النقد المسجلة؛
- إستخدام الحكم الأولي عن الأهمية النسبية لكل حساب بدلا من التحريف المحتمل أو المقبول؛
- تحديد حجم العينة بإستخدام معادلة إحصائية؛
- يتم إختيار العينة بإستخدام أسلوب تناسب الإحتمالات مع الحجم، حيث يمكن التوصل إلى ذلك بإستخدام برامج الإعلام الآلي، أو جداول الأرقام العشوائية أو أساليب المعاينة المنتظمة؛
- إستخدام جداول معاينة الصفات في حساب النتائج، حيث يتم إستخدام جداول تقييم العينة مع إستبدال الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة بخطر أخر يسمى خطر القبول غير الصحيح للمجتمع؛
- تحويل نتائج الصفات إلى وحدات نقد ويتم من خلال معاينة الوحدة النقدية تقدير التحريفات بوحدة النقد في المجتمع، وليس النسبة التي يوجد بها تحريفات في المجتمع؛
- يضع محافظ الحسابات إفتراض عن النسبة المئوية للتحريف في كل عنصر بالمجتمع يوجد به تحريف، ويمكن هذا الإفتراض محافظ الحسابات من إستخدام جداول معاينة الصفات لتقدير التحريفات بوحدة النقد؛
- يشار إلى النتائج الإحصائية التي يتم التوصل إليها عند إستخدام معاينة الوحدات النقدية على أنها حدود التحريفات، وتتمثل هذه الحدود للتحريفات في التقديرات عن الحد الأقصى للتحريف والحد الأدنى للتحريف عند مستوى محدد من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع.

كذلك يتميز مدخل المعاينة على أساس وحدة النقد على مدخل معاينة المتغيرات بمزايا أخرى منها:[1]

- ليس مطلوب حساب الإنحراف المعياري، وبذلك يتم الإستغناء عن الحاجة لسحب عينات إستكشافية؛
-هناك إحتمال متزايد لإكتشاف القيم المالية الكبيرة للأخطاء عن طريق تقسيم المجتمع آليا؛
- يسمح لمحافظ الحسابات بإجراء إستنتاجات تتعلق بقيمة الخطأ في المجتمع بإستخدام جدول تقييم معاينة الصفات؛
- يسمح بسحب عينة صغيرة نسبيا.

3-4-4- طرق معاينة الوحدات النقدية

تتم عملية المعاينة وتقييم النتائج وإتخاذ قرارات المراجعة في حالة معاينة الوحدات النقدية بإستخدام عدة طرق.

1- طريقة معاينة الصفات

حسب هذه الطريقة يقوم محافظ الحسابات بمعاينة الوحدات النقدية، أي معاينة القيم المالية بنفس الأسلوب الذي يتم بإستخدام معاينة الصفات في الفحص الإجرائي لنظم الرقابة الداخلية، وفي هذه الحالة فإن إتباع طرقة معاينة الصفات في مراجعة العمليات يمكن أن يتم في ضوء الفروض والخصائص التالية:[1]

[1] صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد، مرجع سابق، ص ص117-118.

- يستخدم أسلوب معاينة الصفات لمعاينة ومراجعة القيم المالية، أي مراجعة القيم والأرصدة في حالة وحيدة فقط هي حالة عدم إكتشاف أخطاء في العينة؛
- لابد أن يقوم محافظ الحسابات بإجراء تقييم منفصل لكل من أخطاء الزيادة وأخطاء النقص التي يحتمل أن توجد في المجتمع؛
- يقوم محافظ الحسابات بوضع إفتراض حول نسبة الخطأ القصوى في الوحدة النقدية المتوسطة بالمجتمع؛
- التقديرات التي يتوصل إليها محافظ الحسابات سوف تمثل حد أدنى وحد أقصى لكل من أخطاء النقص وأخطاء الزيادة وأن تمثل مدى للثقة أو حدود للثقة.

2- طريقة معاينة الصفات والمتغيرات

يتم حسب هذا الأسلوب حساب الحد الأقصى للخطأ المسموح به سواء لأخطاء النقص أو أخطاء الزيادة كما يلي:

$$\text{معدل أخطاء الزيادة في العينة} = \frac{\text{عدد أخطاء الزيادة}}{\text{حجم العينة}}$$

$$\text{معدل أخطاء النقص في العينة} = \frac{\text{عدد أخطاء النقص}}{\text{حجم العينة}}$$

وبإستخدام الجداول السابقة يمكن تقدير معدل الأخطاء في المجتمع على ضوء نتائج المعاينة الفعلية.

3- طريقة العينات التي تختص بقيمة

يستخدم هذا النوع من العينات في حالة ما إذا كان محافظ الحسابات يرغب في الوصول إلى نتيجة عن المجتمع المراد فحصه في صورة قيمة فعلية، كما يستخدم للتأكد من الأهمية النسبية للرصيد[2].

إن خطوات القياس الإحصائي بإستخدام أسلوب العينات التي تختص بقيمة يمكن توضيحها كما يلي:[3]

- تحديد الهدف من المراجعة؛
- تحديد حجم المجتمع المراد فحصه؛
- تحديد حجم العينة؛
- إختيار العينة العشوائية؛
- تحديد قيمة كل خطأ في العينة؛
- تحديد نقطة التقدير لمجموع الأخطاء؛
- حساب الإنحراف المعياري للخطأ في العينة؛
- حساب نطاق الخطأ المعياري لتقدير خطأ المجتمع عند مستوى ثقة معين؛

---

[1] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص140.
[2] أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، مرجع سابق، ص236.
[3] المرجع السابق، ص ص236-240.

- حساب حدود مستوى الثقة؛
- تقييم نتيجة العينة.

بعد أن يقوم محافظ الحسابات بتحديد حجم العينة وإختيارها وإختبارها فإنه يقوم بتقييم مجموع خطأ المجتمع المراد فحصه لكي يحدد ما إذا كان هناك خطأ جوهري ذو أهمية نسبية للمجتمع أم لا، ويتوقف ذلك على النتائج الإحصائية التي توصل إليها. وبالتالي يواجه محافظ الحسابات إحتمالان هما:

أ- الحد الأقصى والأدنى لمستوى الثقة أقل أو يساوي الخطأ المقبول، وفي هذه الحالة تعتبر العينة ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه، وبالتالي تكون مقبولة من المحافظ؛

ب- الحد الأقصى والأدنى لمستوى الثقة أو أحدهما أكبر من الخطأ المقبول، ففي هذه الحالة لا يكون المجتمع المراد فحصه مقبول، وهنا يجب على محافظ الحسابات إتخاذ إجراء من الإجراءات التالية:

- زيادة حجم العينة ويترتب على هذا الإجراء الثبات النسبي لنقطة التقدير في المجتمع، وإنخفاض نطاق الخطأ المعياري وإرتفاع الحد الأدنى لمستوى الثقة ونتيجة لهذا قد يحصل المحافظ على عينة مقبولة؛
- زيادة حجم العينة لنوع معين من المستندات وذلك إذا وجد محافظ الحسابات أن هناك أخطاء متكررة في نوع معين من المستندات، لذلك يجب عليه تحليل هذا النوع وفحصه مرة أخرى؛

-مطالبة القائمين على المؤسسة محل المراجعة بتصحيح الجداول المقدمة والخاصة بالعمليات المالية المقدمة من الإدارة، أي يطلب من الإدارة تقديم جدول أخر مصحح.

3-5- خطوات تطبيق معاينة الوحدات النقدية في عملية المراجعة

تطبق معاينة الوحدات النقدية من طرف محافظ الحسابات في مجال الاختبارات التفصيلية للأرصدة من خلال مجموعة من الخطوات والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي: خطوات تخطيط العينة، خطوات إختيار وإختبار العينة وخطوات تقييم نتائج العينة.

3-5-1- خطوات تخطيط العينة

يقوم محافظ الحسابات بوضع خطة لمعاينة الوحدات النقدية في مجال الاختبارات التفصيلية للأرصدة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من المعاينة

عادة ما يكون الهدف في هذا النوع من المعاينة هو الحصول على الأدلة بأن القيمة المسجلة في رصيد حساب معين لا تحتوي على تحريفات مادية[1].

2- تعريف مجتمع الفحص ووحدة المعاينة

مجتمع الفحص في معاينة الوحدات النقدية عادة ما يكون مجموعة العمليات المالية أو رصيد حساب معين، أي القيمة النقدية للرصيد وليس عدد المفردات.

3- تحديد الإنحراف المقبول

[1] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص302.

إن أهم ما يميز معاينة الوحدات النقدية هو استخدام الحكم الأولي عن الأهمية النسبية بدلا من الإنحراف المقبول. حيث لا يعد تحديد الإنحراف المقبول متطلبا يجب تحقيقه عند إستخدام معاينة الوحدات النقدية كما في أساليب المعاينة الأخرى[1].

4- تحديد مستوى القبول الخاطئ

يمثل مستوى القبول الخاطئ الخطر المقبول للقبول غير الصحيح الذي يكون محافظ الحسابات مستعدا لتحمله نتيجة قبوله لرصيد الحساب على أنه صحيح، بينما تتجاوز التحريفات الفعلية في هذا الرصيد مستوى التحريف المقبول[2].

5- تقدير الإنحراف في المجتمع

يتوصل محافظ الحسابات إلى هذا التقدير بناء على عدة عوامل كخبرته السابقة مع المؤسسة محل المراجعة، خبرته في تقدير الخطر الملازم، نتائج إختبارات الرقابة، نتائج الاختبارات الأساسية للعمليات ونتائج الإجراءات التحليلية التي قام بها فعلا[3].

6- تحديد حجم العينة

عند إستخدام معاينة الوحدات النقدية فإن عملية تحديد حجم العينة يتم على ضوء المتغيرات التالية:[4]

- الحد الأقصى والأدنى المسموح به للأخطاء والتي يتم تحديدها بناء على تقدير الأهمية النسبية، والمقصود بهما حدود أخطاء الزيادة وأخطاء النقص؛
- وضع فروض عن نسبة الخطأ المتوسطة لمفردات المجتمع التي تحتوي على أخطاء، وقد يوضع فرض للنسبة المتوسطة لأخطاء الزيادة وفرض أخر للنسبة المتوسطة لأخطاء النقص؛
- تقدير مستوى الثقة المرغوب؛
- القيمة الدفترية للمجتمع.

وعلى ضوء هذه المتغيرات يتم إتباع الخطوات التالية للتوصل إلى حجم العينة عن طريق الجداول:[5]

- يقسم كل من الحد الأقصى والحد الأدنى للمسموح به للأخطاء على نسبة الخطأ المفترضة؛
- يقسم نتيجة القسمة السابق على القيمة الدفترية وبذلك ينتج الحد الأقصى لمعدل الأخطاء لكل من أخطاء النقص وأخطاء الزيادة؛
- يستخدم أقل رقم مطلق لمعدل الأخطاء في البحث عن حجم العينة في ضوء متوسط الثقة.

كما توجد هنالك طريقة أخرى لتحديد حجم العينة في حالة معاينة الوحدات النقدية وتسمى الطريقة المختصرة، وطبقا لهذه الطريقة يتم تحديد حجم العينة بإستخدام معادلة تستلزم أولا توافر الشروط التالية:

- إذا كان محافظ الحسابات لا يتوقع أي أخطاء في العينة؛

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص550.
[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص ص 365- 365.
[3] ألفين أرينز و جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 636.
[4] عارف عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق، ص135.
[5] المرجع السابق، ص ص135-136.

- إذا فرض ووقعت أخطاء فإن نسبة الخطأ إلى القيمة الدفترية تكون 100%، أي خطأ كلي.

وفي هذه الحالة فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي:[1]

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{القيمة الدفترية للمجتمع} \times \text{معامل الثقة}}{\text{الخطأ المسموح به}}$$

يتحدد معامل الثقة المطلوب في هذه المعادلة بناء على جداول خاصة أعدتها لجنة خاصة بمعهد المحاسبين الأمريكي، وفيما يلي معاملات الثقة التي حددتها اللجنة لمستويات الثقة المختلفة وبإفتراض عدد أخطاء متوقع صفر.

جدول رقم (12-3): معاملات الثقة لمستويات الثقة عند عدد أخطاء متوقع صفر

مستوى الثقة	معامل الثقة
%99	4.61
%95	3.00
%90	2.31
%85	1.93
%80	1.61
%75	1.36
%70	1.21

المصدر:عارف عبد الله عبد الكريم، المراجعة بإستخدام الأساليب الإحصائية، مطابع جامعة طنطا، مصر1998، ص138.

كما تتحدد قيمة الخطأ المسموح به من خلال المعادلة التالية:[2]

قيمة الخطأ المسموح به = قيمة الإنحرافات المقبولة – (قيمة الإنحرافات المتوقعة في المجتمع× معامل التوسع الخاص بالإنحرافات المتوقعة)

يقوم محافظ الحسابات بالحصول على معامل التوسع من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (13-3): معامل التوسع المقابل لمخاطر القبول الخاطئ في حالة توقع وجود تحريفات

مخاطر القبول الخاطئ	%1	%5	%10	15%	%20	%25	%30	%37	%50
معامل التوسع	1.9	1.6	1.5	1.4	1.3	1.25	1.2	1.15	1.0

المصدر: علي عبد القادر الذنيبات، المراجعة في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص305.

3-5-2- خطوات إختيار وإختبار العينة

تقتصر هذه المجموعة على إختيار العينة وأداء إجراءات الفحص والتحقق على مفرداتها.

[1] صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد، مرجع سابق، ص120.
[2] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص303.

1- إختيار العينة

إن أكثر الطرق إستخداما في معاينة الوحدات النقدية هي طريقة الإختيار المنتظم، ويمكن إستخدام البرامج الحاسوبية أو جداول الأرقام العشوائية في عملية الإختيار، وعند إستخدام طريقة الإختيار المنتظم يتم تقسيم المجتمع إلى فترات متساوية من الوحدات النقدية (وحدة النقد) ويتم إختيار وحدة المعاينة المنطقية بشكل منتظم من كل فترة[1].

وإن الخطوة الأولى في إختيار العينة هي تحديد فترة المعاينة وهي عبارة عن الفرق بين مفردتين متتابعتين بالعينة وتحسب فترة المعاينة بقسمة القيمة الإجمالية للمجتمع على حجم العينة، وبعدها نطبق طريقة المعاينة المنتظمة في إختيار مفردات العينة[2].

2- تنفيذ إجراءات الفحص والتحقق

في هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات المراجعة لتحديد القيمة الفعلية لوحدات المعاينة، حيث يقوم محافظ الحسابات بالحصول على مصادقات تتعلق بوحدات المعاينة وإستخدام إجراءات بديلة في حالة عدم الحصول على إستجابة من العملاء والموردين، وإذا تبين وجود فروقات بين القيم الدفترية والقيم التي تم الحصول عليها من العينة يقوم محافظ الحسابات بتدوين القيم الدفترية والقيم الفعلية والفروقات بينهما في أوراق العمل الخاصة به[3].

3-5-3- خطوات تقييم نتائج العينة

من أجل تقييم نتائج العينة يقوم محافظ الحسابات بإحتساب الحد الأعلى للإنحرافات في مفردات العينة، ثم يقوم بمقارنتها مع قيمة الإنحرافات المقبولة التي تم تحديدها في بداية عملية المعاينة، فإذا كان الحد الأعلى للإنحرافات في العينة أقل من أو يساوي المقبولة فإن نتائج العينة تؤيد بأن القيمة الدفترية لا تحتوي على تحريفات مادية. ويتم إحتساب الحد الأعلى للإنحرافات كما يلي:[4]

الحد الأعلى للإنحرافات= إجمالي الإنحرافات المتوقعة في المجتمع+ الإنحرافات المسموح بها

إن تقييم معاينة الوحدات النقدية يعتمد على مدى وجود أو عدم وجود إنحرافات في مفردات العينة:

1- عدم وجود إنحرافات

عندما لا توجد إنحرافات في العينة فإن إجمالي الإنحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع بناء على تعميم نتيجة العينة مباشرة على المجتمع تساوي الصفر.

[1] المرجع السابق، ص306.
[2] صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد، مرجع سابق، ص ص120-121.
[3] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص308.
[4] المرجع السابق، ص ص308-311.

وفي هذه الحالة فإن الإنحرافات المسموح بها نتيجة مخاطر المراجعة تتألف من إنحراف واحد يطلق عليه دقة القياس، ويتم الحصول على قيمتها من خلال ضرب معامل الثقة المقابل لمخاطر القبول الخاطئ التي تم تحديدها عند بدء عملية المعاينة بفترة المعاينة الذي تم حسابه.

2- وجود بعض الإنحرافات في العينة

في حالة وجود إنحرافات في العينة يقوم محافظ الحسابات بحساب إجمالي الإنحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع بناء على تعميم نتيجة العينة مباشرة على المجتمع والإنحرافات المسموح بها نتيجة مخاطر المعاينة من أجل إحتساب الحد الأعلى للإنحرافات الخاصة بالتضخيم ويقارنها مع قيمة الإنحرافات المقبولة.

أ- الإنحرافات المتوقع وجودها في المجتمع

بالنسبة للإنحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع بناء على تعميم نتيجة العينة مباشرة على المجتمع فتحسب لكل وحدة منطقية تحتوي على إنحرافات وهناك حالتان:

- إذا كانت القيمة الدفترية للوحدات المنطقية أقل من فترة المعاينة، في هذه الحالة نحسب ما يلي لكل وحدة فيها إنحراف:

$$\text{نسبة الإنحرافات} = \frac{\text{القيمة الدفترية} - \text{القيمة الصحيحة}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

الإنحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع بناء على تعميم نتيجة العينة مباشرة هي:

$$\text{الإنحرافات المتوقع وجودها في المجتمع} = \text{نسبة الإنحرافات} \times \text{فترة المعاينة}$$

- إذا كانت القيمة الدفترية للوحدات المنطقية أكبر من أو تساوي فترة المعاينة فإن إجمالي الإنحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع بناء على تعميم نتيجة العينة مباشرة تساوي إجمالي الإنحرافات الموجودة في الوحدات المنطقية.

ب- الإنحرافات المسموح بها نتيجة مخاطر المعاينة

إن الأخطاء المسموح بها هي الأخطاء التي يمكن التغاضي عنها وهي الحد الأقصى للخطأ الذي يقبله محافظ الحسابات في عينة ما دون أي تأثير على إستنتاجه أن النتائج المستخلصة من العينة قد حققت هدف المراجعة لهذا المجتمع. وتوجد علاقة عكسية بين الخطأ المسموح به وحجم العينة، فكلما صغر حجم هذا الخطأ كبر حجم العينة التي يحتاجها محافظ الحسابات والعكس صحيح[1].

إن الإنحرافات المسموح بها تتضمن نوعين من الإنحرافات كما في المعادلة التالية:

[1] علي إبراهيم طلبة، المراجعة من منظور المعايير الدولية، مرجع سابق، ص 251.

الإنحرافات المسموح بها= دقة الأساس+ الزيادة في الإنحرافات المسموح بها

يقوم محافظ الحسابات لتحديد الزيادة في الإنحرافات المسموح بها بالفصل بين الوحدات المنطقية التي قيمتها الدفترية أقل من فترة المعاينة والوحدات المنطقية التي قيمتها الدفترية أكبر من أو تساوي فترة المعاينة، حيث أن جميع الوحدات المنطقية التي قيمتها الدفترية أكبر من أو تساوي فترة المعاينة يتم فحصها وبالتالي لا توجد مخاطر معاينة متجمعة تتعلق بها. أما الوحدات المنطقية التي قيمتها الدفترية أقل من فترة المعاينة فقد لا يتم إختبارها جميعها وبالتالي تحسب الزيادة في الإنحرافات المسموح بها لها فقط، وفيما يلي خطوات حساب الزيادة:

- تحديد التغير الإضافي في معامل الثقة؛
- ترتيب إنحرافات الوحدات المنطقية التي قيمتها الدفترية أقل من فترة المعاينة من الأعلى للأسفل؛
- ضرب الإنحرافات المتوقعة التي تم ترتبها في معامل الثقة المناسب وجمع النتائج.

وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعداد جداول تبين معاملات الثقة المقابلة لمخاطر القبول الخاطئ مع الأخذ بعين الإعتبار عدد الإنحرافات المكتشفة.

جدول رقم (14-3): معاملات الثقة لتقييم نتائج معاينة الوحدات النقدية

عدد التحريفات	%1	%5	%10	%15	%20	%25
0	4.61	3.00	2.31	1.90	1.61	1.39
1	4.64	4.75	3.89	3.38	3.00	2.70
2	8.41	6.30	5.33	4.72	4.28	3.93
3	10.05	7.76	6.69	6.02	5.52	5.11
4	11.61	9.16	8.00	7.27	6.73	6.28
5	13.11	10.52	9.28	8.50	7.91	7.43
6	14.57	11.85	10.54	9.71	9.08	8.56
7	16.00	13.15	11.78	10.90	10.24	9.69
8	17.41	14.44	13.00	12.08	11.38	10.81
9	18.79	15.71	14.21	13.25	12.52	11.92
10	20.15	16.97	15.41	14.42	13.66	13.02

المصدر: علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012، ص311.

خلاصــة الفصــل

إن أساليب المعاينة الإحصائية تعتبر من أهم الأدوات والأساليب التي يمكن لمحافظي الحسابات إستخدامها في مراجعة الحسابات، حيث تساهم في ترشيد قسم من القرارات التي يتخذونها وتبعدها عن التلون بالآراء الفردية.

تعتبر معاينة الصفات الأسلوب الإحصائي الأكثر إستخداما في إختبارات الرقابة، لأنها تساهم في تحديد مدى توافر خاصية أو صفة معينة في المجتمع بناءا على مدى توافر هذه الخاصية أو الصفة في العينة الممثلة

لهذا المجتمع. و تعتبر معاينة الإكتشاف حالة خاصة من معاينة الصفات، تهدف إلى مساعدة محافظ الحسابات على إكتشاف إنحراف واحد على الأقل عند فحص مفردات العينة لأن ذلك يؤكد وجود هذا النوع من الانحرافات في المجتمع الذي سحبت منه مفرداتها.

تقوم أساليب المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية بتقدير القيمة النقدية لرصيد الحساب وتحديد ما إذا كانت هناك تحريفات نقدية في هذه القيمة، وتتمثل هذه الأساليب في معاينة المتغيرات ومعاينة الوحدات النقدية.

تختلف معاينة المتغيرات عن كل من معاينة الإكتشاف ومعاينة الصفات في أنها تمكن محافظ الحسابات من تقدير متوسط القيمة النقدية لعينة يتم إختيارها من بين مفردات هذا المجتمع. أما معاينة الوحدات النقدية فهي تعتبر إبتكارا حديثا في منهجية المعاينة الإحصائية، تتميز بالبساطة الإحصائية مثل معاينة الصفات، تقدم نتائج إحصائية يعبر عنها بوحدة النقد وتوفر إختيارا فعالا مثلما توفره معاينة المتغيرات إلا أنها ذات حجم عينة أكثر كفاءة.

إستكمالا للجانب النظري لهذا البحث، سنحاول من خلال الفصل الرابع توضيح دور وأهمية إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة، من خلال تبيان أثرها على جودة عملية المراجعة وعلى تخفيض مخاطر المراجعة وتضييق فجوة التوقعات.

الفصل الرابع

مساهمة الأساليب الحديثة للمراجعة في زيادة فعالية أداء عملية المراجعة

تمهيـــد

لقد شهدت المراجعة في العصر الحديث تطورا ملحوظا من ناحية الوظيفة، حيث إقتصرت في بداياتها على الفحص والتحقق من صحة البيانات وإكتشاف الأخطاء والغش، ثم تطورت لتواكب التغير الإقتصادي والصناعي والتجاري وغيرها من التطورات، حيث أصبحت مهنة المراجعة تهتم بخدمة جميع الأطراف وتعنى بتزويد كل طرف بالمعلومات التي تخصه، وبالتالي أصبح بالإمكان مراجعة عمل إدارات المؤسسات بناءا على هذه المعلومات وتقييم أدائها والمساهمة في إتخاذ القرارات الإقتصادية داخل المؤسسة من خلال توفير وتقديم عدد من المؤشرات ذات التأثير الفعال في المجال التنموي والتطويري للمخططين ولمتخذي القرارات في هذه المؤسسات، أو من خلال تسهيل الطريق على المستثمرين في الوجود ضمن هذه المؤسسات.

تعتمد المراجعة الحديثة كعلم على مجموعة من القواعد تتبع لإبداء رأي فني محايد عن مدى مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى تعبيرها عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، بحيث يستند ذلك الرأي على أدلة وقرائن مقنعة يجمعها محافظ الحسابات بإتباع أساليب وإجراءات حديثة تمثل الجانب التطبيقي والفني في المراجعة، والتي تساهم في تحسين جودة تقرير المراجعة والوصول إلى الرأي السليم حول عدالة وصحة القوائم المالية من خلال تحسين جودة أداء عملية المراجعة وتخفيض مخاطرها وتضييق فجوة التوقعات.

للإلمام بكافة جوانب هذا الفصل، إرتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الأول دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تحسين جودة عملية المراجعة مع التركيز على ماهية جودة المراجعة ومقوماتها، وأسس وأساليب رقابتها وأخيرا التطرق إلى إنعكاس وأثر إستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة على جودة مراجعة الحسابات.

يتناول المبحث الثاني دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تخفيض مخاطر المراجعة من خلال تعريف مخاطر المراجعة وأنواعها ومكوناتها، وكذلك آليات تحديد وتقدير مخاطر المراجعة، وأخيرا التطرق إلى أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على نموذج مخاطر المراجعة.

يعرض المبحث الثالث دور أساليب المراجعة الحديثة في تضييق فجوة التوقعات، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم فجوة التوقعات وأسباب وجودها ومكوناتها، إضافة إلى أثر معايير المراجعة الدولية على فجوة التوقعات، وأخيرا التطرق إلى أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة على فجوة التوقعات.

المبحث الأول: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تحسين جودة عملية المراجعة

تعتبر مهنة مراجعة الحسابات وظيفة ترتكز على تأدية خدمة المراجعة، حيث تستند هذه الخدمة على الثقة المتبادلة بين محافظ الحسابات والأطراف ذات العلاقة، ولقد أدى تزايد إعتماد مستخدمي القوائم المالية على البيانات المالية التي خضعت للفحص والتحقق كمصدر للمعلومات لإتخاذ القرارات على إعتبار تحقيق جودة المراجعة من أهم الأمور الواجب تحقيقها من طرف محافظي الحسابات.

1-1- ماهية جودة مراجعة الحسابات

يعتبر مفهوم الجودة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الماضي، وتغير مفهومها بعد تطور علم الإدارة، وظهور الشركات الكبرى، وإزدياد المنافسة، حيث أصبحت لمفهوم الجودة أبعاد متشعبة وجديدة. إلا أنه لم يظهر مفهوم وتعريف واضح وشامل ومتفق عليه للجودة في مراجعة الحسابات ويرجع ذلك إلى النظر إليه من وجهات نظر متعددة ومختلفة.

1-1-1- مفهوم جودة مراجعة الحسابات

إن الجودة بصفة عامة هي "مجموعة الخصائص والسمات التي تشبع إحتياجات ورغبات العملاء، سواء كان المنتج سلعة مادية أو خدمة، مع الأخذ في الإعتبار تحقيق التوازن بين مواصفات المنتج وتوقعات العميل من حيث حاجاته ورغباته". أي "درجة الإمتياز أو التفوق التي يمتلكها شئ ما أو منتج ما، وهو درجة المطابقة مع المعايير الموضوعة"[1].

أما في مجال مراجعة الحسابات فقد إهتمت العديد من الدراسات سواء على مستوى المنظمات المهنية أو الدراسات والبحوث الأكاديمية بتحديد مفهوم جودة المراجعة، فقد أوضحت نشرة معايير المراجعة رقم (4) التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في عام 1974 أن جودة المراجعة تتحقق من خلال الإلتزام بمعايير المراجعة، ومن خلال تطبيق مجموعة من الإعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في مؤسسات المراجعة[2].

ومن ناحية أخرى فقد أشار المعيار الدولي رقم (220) الذي أصدره الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم جودة المراجعة، حيث أوضح هذا المعيار أن أدوات الرقابة على جودة المراجعة تتمثل في "السياسات والإجراءات المطبقة في مؤسسة المراجعة للتحقق من أن أعمال المراجعة المنفذة قد تم أداؤها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها"[3].

رغم أهمية مفهوم جودة مراجعة الحسابات إلا أنه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين، إلا أنه من أكثر التعاريف شهرة لجودة عملية المراجعة مفهوم دو أنجلو (DeAngelo) حيث عرفها بأنها "قدرة محافظ الحسابات على إكتشاف المخالفات المالية في النظام المحاسبي للمؤسسة محل المراجعة، وقدرة محافظ الحسابات على التقرير عن هذه المخالفات"[4].

---

[1] أحمد سليم محمد سليم، مرجع سابق، ص64.
[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص08.
[3] المرجع السابق، ص08.
[4] نفين عبد الله أبو سمهدانة، "قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2015، ص66.

أما إيمان أحمد فقد عرفت جودة المراجعة على أنها "قيام مكاتب المراجعة بمزاولة تنفيذ عمليات المراجعة بفعالية وكفاءة بما يخدم أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتطلباتهم طبقا للمعايير المهنية المتعارف عليها"[1].

كما عرف سيد عبد الفتاح جودة المراجعة من حيث إكتشافها للأخطاء والغش بأنها "قدرة محافظ الحسابات على إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية والتقرير عنها"[2].

أما من حيث تحقيق أهداف الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة فيعرفها سمير كامل على أنها "قدرة محافظ الحسابات على إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل إنفصال الملكية عن الإدارة"[3].

في حين أن عمرو نجيب قد عرف جودة المراجعة على أنها "وضع الخطط والبرامج التفصيلية للعمل والموازنات التي توضح الحدود الزمنية والمالية لأداء عملية المراجعة في ضوء متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها، وذلك بهدف زيادة إحتمالات تلافي الأخطاء والمخالفات غير العمدية وإكتشاف المتعمد منها والتقرير عنها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة وزيادة مصداقية التقارير المالية التي تم مراجعتها، ومن ثم تحقيق أهداف كافة الأطراف المعنية بعملية المراجعة"[4].

ومما سبق يمكن تعريف جودة المراجعة بأنها "مدى قدرة محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، وكذلك درجة الثقة التي يقدمها لمستخدمي القوائم المالية وخلوها من التحريفات والأخطاء ومدى التزام المحافظ بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني".

يتضح من التعاريف السابقة أن جودة أداء عملية المراجعة تؤثر على جودة البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات محل المراجعة، كون أن تلك البيانات يعتمد عليها العديد من المستخدمين عند إتخاذهم قراراتهم المختلفة، فجودة تقارير المراجعة تعبر عن قدرة محافظ الحسابات في الحصول على أدلة إثبات ذات جودة عالية مدعمة لرأيه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية[5].

كما يتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم جودة مراجعة الحسابات تتمحور حول النقاط التالية:

- مدى قدرة محافظ الحسابات على إكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية؛
- تخفيض خطر الإكتشاف وخطر التدقيق المقبول إلى أقصى درجة ممكنة؛
- درجة الثقة التي يقدمها محافظ الحسابات لمستخدمي القوائم المالية؛
- مدى إلتزام محافظ الحسابات بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة؛

[1] إيمان أحمد مجاهد، "مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة"، المجلة العلمية لجامعة حلوان للبحوث والدراسات التجارية، العدد05، مصر2001، ص256.

[2] سيد عبد الفتاح صالح، "مؤشرات الإستدلال على جودة المراجعة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد03، مصر1998، ص208.

[3] سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد45، العدد02، مصر2008، ص07.

[4] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص08.

[5] سامح محمد رضا، "أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وإنعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية"، مجلة إدارة الأعمال الأردنية، المجلد08، العدد04، عمان21012، ص746.

- إحتواء خدمة أداء المراجعة على جميع الصفات والخصائص التي تتوقعها جميع الأطراف المستفيدة من تقرير محافظ الحسابات.

كذلك يتضح من التعاريف السابقة أن جودة تنفيذ عملية المراجعة ليست مجرد الفحص الذي يقوم به محافظ الحسابات وإنما التحسين المستمر في التقارير النهائية التي يقدمها وإلتزامه بالعناية المهنية اللازمة لإكمال فحصه وتقديم معلومات دقيقة خالية من التحيز والسلوك الإنتهازي، فتحسين جودة المراجعة تهدف إلى تقليل نسبة العيوب في التقارير النهائية لعملية المراجعة بالإعتماد على الأساليب الإحصائية، والإلتزام بالإستقلالية والحياد أثناء أداء مهمة المراجعة، والإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها و كذا معايير المراجعة الدولية للوصول إلى تقارير ذات جودة عالية[1].

1-1-2- خصائص جودة مراجعة الحسابات

لقد حددت إرشادات جودة مراجعة الحسابات الخصائص الكامنة التالية لتحقيق جودة مراجعة الحسابات التي تعتبر مصلحة مشتركة بين جميع الأطراف ذات العلاقة:

1- الموثوقية

تعني الموثوقية أن نتائج عملية المراجعة والإستنتاجات التي تتوصل إليها محافظ الحسابات بشكل أساسي على الظروف الفعلية فيما يتعلق بالقضية الرئيسية التي يتم إختبارها، وأن جميع الأدلة في تقرير المراجعة أو ما تقدمه عملية المراجعة من أراء وتقارير أخرى مؤيدة ومدعمة بشكل كامل من خلال البيانات التي تم تجميعها في عملية المراجعة[2].

2- النزاهة

تعد النزاهة أساس مهمة المراجعة وواجب التحلي بها من قبل محافظي الحسابات، لأن توفرها يؤدي إلى ترسيخ الثقة بهم، لذلك يجب عليهم الإلتزام بالعناصر التالية:[3]

- القيام بتنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة، وبذل الجهد من قبل محافظي الحسابات في تحقيق المسؤوليات الملقاة عليهم عند تأدية أعمالهم؛
- الإلتزام بالقوانين الصادرة عن المهنة ومتابعة جميع التطورات الحديثة المتعلقة بها؛
- تجنب الأنشطة غير القانونية والأعمال التي تضر بسمعة المهنة.

3- الموضوعية

يقصد بالموضوعية تنفيذ عملية المراجعة بطريقة نزيهة وعادلة، وتمتع محافظ الحسابات بالعدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح، والضغوطات التي تمارسها إدارة المؤسسة، وعليه أيضا الإبتعاد

[1] سعاد شدري معمر، مرجع سابق، ص49

[2] أمال محمد عوض، "أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية، مجلد45، العدد02، جامعة الإسكندرية، مصر 2008، ص41.

[3] محمد صدام محمود، وأخرون، "أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد07، العراق2011، ص411.

عن العلاقات التي تؤدي به إلى التحيز أو التأثر بالآخرين لإخراجه عن موضوعيته، وبإختصار يجب عليه تجنب كافة الحالات التي تؤثر على رأيه المحايد[1].

4- الوضوح

يجب أن يكون تقرير محافظ الحسابات واضحا وموجزا في التعبير عن نتائج عملية المراجعة، ويشمل الإستنتاجات وأي توصيات يمكن أن تفهم بسهولة من قبل الأطراف الأخرى الذين قد لا يكونون خبراء في المسائل التي تمت معالجتها لكن يحتاجون للتصرف بناء على التقرير[2].

5- الكفاءة

تعني الكفاءة في عملية المراجعة قيام محافظ الحسابات بالإجراءات اللازمة من خلال التخطيط المناسب وجمع أدلة الإثبات وإجراء الإختبارات الكافية لتحقيق أهداف المراجعة، وهذا في الوقت المحدد لعملية المراجعة أو أقل من ذلك، وأقل جهد وتكلفة ممكنين أخذا بعين الإعتبار الأتعاب المتفق عليها[3].

6- الفعالية

يقصد بالفعالية في عملية المراجعة مدى تحقيق أهداف المراجعة التي تتمثل في إكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية والإبلاغ عنها، وتقدير المخاطر بشكل جيد[4].

1-2- مقومات جودة مراجعة الحسابات

تعتبر المقومات المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات من العوامل الأساسية التي يجب الإهتمام بها وذلك نظرا لصعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وقياسها كما هو في حالة المنتجات الصناعية.

1-2-1- المقومات المرتبطة بمكتب المراجعة

تتمثل المقومات المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات والمرتبطة بمكتب المراجعة في العناصر التالية:

1- حجم مكتب المراجعة

يعتبر حجم مكتب المراجعة من أهم المحددات والعوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة، كما يعتبر أحد الخصائص التي يتم على أساسها التمييز بين مكاتب المراجعة، فهناك العديد من المعايير المستخدمة في التمييز بين مكاتب المراجعة كعدد الشركاء أو عدد العاملين بالمكتب، أو عدد العملاء، أو سمعة مكتب المراجعة[5].

---

[1] أيوب بوقرورة، عبد العالي محمدي، "مدى تأثير أخلاقيات مهنة محافظة الحسابات على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط20-21نوفمبر2013، ص06.

[2] أمال محمد عوض، مرجع سابق، ص41.

[3] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص126.

[4] المرجع السابق، ص127.

[5] جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة"، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد17، العدد01، السعودية2016، ص ص46-47.

إن حجم مكتب المراجعة يمكن الإستدلال به على تحقيق جودة المراجعة، فهناك علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وجودة أعمال المراجعة، وذلك لأسباب عديدة منها:[1]

- مكاتب المراجعة الكبرى تمتلك إمكانيات تقنية كبيرة؛
- وجود برامج تدريب مستمرة بمكاتب المراجعة الكبرى ما يجعل العاملين بها على درجة عالية من الكفاءة؛
- مكاتب المراجعة الكبيرة أقل عرضة للرضوخ لضغط العميل لتقديم التقارير المالية دون المستوى المطلوب مقارنة مع مكاتب المراجعة الصغيرة؛
- مكاتب المراجعة الكبيرة تتمتع بإستقلالية من ناحية قرارات مراجعتها للعميل، ومصادر الإيرادات، وبالتالي فهي أقل إعتمادا إقتصاديا على عميل معين؛
- إرتفاع تكاليف سمعة المكاتب الكبيرة بالمقارنة مع المكاتب الصغيرة؛
- الضوابط الداخلية لديها أكثر فعالية.

يمكن توضيح الفرق بين المكاتب الكبرى للمراجعة والمكاتب الصغرى من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1-4): الفرق بين المكاتب الكبرى والمكاتب الصغرى للمراجعة

مكاتب المراجعة الكبرى	مكاتب المراجعة الصغرى
تطبق المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية الدولية والمحلية	لا تميل كثيرا إلى تطبيق كل المعايير المهنية خاصة المستحدثة منها
إستخدام دائم لأسلوب المعاينة الإحصائية	لا تستخدم أسلوب المعاينة الإحصائية دائما
وضع مخطط عمل ملائم لخطوات وإجراءات المراجعة	تستخدم إجراءات لتقييم نظام الرقابة الداخلية دون أن يضع محافظ الحسابات برنامج وخطة لذلك
تعمل على تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة	تحقق كفاءة المراجعة ولا تحقق فعالية عالية للمراجعة
أقل تنافسية لإرتفاع تكاليفها	أكثر تنافسية لإنخفاض تكاليفها
إنتهاج أساليب المراجعة الحديثة للوصول إلى تحسين أداء عملية المراجعة	لا تنتهج أساليب المراجعة الحديثة والمتطورة

المصدر: إبراهيم عبد الوهاب، المراجعة: النظرية العلمية والممارسة المهنية، منشورات جامعة المنصورة، مصر2004، ص ص79-83.

2- درجة المنافسة بين مكاتب المراجعة

تعتبر المنافسة الميزة الخاصة لسوق ومكاتب خدمات المراجعة، ويعد العمل على توفير المنافسة الشريفة بين مكاتب المراجعة أحد المقومات الأساسية لممارسة مهنة المراجعة، وإن إنتشار المنافسة غير الشريفة وتفشي ظاهرة الأتعاب تعتبر من التحديات التي تواجه المحاسبة والمراجعة[1].

[1] حسني صالح، "مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد01، جامعة حلوان، مصر1997، ص24.

إن للمنافسة تأثير مزدوج على جودة المراجعة إما بالإيجاب أو السلب، فإما أن تدفع المنافسة مكتب المراجعة نحو تحسين خدماته وبذل العناية المهنية اللازمة لتقديم أداء رفيع المستوى لخدماته المهنية [2]، أو تدفعه إلى التحايل في الوقت أو مستوى الخدمات المقدمة، كما يمكن أن تدفع المنافسة المكتب إلى تقديم خدمات إستشارية تؤدي إلى تقليل إستقلالية محافظ الحسابات وبالتالي التأثير السلبي على جودة المراجعة[3].

3- عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة

إن فشل محافظ الحسابات في تحقيق القيمة المضافة لعملية المراجعة قد يعرضه لدعاوي قضائية من الطرف الثالث لمطالبته بالتعويض عن الضرر الناتج عن إهماله لعمله، وهذه الدعاوى القضائية لها تأثير سلبي على سمعة مكتب المراجعة، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد مكتب المراجعة يعد مقياسا على جودة عمليات المراجعة المنجزة[4].

إن الدعاوى القضائية ضد محافظي الحسابات يترتب عليها تحمل هؤلاء المحافظين للعديد من التكاليف تتمثل في الجزاءات والعقوبات التي يمكن توقيعها على محافظ الحسابات، وكذلك في التأثير السلبي لتلك الدعاوى على سمعة مكتب المراجعة، وإدراك الأطراف الأخرى لجودة الخدمات التي تقدمها[5].

4- سمعة مكتب المراجعة

تعتبر سمعة وشهرة مكتب المراجعة أحد الأصول المعنوية الخاصة بالمكتب، والتي يتم إكتسابها من خلال الممارسة والقدرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، ويقصد بسمعة مكتب المراجعة تداول إسم المكتب بين العملاء على أنه يقدم خدمات ذات جودة مميزة.

إن أهم محددات سمعة مكاتب المراجعة تتمثل فيما يلي:[6]

- مدة عمل المكتب المهنية؛
- الإرتباط بالمكاتب الدولية؛
- الإلتزام بالمعايير الأخلاقية لأعضاء مكتب المراجعة؛
- الخبرة في مجال نشاط المؤسسة محل المراجعة؛
- الإتصالات الجيدة بين أعضاء مكتب المراجعة والعملاء؛
- الخبرة المهنية لأعضاء مكتب المراجعة.

5- الإلتزام بالمعايير المتعارف عليها

تتطلب جودة المراجعة توافر عدد من العناصر من أهمها إلتزام محافظي الحسابات بتنفيذ عملياتهم وفق معايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني خلال جميع مراحل عملية المراجعة لضمان الحد الأدنى

---

[1] فهدة بنت سلطان السديري، حسام عبد المحسن العنقري، "رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة بالسعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، العدد02، الرياض2004، ص32.

[2] محمد سامي راضي، "الخصائص المحددة لجودة المراجعة"، مجلة أفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد02، مصر1998، ص269.

[3] نبيل حمادي، مرجع سابق، ص60.

[4] حسين يوسف القاضي ، وأخرون، مرجع سابق، ص468.

[5] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص13.

[6] سامي حسن علي محمد، مرجع سابق، ص53.

من جودة المراجعة، حيث أن إلتزام محافظي الحسابات بتنفيذ عملياتهم وفق معايير المراجعة من خلال تكليف أشخاص حصلوا على تأهيل علمي وخبرة مهنية مناسبة، وتمتع المحافظين بالحياد أثناء تنفيذ عمليات المراجعة، وبذل العناية المهنية الواجبة، والتخطيط الجيد لعملية المراجعة، ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة، تساهم في مجملها في زيادة مقدرة المحافظين على إكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وبما يمكن المحافظين من التقرير بشأن صدق وعدالة القوائم المالية وسلامتها في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة[1].

6- أتعاب عملية المراجعة

إن أتعاب عملية المراجعة الخارجية هي المبالغ النقدية التي يحصل عليها محافظ الحسابات من المؤسسة محل المراجعة نظير قيامه بعملية المراجعة، ويتم تحديد الأتعاب بموجب العقد الذي يكون بين المؤسسة محل المراجعة ومحافظ الحسابات وفقا للزمن الذي تستغرقه عملية المراجعة والخدمة المطلوبة منه، وحاجة عملية المراجعة للمساعدين[2].

يعد تحديد أتعاب المراجعة مسألة ذات أهمية كبيرة لمحافظ الحسابات القائم بعملية المراجعة والمؤسسة محل المراجعة، وذلك لأن كل طرف يريد أن تتعادل قيمة الخدمات المقدمة للعميل مع قيمة الأتعاب المدفوعة لمحافظ الحسابات، غير أنه لا توجد طريقة علمية لتحديد الأتعاب بشكل عادل، بما يحقق لمحافظ الحسابات أتعاب معقولة مقابل الخدمات التي يقدمها، ويحقق للعميل في نفس الوقت ما يطلبه من خدمات لقاء ما تحمله من أتعاب، كما أن البحث عن معايير لتحديد الأتعاب يعد من أهم المشكلات التي يتعرض لها محافظ الحسابات لاختلاف الظروف المحيطة بكل حالة من حالات المراجعة[3].

1-2-2- المقومات المرتبطة بفريق عمل المراجعة

تتمثل المقومات والعوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات والمرتبطة بفريق عمل المراجعة فيما يلي:

1-إستقلال محافظ الحسابات

يعتبر إستقلال محافظ الحسابات من المفاهيم التي تميز مهنة المراجعة عن غيرها من المهن الأخرى، فهو يمثل حجر الزاوية لمهنة المراجعة وأساس الثقة في المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، ويشمل إستقلال محافظ الحسابات على الحق في الإشراف على مساعديه وتوجيه أعمالهم بدون أي تدخل من المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، والحرية التامة في إختيار إجراءات وطرق الفحص التي يقوم بها، بالإضافة إلى حرية

[1] كمال السيد العشماوي، "مدخل التوصيل الفعال كأساس لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1999، ص87.

[2] ميشيل سعيد سويدان، "بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، المجلد24، العدد01، الرياض2010، ص61.

[3] إيمان حسين الشاطري، حسام عبد المحسن العنقري، "إنخفاض أتعاب مستوى المراجعة وأثاره على جودة الأداء المهني"، مجلة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة،المجلد20، العدد الأول، الرياض2006، ص85.

التعبير عن الرأي في التقرير الذي يدلي به على القوائم المالية بدون خوف من الإجراءات العقابية التي قد تتخذ ضده[1].

إن إستقلالية أعضاء مكاتب المراجعة تتطلب:[2]

- أن لا يكون أعضاء مكتب المراجعة من حملة أسهم المؤسسة الذين لهم السيطرة والقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة بشكل مباشر؛
- ألا يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة حاليا أو خلال السنوات المالية الثلاث الماضية موظفا في المؤسسة بوظيفة لها أي شكل من أشكال الصلاحيات التنفيذية؛
- ألا يكون لأحد أعضاء مكتب المراجعة علاقة عائلية مباشرة مع أحد الموظفين ذوي الصلاحيات التنفيذية في المؤسسة حاليا أو خلال السنوات الثلاث الماضية؛
- ألا يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة مستشار فني للمؤسسة؛
- ألا يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة من المتعاقدين الأساسيين للمؤسسة؛
- ألا يكون لأحد أعضاء لجنة المراجعة علاقات تجارية، أو أي علاقات أخرى قد تؤثر على قدرته في التصرف بصورة مستقلة.

2- خبرة وتأهيل فريق المراجعة

إن خبرة محافظ الحسابات تعتبر عاملا هاما لكفاءة وفعالية أداء محافظ الحسابات، وذلك نتيجة لزيادة عدد حالات فشل المراجعة في الدول الإقتصادية الكبرى وعدم إكتشاف الغش في القوائم المالية بسبب قيام محافظي الحسابات حديثي الخبرة بأعمال المراجعة[3].

كما أن التأهيل العلمي لجميع أعضاء فريق المراجعة ومعرفتهم بقواعد وآداب وسلوكيات المهنة، بالإضافة إلى الخبرة العملية في نوع الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة محل المراجعة، وإلمام محافظ الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها تؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة، وتساعده على مواجهة الظروف غير الطبيعية ومعالجة المشاكل[4].

3- التخطيط لعملية المراجعة والإشراف على فريق العمل

إن التخطيط السليم لعملية المراجعة ووضع البرنامج الدقيق والمنظم والذي يوضح كيفية تنظيم وإدارة عملية المراجعة يعتبر من المعايير والعوامل ذات الأهمية الكبيرة في عملية المراجعة، وهو ما يساعد على حل المشاكل المحتملة في الوقت المناسب، وكذلك يعتبر إختيار أعضاء العملية بمستويات مناسبة من القدرة والكفاءة، ومن ثم توجيههم ومراقبة عملهم يضمن تأدية عملية المراجعة بجودة عالية[5].

---

[1] حسين أحمد دحدوح، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد01، سوريا2008، ص259.

[2] Ferreira I, "The effect of audit committee composition and structure on the performance of audit committees", Meditari Accountancy Research, Vol 16, No 2, London 2008,PP95-96.

[3] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص31.

[4] محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الملتقى الثاني عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، جامعة الملك فهد، السعودية، 18-19ماي2010، ص29.

[5] سامي حسن علي محمد، مرجع سابق، ص153.

4- التقدم التقني في أداء المهمة

يعد إتباع الوسائل التكنولوجية الحديثة من أهم مظاهر جودة أداء عملية المراجعة، حيث يترتب على إستخدام هذه الوسائل الحديثة جعل فريق العمل على علم بأحدث التطورات المهنية والتكنولوجية في تنفيذ عملية المراجعة، ومن أمثلة التقدم التقني في مجال المراجعة إستخدام الحاسوب والأساليب الإحصائية وأساليب الفحص التحليلي في عملية المراجعة[1].

1-2-3- المقومات المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

تتمثل المقومات والعوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات والمرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة فيما يلي:

1- حجم المؤسسة

إن المؤسسات كبيرة الحجم تتميز بإنفصال الملكية عن الإدارة وتزداد فيها صراعات الوكالة، سواء كانت الصراعات بين الملاك والمدراء، أو الصراعات بين المدراء والموظفين، أو الصراعات بين الملاك والدائنين، فكلما زاد حجم المؤسسة وتعقدت عملياتها كلما زاد الفصل بين الملكية والإدارة وزادت تكلفة الوكالة، وبالتالي زادت حدة الصراعات[2] وهو ما يتطلب الحاجة إلى خدمة مراجعة ذات جودة عالية للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة[3]، وذلك لمحاولة طمأنة الملاك والدائنين بأن القوائم المالية تعكس فعلا المركز المالي السليم للمؤسسة.

2- هيكل الرقابة الداخلية

إن مكاتب المراجعة تختلف في جودة أداء المراجعة المقدمة لعملائها، وإن محافظي الحسابات يختلفون في مستوى الجودة المقدم طبقا لمستوى مواردهم المالية والمادية والبشرية، ويختلفون أيضا طبقا لجودة نظام الرقابة الداخلية لدى عملائهم[4].

إن وجود هيكل رقابة داخلية فعال قائم على بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والإتصال، والمتابعة يعتبر من أهم المحددات المؤثرة على جودة المراجعة وذلك من خلال كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية، ومساعدة محافظ الحسابات على تحديد مدى وتوقيت إجراءات المراجعة اللازمة[5].

1-3- أسس الرقابة على جودة مراجعة الحسابات

[1] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص469.
[2] كمال الدين الدهراوي، مناهج البحث في المحاسبة، الدار الجامعية ، الإسكندرية2002، ص233.
[3] محمد صالح هاشم، "إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد78، مصر2011، ص261.
[4] علي إبراهيم طلبة، "نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، العدد03، مصر2002، ص112.
[5] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص377.

تشمل الرقابة على جودة مراجعة الحسابات السياسات والإجراءات التي ينبغي على مكتب المراجعة أن يقوم بها، وذلك من أجل خدمة الأطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع المعايير الدولية وأساليب المراجعة الحديثة.

1-3-1- تعريف الرقابة على جودة المراجعة

يقصد برقابة جودة مراجعة الحسابات "كافة الوسائل والأساليب والطرق التي تم إستخدامها للتأكد من قيام مكاتب المراجعة بمقابلة مسؤولياتها المهنية في مواجهة العملاء، وتتضمن هذه الوسائل والأساليب الهيكل التنظيمي لمكاتب المراجعة والإجراءات التي تقوم بها"[1].

كما يقصد برقابة الجودة "الإجراءات التي تقوم بها مكاتب المراجعة لمساعدتها على تنفيذ معايير المراجعة على نحو ثابت في عملية المراجعة"[2].

إن مراقبة جودة أداء المراجعة تعني "الوسائل المستخدمة للتأكد من قيام مكاتب المراجعة بتنفيذ مسؤولياتها المهنية المتعلقة بعملية المراجعة بجميع مراحلها، والتقيد التام بمعايير وإرشادات المراجعة المعتمدة بشكل ثابت ومستمر"[3]. وهو ما يحتم على محافظي الحسابات توثيق سياسات وإجراءات مراقبة الجودة وإبلاغها لكل المساعدين والعاملين بمكتب المراجعة، مع ضرورة الحصول على أراء العاملين بمكتب المراجعة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات مراقبة الجودة وتشجيعهم على إبداء الرأي في تلك السياسات[4].

مما سبق يتضح أن أهم العناصر التي يجب على محافظ الحسابات القيام بها مع المساعدين والعاملين بمكتب المراجعة للحفاظ على جودة المراجعة ما يلي:

- توثيق سياسات وإجراءات مراقبة الجودة وإبلاغها لكل العاملين بمكتب المراجعة؛
- الحصول على أراء العاملين بمكتب المراجعة عن إجراءات رقابة الجودة وتشجيعهم على إبداء الرأي في تلك السياسات؛
- وضع سياسات لتحقيق ثقافة داخلية بأن الجودة ضرورية في أداء العمليات.

2-3-1- عناصر رقابة الجودة

عرفت لجنة معايير رقابة الجودة بداية تسعة عناصر للرقابة، وقد خفض مجلس معايير المراجعة هذه العناصر إلى خمسة عناصر إبتداء من 1997 والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-4): العناصر الخمسة للرقابة على جودة مراجعة الحسابات

العنصر	ملخص	مثال
الحياد والأمانة	يجب أن يتوافر في الأفراد الذين ينفذون عملية المراجعة الحياد في الظاهر والباطن،	أن يجيب كل فريق وعضو على قائمة إستقصاء سنويا وتشمل أسئلة عن إمتلاك

[1] حسين يوسف القاضي ، وأخرون، مرجع سابق، ص477.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص181.
[3] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص48.
[4] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص43.

والموضوعية	وأن بأداء المسؤوليات على نحو موضوعي وأمين	الأسهم وعصوية مجلس الإدارة
إدارة الأفراد	يجب وضع السياسات على نحو يوفر تأكيدا مناسبا عن: - توافر التأهيل لكل محافظ حسابات - تخصيص العمل على الأفراد الذين تتوافر فيهم المهارات الملائمة - إشراك كافة الأفراد في التعليم المستمر	تقييم محافظ الحسابات في مل عملية المراجعة من خلال تقرير تقييم خاص بكل عملية مراجعة
أداء عملية المراجعة	إيجاد السياسات التي توفر التأكد من أن العمل الذي قام به محافظ الحسابات يتفق مع المعايير المهنية ومعايير الجودة	يجب أن يوجد بالمكتب مدير للمحاسبة والمراجعة لتقديم المشورة والتصديق على كافة عمليات المراجعة قبل إستكمالها
قبول الإستمرار مع العملاء	يجب وضع السياسات التي يمكن من خلالها تقرير مدى قبول أو الإستمرار في التعامل مع عميل معين	يجب تصميم إطار لتقييم العمل يشمل تعليقات المحافظ السابق وتقييم الإدارة
المتابعة والمراقبة	وضع السياسات للتأكد من أن باقي عناصر رقابة الجودة الأربعة قد تم تطبيقها	يجب إختبار إجراءات رقابة الجودة سنويا على الأقل للتحقق من مدى الإلتزام بها

المصدر: حسين يوسف القاضي، وأخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، سوريا 2013-2014، ص489.

1- الحياد والأمانة والموضوعية

ينص هذا العنصر على أنه يجب أن يتوفر في كافة الأفراد الذين ينفذون عملية المراجعة الإستقلالية في الحقيقة والظاهر عند إجراء أعمال المراجعة وعدم التحيز لأي جهة، وكذلك أن يقوموا بأداء كافة المسؤوليات بكل موضوعية وأمانة[1].

كذلك يجب على مكاتب المراجعة حسب هذا العنصر أن تضع سياسات وإجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول بأن المكتب وموظفيه يمتثلون للمتطلبات الأخلاقية المناسبة، والتي تشمل النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، السرية والسلوك المهني[2].

كما يجب على مكاتب المراجعة التأكد بصورة مستمرة من محافظة كافة العاملين بمكتب المراجعة على إستقلالهم طبقا لآداب وسلوك مهنة المراجعة، مع تحديد متطلبات هذا الإستقلال ومن يخضع له، وتحديد الظروف والعلاقات التي تشكل تهديدا لهذا الإستقلال، وتقييم تلك الظروف وإتخاذ الإجراءات الملائمة للقضاء على تلك التهديدات وتخفيضها لدرجة مقبولة[3].

[1] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص49.

[2] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص479.
[3] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص43.

2- إدارة الأفراد

ينبغي على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أن لديها ما يكفي من العاملين ذوي القدرات والكفاءات، ولديهم الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية اللازمة لأداء المهام بما يتماشى مع المعايير المهنية والتنظيمية والمتطلبات القانونية لتمكين مكتب المراجعة أو الشركاء المسؤولين من إصدار تقارير ملائمة للظروف[1].

إن السياسات والإجراءات التي يجب على مكاتب المراجعة وضعها حسب هذا العنصر تتمثل في إجراءات التعيين، تقييم الأداء، القدرات، الكفاءة، تنمية المستقبل الوظيفي، والمرتبات والمكافآت وتقدير إحتياجات الأفراد، كما يجب أن تتضمن السياسات والإجراءات التأكيد على الحاجة إلى التعلم المستمر على جميع مستويات الأفراد العملين بها، وتوفر مصادر التدريب والإمكانيات اللازمة لتمكن الأفراد العاملين من تنمية القدرات والكفاءات المطلوبة والحفاظ عليها[2].

3- أداء عملية المراجعة

يجب على مكاتب المراجعة وضع سياسات تهدف إلى التأكد من أن المهام تتم طبقا للمعايير المهنية، وذلك من خلال وضع كتيبات يدوية أو إلكترونية، وتتمثل الأمور التي تطرح في هذا السياق فيما يلي:[3]

- عمليات الإمتثال لمعايير العمل المطبقة؛
- عمليات الإشراف على العمل وتدريب الموظفين؛
- إجراءات تحديد السياسات وإجراءات المراجعة؛
- التوثيق الملائم للعمل الذي تم تنفيذه؛
- كيفية شرح المهام لفرق العمل للحصول على فهم لأهداف عملهم.

4- قبول الإستمرار مع العملاء

يجب على مكاتب المراجعة أن تضع سياسات لقبول أو إستمرار العلاقات مع العملاء، مع الأخذ بعين الإعتبار نزاهة العملاء ومدى توافر الكفاءات في مكتب المراجعة لأداء المهمات المكلف بها[4].

تتأكد مكاتب المراجعة من نزاهة العملاء من خلال توافر العناصر التالية:[5]

- هوية وسمعة الملاك والإدارة العليا والمسؤولين عن حوكمتها؛
- طبيعة عمليات المؤسسة؛
- مدى وجود دلائل تشير إلى وجود قيود على نطاق عملية المراجعة؛
- مدى وجود دلائل تشير إلى تورط المؤسسة محل المراجعة في غسيل الأموال، أو الأنشطة الإجرامية.

---

[1] إبراهيم الرفاعي مبارك، تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 02، جامعة طنطا، مصر2000، ص04.
[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص46.
[3] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص482.
[4] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص51.
[5] حسين يوسف القاضي، وأخرون، مرجع سابق، ص480.

إن الإجراء المناسب لتحقيق نقطة القبول أو الإستمرار في مراجعة العملاء للتقليل من خطر المراجعة والمسؤولية المترتبة على محافظ الحسابات هو تصميم إطار لتقييم العميل، ويشمل هذا التعامل مع تعليقات المحافظ السابق، وتقييم الأداء، ويجب القيام بذلك لكل عميل جديد قبل أن يتم التعامل معه[1].

ومن ناحية أخرى يجب على مكتب المراجعة الأخذ في الإعتبار ما إذا كان قبول مهمة مع عميل جديد يمكن أن يؤدي إلى وجود تعارض فعلي أو ملحوظ للمصالح، وذلك لتحديد ما إذا كان من الملائم قبول المهمة أم لا، ويتضمن قرار الإستمرار مع العميل دراسة العديد من الأمور الجوهرية التي قد حدثت أثناء المهمة الحالية أو السابقة وتأثيرها على إستمرار العلاقة[2].

5- المتابعة والمراقبة

يجب على مكتب المراجعة وضع سياسات تهدف إلى التأكد من أن السياسات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفعالية وملتزم بها عمليا، ويجب أن تشمل هذه السياسات دراسة وتقييم إستمرارية نظام مكتب المراجعة في مراقبة الجودة[3].

تشتمل المتابعة والمراقبة مراعاة قدرات أعضاء فريق العمل وكفاءاتهم، وإذا ما كان لديهم الوقت الكافي لإتمام عملهم، وإذا ما كانوا يدركون التعليمات، وإذا ما كان العمل يتم بما يتفق مع الإتجاه المخطط له نحو أداء المهمة، ومناقشة المسائل المهمة وتعديل الإتجاه المخطط له على نحو ملائم، وتحديد الأمور التي تحتاج للإستشارة أو التمعن من أعضاء فريق العمل الأكثر خبرة أثناء قيامهم بالمهمة[4].

1-4- أساليب الرقابة على جودة مراجعة الحسابات

لقد إهتمت المنظمات المهنية والتشريعات الحكومية في العديد من الدول بالرقابة على جودة المراجعة وتوصلت إلى العديد من الوسائل التي يمكن إستخدامها لتحقيق ذلك، ومن أهم هذه الأساليب أسلوب مراجعة النظير وأسلوب مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة[5].

1-1-4- أسلوب مراجعة النظير

من الأساليب المساعدة في تحسين جودة أداء عملية المراجعة مراجعة النظير، حيث تتطلب المعايير من محافظي الحسابات الخضوع لمراجعة النظير من أجل تقييم ما إذا كان النظام الخاص بهم لمراقبة جودة

[1] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص52.
[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص45.
[3] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص53.
[4] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص48.
[5] محمد بن حمد المغيولي، "جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، المجلد01، العدد01، مصر2006، ص390.

عملية المراجعة يمكن أن يوفر تأكيدات بأن مكتب المراجعة لن يجري عمليات المراجعة بجودة منخفضة، ومن المجالات التي تشملها معايير مراجعة النظير، قبول العملاء، التدريب، التوظيف، المراقبة[1].

1- تعريف وأهداف أسلوب مراجعة النظير

إن المقصود بفحص النظير هو "فحص مكتب مراجعة مدى إلتزام مكتب مراجعة أخر لنظام رقابة الجودة بهدف تحديد التقرير عن ما إذا كانت المؤسسة محل المراجعة وضعت سياسات وإجراءات رقابة الجودة وتقوم بتنفيذها خلال الممارسة"[2] ، أي أنها "قيام هيئة عامة قانونية متخصصة بإعداد وتنفيذ برنامج مراجعة النظير لمكاتب المراجعة الخارجية، وتقييم مكتب المراجعة المؤهل في ضوء معايير البرنامج ومعايير رقابة الجودة"[3].

تبرز أهمية فحص النظير في تحقيق جودة عملية المراجعة من خلال التحديد والتقرير عن ما إذا كان مكتب المراجعة محل الفحص قد صمم سياسات ووضع إجراءات لتنفيذ العناصر الخمس لرقابة الجودة وقام بتنفيذ هذه السياسات والإجراءات، وتقيد بمعايير المراجعة بشكل عام، ومعايير جودة أداء عملية المراجعة بشكل خاص[4].

تتمثل أهداف مراجعة النظير في تحقيق العناصر التالية:[5]

- إبداء رأي فني مستقل عما إذا كان نظام رقابة الجودة المطبق بمكتب المراجعة يوفر له ضمانا معقولا عن مدى إتساقه مع المعايير المهنية والدولية؛
- تقييم مدى ملائمة سياسة مكتب المراجعة والإجراءات المتعلقة بكل عنصر من عناصر رقابة الجودة؛
- الحكم على مدى إلتزام مكتب المراجعة وجودة أدائه.

كما يهدف أسلوب فحص النظير إلى تحقيق الأهداف التالية:[6]

- مساعدة مكاتب المراجعة على تحديد المجالات والوظائف التي تساهم في تعزيز قدراتهم فيها؛
- مساعدة مكاتب المراجعة على إتخاذ قرارات مدروسة حول كيفية تحسين نشاطهم وتحقيق الكفاءة والفعالية في أداء مهامهم؛
- بلوغ أفضل الممارسات الميدانية لعملية المراجعة؛
- منح ضمانات بشأن مدى ملائمة وسلامة الإجراءات المتبعة في أداء عملية المراجعة، وبالتالي زيادة الثقة في تقارير المراجعة.

كذلك يهدف أسلوب فحص النظير إلى تحقيق الأهداف التالية أيضا:[1]

---

[1] نفين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سابق، ص73.

[2] محمد صالح هاشم، "تقييم مدى قبول أسلوب مراجعة النظير كأداة للرقابة الخارجية على جودة الأداء المهني بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، مصر2010، ص169.

[3] حسن شلقامي محمود، "مقومات تفعيل مراجعة النظير كأداة للرقابة على جودة المراجعة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد03، مصر2013، ص76.

[4] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص66.

[5] أحمد محمد صالح جلال، "تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه، قسم نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر2010، ص99.

[6] ممدوح أبو السعود، "نموذج تقرير مراجعة النظير"، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد43، مصر2013، ص17.

- تطوير وتنمية جودة خدمات المراجعة المقدمة من قبل محافظي الحسابات؛
- تحديد ما إذا كان نظام مراقبة الجودة الداخلية لعمليات المراجعة في المؤسسات يقوم بعمله على الوجه الصحيح وبالكفاءة المطلوبة؛
- تحفيز وتشجيع مكاتب المراجعة على إتباع السياسات والإجراءات وتطبيق معايير المراجعة اللازمة.

2- آليات عمل أسلوب مراجعة النظير

تبرز أهمية أسلوب فحص النظير في تحقيق جودة عملية المراجعة من خلال التحديد والتقرير عن ما إذا كان مكتب المراجعة محل الفحص قد صمم سياسات ووضع إجراءات لتنفيذ العناصر الخمس لرقابة الجودة وقام بتنفيذ هذه السياسات والإجراءات، وتقيد بمعايير المراجعة بشكل عام، ومعايير جودة أداء عملية المراجعة بشكل خاص[2].

ووفقا لآليات عمل أسلوب مراجعة النظير يتأكد مكتب المراجعة من العناصر التالية:[3]

- نظام الرقابة على الجودة المطبق من قبل مكتب المراجعة مصمم بشكل كافي؛
- مكتب المراجعة يلتزم بنظام الرقابة على الجودة؛
- يلتزم مكتب المراجعة بمتطلبات العضوية كمحافظ الحسابات لدى لجنة بورصة الأوراق المالية؛

وقد أثبت أسلوب مراجعة النظير أنه إحدى الأساليب الفعالة لرقابة الجودة، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة فهو يساعد مكاتب المراجعة على تحقيق معايير رقابة الجودة، وتحسين أداء الممارسين، و تنفيذ المراجعة وفق مستوى مرتفع من الجودة، وكذا تحسين سمعة مكاتب المراجعة الخاضعة لهذا الأسلوب. وتشمل مراجعة النظير على نوعين من المراجعة:[4]

أ- مراجعة النظير المباشرة

يتبع هذا النوع إذا كان مكتب المراجعة يطبق نظام رقابة الجودة، ويؤدي خدمة محافظ الحسابات إبداء الرأي على القوائم المالية، وتهدف برامج مراجعة النظير هذه إلى التحقق من مدى إلتزام المكتب بنظام الرقابة على الجودة وتقديم تقرير بنتيجة هذه المراجعة.

ب- مراجعة النظير غير المباشرة

يتبع هذا النوع إذا كان مكتب المراجعة يؤدي فحص أو إختبارات مدى الإلتزام ولا يقوم بمراجعة القوائم المالية.

1-4-2- مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة

---

[1] حازم محمد طه، عفاف إسحاق أبو زر، "أثر معايير مراجعة مكاتب التدقيق الزميلة على جودة مكاتب التدقيق"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد08، العدد04، عمان2012، ص791.

[2] يونس عليان سليمان الشوبكي، مرجع سابق، ص66.

[3] نبيل حمادي، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر2011-2012، ص83.

[4] إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، "نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القرناء"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد02، جامعة عين شمس، مصر2000، ص ص12-13.

تأسس أول مجلس للإشراف على مكاتب المراجعة في العالم سنة 2002 في الولايات المتحدة ويهدف إلى تحسين جودة أداء عملية المراجعة المقدمة من قبل محافظي الحسابات، وتقليل مخاطر الفشل في مراجعة الحسابات، وذلك عن طريق إستخدام أدوات أكثر فعالية من حيث التكلفة[1].

1- واجبات مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة

يقوم مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة بالواجبات التالية:[2]

- الإشراف على مكاتب المراجعة المسجلة لديه والتي تعد تقارير المراجعة للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية؛
- إصدار أو تبني معايير المراجعة ومعايير رقابة الجودة، ومبادئ السلوك المهني، ومعايير الاستقلال، وأية معايير أخرى تتعلق بإعداد تقارير المراجعة للشركات المساهمة والمسجلة في سوق الأوراق المالية؛
- إجراء التحقيقات والإجراءات التأديبية المتعلقة بها، وفرض العقوبات الملائمة على مكاتب المراجعة المسجلة لديه، وعلى أي شخص ذو علاقة بها؛
- القيام بالوظائف و الواجبات الضرورية والملائمة لتطوير المعايير المهنية وتحسين جودة خدمات المراجعة المقدمة من قبل مكاتب المراجعة المسجلة لديه؛
- تأكيد التزام مكاتب المراجعة المسجلة لديه، وأي شخص ذو علاقة بها، بهذا القانون و قواعد المجلس والمعايير المهنية وقوانين الأوراق المالية المتعلقة بإعداد وإصدار تقارير المراجعة؛
- وضع ميزانية خاصة بالمجلس، إدارة عملياته، وموظفيه.

ومما سبق نلاحظ التطور في شكل و مضمون أسلوب الرقابة على جودة المراجعة، بعدما كان يقوم به زملاء المهنة لبعضهم البعض بشكل روتيني، أصبحت تقوم به هيئة مستقلة تعمل على فحص الجوانب التي لها تأثير مباشر على جودة المراجعة.

2- أهداف مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة

إن الأهداف التي يسعى مجلس الإشراف على مكاتب المراجعة لتحقيقيها تتمثل في العناصر الأتية:[3]

- حماية مصالح الجمهور والمستثمرين في صحة المعلومات المالية بإستخدام الأدوات التحليلية التي تهدف إلى تحسين جودة المراجعة وتعزيز الكفاءة في عملياتها والمساعدة على منع وقوع ضرر للمستثمرين؛
- الإبلاغ والإعلام من خلال الحصول على التغذية العكسية من محافظي الحسابات والمستثمرين؛
- مواصلة البناء على فعالية وتنسيق برامجها التنظيمية؛
- إستعادة القدرة على ضمان الثقة في صحة البيانات المالية؛
- إستعادة الثقة وحماية المستثمرين وكذلك المصلحة العامة؛
- الحد من مخاطر فشل المراجعة في الأسواق المالية.

[1] منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي، "دراسة تحليلية لأثر PCAOB ومعيار المراجعة الدولي رقم 05 على جودة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد04، مصر2012، ص ص1303-1304.

[2] نبيل حمادي ، مرجع سابق، ص85.

[3] منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص1305-1306.

5-1- أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة وإنعكاسها على جودة مراجعة الحسابات

إن جودة أداء عملية المراجعة هي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف التي لها علاقة بنتائج عملية المراجعة، فمحافظ الحسابات يهتم بالجودة حتى يضفي على تقريره أكبر مصداقية، أما إدارة المؤسسة محل المراجعة فهي ترغب في إضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، بينما المستفيدون يهمهم التأكد من دقة وعدالة القوائم المالية التي تم مراجعتها والتي يتخذون قراراتهم بناء عليها[1].

1-5-1- أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة على جودة المراجعة

تكمن أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة في تحسين جودة مراجعة الحسابات كون المستخدمين للقوائم المالية يتوقعون من تقرير محافظ الحسابات الجودة التامة لأنهم يعتمدون في إتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم المالية.

1- تخفيض صراعات الوكالة

تسيطر إدارة المؤسسة الإقتصادية على عوامل الإنتاج ولديها كافة المعلومات عن الناتج الحقيقي للمؤسسة، وهو ما قد يجعلها تسئ إستخدام عوامل الإنتاج بما يحقق لها مكاسب غير عادية على حساب مصالح أصحاب عوامل الإنتاج الأخرى كحملة الأسهم وحملة السندات[2].

إن تخفيض التعارض في المصالح بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة يتحقق بأداء محافظ الحسابات لعملية المراجعة بأعلى مستوى من الجودة وبالإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة، وهو ما ينعكس على تخفيض حدة الصراعات من خلال زيادة الثقة في التقارير المالية وجودة المعلومات[3].

2- زيادة الثقة في تقرير محافظ الحسابات

من أهداف مراجعة الحسابات تقديم تقرير يتضمن رأي محايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية للمؤسسة محل الفحص والتحقق، وذلك للأطراف الذين لهم علاقة بهذه المؤسسة من أجل إتخاذ القرارات الرشيدة، ويعتبر الإعتماد والأداء الجيد للإجراءات والأساليب الحديثة التي يقوم بها محافظ الحسابات والتقارير التي يقدمها للأطراف المعنية دليلا إيجابيا على زيادة الثقة في صحة معلومات القوائم المالية[4].

إن أساليب المراجعة الحديثة تلعب دورا هاما في رفع كفاءة أسواق رأس المال والتأثير على قرارات الإستثمار، وذلك من خلال زيادة الثقة في تقرير محافظ الحسابات على نحو يترتب عليه جعل هذه التقارير أكثر فائدة في مجال الإعتماد عليها لإتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة، حيث تساهم هذه الأساليب في توفير المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لإتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيدا عن المضاربة والشائعات[5].

---

[1] إسكندر محمود حسين نشوان، جودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس عدد01، مصر2010، ص195.

[2] مدثر طه أبو الخير، "إدارة الربح في الشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد01، مصر2000، ص04.

[3] سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص22.

[4] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص130.

[5] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص36.

3- دعم مكانة مكاتب المراجعة

تهتم مكاتب المراجعة بتحسين جودة المراجعة بسبب حدة المنافسة فيما بينها، والرغبة في تحسين ربحية المكتب على المدى الطويل، وذلك من خلال إستخدام أساليب المراجعة الحديثة للمحافظة على العملاء الجيدين وجذب عملاء جدد يقدرون جودة الخدمات التي يقدمها المكتب، لأن عدم إلتزام مكاتب المراجعة بالمعايير المهنية وإستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة يؤدي إلى أعمال أقل جودة وبالتالي تزيد القضايا القانونية المرفوعة ضد المكتب، والتي ستؤثر على سمعته وتعرضه للعقوبات[1].

4- تخفيض وقت وتكلفة عملية المراجعة

يتمثل جوهر عمل محافظ الحسابات في تجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي في وقت محدد وبتكلفة معقولة، حتى يستطيع تكوين أساس معقول يستند إليه عند إبداء رأيه النهائي عما إذا كانت القوائم المالية لتلك المؤسسة تعبر بصدق عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وفي سبيل ذلك يقوم محافظ الحسابات بالإعتماد على مجموعة من الإختبارات الحديثة وخاصة نماذج التحليل المتقدمة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة[2].

إن توفر المعلومات من جزء صغير فقط من المجتمع يقلل من نفقات الدراسة، وينقص من الجهد المبذول في جمع البيانات وتبويبها، فقد يكون مجتمع الدراسة يحوي على عناصر طويلة يضطر محافظ الحسابات لمراجعتها عنصرا عنصرا، مما يكلفه جهدا كبيرا، ولهذا فإن الإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة يساعد على جمع البيانات وتبويبها بأقل تكلفة وسرعة أكبر مما لو قام محافظ الحسابات بمسح إحصائي شامل[3].

5- دعم آليات حوكمة الشركات

يعمل محافظ الحسابات على معرفة طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة وإجراءات ضبطها الداخلي ونظام الرقابة الداخلية فيها بالإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة التي تعتبر من أهم الأساليب التي تستخدم عادة للتوصل إلى مثل هذه المعلومات[4]، مما يساهم في زيادة قدرة السيطرة على المؤسسة وتوجيهها، وذلك من خلال تقييم نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وإبداء الرأي في عملية الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة والإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه المخاطر، بما يحقق في النهاية أهداف المؤسسة ويحسن سبل الاتصال بينها وبين المساهمين، مما يؤثر على جودة وفعالية حوكمة الشركات[5].

إن إعتماد محافظ الحسابات على أساليب المراجعة الحديثة يحقق مبادئ حوكمة الشركات المتضمنة توفير إجراءات رقابة داخلية فعالة، وأدوات ضبط وتشريع خارجية صارمة من خلال تحقيق:[6]

---

[1] نبيل حمادي، مرجع سابق، ص56.
[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص195.
[3] محمد مشيد، مرجع سابق، ص106.
[4] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص ص269-270.
[5] سالم عبد الله العتيبي، "جودة المراجعة كأحد دعائم آليات المراجعة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامع عين شمس، مجلد01، عدد02، مصر2009، ص114.
[6] عبد الحميد عبد المنعم عقدة، "المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة"، المؤتمر العلمي الخامس:حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر8-10سبتمبر2005، ص05.

- الإلتزام حيث تكون الغاية هي التحقق من مواجهة وتنفيذ المتطلبات والإلتزامات والسياسات التشريعية والإدارية، فضلا عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والإفصاح؛
- الأداء وذلك بإستخدام كافة الوسائل المتاحة لرفع مستوى الأداء الشامل للمؤسسة والسعي إلى إستغلال الفرص الإيجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة وتقليل الآثار السلبية لهذه المخاطر.

كما يؤدي إستخدام محافظ الحسابات لأساليب المراجعة الحديثة دورا أساسيا في دعم حوكمة الشركات، من خلال ما توفره هذه الأساليب من نتائج والتي تعتبر أداة هامة لتفعيل آليات حوكمة الشركات[1]، حيث توجد علاقة وثيقة بين جودة أداء عملية المراجعة ووجود أطر جيدة وفعالة لحوكمة الشركات، كذلك تقدم هذه الأساليب أدلة كافية ومقنعة تعمل على زيادة قدرة المساهمين ومجلس الإدارة على محاسبة العاملين، حيث يقوم محافظ الحسابات من خلال الأنشطة التي ينفذها بزيادة دقة ومصداقية التقارير المالية ومنع وإكتشاف حالات الغش والتزوير كأحد مقومات الحوكمة الجيدة[2].

1-5-2- إنعكاس تطبيق المعاينة الإحصائية على جودة الأداء المهني للمراجعة

إن محافظ الحسابات يعتمد بصفة أساسية على أدلة الإثبات في تكوين رأيه عن صحة المعلومات المالية للمؤسسة محل المراجعة، وعادة لا يفحص محافظ الحسابات كل البيانات والمعلومات المتاحة لديه، وإنما يستخدم أسلوب العينات والذي يؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة من خلال ما يلي:[3]

- إن التطبيق السليم للعينات سواء الإحصائية أو غير الإحصائية يؤدي إلى توصل محافظ الحسابات إلى أدلة الإثبات الكافية والتي تؤثر بالطبع على جودة الأداء المهني للمراجعة؛
- إن أسلوب المعاينة الإحصائية يساعد على تقليل أخطاء المعاينة من خلال تغيير حجم العينة، أي أنه كلما زاد حجم العينة زادت الثقة؛
- إن تخفيض أخطاء المعاينة من خلال أسلوب العينات الإحصائية يؤدي إلى زيادة دقة النتائج المستخلصة من العينة مما يؤثر على نتائج الإختبارات التي يستخدم فيها العينات سواء كانت عينات الصفات أو عينات المتغيرات، مما يكون له أثر على جودة الأداء المهني للمراجعة؛
- إن المعاينة الإحصائية تحقق الموضوعية، وهذا يؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة؛
- إن قيام محافظ الحسابات بتخطيط عينة إختبارات الإلتزام وعينة الإختبارات الأساسية بأدنى تكلفة ممكنة يعتبر عاملا هاما يؤثر في جودة المراجعة، حيث أن محافظ الحسابات يسعى لتخفيض تكاليف أداء مهام المراجعة بالأساليب العلمية والتي منها العينات الإحصائية.

1-5-3- إنعكاس تطبيق المراجعة التحليلية على جودة الأداء المهني للمراجعة

إن إستخدام أساليب وإجراءات المراجعة التحليلية من قبل محافظ الحسابات يعتبر أحد الأدوات المساعدة والمستخدمة التي تؤدي إلى ضبط جودة الأداء المهني وذلك كما يلي:[1]

---

[1] محمد سمير بلال، "دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات"، المؤتمر العلمي الخامس:حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر8-10سبتمبر2005، ص12.

[2] أحمد أشرف عبد الحميد، "الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرية"، مجلة الدراسات التجارية، جامعة جنوب الوادي، عدد15، مصر2003، ص111.

[3] سامي حسن علي محمد، مرجع سابق، ص146.

- نتيجة لعمل محافظي الحسابات في ظل بيئة تنافسية وتزايد مخاطر الدعاوي القضائية ضدهم، وكذلك الإستخدام المتزايد للحاسبات الإلكترونية، يجعلهم يعتمدون على أساليب المراجعة التحليلية كإحدى الأدوات الموفرة للوقت والجهد والتكلفة؛
- تساعد أساليب المراجعة التحليلية محافظ الحسابات في التركيز في إجراءات المراجعة التفصيلية على النواحي التي يوجد بها أخطاء أو غش وهو ما يؤدي إلى ضبط مستوى الأداء المهني لعملية المراجعة؛
- إن أساليب المراجعة التحليلية تعتبر أحد الأساليب الكشفية التي تمكن محافظ الحسابات من تحديد حجم إختباراته التفصيلية مستخدما في ذلك بعض أو كل طرق ووسائل المراجعة التحليلية، وهذا يساعده في معرفة التقلبات غير العادية في القوائم المالية، وبالتالي يزيد من ضبط الأداء المهني لمحافظ الحسابات؛
- إن إجراءات وأساليب المراجعة التحليلية إذا قام محافظ الحسابات بتطبيقها بعناية، وتوخي في ذلك أقصى درجات الموضوعية عن طريق الأساليب الكمية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كل من كفاءة وفعالية المراجعة؛
- إن تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية تساعد في توزيع عبء العمل على مكاتب المراجعة، والبدء في عملية المراجعة مبكرا، وهو ما يؤدي إلى تحقيق ضبط لمستوى الأداء المهني لمحافظ الحسابات من بداية العمل.

المبحث الثاني: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تخفيض مخاطر المراجعة

تعتبر مخاطر المراجعة من العوامل الهامة التي يأخذها محافظ الحسابات بعين الإعتبار سواء عند إختياره للمؤسسة أو عند تخطيطه لعملية المراجعة، أو عند تجميع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، وذلك من أجل الوصول إلى الرأي الصحيح والسليم حول عدالة عرض القوائم المالية محل المراجعة كوحدة واحدة.

2-1- ماهية مخاطر المراجعة

لقد تزايد الإهتمام بتقدير مخاطر المراجعة مع تزايد حالات فشل بعض محافظي الحسابات في التوصل إلى رأي مهني سليم، والذي ترتب عليه إنهيار بعض المؤسسات، بل وإنهيار بعض مكاتب المراجعة ذاتها وإهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقارير هذه المكاتب[2].

وقد إرتبط مفهوم مخاطر المراجعة تاريخيا بإستخدام المعاينة الإحصائية لإختيار عينة الفحص، وقد تطورت الدراسات التي تناولت هذا المفهوم وأصبحت له تعاريف متقاربة حيث عرفه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه "المخاطر الناتجة عن فشل محافظ الحسابات دون أن يدري في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية بها تحريفات جوهرية"[3].

---

[1] المرجع السابق، ص229.

[2] Angot Hugues, Fischer Christian, Audit comptable: audit informatique, 3ème édition, Ed. De boeck, Paris2004,P124.

[3] سماح أحمد محمد عبد الخالق، "إستخدام مدخل التحليل الإستراتيجي لتطوير نموذج قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2011، ص29.

أما مسعود صديقي فقد عرف مخاطر المراجعة على أنها " إحتمال فشل إجراءات المراجعة في الكشف عن الأخطاء الهامة(الجوهرية)التي يمكن حدوثها وبقاءها بدون اكتشاف"[1].

كما عرفها عوض لبيب بأنها "إحتمال إبداء محافظ الحسابات لرأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص وذلك بسبب فشله في إكتشاف الأخطاء الموجودة في تلك القوائم، أو إحتمال إبداء رأي نظيف في قوائم مالية تحتوي على تحريفات"[2].

كذلك عرف البديوي وشحاتة مخاطر المراجعة بأنها "إحتمال أن يصدر محافظ الحسابات رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها، كأن يعطي رأي نظيف عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا نظرا لفشله في إكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية، أو أن يصدر رأيا متحفظا علي قوائم مالية غير محرفة تحريفا جوهريا"[3].

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر المراجعة بأنها "إبداء محافظ الحسابات لرأي غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفا جوهريا وبقائها بدون إكتشاف".

يتبين من التعاريف السابقة أن مراجعة الحسابات هي عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها تتعلق بإحتواء القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة على تحريفات وأخطاء لا يمكن لمحافظ الحسابات إكتشافها رغم قيامه بإتباع معايير المراجعة وتطبيقه للإجراءات المتعارف عليها، وذلك بسبب طبيعة عملية المراجعة وما يحيط بها من محددات ملازمة تؤثر على قدرة محافظ الحسابات في إكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية.

إن المحددات الملازمة التي تؤثر على قدرة محافظ الحسابات في إكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية ناتجة عن عوامل عديدة منها:[4]

- إعتماد محافظ الحسابات في تجميع الأدلة والقرائن على أسلوب العينات الذي يتطلب مهارة ومعرفة خاصة لتطبيق وتفسير وتحليل أساليب المعاينة الإحصائية؛
- القصور والمحددات الملازمة لنظم الرقابة الداخلية، فمهما كانت دقة تصميم نظم الرقابة الداخلية فإنها توفر دليل معقول وليس مطلق يمنع حدوث الأخطاء أو كشف الخطأ عند وقوعه وتصحيحه بسبب عنصر التكلفة والمنفعة، وإحتمالات التواطؤ بين العاملين، أو عدم إلتزام المسؤولين عن النظام بما يتضمنه من سياسات وإجراءات؛
- طبيعة معظم أدلة المراجعة حيث تعتبر مقنعة وليست حاسمة؛
- إن الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات يكون دائما عرضة للصواب والخطأ بإعتباره إنسان يحتمل الصواب والخطأ.

2-2- أنواع مخاطر المراجعة

[1] مسعود صديقي، "نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية" أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2003-2004، ص115.
[2] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص150.
[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص94.
[4] كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، مرجع سابق، ص78.

عمدت الدراسات والأبحاث التي أجريت في أدبيات المراجعة حول موضوع مخاطر المراجعة إلى محاولة تصنيف مخاطر المراجعة إلى مجموعات لإدراك مفهومها بسهولة، ويمكن تقسيمها حسب معايير مختلفة سواء من الناحية الفنية، أو من حيث مصدرها، أو طبقا لمكوناتها وهو الأكثر شيوعا.

2-2-1- مخاطر المراجعة من الناحية الفنية

تقسم مخاطر المراجعة من الناحية الفنية إلى مخاطر على مستوى القوائم المالية ومخاطر على مستوى أرصدة الحسابات كما يلي:[1]

1- مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية

وهي إحتمال فشل محافظ الحسابات في إعطاء رأي صحيح في تقريره حول معقولية القوائم المالية.

2- مخاطر المراجعة على مستوى أرصدة الحسابات

وهي إحتمال فشل محافظ الحسابات في تأكيد صحة رصيد الحساب.

2-2-2- مخاطر المراجعة من حيث مصدرها

تنقسم مخاطر المراجعة من حيث مصدرها إلى مخاطر طبيعية ومخاطر غير طبيعية كما يلي:

1- مخاطر طبيعية

تتواجد المخاطر الطبيعية في جميع أنواع المراجعة، فالبرغم من قوة أدلة الإثبات والعناية المهنية لمحافظ الحسابات، فإنه قد يوجد دائما إحتمال وجود خطأ ما أو واقعة غش لا يتم إكتشافها[2].

تظهر هذه المخاطر نتيجة ممارسة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وقد يزداد تأثيرها حسب طبيعة النشاط، المركز المالي للمؤسسة، حجم المؤسسة، تكوينها القانوني، نوع المنتجات وغيرها من العوامل، وتحدد هذه العوامل مستوى وحجم المخاطر.

2- مخاطر غير طبيعية

إن المخاطر غير الطبيعية هي تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء والمخالفات نتيجة أعمال الغش والتلاعب، حيث أن الفرق بين الخطأ والغش هو إرادة وقصد المرتكب، فالأخطاء تشير إلى أفعال غير عمديه أما أعمال الغش فهي أيضا أخطاء لكن متعمدة.

يوجد هذا المستوى غير الطبيعي وغير العادي من المخاطر نتيجة وجود ظروف خاصة بالمؤسسة محل المراجعة، كوجود رافعة مالية كبيرة، أو وجود مشكلات سيولة ووجود إدارة ضعيفة غير مؤهلة، أو وجود نسب مالية غير طبيعية وغيرها من المؤشرات[3].

2-2-3- مخاطر المراجعة من حيث مدى الفحص

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والتطبيقية، مرجع سابق، ص ص22-23.
[2] علي إبراهيم طلبة، وأخرون، مرجع سابق، ص216.
[3] المرجع السابق، ص217.

تصنف مخاطر المراجعة من حيث مدى الفحص إلى مخاطر المعاينة ومخاطر غير المعاينة:[1]

1- مخاطر المعاينة

وهي تلك المخاطر التي تتعلق بإحتمال أن العينة المختارة قد لا تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع بسبب إعتماد تحديد حجمها وطريقة إختيارها وسحبها على عناصر تخضع للحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، ويترتب على ذلك إحتمال إختلاف ما يتوصل إليه محافظ الحسابات من نتائج تعتمد على هذه العينات عن ما قد يتوصل إليه في حالة قيامه بمراجعة شاملة لكل مفردات المجتمع.

2- مخاطر غير المعاينة

هي تلك المخاطر التي تنشأ حتى عند القيام بعملية المراجعة التفصيلية لكل مفردات المجتمع وهي تشكل جزءا من الخطر النهائي للمراجعة، وهي تنتج عن تقصير في أداء محافظ الحسابات أثناء عملية المراجعة.

2-2-4- مخاطر المراجعة تبعا لمكوناتها

حسب هذا المعيار تتكون مخاطر المراجعة من الخطر الكامن، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف.

1- المخاطر الكامنة

يطلق على المخاطر الكامنة أيضا المخاطر المتلازمة أو الضمنية، وهي تعرف بأنها "إستعداد أو قابلية رصيد حساب معين، أو نوع معين من العمليات للخطأ الذي قد يكون جوهريا إذا إجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو في عمليات أخرى"[2].

2- مخاطر الرقابة

تعرف مخاطر الرقابة على أنها "ذلك الخطر الناتج من وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي يكون جوهريا إذا إجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو في نوع آخر من العمليات، ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية"[3].

3- مخاطر عدم الاكتشاف

ترتبط مخاطر عدم الإكتشاف بمدى فعالية إجراءات المراجعة في إكتشاف الأخطاء والمخالفات، وتعرف بأنها "الخطر المتمثل في كون إجراءات المراجعة قد تؤدي بمحافظ الحسابات إلى نتيجة عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه الخطأ موجودا"[4].

2-2-5- مخاطر المراجعة وفقا لنتائجها

[1] ياسر عبير محمد محمود، "إطار مقترح لتفسير العلاقة بين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2015، ص ص180-181.

[2] ناظم شعلان جبار، "مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد01، العدد01، العراق2011، ص115.

[3] أحمد زكريا عصيمي، "أثر إستخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد02، جامعة حلوان، مصر2012، ص56.

[4] المرجع السابق، ص57.

تنقسم مخاطر المراجعة وفقا لنتائجها إلى مخاطر ألفا ومخاطر بيتا كما يلي:

1- مخاطر ألفا

هي مخاطر أن يرفض محافظ الحسابات القيم المالية محل المراجعة على إعتبار أنها محرفة تحريفا جوهريا، بينما هي في الحقيقة غير محرفة ولا تحتوي على معلومات خاطئة خطأ جوهري[1].

2- مخاطر بيتا

هي مخاطر أن يقبل محافظ الحسابات القوائم المالية على أساس أنها لا تحتوي على معلومات محرفة تحريفا جوهريا، بينما هي في الواقع تتضمن معلومات خاطئة أو تحريفات جوهرية، ويطلق عليها خطر الفعالية على عملية المراجعة[2].

2-2-6- مخاطر المراجعة بخلاف العينات

وهي المخاطر الناتجة عند مراجعة العينة، كإستخدام مستندات تدعيم غير مناسبة، أو الفهم الخاطئ للإستنتاجات الناتجة عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقديرات الخاطئة بناء على أدلة الإثبات.

ترتبط هذه المخاطر بأداء العنصر البشري القائم بعملية المراجعة ويمكن تقسيمها إلى:[3]

1- مخاطر الإجراءات

هي المخاطر الناجمة عن إحتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في المراجعة.

2- مخاطر الأداء

هي المخاطر الناتجة عن إحتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم الإختبارات، ويمكن لمحافظ الحسابات التحكم فيها من خلال التدريب والإشراف والمتابعة الدقيقة والمستمرة لأعمال مساعديه.

2-3- مكونات مخاطر المراجعة

إن المخاطر النهائية لعملية المراجعة الخاصة برصيد معين أو نوع معين من العمليات تتوقف علي ثلاثة عناصر هي طبيعة الرصيد أو النوع المعين من العمليات، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة به، وفعالية إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية التي يستخدمها محافظ الحسابات في فحص هذا العنصر.

2-3-1- المخاطر المتعلقة بطبيعة الحساب

إن المخاطر المتعلقة بطبيعة الحساب تعرف أيضا بالمخاطر الملازمة أو المخاطر الكامنة وهي تعبر عن إمكانية حدوث أخطاء جوهرية نتيجة طبيعة أعمال المؤسسة أو العنصر محل الفحص[4].

1- تعريف المخاطر الكامنة

---

[1] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص304.

[2] Rex Marshall, Robert Armstrong, "The impact of audit risk: materiality and severity on ethical decision making", Managerial Auditing Journal, Vol21, n05, London 2006, P504.

[3] محمد علي حماد، "تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة كيا لضمان فعالية المراجعة"، مجلة الدراسات التجارية، العدد01، جامعة المنصورة، مصر1996، ص99.

[4] سماح أحمد محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص29.

تعرف المخاطر الكامنة بالمخاطر الجوهرية أو المخاطر الملازمة ويعرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها "قابلية رصيد حساب معين أو نوع معين من المعاملات للخطأ الذي يكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع معين من العمليات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية الخاصة به"[1].

كما يعرفها كمال خليفة بأنها "قابلية رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات أن تكون خاطئة بشكل جوهري سواء منفردة، أو عندما تجمع مع الأخطاء في أرصدة الحسابات الأخرى، فهي مقياس يبين تقديرات أو توقعات محافظ الحسابات بتجاوز الخطأ الموجود في الحساب القدر المسموح به وذلك قبل دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية"[2].

يتضح مما سبق أن المخاطر الكامنة تعبر عن قابلية حساب معين أو نوع من العمليات للتحريف بشكل جوهري في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة أو وجود جملة من الأخطاء المرتبطة بالنظام المحاسبي أو عدم كفاءة القائمين علي تشغيله، ففي ظل هذا العنصر يمكن أن نتصور بأن المخاطر المتلازمة مرتبطة بعناصر القوائم المالية من خلال إحتوائها على أخطاء متعمدة أو غير متعمدة تؤثر سلبا علي صدق وعدالة هذه القوائم.

2- مصادر المخاطر الكامنة

تمثل المخاطر الكامنة إحتمال وجود خطأ مادي في القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الداخلية المصممة لمنع الأخطاء من الحدوث، بشرط أن يكون الخطأ جوهريا وله أهمية نسبية وألا يكون الخطأ راجع إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية[3]. وهي تشتق من ثلاثة مصادر رئيسية على النحو الأتي:

أ- مدى نزاهة وإستقامة الإدارة

تعتبر نزاهة الإدارة من أهم العناصر التي تؤثر على المخاطر الكامنة للمؤسسة محل المراجعة، حيث تزداد المخاطر الكامنة كلما قلت نزاهة إدارة المؤسسة أو المسؤولين عن إدارتها، لذلك فإن محافظ الحسابات يقوم بدراسة نزاهة وأمانة إدارة المؤسسة، حتى يقرر قبول مراجعة المؤسسة وذلك حتى يجنب نفسه المخاطر والمساءلة[4].

إن الإحتمال الخاص بوجود خطأ مادي في القوائم المالية يتأثر بدرجة قوية بمدى نزاهة إدارة المؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال النزاهة الكامنة في الموقف الأخلاقي والمعنوي للإدارة وميلها الطبيعي إتجاه أن تكون أمينة، وكذلك النزاهة الموقفية في قدرتها على مواجهة الإغراء نحو تحريف المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من أرباح أو خسائر في ظل تعرضها لمواقف الضغوط[5].

ب- مخاطر الحساب

[1] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص68.
[2] كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، مرجع سابق، ص88.
[3] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، مرجع سابق، ص69.
[4] منصور أحمد البديوي، وأخرون، ص113.
[5] معمر قربة، "أثار مخاطر المراجعة على إبداء الرأي لدى المراجع طبقا للمعيار400"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، الأغواط 20-21نوفمبر2013، ص04.

إن بعض الحسابات بطبيعتها يكون من السهل سرقتها وإختلاسها كحسابات النقدية والإستثمارات في الأوراق المالية وأوراق القبض أو الدفع أو المخزون الذي تكون وحداته صغيرة ويسهل إخفائها، لذلك فإن محافظ الحسابات يضع المخاطر الكامنة لهذه الحسابات وغيرها من الأصول التي يكون من السهل نسبيا تحويلها للإستعمال الشخصي عند مستوى عال حتى يتأكد من عدم وجود تحريف جوهري في أرصدتها[1].

جـ- مخاطر الأعمال

إن إحتمال حدوث خطأ مادي في القوائم المالية قد يتأثر بطبيعة أعمال المؤسسة محل المراجعة، وذلك عندما تكون بعض الأعمال غير قابلة للتغيير في حالة الإقتصاد والمنافسة أو التطورات التكنولوجية[2].

3- الأبعاد المتعددة للمخاطر الكامنة

هناك أربعة أبعاد ومظاهر للمخاطر الكامنة، وكل مظهر من تلك المظاهر يتأثر بعوامل مختلفة تتواجد في بيئة المؤسسة وهذه المظاهر الأربعة هي:[3]

أ- مخاطر التشغيل

وهي تلك المخاطر التي ترتبط بتذبذب الإيرادات أو مركز السيولة أو كليهما، بشكل غير مقبول لأسباب ترجع إلى طبيعة بيئة المؤسسة من منتجات موسمية أو منافسة حادة أو ظروف إقتصادية عامة تؤثر على الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

ب- المخاطر المالية

ترتبط هذه المخاطر بمقدرة المؤسسة على مواجهة أعباء القروض والديون، بسبب تحقيق درجة مرتفعة من الرافعة المالية، وبسبب عدم المقدرة على الحصول على تمويل ذاتي مقبول، وكذلك مقدار التدفقات النقدية من العمليات.

جـ- مخاطر الإستثمار

يترتب على مزاولة المؤسسة لنشاطها في بيئة الأعمال وطرح أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية تحملها لمخاطر الإستثمار، وتتكون مخاطر الإستثمار من مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة.

د- المخاطر المادية

تنقسم المخاطر المادية إلى مخاطر الأخطاء ومخاطر الغش، حيث تعرف مخاطر الأخطاء بأنها المخاطر الناتجة عن أخطاء غير متعمدة في القوائم المالية، أما الأخطاء الناتجة عن الغش فهي المخاطر الناتجة عن التشويه المقصود في القوائم المالية.

2-3-2- المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد، مرجع سابق، ص ص128-130.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص 167.
[3] أحمد زكي حسين متولي، الإتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل عولمة المعايير، منشورات جامعة قناة السويس، مصر2012-2013، ص ص337-344.

إن المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية هي مخاطر فشل نظام الرقابة الداخلية في منع وقوع خطأ أو إكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب، وهي مقياس يعكس تقدير محافظ الحسابات لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها[1].

1- تعريف مخاطر الرقابة الداخلية

لقد تعددت تعاريف مخاطر الرقابة الداخلية إلا أنها مشتركة في عدة نقاط، حيث عرفتها هالة إبراهيم بأنها "المخاطر الناتجة من حدوث خطأ جوهري في أحد الأرصدة، أو في نوع معين من العمليات، إذا ما إجتمع مع أخطاء أخرى، ولا يمكن منعه أو إكتشافه بواسطة إجراءات الرقابة الداخلية"[2].

كما عرفها نصر علي وشحاتة على أنها "الخطر الناتج عن فشل نظام الرقابة الداخلية في منع أو إكتشاف التحريفات في رصيد حساب معين أو عملية معينة، والتي تعتبر جوهرية بمفردها أو إذا تم جمعها مع التحريفات في الأرصدة والعمليات الأخرى"[3].

أما أمين السيد فقد عرف مخاطر الرقابة الداخلية على أنها تلك "التحريفات المادية التي سوف تحدث في البيانات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة ومن ثم في قوائمها المالية ولن يتم منعها أو إكتشافها وتصحيحها عن طريق ضوابط الرقابة الداخلية"[4].

يتضح مما سبق أن مخاطر الرقابة هي مقياس يعكس تقدير محافظ الحسابات لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها.

كما يتضح أن مخاطر الرقابة الداخلية تعد دالة في فعالية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف المؤسسة الملائمة لإعداد القوائم المالية، وعادة ما يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير مبدئي لخطر الرقابة بناء على فهمه للمؤسسة وبيئتها ورقابتها الداخلية[5].

2- إجراءات تقدير مخاطر الرقابة الداخلية

يعود تقدير خطر الرقابة بشكل أساسي إلى الحكم المهني لمحافظ الحسابات وخبرته، حيث لا يوجد لدى محافظ الحسابات قواعد أو معايير موضوعية يعتمد عليها في عملية التقدير، وقد نصت معايير المراجعة الدولية أنه من واجب محافظ الحسابات تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة[6].

يتوقف تقدير محافظ الحسابات لمخاطر الرقابة على قيامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة محل المراجعة، فوجود عيوب أو مواطن ضعف تؤكد مخاطر رقابة مرتفعة، في حين أن وجود

---

[1] يوسف محمود جربوع، "المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر الإكتشاف في عملية المراجعة"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد06، الأردن2002، ص09.

[2] هالة إبراهيم مهدي عبد الله محجوب، "نموذج مقترح لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة في إطار تقدير المخاطر بإستخدام الشك المهني"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2017، ص49.

[3] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2004، ص126.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص168.

[5] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية، مرجع سابق، ص127.

[6] رشا بشير الجرد، "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة الجامع ، كلية الإقتصاد، جامعة دمسق، المجلد03، العدد15، سوريا2013، ص218.

نظام رقابة داخلية فعال يعني مخاطر رقابة منخفضة[1]. وفي حالة عدم وجود مثل هذا التقييم، فعلى محافظ الحسابات أن يفترض أن مخاطر الرقابة الداخلية مرتفعة[2].

يجب على محافظ الحسابات إتخاذ الإجراءات التالية عند تقدير مخاطر الرقابة:[3]

- القيام بعملية التقدير الأولي لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو إكتشافها وتصحيحيها؛
- القيام بتوثيق وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة محل المراجعة، وأن يقوم بتقدير مخاطر الرقابة؛
- القيام بإجراء إختبارات الرقابة للحصول على أدلة إثبات تخص فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛
- القيام بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها؛
- القيام قبل ختام عملية المراجعة بتقدير مدى صحة مخاطر الرقابة.

2-3-3- المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة

تعرف المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة بمخاطر الإكتشاف وهي مخاطر فشل إجراءات المراجعة الجوهرية التي يطبقها محافظ الحسابات في كشف التحريفات الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من العمليات، والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عند تجميعها مع بعضها البعض[4].

1- تعريف مخاطر الإكتشاف

إن مخاطر الإكتشاف تتعلق بمدى فعالية إجراءات المراجعة في إكتشاف الأخطاء، وقد عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها "المخاطر الناتجة من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بمحافظ الحسابات إلى نتيجة عدم وجود أخطاء في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي تكون فيه هذه الأخطاء موجودة وتكون جوهرية إذا إجتمعت مع أخطاء أخرى أو في نوع أخر من العمليات"[5].

كما عرفها مجلس معايير المراجعة مخاطر بأنها "المخاطر الناتجة عن خطأ في البيانات ولا يمكن إكتشافها من قبل محافظ الحسابات عند إجراء الإختبارات التفصيلية، والتي قد تكون موجودة في حساب معين أو عملية أو مجموعة عمليات، وقد تكون مع أخطاء أخرى لبيانات أو أرصدة"[6].

كذلك عرف نصر علي مخاطر الاكتشاف بأنها "المخاطر الناتجة عن فشل الإجراءات الأساسية لمحافظ الحسابات في اكتشاف التحريف في رصيد حساب أو مجموعة من العمليات، والذي يكون جوهريا في حد ذاته أو إذا وجدت معه تحريفات في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى"[7].

---

[1] عوض لبيب فتح الله الديب وأحمد محمد كامل سالم، مرجع سابق، ص161.

[2] Angot Hugues, Fischer Christian, Op.cit, PP 126 – 127.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص224.

[4] عبير محمد عطيفي، "نموذج مقترح لتطوير لجان المراجعة لتفعيل مدخل المراجعة على أساس المخاطر"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2014، ص34.

[5] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص72.

[6] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص224.

[7] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 246.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن مخاطر الإكتشاف هي مقياس يعبر عن مدى رغبة محافظ الحسابات في أن يسمح بأن تفشل إجراءات المراجعة التي يطبقها في كشف الأخطاء التي تتجاوز الحد المسموح به.

كما يتضح أن مخاطر الإكتشاف هي مقياس مدى قبول محافظ الحسابات وجود خطأ مادي بالقوائم المالية وذلك بعد إتمام عملية المراجعة وإبداء الرأي الموضوعي حول القوائم المالية، وعلى العموم فإن إدارة المؤسسة هي التي تتحمل مسؤولية المخاطر الكامنة، ومخاطر نظم الرقابة الداخلية؛ لأنها هي التي صممت النظام المحاسبي كما قامت بإعداد نظم الرقابة الداخلية ومراعاة تطبيقه، أما محافظ الحسابات فهو المسؤول عن مخاطر الإكتشاف، حيث يمكنه أن يقوم بإجراءات مراجعة إضافيه أو توسيع حجم العينة الإحصائية للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة للوصول إلى مستوى مقبول للمخاطر في الكشف عن الأخطاء وذلك يقلل من مخاطر المراجعة إلى مستوى مقبول ومنخفض[1].

2- شروط وإجراءات تقدير مخاطر الإكتشاف

ترتبط مخاطر الإكتشاف بأسلوب عمل محافظ الحسابات ومنهجه في أداء عملية المراجعة، على عكس المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة الذين لا يتحكم فيهما محافظ الحسابات، فمخاطر الإكتشاف يتم التحكم فيها وتخفيضها عن طريق محافظ الحسابات، حيث يكون مسؤول عن تجميع أدلة الإثبات الكافية والصالحة التي تجعله قادرا على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها.

هناك عدد من الإعتبارات يجب على محافظ الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الإكتشاف والتي منها:[2]

- طبيعة الإجراءات الجوهرية كإستخدام إختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المؤسسة محل الفحص بدلا من الأطراف داخل المؤسسة؛
- توقيت الإجراءات الجوهرية، فالقيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلا من إجراءها في موعد مبكر؛
- مدى الإجراءات الجوهرية كإستعمال عينة بحجم أكبر؛
- تحديد مقدار أدلة الإثبات الأساسية التي يخطط محافظ الحسابات في الحصول عليها وجمعها.

كما يجب على محافظ الحسابات عند دراسة مخاطر الإكتشاف أن يراعي كذلك:[3]

- أن مخاطر الإكتشاف دائما موجودة حتى إذا تمت المراجعة بنسبة 100% وذلك لأن معظم أدلة المراجعة تكون مقنعة أكثر منها قطعية؛
- توجد علاقة عكسية بين مخاطر الإكتشاف والمخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، فعندما تكون الأخيرة عالية من وجهة نظر محافظ الحسابات فإن مخاطر الإكتشاف المقبولة يجب أن تكون منخفضة، وبالتالي تكون مخاطر المراجعة منخفضة؛

[1] يوسف محمود جربوع، "مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد08، فلسطين2015، ص ص86-87.
[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص224-225.
[3] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص121.

- إن نتائج إختبارات الرقابة تساهم في تحقيق أهداف الإجراءات التفصيلية والعكس صحيح، ولهذا فإن فالأخطاء المكتشفة عند إجراء الإختبارات التفصيلية ربما يؤدي إلى تعديل التقييم السابق لمخاطر الرقابة؛
- إن تقييم المحافظ لمكونات مخاطر المراجعة ربما تتغير أثناء عملية المراجعة، وبالتالي يجب على محافظ الحسابات تغيير الإجراءات التفصيلية على أساس تعديل مستويات التقييم للمخاطر الكامنة والرقابية؛
- عندما يقرر محافظ الحسابات بأنه لا يمكن تخفيض مخاطر الإكتشاف لمستوى مقبول فعليه إعطاء رأي مقيد أو الإمتناع عن إبداء الرأي.

إن مخاطر الإكتشاف هي المخاطر التي تنشأ عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها محافظ الحسابات في إكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في مجموعة المعاملات، أي أنها إحتمال عدم القدرة على التعرف على عدم الدقة في سيرورة العمليات أو في مجال المحاسبة بواسطة إجراء رقابي محدد[1]. لذلك يتطلب من محافظ الحسابات عند تقدير خطر الإكتشاف مراعاة الإجراءات الأتية:[2]

- أن يحدد مستوى خطر المراجعة المقبول والخطر الملازم وخطر الرقابة حتى يستطيع تحديد مستوى خطر الإكتشاف؛
- أن يراعي المستوى المقدر لكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأساسية المطلوب لتخفيض خطر المراجعة إلى المستوى المقبول؛
- لا يمكن أن ينخفض مستوى خطر الإكتشاف إلى الصفر، لأنه من الصعوبة أن يقوم محافظ الحسابات بمراجعة 100% من الأرصدة والعمليات؛
- لا يمكن تقسيم خطر الإكتشاف إلى خطر الإجراءات التفصيلية وخطر الإجراءات التحليلية؛
- يرتبط خطر الإكتشاف بإجراءات المراجعة الأساسية، فكلما زاد مستوى خطر التحريف الجوهري كلما خفض محافظ الحسابات مستوى خطر الإكتشاف المقبول؛
- ينبغي أن لا يكون خطر الإكتشاف 100% لأنه يعني عدم أداء محافظ الحسابات لأي إجراءات أساسية.

2-4- تحديد وتقدير مخاطر المراجعة

إن محافظ الحسابات يقوم بعدة خطوات لتحديد وتقدير مكونات مخاطر المراجعة، والتي منها تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي، وتحديد العناصر الخاضعة للفحص والتحقق.

2-4-1- نموذج مخاطر المراجعة

يوفر نموذج مكونات مخاطر المراجعة حلقة وصل بين الإجراءات التي يقوم محافظ الحسابات بأدائها والرأي الذي يقوم بإصداره، حيث يستخدم النموذج بداية لهدف التخطيط لتقرير مقدار أدلة الإثبات التي يجب جمعها عن كل دورة عمليات[3].

يقوم محافظ الحسابات لإستخدام نموذج مكونات مخاطر المراجعة في تخطيط عملية المراجعة أولا بتقدير المستوى المقبول لمخاطر المراجعة الكلية (خ م)، ثم تقدير المخاطر الكامنة (خ ل) من خلال دراسة

[1] Hugues Angot, Audit comptable audit informatique, 3ème édition, édition De Boeck Université, Bruxelles2004, P127.
[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية، مرجع سابق، ص ص128-129.
[3] يعقوب ولد الشيخ محمد، مرجع سابق، ص133.

طبيعة نشاط العميل، الصناعة، مدى تعقد عملية المراجعة، وطبيعة الحسابات وغيرها، وكذلك تقدير مخاطر الرقابة (خ ر) من خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية. والمحصلة النهائية لهذه التقديرات بوصفها متغيرات مستقلة هي تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة (خ ك) وهي المتغير التابع في النموذج.

يستخدم نموذج مخاطر المراجعة في المقام الأول لأغراض تخطيط عملية المراجعة، حيث يساعد في تحديد كمية الأدلة التي يجب عليه جمعها. ويكتب النموذج على النحو التالي:[1]

$$\text{خ م} = \text{خ ل} \times \text{خ ر} \times \text{خ ك}$$

حيث:

خ م = مخاطر المراجعة المقبولة؛

خ ل = المخاطر الكامنة؛

خ ر = مخاطر الرقابة الداخلية؛

خ ك = مخاطر الاكتشاف.

يتضح من خلال النموذج، أنه يمكن النظر لمخاطر المراجعة المقبولة (الكلية)، على أنها الاحتمال المشترك للمخاطر الكامنة، مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، فهي تمثل مقياسا لمدى استعداد محافظ الحسابات لإبداء رأي غير متحفظ على قوائم مالية بها تحريفات جوهرية.

كما يتضح أن النموذج السابق إستخدم صيغة الضرب لمكوناته لأن هذه العناصر تعتبر عناصر مستقلة وليست تابعة، لذلك إستخدمت صيغة الضرب وليس صيغة الجمع.

يفضل كثير من محافظي الحسابات التعبير عن مخاطر المراجعة في شكل نوعي باستخدام تعبيرات مثل: مرتفعة، منخفضة، متوسطة[2] ويستعينون في ذلك بمصفوفة مكونات مخاطر المراجعة التالية:

جدول رقم (3-4): العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة

تقييم محافظ الحسابات للمخاطر الكامنة	تقييم محافظ الحسابات لمخاطر الرقابة		
	عالي	معتدل	منخفض
عالي	أدنى	أدنى الأدنى	معتدل
معتدل	أدنى الأدنى	معتدل	أعلى
منخفض	معتدل	أعلى	أقصى

المصدر: Obert Robert, synthèse droit et comptabilité, 5ème édition, Ed. Dunod, paris2006, P55

يتضح من خلال الشكل (1-4) وجود علاقة عكسية بين الأثر المجمع للخطر الكامن وخطر الرقابة من ناحية وخطر الاكتشاف المخطط من ناحية أخرى[3]، فكلما إنخفض تقدير محافظ الحسابات للخطر الكامن

[1] سماح أحمد محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص28.

[2] عوض لبيب فتح الله الديب ، أحمد محمد كامل سالم، مرجع سابق، ص166.

[3] Obert Robert, Révision et certification des comptes, Op.cit, P 38.

وخطر الرقابة، كلما زاد معدل خطر الإكتشاف الذي يكون محافظ الحسابات مستعدا لقبوله والعكس، فكلما زاد الخطر الملازم وخطر الرقابة، كلما إنخفض مستوى خطر الاكتشاف الذي يتحمله محافظ الحسابات[1].

2-4-2- علاقات نموذج مخاطر المراجعة

إن المخاطر النهائية لعملية المراجعة الخاصة برصيد معين أو نوع معين من العمليات تتوقف علي ثلاثة عناصر هي طبيعة الرصيد أو النوع المعين من العمليات، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة به، وفعالية إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية التي يستخدمها محافظ الحسابات في فحص هذا العنصر.

1- العلاقة بين مكونات نموذج مخاطر المراجعة

إن المخاطر الكامنة لا تعتمد على مدى الفحص الذي يقوم به محافظ الحسابات، وعلى الثقة في نظام الرقابة الداخلية، أما خطر الرقابة فيعتمد على دقة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيه، أي أنه دالة على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يفرض على محافظ الحسابات أن يقوم بالجهد الضروري والملائم لتقييم هذين النوعين من الأخطار وأن يكون هناك أساس مناسب لتحديد قيمتها، أما تحديد خطر الإكتشاف الذي يقبله محافظ الحسابات عند تخطيط عملية المراجعة فيعتمد على مستوى الجهد المبذول من قبل محافظ الحسابات لإكتشاف الأخطاء، وكذلك على نتيجة تقييمه للأخطاء الكامنة وخطر الرقابة، حيث أن العلاقة عكسية بين هذه المخاطر وخطر الإكتشاف[2].

عندما تكون المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة مرتفعة، فإن مخاطر الإكتشاف تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى مقبول، وكلما كانت تقديرات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة كلما كانت أدلة الإثبات التي على محافظ الحسابات أن يحصل عليها من إنجاز إجراءات التحقيق أكثر، فعلى محافظ الحسابات إستخدام حكمه المهني لتقدير مخاطر المراجعة وتعميم الإجراءات للتأكيد بأنه تم تخفيف المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول، وعندما يقرر محافظ الحسابات بأن مخاطر الإكتشاف المتعلقة بتأكيدات البيانات المالية لرصيد حساب مهم أو مجموعة من المعاملات لا يمكن تخفيضه إلى مستوى مقبول فإنه على محافظ الحسابات إبداء رأي متحفظ أو عدم إبداء الرأي[3].

مما سبق يمكن توضيح العلاقة بين عناصر نموذج خطر المراجعة وفقا لنموذج الخطر الحالي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-4): عناصر نموذج خطر المراجعة

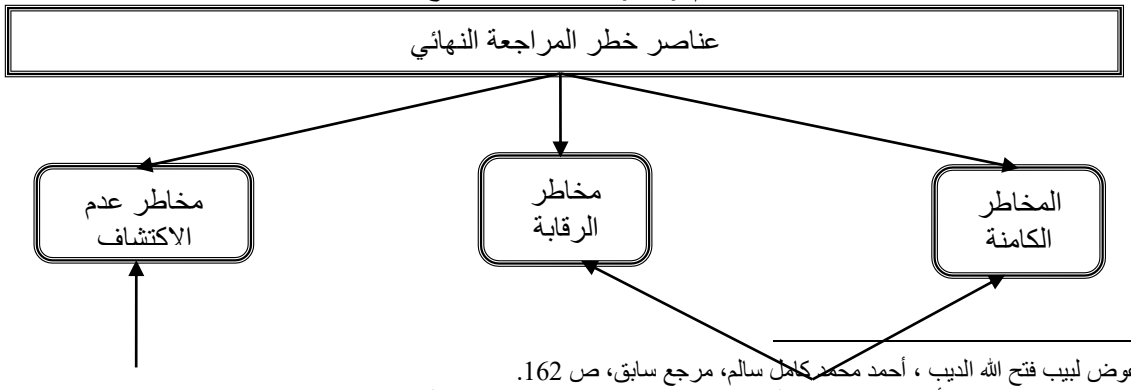

[1] عوض لبيب فتح الله الديب ، أحمد محمد كامل سالم، مرجع سابق، ص 162.
[2] أحمد محمد نور، حسين أحمد عبيد، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص73.
[3] معمر قربة، مرجع سابق، ص05.

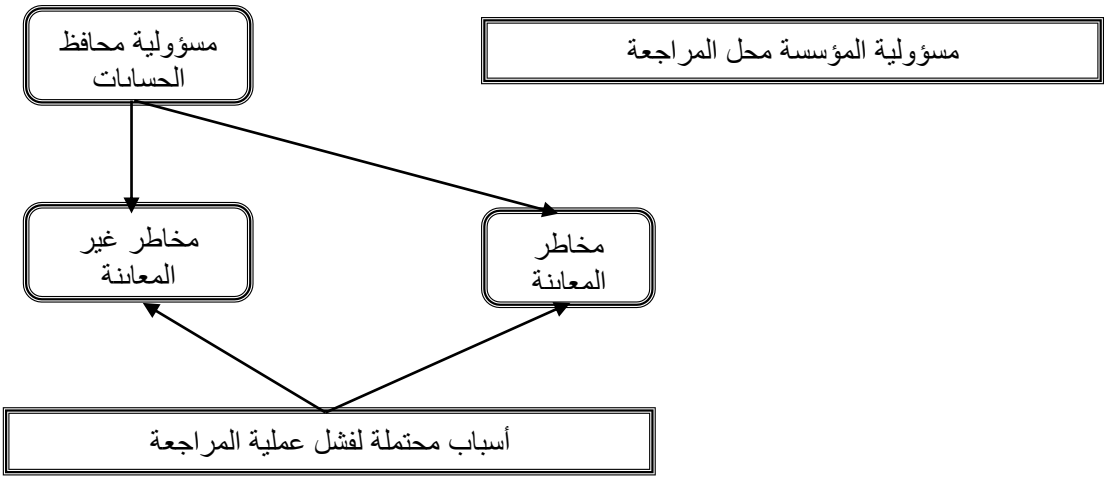

المصدر: ياسر عبير محمد محمود، "إطار مقترح لتفسير العلاقة بين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2015، ص189.

2- العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة وأدلة الإثبات

إن نموذج مخاطر المراجعة هو نموذج تخطيطي، أي أن محافظ الحسابات يستخدم مخرجات هذا النموذج في تخطيط أدلة الإثبات وتخطيط الإجراءات الأساسية للمراجعة بإعتبارها أدوات جمع الأدلة.

أ- علاقة مخاطر الإكتشاف بأدلة الإثبات

إن العلاقة بين مخاطر الإكتشاف المقدرة وأدلة الإثبات المخططة علاقة عكسية، أي أن التقدير المنخفض لمخاطر الاكتشاف، يحتاج من محافظ الحسابات أن يخطط لجمع المزيد من الأدلة التي تؤيد هذا المستوى المنخفض من مخاطر الاكتشاف. ولجمع المزيد من الأدلة، يتطلب الأمر توسيع نطاق الإجراءات الأساسية للمراجعة وبالتالي زيادة في تكاليف عملية المراجعة[1].

ب- علاقة مخاطر الرقابة والمخاطر الكامنة بأدلة الإثبات

إن العلاقة بين الأثر المجمع لمخاطر الرقابة والمخاطر الكامنة من ناحية ومخاطر الإكتشاف المقدرة من ناحية أخرى علاقة عكسية، وإن العلاقة بين مخاطر الاكتشاف المقدرة والأدلة المخططة عكسية، لذلك فإن العلاقة بين المخاطر الكامنة وأدلة الإثبات طردية تماما مثل العلاقة بين مخاطر الرقابة وأدلة الإثبات. فإذا قدر محافظ الحسابات المخاطر الكامنة مرتفعة وكذا مخاطر الرقابة، فإن مخاطر الإكتشاف ستكون منخفضة جدا، معنى ذلك أنه سيخطط لجمع مزيد من الأدلة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة.

جـ- علاقة مستوى مخاطر المراجعة المقبولة بأدلة الإثبات

إن العلاقة بين مستوى مخاطر المراجعة المقبولة والأدلة المخططة هي علاقة عكسية، فإذا قدر محافظ الحسابات مستوى مخاطر المراجعة المقبولة منخفضا، ففي هذه الحالة ومع غياب الأثر المجمع للمخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، سوف تنخفض مخاطر الاكتشاف. ويترتب على ذلك التخطيط لجمع المزيد من أدلة الإثبات ويستلزم ذلك طبعا، تحمل تكاليف مراجعة إضافية[2].

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 261.
[2] المرجع السابق، ص 263.

2-4-3- مراحل تحديد وتقدير مكونات مخاطر المراجعة

إن محافظ الحسابات يقوم بعدة خطوات لتحديد وتقدير مخاطر المراجعة، والتي منها تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي، وتحديد العناصر الخاضعة للفحص والتحقق، وكذلك تحديد مخاطر الإكتشاف.

1- تحديد المستوى المقبول للمراجعة

إن خطر المراجعة المقبول هو قياس لكيفية إستعداد محافظ الحسابات لقبول أن القوائم المالية قد يكون بها خطأ جوهري بعد إنتهاء عملية المراجعة، والوصول إلى رأي غير متحفظ، وعندما يحدد خطر المراجعة عند أقل مستوى مقبول للخطر، فهذا يعني أن محافظ الحسابات يرغب في أن يكون أكثر تأكيدا أن القوائم المالية غير محرفة جوهريا[1].

2- تقدير المخاطر الكامنة

تتم عملية تقدير المخاطر الكامنة بمعرفة العوامل المؤثرة والمسببة لهذا النوع من المخاطر ودراستها، ثم يتم تقدير درجة المخاطر الكامنة تقديرا وصفيا ثم تحويله إلى تقدير كمي في صورة نسبة مئوية.

إن تقدير المخاطر الكامنة يتأثر بعدة عوامل نذكر منها:[2]

- مدى تعقد العمليات والأحداث الإقتصادية التي قد تتطلب الإستعانة بأحد الخبراء؛
- خبرة محافظ الحسابات مع المؤسسة، فالمحافظ الذي قام بمراجعة حسابات المؤسسة لعدة سنوات سيكون لديه خبرة ومعرفة أكثر فيما يتعلق بإحتمال حدوث تحريفات جوهرية في حسابات معينة؛
- طبيعة أعمال المؤسسة وإحتمال التقادم التكنولوجي لمعداتها وعدد المواقع والمناطق الجغرافية التي تتوزع عليها التسهيلات الإنتاجية للمؤسسة والعوامل المؤثرة في بيئة النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة.

يتم تقدير درجة المخاطر الكامنة تقديرا وصفيا ثم تحويله إلى تقدير كمي في صورة نسبة مئوية، وتختلف المخاطر الكامنة من فقرة إلى أخرى من فقرات القوائم المالية باختلاف العوامل المؤثرة في وجودها وبدرجة تأثير تلك العوامل على تلك الفقرات. ويتطلب التقدير الوصفي لهذه المخاطر تمهيدا للوصول إلى التقدير الكمي القيام بما يلي:[3]

- تحديد فقرات القوائم المالية المراد تقدير مخاطرها الكامنة؛
- تحديد العوامل المؤثرة في تلك المخاطر لكل فقرة من فقرات القوائم المالية، وصياغتها في جدول يوضح تلك العوامل ويبين درجة تأثير كل عامل منها؛
- تحديد مستوى وصفي للمخاطر يتدرج من حد أقصى إلى حد أدنى، لمقابلة تأثير كل عامل في إحداث المخاطر، ويمكن الإعتماد على نسب التي فريق البحث الكندي لتحديد نسب مختلف أنواع المخاطر:

جدول رقم (4-4): نسب تحديد مخاطر المراجعة

[1] شوقي السيد فودة، " نموذج مقترح لتطوير نماذج قياس مخاطر المراجعة وأثرها على تخطيط برامج المراجعة ببيئة الأعمال المصرية"، مجلة الأفاق الجديدة، المجلد13، العدد02، جامعة المنوفية، مصر2001، ص288.

[2] محمد الفيومي محمد، علاء الدين محمد الدميري، أيمن أحمد أحمد شتيوي، دراسات متقدمة في المراجعة، مرجع سابق، ص ص328-329.

[3] ناظم شعلان جبار، " مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج"، مرجع سابق، ص ص119-120.

	ضعيف	معتدل	عالي
المخاطر الكامنة	%40	%50	%60
مخاطر الرقابة	%20	%50	%80
مخاطر الإجراءات الأخرى	%30	%50	%70

المصدر: ناظم شعلان جبار،"مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد01، العدد01، العراق2011، ص ص119-120.

وكمرحلة لاحقة يقوم محافظ الحسابات بالتقدير الكمي للمخاطر الكامنة عن طريق تحويل التقدير الوصفي الذي حصل عليه في الخطوة السابقة إلى تقدير كمي لدرجة تلك المخاطر، من خلال حساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لنسب المخاطر الذي تأخذه تصورات محافظ الحسابات لتأثيرات تلك العوامل.

3- تقدير مخاطر الرقابة الداخلية

إن تقدير مخاطر الرقابة الداخلية يقصد به قيام محافظ الحسابات بعملية تقدير فشل الرقابة الداخلية في منع وإكتشاف وتصحيح ما قد يحدث من تلاعب وتزوير مادي في القوائم المالية في الوقت المناسب، حيث يهدف محافظ الحسابات من تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة إلى جمع وتقييم أدلة الإثبات وتخفيض مخاطر المراجعة، وتعزيز رأيه المهني حول صحة وعدالة القوائم المالية من الجوانب الجوهرية كافة.

بعد أن يقوم محافظ الحسابات بتحديد درجة كفاءة الرقابة الداخلية يتمكن من تحديد مخاطر الرقابة الداخلية من خلال المعادلة التالية:

مخاطر الرقابة = 100% – درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية

4- حساب المستوى المسموح به لمخاطر الإكتشاف

بعد أن يقوم محافظ الحسابات بتقدير المخاطر الكلية والمخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة يحدد المستوى المسموح به لمخاطر الإكتشاف من خلال المعادلة التالية:

المخاطر الكلية للمراجعة = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة × مخاطر الإكتشاف

تهدف هذه المعادلة إلى تحديد خطر الاكتشاف لمساعدة محافظ الحسابات في تقدير حجم الإختبارات التفصيلية اللازمة، ويجب على محافظ الحسابات أن يدرك أنه توجد علاقة عكسية بين مخاطر المراجعة وكمية الأدلة والقرائن التي يجب عليه تجميعها، لذلك يجب عليه أن يسعى للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لكي يخفض المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة إلى أدنى حد ممكن، كما يجب عليه تطبيق إجراءات وإختبارات مراجعة فاعلة ومناسبة من أجل تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى حدها الأدنى.

5- تحديد كفاءة ومناسبة أدلة الإثبات لضبط مخاطر المراجعة

تعتبر أدلة الإثبات كمتغير يمكن القول بأنه تابع لحساب مستوى مخاطر المراجعة، وبالتالي فإن مستوى معين من مخاطر المراجعة يؤثر على قرار محافظ الحسابات إتجاه تحديد حجم الأدلة التي سيتم تجميعها، ويشكل هذا التأثير علاقة طردية أو عكسية[1].

يمكن توضيح العلاقة بين مخاطر المراجعة وبين كمية أدلة الإثبات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (05-4): العلاقة بين كمية أدلة الإثبات ومخاطر المراجعة

الحالة	خطر المراجعة المقبول	الخطر الكامن	خطر الرقابة	خطر الإكتشاف	حجم الأدلة المطلوبة
01	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
02	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط
03	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع
04	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
05	مرتفع	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب: محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض2002، ص346.

2-5- أهمية تطبيق أساليب المراجعة الحديثة وإنعكاسها على مخاطر المراجعة

إن إجتهاد محافظ الحسابات على أداء عملية المراجعة بمستوى كبير من الجودة، وذلك من خلال الإلتزام بمعايير المراجعة الدولية ومقومات تحسين جودة المراجعة، والإعتماد على أساليب الفحص التحليلي وأساليب المعاينة الإحصائية يعزز من إمكانية إكتشافه للأخطاء والتحريفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وبالتالي تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن.

2-5-1- أهمية تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة على نموذج مخاطر المراجعة

يتمثل جوهر عمل محافظ الحسابات في تجميع أكبر قدر من أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي، حتى يستطيع تكوين أساس معقول يستند إليه عند إبداء رأيه النهائي عن مدى صحة وعدالة حسابات المؤسسة محل المراجعة، وفي سبيل ذلك يقوم محافظ الحسابات بالإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة وعلى نموذج مخاطر المراجعة الذي يمكن إستخدامه بأكثر من طريقة لتحقيق أغراض مختلفة كما يلي:

1- الحكم على معقولية خطة المراجعة

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص334.

يستخدم محافظ الحسابات أساليب المراجعة الحديثة عند تحديد نموذج مخاطر المراجعة في عملية التخطيط لتقييم معقولية خطة المراجعة وذلك عن طريق حساب مخاطر المراجعة المرغوبة ومقارنتها بمستوى مخاطر المراجعة المخططة للإرتباط، والتي تستخدم في مرحلة التخطيط لإختبار الإستراتيجية التي إختارها محافظ الحسابات لتنفيذ عملية المراجعة، والتي قام بتوزيعها على الحسابات الفردية لتجميع الأدلة والقرائن اللازمة للحكم على ما إذا كانت الأخطاء التي تتضمنها الحسابات وبالتالي المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر في حدود الأخطاء المسموح بها أم لا[1].

2- التأكد من كفاءة خطة المراجعة

على الرغم من أن خطة وبرنامج المراجعة قد يساعد محافظ الحسابات في تحقيق تخفيض مخاطر المراجعة المقبولة، فإن هذا البرنامج قد لا يكون كفء ولذلك فإنه حتى يمكن التحقق من كفاءة خطة المراجعة يقوم محافظ الحسابات بالإعتماد على أساليب المراجعة الحديثة لإعادة ترتيب نموذج مخاطر المراجعة بحيث يساعده على تحديد مخاطر الإكتشاف التي تمكنه من تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من تحقيق مخاطر المراجعة المرغوبة بكفاءة عالية[2].

$$\text{مخاطر الإكتشاف} = \frac{\text{مخاطر المراجعة المرغوبة}}{\text{المخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

عند إستخدام هذه الصورة من صور نموذج مخاطر المراجعة لا يمكن لمحافظ الحسابات:[3]

- وضع المخاطر الكامنة عند مستوى صفر حتى يستبعد إجراء الإختبارات الأساسية، وذلك لأن المخاطر الكامنة هي مخاطر ملازمة لطبيعة بعض الحسابات والأعمال ولا يمكن التخلص منه كحسابات النقدية؛
- وضع مخاطر الرقابة عند مستوى صفر، وذلك بسبب الحسابات التي تحد من قدرة نظم الرقابة الداخلية في منع الأخطاء الجوهرية أو كشفها وتصحيحيها عند وقوعها في الوقت المناسب كإعتبارات التكلفة والمنفعة والتي قد تجعل المؤسسة محل المراجعة تختار إجراءات وسياسات رقابية أقل تكلفة وأقل فعالية إذا كانت معقولة من وجهة نظر إدارة المؤسسة؛
- وضع مخاطر الإكتشاف عند مستوى عالي لتقليل الجهد الذي يبذله محافظ الحسابات، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم كشف بعض الأخطاء التي تعتبر جوهرية مما يجعل عملية المراجعة غير فعالة.

3- فهم العلاقة بين أنواع المخاطر والأدلة المطلوب تجميعها

يستخدم محافظ الحسابات أساليب المراجعة الحديثة لتحديد نموذج مخاطر المراجعة كوسيلة لفهم العلاقة بين الأنواع المختلفة لمخاطر المراجعة وكمية الأدلة التي يلزم تجميعها، ذلك الفهم الذي يعتبر ضروريا

[1] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص318.
[2] كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، مرجع سابق، ص91.
[3] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص ص319-320.

لتخطيط عملية تجميع الأدلة اللازمة وتصميم الإختبارات الأساسية الضرورية وإختيار إجراءات المراجعة الملائمة[1].

2-5-2- إنعكاس تطبيق أساليب المعاينة الإحصائية على مخاطر المراجعة

نظرا للإعتبارات العملية وتحقيقا للكفاءة في عملية المراجعة يقوم محافظ الحسابات بإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في إجرائه لإختبارات الإلتزام بسياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، وأيضا في إجراء إختبارات التحقق التفصيلية للأرصدة والعمليات، ويتم ذلك بتنفيذ إختبارات المراجعة على عينة فقط من مجتمع البيانات محل الفحص بدلا من تنفيذها على جميع مفردات هذه البيانات، ويقوم محافظ الحسابات بإستخلاص أحكام تتعلق بالمجتمع بعد تقييمه لنتائج العينة، ولتجنب التعرض إلى مخاطر إضافية يقوم محافظ الحسابات بتخطيط العينة وتنفيذ إجراءات المعاينة بطريقة سليمة تحقق الهدف من المراجعة وتضمن كفاءة أداء عملية المراجعة[2].

وطبقا لمعايير المراجعة الدولية يمكن تخفيض مخاطر المراجعة بإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية إلى الحد الأقصى من خلال الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها، بالإضافة إلى معايير رقابة الجودة، ويكون ذلك من خلال زيادة حجم العينة، والإعتماد على الضبط الإحصائي لمخاطر المراجعة التي من شأنها تدنية كل من خطر ألفا وخطر بيتا إلى أدنى حد ممكن حتى يمكن لمحافظ الحسابات إصدار تقرير المراجعة وهو مطمئن إلى سلامة الرأي الذي يتضمنه التقرير[3].

إن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة يساهم في تخفيض مخاطر المراجعة وبالتالي زيادة مصداقية تقرير محافظ الحسابات، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:[4]

- تمد المعاينة الإحصائية محافظ الحسابات بطريقة علمية أكثر موضوعية وإتساقا خلال منهج المراجعة والفحص، وكذلك تمكن من تحديد أقل حجم عينة ممكن لمقابلة الأهداف المحددة لعملية المراجعة؛
- إذا تم إحتساب قيمة للأهمية النسبية لأرصدة الحسابات محل المراجعة فإن المعاينة الإحصائية تعطي طريقة علمية لتكامل هذه القيمة في خطة المراجعة؛
- يتم من خلالها تحديد قيمة لدرجة الأمان والدقة في عملية المراجعة؛
- تحسن جودة عملية المراجعة وكذلك تحد من المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات، حيث أن عدد القضايا المرفوعة ضد محافظي حسابات استخدموا المعاينة الإحصائية في منهج المراجعة والفحص أقل بكثير من عدد تلك القضايا المرفوعة ضد محافظين استخدموا أساليب المعاينة التقليدية؛
- تساعد محافظ الحسابات في تحديد أنسب خطة لاحتياجاته، فإذا رغب محافظ الحسابات في تقدير معدل الخطأ فيمكنه استخدام معاينة القبول، أما إذا كان يريد تقدير الحد الأعلى لقيمة الخطأ فيمكنه إستخدام معاينة الوحدة النقدية.

---

[1] كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، مرجع سابق، ص93.

[2] أحمد محمد نور، وأخرون، مرجع سابق، ص ص102-103.

[3] James Thampson, "An Alternative Approach for Controlling Statistical Audit Sampling Risks", Managerial Auditing Jiurnal, vol06, N03 , MCB University, Press1991, P24.

[4] محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة: مدخل قياس وضبط المخاطر، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية2012، ص77.

3-5-2- إنعكاس تطبيق الإجراءات التحليلية على ضبط مخاطر المراجعة

إن قيام محافظ الحسابات بإستخدام وتنفيذ أساليب المراجعة التحليلية في عملية المراجعة يساهم في تحديد الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة بين البيانات المالية للسنة محل المراجعة والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة ويشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وهي التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها أو التغيرات الجوهرية التي لا تحدث عندما يكون من المتوقع حدوثها[1].

يعمل محافظ الحسابات على الكشف عن تلك المخالفات من خلال فحصه لأي فروقات بين البيانات المالية محل المراجعة والبيانات المالية الأخرى للوقوف على أي تقلبات غير عادية، فالتقلبات غير العادية قد تكون من إختلافات جوهرية غير متوقعة ولكنها موجودة، أو إختلافات جوهرية متوقعة ولكنها غير موجودة، وعادة ما تعود أسباب التقلبات غير العادية إلى وجود خطأ أو مخالفة محاسبية وعلى محافظ الحسابات أن يحدد ما إذا كانت هناك مخالفة محاسبية فعلا أم أن ذلك يرجع إلى أحداث إقتصادية أخرى[2].

إن تطبيق المراجعة التحليلية بأساليبها المختلفة التي تمتد من المقارنات البسيطة لغاية التحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- فهم عمليات المؤسسة محل المراجعة؛
- تحديد المجالات التي قد تكمن فيها مخاطر وجود تحريفات تتعلق بالبيانات المالية[3]؛
- معرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها بواقع المؤسسة التي يجري مراجعتها[4].
- تحديد المجالات التي تستلزم مراجعة وفحص إضافي[5]؛
- تقييم مدى إختبار العمليات والأرصدة؛
- مساعدة محافظ الحسابات في تكوين إستنتاجه حول تناسق البيانات المالية للمؤسسة[6]؛
- المساهمة في زيادة نتائج جودة عملية المراجعة وتحقيق الفعالية، من خلال زيادة إحتمال إكتشاف المخالفات والتقرير عنها[7]؛
- تثبيت وتعزيز نتائج المراجعة.

إن محافظ الحسابات على تقليل مخاطر المراجعة نتيجة إستخدامه للإجراءات التحليلية عن طريق زيادة درجة الدقة في التقديرات الناتجة عن إستخدام الإجراءات، وأنه يمكن لمحافظ الحسابات تطوير توقعاته للقيم الدفترية بإستخدام طرق مختلفة منها إستخدام النماذج الإحصائية والتقدير الشخصي[8].

إن الفحص التحليلي يعتبر أحد أهم الأدوات التي يمكن لمحافظ الحسابات إذا طبقها بفعالية أن يضبط مخاطر المراجعة على أساس أن مخاطر عدم الإكتشاف وهي التي تعتبر المسؤولية الأولى لمحافظ الحسابات والتي تعتمد على كفاءة وفعالية إجراءات المراجعة التحليلية، لأن المعاينة الإحصائية تحتمل الخطأ حيث أنه

[1] ناظم شعلان جبار، "مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج"، مرجع سابق، ص123.
[2] رأفت سلامة محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص184.
[3] عمرو سقا، مرجع سابق، ص443.
[4] المرجع السابق، ص442.
[5] علي إبراهيم طلبة، "نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة"، مرجع سابق، ص51.
[6] حسين يوسف القاضي، عصام قريط، مرجع سابق، ص45.
[7] محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص173.
[8] عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص96.

من المحتمل أن تكون هناك بعض القيود أو العمليات لم تدخل ضمن العينة، ولم يقم محافظ الحسابات بفحصها بالرغم من أهميتها النسبية وتأثيرها على نتائج النشاط والمركز المالي، وهو ما يجعل أسلوب المراجعة التحليلية الذي يعتمد على إجراء تحليلات إضافية في المراجعة لتوجيه النظر إلى إحتمالات وجود أخطار إضافية[1].

المبحث الثالث: دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تضييق فجوة التوقعات

يعد فشل محافظ الحسابات في تحسين جودة أداء عمله سببا لخلق فجوة التوقعات وإثارت الشك في القيمة المضافة المتولدة من خدمات المراجعة، خاصة بمدى إلتزام وقدرة محافظ الحسابات على إستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة، سواء كانت أساليب المراجعة التحليلية، أو أساليب المعاينة الإحصائية.

3-1- مفهوم فجوة التوقعات

على الرغم من شيوع إستخدام مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة وإرتباطه بنشأة إلزامية المراجعة إلا أنه مازال غير محدد بدقة نسبيا، حيث يعتبر (LIGGIO 1974) أول من إستخدم عبارة فجوة التوقعات في مجال المراجعة، وقد أوضح أن فجوة التوقعات هي "الفرق بين مستوى أداء محافظ الحسابات كما يتصوره محافظ الحسابات من جهته وكما يتصوره مستخدموا البيانات المالية من جهة أخرى"[2].

3-1-1- تعريف فجوة التوقعات

لقد تعددت التعاريف الخاصة بفجوة التوقعات، حيث ركز بعضها على نطاق مسؤوليات محافظ الحسابات والبعض الأخر على الإختلاف في الأداء المهني للمراجعة، بالإضافة إلى من ركز على الإختلاف في فهم أهداف المراجعة بين مستخدمي التقارير المالية ومهنة المراجعة دون تحديد لطبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها، فقد عرف عبد الوهاب نصر علي فجوة التوقعات بأنها "مساحة الإختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات وأصحاب المصلحة في المؤسسة بشأن ما يحتاجونه من محافظ الحسابات وبين ما يقدمه لهم الأن"[3].

كما عرفها كامل السيد على أنها "مقدار التباين والاختلاف بين أقصي ما يتوقع المستخدمون أنه يجب على محافظي الحسابات أداؤه وتوفيره، وبين ما تتوقعه المهنة وتقره معايير الأداء المهني بشكل معقول، وكذلك مقدار التباين والاختلاف بين ما تقره معايير الأداء المهني بشكل معقول وبين معايير الأداء المتحفظة من ناحية وبين الأداء الفعلي المنفذ من ناحية أخرى"[4].

---

[1] إبراهيم أحمد الصعيدي، إتجاهات معاصرة في المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة القاهرة، مصر2005، ص186.

[2] Mahdi Salehi, "audit expectation gap: auditor Responsibilities between India and Iran", international of business and man agent, vole 05, N°11, Jordan 2008, P135.

[3] عبد الوهاب نصر علي، حوكمة الشركات ومراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية2009، ص08.

[4] كامل السيد أحمد عشماوي، مرجع سابق، ص05.

كذلك عرف عبد الرزاق محمد الفرح فجوة التوقعات بأنها "الفرق بين ما يتوقعه الجمهور من مهنة المراجعة وبين ما تستطيع مهنة المراجعة تقديمه في الواقع"[1].

في حين عرف مارتن Martene فجوة التوقعات بأنها "الإختلاف بين ما يدركه الجمهور ومستعملي القوائم المالية لمسؤوليات محافظ الحسابات، وما يعتقد محافظ الحسابات مسؤولياته المطلوبة منه"[2].

بناء على ما سبق يمكن تعريف فجوة التوقعات بأنها "الإختلاف بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية وبين محافظي الحسابات حول جودة وفعالية أعمال المراجعة، وطبيعة علاقات محافظ الحسابات مع عملاء المراجعة".

على ضوء المفاهيم السابقة لفجوة التوقعات في المراجعة يمكن توضيح هيكل فجوة التوقعات في المراجعة بصفة عامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-4): هيكل فجوة التوقعات في المراجعة

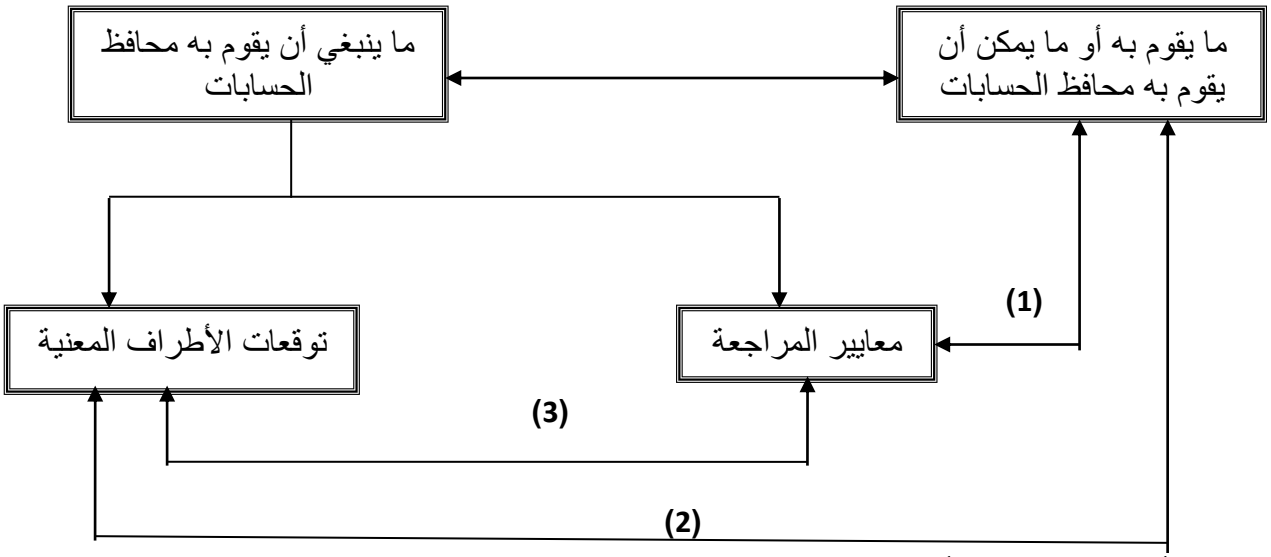

المصدر: السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر2003، ص330.

يتبين ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن فجوة التوقعات تتضمن ثلاث عناصر رئيسية وهي:

(1) الفجوة بين مهام محافظي الحسابات الحالية ومعايير المراجعة؛

(2) الفجوة بين مهام محافظي الحسابات الحالية وبين توقعات الأطراف المعنية؛

(3) الفجوة بين معايير المراجعة وتوقعات الأطراف المعنية.

3-1-2- خصائص فجوة التوقعات

تتميز وتتصف فجوة التوقعات في مراجعة الحسابات بعدة صفات وخصائص منها:[1]

[1] عبد الرزاق محمد الفرح، "العوامل المؤثرة على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق"، المجلة العربية للمحاسبة،جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد16، العدد01، عمان2013، ص47.

[2] عبد الرزاق خليل، رشيدة خالدي، "القياس الكمي لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط20-21نوفمبر2013، ص03.

- فجوة التوقعات تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات محافظ الحسابات، ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسؤوليات محافظ الحسابات، لأن المحاسبة والمراجعة مهنة تستهدف تحقيق عوائد إقتصادية ومهنية معا، ومن طبيعتها أنها تنشط وتعمل بجودة أعلى في ظل إقتصاديات السوق، ولذلك عندما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعي للوفاء به لتحقيق الأهداف المادية والأهداف المهنية؛
- فجوة التوقعات ذات طبيعة ديناميكية غير ساكنة، وهي مرتبطة بطلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات محافظ الحسابات؛ وكذلك عرض محافظ الحسابات لخدماته ومسؤولياته؛
- تعتبر فجوة التوقعات كمية ونوعية، لأن فائض الطلب على خدمات محافظ الحسابات هو العلاقة بين فائض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسؤولياته من جهة، وفائض في جودة أدائه المهني؛
- وجود فجوة التوقعات يضر بالمهنة وبالمجتمع، لأنها تعبر عن قصور في عرض خدمات ومسؤوليات المهنة كما ونوعا مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤدي المهنة من جهة، كما ينعكس ذلك سلبا على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والإعتماد على المعلومات المالية الملائمة في اتخاذ القرارات؛
- فجوة التوقعات دولية ونسبية، لأنها موجودة في كل دول العالم بدرجات متفاوتة التأثير والتباين.

3-2- أسباب وجود فجوة التوقعات في مراجعة الحسابات

لقد إختلفت التبريرات التي أعطيت لأسباب وجود أو حدوث فجوة التوقعات، حيث أرجع بعض الباحثين نشوء فجوة التوقعات إلى إرتباك المستخدمين وعدم فهمهم لطبيعة المراجعة، أو إلى الجهل أو نقص التعلم، كما أرجعها البعض الأخر إلى عدم إستقلالية محافظ الحسابات أو عدم قدرته على كشف الغش[2].

3-2-1- الإختلاف حول دور المراجعة في المجتمع

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة، حيث يعود ذلك إلى عدم تحديد دور واضح للمراجعة في المجتمع، وعدم وضوح مسؤولياته، كما أن المستثمرين لا يتعاملون مع محافظ الحسابات إلا إذا كانت مؤسساتهم تعاني من مشاكل مالية أو تحقق خسائر، أو إجبارية القانون[3].

إن الرأي المهني الذي يبديه محافظ الحسابات على القوائم المالية يمثل منتجا حقيقيا يجب أن تحاول المهنة من خلاله مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية والجمهور عامة، حيث يعتقد مستخدمي القوائم المالية والجمهور بأنه ينبغي على محافظي الحسابات:[4]

- أداء عملية المراجعة بكفاءة فنية وأمانة وإستقلالية وموضوعية؛
- تحسين فعالية أعمال المراجعة من زاوية تحسين وتطوير وإكتشاف الأخطاء الجوهرية؛
- تقديم القوائم المالية لمستخدميها معلومات أكثر نفعا حول طبيعة ونتائج عملية المراجعة؛

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية2005، ص ص12-14.

[2] منصور أحمد البديوي، وأخرون، مرجع سابق، ص262.

[3] محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، مرجع سابق، ص ص23-24.

[4] السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر2003، ص331.

- إتصالات أكثر وضوحا مع الأطراف المعنية أو المسؤولة عن إعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها.

3-2-2- الشك في إستقلال محافظ الحسابات

يعد إستقلال محافظ الحسابات محور عملية المراجعة، إذ يمثل مبدأ أساسيا في عملية التأكيد التي يقوم بها محافظ الحسابات، كما أنه يعتبر أحد معايير المراجعة الهامة ومنبع لثقة مستخدمي القوائم المالية، فكلما تعرض إستقلال محافظ الحسابات للشك إهتزت الثقة في القوائم المالية المصادق عليها.

إن الإستقلال هو السبب الرئيسي في وجود الحاجة إلى خدمات محافظي الحسابات نظرا لوجود عارض في المصالح بين المساهمين وإدارة المؤسسة، ومن ثم فإن مهنة المراجعة تفقد شرعية وجودها في المجتمع إذا فقد محافظوا الحسابات إستقلالهم، كما تنشأ فجوة التوقعات إذا كان هذا الإستقلال محل شك من جانب المستفيدين من تقارير محافظي الحسابات[1].

ولقد حرصت المنظمات المهنية والتشريعات القانونية على دعم إستقلال محافظ الحسابات، ورغم الدراسات العديدة التي تناولت موضوع الإستقلال إلا أن الجدل ما زال مستمرا حول الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الشك في إستقلال محافظ الحسابات، ومن أهم أسباب الشك في إستقلال محافظي الحسابات ما يلي:[2]

- تقديم محافظ الحسابات لخدمات أخرى بخلاف المراجعة للعميل؛
- المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة؛
- طول مدة تولي محافظ الحسابات عملية المراجعة بالمؤسسة؛
- حجم مكتب المراجعة.

3-2-3- مدى مسؤولية محافظ الحسابات عن إكتشاف الأخطاء والغش

تمثل مسؤولية محافظ الحسابات عن إكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية إحدى المتغيرات الرئيسية التي أدت إلى إيجاد فجوة التوقعات وتعميق مداها، وذلك لقناعة مستخدمي القوائم المالية عن مسؤولية محافظ الحسابات عن إكتشاف كل حالات الأخطاء والغش المهمة[3].

إن عمليه المراجعة تواجه المخاطر المتأصلة بعملية المراجعة التي لا يمكن تجنبها فهناك العديد من حالات الغش التي يكون من الصعب اكتشافها على الرغم من التخطيط والأداء الجيدين وفق معايير المراجعة التي تلقى القبول العام، كما أن وجود عنصر الخطأ والغش يرتبط بموضوع أهمية العنصر ومدى تأثيره على القرارات لمستخدمي المعلومات المالية، فإذا كان العنصر هام ويؤثر على القرارات فيجب بذل العناية المهنية الكافية في اكتشافه وإذا كان هذا العنصر غير هام بالدرجة التي لا يؤثر على القرارات فلا يعد من أولويات أداء محافظ الحسابات وعلى هذا الأساس وجب البحث على تضييق فجوة التوقعات وذلك بمحاولة القضاء على مسبباتها من خلال الاعتماد على المعايير التي توجه وتحدد الأخطاء ودرجة أهميتها بما يعطي القبول لهذه الآراء لدى مستخدمي القوائم المالية[4].

---

[1] سامي وهبة متولي، "فجوة التوقعات في المراجعة"، المجلة العلمية، العدد10، جامعة الأزهر للبنات، مصر1993، ص181.
[2] يوسف محمود جربوع، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضييق هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد12، العدد02، غزة2004، ص376.
[3] محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، مرجع سابق، ص ص27-28.
[4] مسعود صديقي، مرجع سابق، ص145.

3-2-4- الإعتقاد أن التقرير النظيف يضمن قدرة المؤسسة على الإستمرارية

يعتبر فرض الإستمرارية أحد الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية، ويعني النظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية لتصفية أو تقليص حجم أعمالها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية[1].

إن فشل المؤسسات بدون إنذار بالرغم من صدور تقرير نظيف حول قوائمها المالية يعني توجيه الإتهام إلى محافظ الحسابات بالإهمال والتقصير حتى لو كان السبب في ذلك هو نتيجة فجائية وغير متوقعة، وقد صدر المعيار رقم (59) والذي يحث محافظ الحسابات على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار إذا وجد شك جوهري يمس بقدرة المؤسسة على الاستمرار في المدى القريب لا يتجاوز سنة من تاريخ إصدار تقرير المراجعة، كما نص المعيار على أن محافظ الحسابات غير مسؤول عن توقع الظروف والأحداث المستقبلية[2].

كما ورد بمعيار المراجعة الدولي رقم (570) أن مسؤولية محافظ الحسابات إتجاه تأكيد قدرة المؤسسة على الإستمرار في النشاط تتمثل في أن يأخذ في إعتباره مدى معقولية إتباع إدارة المؤسسة محل المراجعة لفرض الإستمرارية عند إعداد التقارير المالية، وأن يتأكد من مدى وجود ظروف عدم تأكد جوهرية قد تهدد قدرة المؤسسة على الإستمرار في ممارسة النشاط والإفصاح عنها بالتقارير المالية[3].

3-2-5- الإتصال غير الفعال في بيئة المراجعة

يعتبر تقرير المراجعة رسالة وقناة إتصال يوضح رأي محافظ الحسابات في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تكون رسالته دعم الثقة والمصداقية في هذه المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، أو ربما التأثير في هذه الثقة أو هدمها كلية[4].

إن محافظي الحسابات يستخدمون لغة فنية من الممكن عدم فهمها من طرف مستخدمي التقرير، كما أن مستخدمي نتائج خدمات محافظي الحسابات لا يتفهمون بصورة دائمة كل المعلومات التي يستقبلونها من محافظي الحسابات ويكون ذلك نتيجة ضعف الإتصال، وهذا النقص في الفهم أو الإستيعاب هو ما جعل مجلس معايير المراجعة التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي يحث على ضرورة تحسين وتطوير الإتصال بين محافظي الحسابات ومستخدمي خدماتهم[5].

3-3- أنواع وتقسيمات فجوة التوقعات

هناك عدة تقسيمات لفجوة التوقعات، حيث تختلف هده التقسيمات باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها لفجوة التوقعات ومن هذه التقسيمات نذكر:

3-3-1- حسب مستويات فجوة التوقعات

[1] وائل حسين محمد محمود، مرجع سابق، ص45.
[2] جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية2001، ص19.
[3]Steven Mong, Peter Roebuck, "Effect of audit report disclosure on auditor litigation ris", Accounting and Finance, Vol 01, N45 ,London 2005, P148.
[4] محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، مرجع سابق، ص32.
[5] أحمد عبده حسن الريس، "دراسة تحليلية إختبارية لمشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة مع إطار مقترح لمعالجتها"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر2001، ص69.

حسب هذا التقسيم فإن فجوة التوقعات تصنف حسب مستوياتها إلى:[1]

1- المستوى الأول

التباين بين مستخدمي القوائم المالية ومحافظ الحسابات بخصوص المسؤوليات التي يجب أن تنفذ بواسطة محافظ الحسابات، و يطلق عليه فجوة الموقف.

2- المستوى الثاني

التباين بين مستخدمي القوائم المالية ومحافظ الحسابات بخصوص المسؤوليات الحالية لمحافظ الحسابات، ويطلق عليه فجوة الثقة.

3- المستوى الثالث

التباين بين مستخدمي القوائم المالية ومحافظ الحسابات بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ عملية المراجعة، ويطلق عليه فجوة الأداء.

3-3-2- حسب مكونات فجوة التوقعات

تنقسم فجوة التوقعات حسب مكوناتها إلى فجوة المعقولية وفجوة الأداء:

1- فجوة المعقولية

فجوة المعقولية يسميها البعض بفجوة الجهل، وهي الفجوة التي تحدث نتيجة الإختلافات بين ما يتوقع المجتمع من محافظي الحسابات أن يحققوه، وبين ما يتوقع المحافظون أنهم يستطيعون إنجازه بشكل معقول[2]، أي أنها التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من محافظ الحسابات وما يستطيع محافظ الحسابات أدائه بصورة معقولة[3].

تنشأ فجوة المعقولية عندما تتوقع الأطراف المستخدمة لتقارير المراجعة دورا أكبر لمحافظ الحسابات مقارنة بما يتم أداؤه من الناحية الفعلية، فهم يعتقدون بأن محافظ الحسابات يقوم بفحص كل العمليات المالية وأرصدة الحسابات داخل المؤسسة إلا أنه في الواقع يقوم محافظ الحسابات بفحص عينات إختبارية من العمليات والأرصدة وذلك في ظل تعقد وكبر حجم المؤسسات، وفي ضوء محددات الزمن والتكلفة[4].

هناك بعض من التوقعات غير معقولة لمستخدمي التقارير المالية، وأنه يمكن تحديد هذه التوقعات غير المعقولة والشائعة لمستخدمي التقارير المالية والمطلوب من محافظي الحسابات تلبيتها، والتي تمثل أهم الحالات المحتملة في عجز محافظي الحسابات عن تحقيق التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية والمتمثلة في الأتي:[5]

- ضمان الدقة المطلقة للقوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة؛
- إعطاء إشارات إنذار مبكرة بفشل المؤسسة وعدم قدرتها على الإستمرار؛

[1] سعاد شدري معمر، مرجع سابق، ص182.
[2] ياسر عبير محمد محمود، مرجع سابق، ص33.
[3] عبير محمد عطيفي، مرجع سابق، ص36.
[4] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص32.
[5] عبد المهدي عباس محمد، جليل إبراهيم صالح، "دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الإقتصادية، العدد15، العراق2005، ص114.

- إكتشاف جميع حالات الغش والخطأ بالمؤسسة؛
- إكتشاف التصرفات غير القانونية بالمؤسسة؛
- إبلاغ السلطات التشريعية لحالات الغش والتصرفات غير القانونية.

2- فجوة الأداء

تعبر فجوة الأداء عن التباين بين ما يمكن توقعه من أداء محافظ الحسابات بشكل معقول وبين ما يتصوره مستخدمي التقارير المالية لما يجري أداؤه من قبل محافظي الحسابات فعلا، أي هو التباين بين أداء محافظ الحسابات وفق تصورات المستخدمين للمعلومات المحاسبية وبين أدائه الفعلي[1]، وهو ينقسم إلى:

أ- فجوة المعايير الناقصة

يطلق على هذه الفجوة إسم عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة، وهي عبارة عن التباين في الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من محافظ الحسابات وبين واجبات محافظ الحسابات وفقا لمعايير المراجعة، لذلك فقد يتوقع المستفيدون أن يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير للمالكين عن مواقف إختلاس أصول المؤسسة بواسطة موظفيها الكبار، فيما لا تفرض المعايير ذلك على محافظ الحسابات[2].

ب- فجوة الأداء الناقص

يطلق على فجوة الأداء الناقص أيضا إسم عدم كفاية أو قصور في الأداء، وهي الفجوة بين مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات وفقا للمعايير المهنية للمراجعة وبين الأداء الفعلي له، فإذا ما تطلبت المعايير المهنية من محافظي الحسابات الملاحظة والإشراف على عمليات المؤسسة ولم يقوموا بذلك واقعيا، فعند ذلك يوصف أداء عملية المراجعة بالأداء الناقص بسبب كونهم لم يلتزموا بما تفرضه المعايير المهنية التي تعكس متطلبات العمل ذي الجودة المهنية[3].

إن فجوة الأداء الناقص تعبر عن الفجوة بين ما يتوقع المجتمع من محافظي الحسابات إنجازه بشكل معقول وبين ما يتصور المحافظون إنجازه. ويمكن تقسيم فجوة الأداء الناقص إلى قسمين هما:

*** عجز المعايير**

وهي الفجوة بين الواجبات والمسؤوليات التي من المتوقع أن محافظ الحسابات يستطيع إنجازها بشكل معقول، وبين واجبات المحافظ ومسؤولياته الحالية كما عرفتها معايير المراجعة، وسببها عدم تحديد معايير بذل العناية المهنية اللازمة التي يجب أن تتوافر لدى محافظ الحسابات[4]. وتتمثل أسباب فجوة المعايير في:[5]

- الطبيعة الإحتمالية للمراجعة؛

---

[1] حسين أمين البامواني، محمد حويش الشجيري، "فجوة توقعات المراجعة"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد32، العدد98، جامعة الموصل، العراق2010، ص296.

[2] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص 33.

[3] صادق حامد مصطفى، "نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد47، مصر1993، ص61.

[4] المرجع السابق، ص61.

[5] عبده علي شلبي، "أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجي على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد02، مصر2008، ص143.

- عدم الإستجابة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية المعقولة، أو تأخر هذه الإستجابة؛
- جمود تشريعي وتنظيمي ومجتمعي تعاني منه المهنة؛
- مرونة السياسات والمبادئ المحاسبية التي تسمح بإستغلالها في إرتكاب الأخطاء والتزييف.

*** عجز الأداء**

وهي الفجوة بين معايير الأداء المتوقعة لواجبات محافظي الحسابات ومسؤولياتهم الحالية، وبين أداء المحافظين كما يتصوره المجتمع. وإن أسباب قصور أداء محافظ الحسابات تعود إلى عدم بذل العناية المهنية اللازمة عند أداء عملية المراجعة وذلك بسبب:[1]

- تقييم محافظ الحسابات لأداء المراجعة إستنادا إلى معلومات غير متاحة لديه وقت إنهاء عملية المراجعة؛
- إستخدام مصطلحات غامضة بتقريره النهائي؛
- التطبيق التحايلي للسياسات والمبادئ المحاسبية؛
- عدم إعتماده على تقدير الأهمية النسبية للبنود والعناصر محل الفحص والتحقق؛
- عدم قيامه بتقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية في مزاولة نشاطها لفترة لا تقل عن سنة مالية قادمة.

مما سبق يمكن تلخيص العناصر الأساسية لفجوة التوقعات حسب Porter من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-4): العناصر الأساسية لفجوة التوقعات

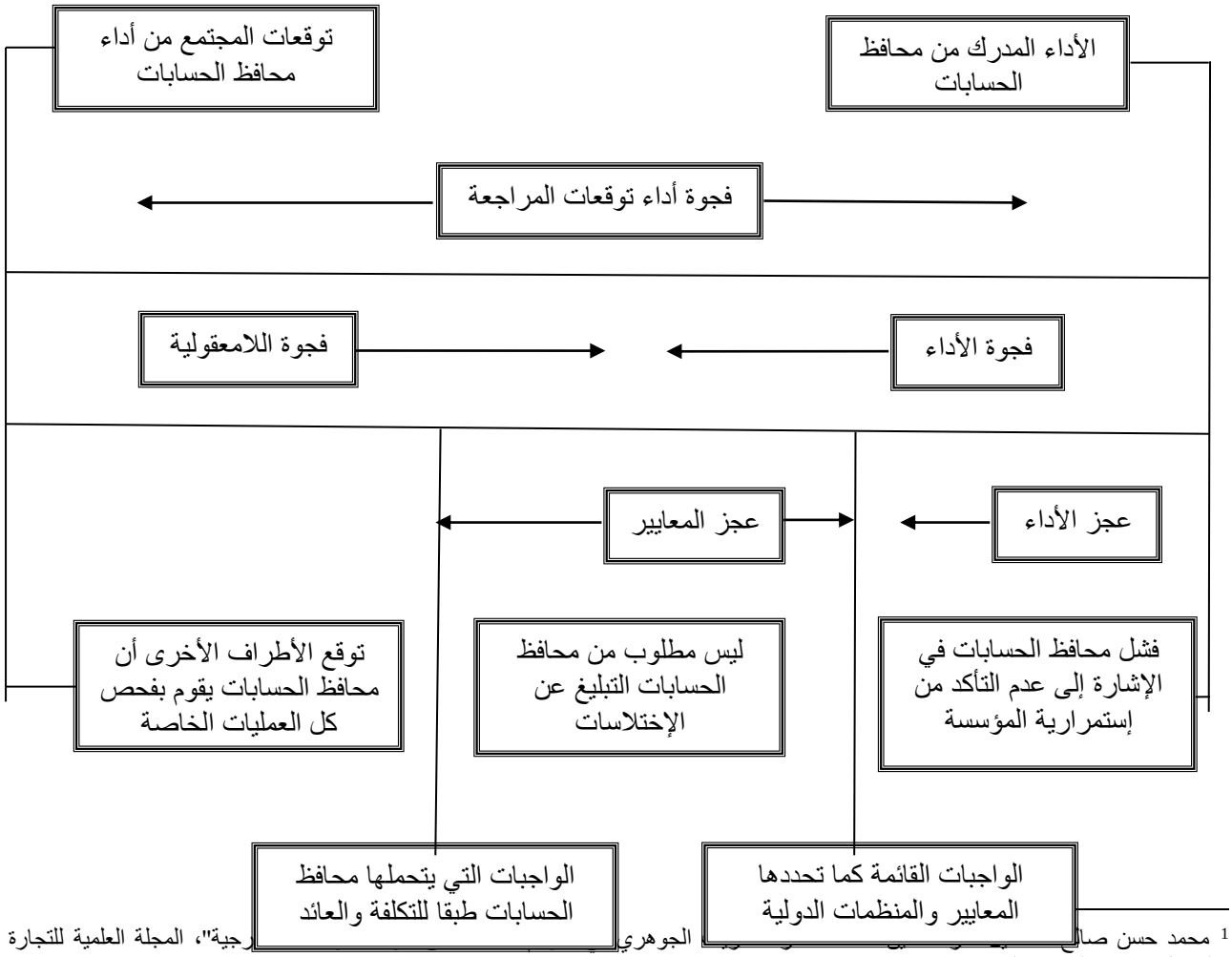

[1] محمد حسن صالح [illegible] الجوهري [illegible] رجية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة القاهرة، العدد02، مصر2013، ص ص85-87.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009، ص356.

3-3-3- حسب أسباب حدوث فجوة التوقعات

لقد قسم باحثون آخرون فجوة التوقعات حسب أسباب حدوثها إلى العناصر التالية:[1]

1- فجوة الإستقلال

تتمثل فجوة الإستقلال في إنحراف السلوك الفعلي لمحافظ الحسابات عن الإستقلال المتوقع منه وفقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية بأن التقرير النظيف هو عبارة عن مؤشر على إستمرار وإزدهار المؤسسة.

2- فجوة المسؤولية

تعبر فجوة المسؤولية على مقدار التباين والاختلاف في مدى فهم مستخدمي القوائم المالية والمجتمع للواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق محافظ الحسابات، مع إدراك وأداء محافظ الحسابات لتلك الواجبات والمسؤوليات، ويبرز الإختلاف في مدى الإلتزام بالمعايير المحددة وقدرة هذه المعايير على تحسين الأداء ومدى إدراك وفهم محافظ الحسابات وتطبيق هذه المسؤوليات والواجبات.

3- فجوة التأهيل

إن تزايد الشك في مدى حصول محافظ الحسابات على التأهيل العلمي والعمل الكافي من قبل المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية ومن المستفيدين من الخدمات المهنية الذي يمكنه من إكتشاف كافة الأخطاء والغش والتدليس والتصرفات غير القانونية لإدارة المؤسسة محل المراجعة لهو محدث لفجوة التوقعات في المراجعة.

4- فجوة الجودة

تنشأ فجوة الجودة من المقدار الذي يشعر به المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية في نتائج المراجعة من كونها قد نتجت عن أداء يغيب عنه الإتصال والتواصل مع الأطراف الأخرى في مهامه بالصورة التي تتوقعها الأطراف الخارجية مع قصور في برامج ومعايير الرقابة على الأداء المهني.

5- فجوة التوصيل

يعتبر الهدف الأساسي للرقابة على الحسابات هو توصيل نتائج الفحص والتقرير إلى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يستطيعون فهم هذه النتائج بدون صعوبة، وإن الإختلاف بهذا المفهوم منشئ لفجوة التوصيل، بمعنى أن القصور أو الإختلاف بين ما يتوقعه المستخدمين من معلومات سيستفيدون بها وما ينتجه محافظ الحسابات من معلومات فعلية.

6- فجوة عدم المعرفة

[1] مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص149-150.

تعبر فجوة عدم المعرفة عن عدم معرفة المستخدمين لطبيعة المراجعة ومحدداتها والرغبة في الحصول على أقصى ما يمكن من محافظي الحسابات مقابل ما يدفعه لخدماتهم، أي بمعنى تعظيم منفعته على حساب المهنة وهو أمر منشئ لفجوة التوقعات في المراجعة.

ومما سبق يمكن توضيح تصنيف فجوة التوقعات حسب أسبابها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6-4): تصنيف فجوة التوقعات حسب أسبابها

المجموعة	نوع الفجوة	أسباب الفجوة المحتملة
المجموعة الأولى المرتبطة بمحافظي الحسابات	فجوة أداء المراجعة	الإختلاف بين معيار أداء محافظ الحسابات ومعيار الأداء الذي تحدده القوانين والمعايير المهنية
	فجوة إستقلالية محافظ الحسابات	وجود علاقة أو مصلحة بين محافظ الحسابات والمؤسسة محل المراجعة، أو مجاملة محافظ الحسابات للمؤسسة محل المراجعة.
	فجوة تقرير محافظ الحسابات	الإختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي محافظ الحسابات في القوائم المالية وبين رأي محافظ الحسابات الوارد في تقريره عن نتائج مراجعة تلك القوائم
المجموعة الثانية المرتبطة بالبيئة الخارجية للمراجعة	فجوة المعقولية	التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من محافظي الحسابات
	فجوة معايير المراجعة	الإختلاف بين التوقعات المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من محافظي الحسابات وبين الأداء المتوقع من محافظي الحسابات وفقا لمعايير المراجعة
	فجوة المسؤولية القانونية	الإختلاف في إدراك وفهم أهداف ومسؤوليات محافظ الحسابات لكل من محافظ الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وكذلك بسبب الإختلاف بين القضاة ومحافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول عقد محافظ الحسابات ومسؤولياته

المصدر: عبد المهدي عباس محمد، جليل إبراهيم صالح، "دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، مجلة جامعة البصرة للعلوم الإقتصادية، العدد15، العراق2005، ص121.

3-4- أهمية وعلاقة معايير المراجعة الدولية بتضييق فجوة التوقعات

إن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات تحدد عمل محافظ الحسابات ليعرف حدود عمله ومسؤولياته وواجباته، كما تبين هذه المعايير للأطراف المستفيدة من رأي محافظ الحسابات صلاحيات وواجبات وإمكانيات محافظ الحسابات وهو ما يقلل من التباين والتباعد والتناقض بين الطرفين مما يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

هناك مجموعة من معايير المراجعة الدولية التي تؤثر على فجوة التوقعات في المراجعة والتي منها:

3-4-1- معيار المراجعة الدولي (200) الأهداف والمبادئ العامة

ينص هذا المعيار على أن الهدف من مراجعة البيانات المحاسبية هو لأجل أن يتمكن محافظ الحسابات من إعطاء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية معدة ومن جميع الجوانب المادية حسب إطار معروف، وأن المراجعة تتم حسب شروط وقوانين المعاينة الإحصائية لأجل الحصول على تأكيد معقول من أن القوائم المالية خالية من أية إنحرافات مادية[1].

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال بعض فقراته المتمثلة في: [2]

- نطاق مراجعة البيانات المالية، إذ تحدد هذه الفقرة نطاق المراجعة التي ينبغي أن يلتزم بها محافظ الحسابات والمتمثلة في إجراءات وعمليات المراجعة، فضلا عن المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية الملزمة لمحافظ الحسابات؛
- الشك المهني، إذ تلزم هذه الفقرة محافظ الحسابات بإتخاذ موقف الشك المهني بإحتمال وجود حالات تتسبب في عدم صحة وسلامة البيانات المالية بشكل جوهري؛
- التأكيد المعقول، إذ تلزم هذه الفقرة محافظ الحسابات بالحصول على تأكيدات معقولة بشأن صحة البيانات المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية؛
- مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، إذ تلفت هذه الفقرة عناية محافظ الحسابات إلى مخاطر المراجعة الناتجة عن إبداء محافظ الحسابات رأيا غير مناسب بشأن البيانات المالية؛
- المسؤولية عن البيانات المالية، إذ تحدد هذه الفقرة مسؤولية محافظ الحسابات وتفصلها عن مسؤولية الإدارة.

3-4-2- معيار المراجعة الدولي (220) الرقابة على جودة أعمال المراجعة

يعالج هذا المعيار مسؤولية محافظ الحسابات المتعلقة بإجراءات رقابة الجودة عند مراجعة القوائم المالية، ويعالج أيضا مسؤولية الأشخاص المكلفين بمراقبة النوعية من خلال وضع إجراءات مراقبة النوعية أثناء مهمة المراجعة[3].

ينص هذا المعيار على أنه يجب على مكاتب المراجعة تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي صممت للتأكد بأن كافة عمليات وخطوات المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة، بحيث يتم وضعها على مستويين هما:[4]

- مستوى مكتب المراجعة؛
- مستوى كل عملية مراجعة على حدى.

[1] هادي التميمي، مرجع سابق، ص34.
[2] عمر علي كامل الدوري، "دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع"، مجلة المنصور الجامعة، العدد14، العراق2010، ص131.
[3] رشيد سفاحلو، مرجع سابق، ص ص69-70.
[4] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص42.

3-4-3- معيار المراجعة الدولي (240) الغش والخطأ

إهتم هذا المعيار بالتفرقة بين مصطلح الغش ومصطلح الخطأ ، حيث أوضح أن الغش يمثل الأخطاء المتعمدة أو المقصودة في القوائم المالية بواسطة واحد أو أكثر من العاملين بالمؤسسة أو الغير أو إهمال جسيم من شأنه تحقيق منفعة على حساب ضرر الآخرين[1]، كتسجيل عمليات وهمية ، تلاعب أو تعديل أو تزوير في السجلات ، إخفاء أو حذف عمليات من السجلات أو المستندات، بينما الخطأ يمثل الخطأ غير المتعمد والناتج عادة عن السهو أو الجهل بالأمور المحاسبية والرقابية ، ومن الأمثلة على ذلك الأخطاء الحسابية أو الكتابية في السجلات الاستخدام الخاطئ عن جهل للمعايير المحاسبية[2].

إن محافظ الحسابات حسب هذا المعيار لا يوفر تأكيدا مطلقا عن إكتشاف جميع البيانات المضللة الواردة بالتقارير المالية نتيجة حدوث ممارسات غش بسبب إرتباط عملية المراجعة بمجموعة من المحددات والمتمثلة في:[3]

- إستخدام محافظ الحسابات لحكمه الشخصي في العديد من الأمور الفنية أثناء عملية المراجعة؛
- إستخدام المراجعة الإختبارية بإستخدام العينات؛
- أوجه القصور الكامنة بنظم الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة؛
- حقيقة أن أدلة الإثبات التي تتوافر لمحافظ الحسابات مقنعة وليست حاسمة بطبيعتها.

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال الفقرات التالية:

- التمييز بين الغش والخطأ، إذ يتم توضيح معنى الغش ومعنى الخطأ وتوضيحهما بشكل تام وتفصيلي؛
- مسؤولية المكلفين بالرقابة والإدارة، إذ يتم في هذه الفقرة الفصل بين مسؤولية بين كل من المكلفين بالرقابة والإدارة إتجاه الغش والأخطاء الحاصلة في المؤسسة وتحديدها لمحافظ الحسابات بشكل واضح؛
- مسؤوليات محافظ الحسابات في إكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الغش أو الإحتيال، إذ تحدد هذه الفقرة مسؤوليات محافظ الحسابات المتعلقة بإكتشافه الأخطاء الجوهرية؛

4-4-3- معيار المراجعة الدولي (315) فهم منشأة وبيئة نشاط العميل

يبين هذا المعيار ضرورة إتباع محافظ الحسابات منهج المراجعة على أساس المخاطر لإكتشاف الأحداث المسببة للمخاطر المؤثرة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات للتأكد من وجود مخاطر الإفصاح عن معلومات مضللة بالتقارير المالية محل المراجعة بسبب إرتكاب ممارسات الغش وهي:[4]

- إجراء التحقيقات مع إدارة المؤسسة محل المراجعة حول إلتزامها بمبادئ حوكمة الشركات للحصول على فهم لكيفية تطبيق هذه المبادئ؛
- تحديد العناصر النشطة المسببة لخطر الغش في وقت إعداد التقارير المالية؛

[1] ياسر عبير محمد محمود، مرجع سابق، ص50.
[2] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص147.
[3] ياسر عبير محمد محمود، مرجع سابق، ص51.
[4] المرجع السابق، ص53.

- تحديد أي علاقات غير عادية أو غير متوقعة أثناء ممارسته إجراءات المراجعة التحليلية؛
- جمع أي معلومات تساعد في التعرف على مخاطر إحتواء التقارير المالية على معلومات مضللة نتيجة حدوث غش.

3-4-5- معيار المراجعة الدولي (320) الأهمية النسبية

يبين هذا المعيار واجبات محافظ الحسابات في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية المراجعة[1]، حيث تعرف الأهمية النسبية للبيانات والمعلومات المحاسبية والمالية في مراجعة الحسابات بأنها المعلومات التي إذا كان حذفها أو عرضها بشكل خاطئ يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ظروف خاصة أو تقديمه بصورة خاطئة، وبالتالي فان الأهمية النسبية توفر جوانب حاسمة وليس مجرد صفة نوعية يلزم توفرها في المعلومات لكي تكون مفيدة[2].

ينص هذا المعيار أنه لتخفيض فجوة التوقعات على محافظ الحسابات عند تصميم خطة المراجعة أن يقوم بوضع مستوى مقبول للأهمية النسبية، وذلك لاكتشاف كمية المعلومات الخاطئة الجوهرية، ومع ذلك فان دراسة كل من كم ونوعية التحريفات في المعلومات يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ففي حالة وجود أخطاء بمبالغ صغيرة نسبيا، فإنه عند تراكمها يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، كما توجد علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مستوى مخاطر المراجعة، أي كلما تم رفع المستوى المقبول للأهمية النسبية تقل مخاطر المراجعة والعكس صحيح.

3-4-6- معيار المراجعة الدولي (400) تقدير المخاطر والرقابة الداخلية

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال تناوله لمخاطر المراجعة الناتجة من المسؤولية المهنية والقانونية التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في مواجهة الأطراف المستفيدة من تقريره والناتجة عن فشل محافظ الحسابات عن غير قصد عن إبداء رأيه بشأن البيانات المالية التي تحتوي أخطاء جوهرية، ويبين هذا المعيار كذلك لمحافظ الحسابات كيف يستطيع تقدير مخاطر المراجعة وتقليصها لزيادة ثقة المتعامين معه مما يؤدي إلى تقليص فجوة التوقعات.

3-4-7-معيار المراجعة الدولي (500) أدلة الإثبات

ينص هذا المعيار على أنه يجب على محافظ الحسابات الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة تكون الأساس الذي يبني عليه رأيه المهني، وتعني الكفاية قياس كمية أدلة المراجعة، بينما تعني الملائمة قياس نوعية أدلة المراجعة، وبالتالي تحديد مدى الاعتماد عليها في تأكيدات معينة[3].

[1] رشيد سفاحلو، مرجع سابق، ص78.
[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة عين شمس، مصر2004، ص677.
[3] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص185.

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال تناوله لأدلة الإثبات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في إبداء رأيه الفني، إذ ينص هذا المعيار على أن تكون أدلة الإثبات كافية ومناسبة ومن مصادر موثوقة ومعتمدة ومستقلة الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على فجوة التوقعات.

3-4-8- معيار المراجعة الدولي (520) الإجراءات التحليلية

ينص هذا المعيار على أن الإجراءات التحليلية هي تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج بحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتوقعة[1].

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال تناوله للإجراءات التحليلية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في إبداء رأيه الفني، إذ ينص هذا المعيار على أن تكون الإجراءات التحليلية التي تعتمد على النسب المالية وتحليل الإنحدار والسلاسل الزمنية كافية ومناسبة وتوفر مصادر موثوقة ومعتمدة ومستقلة الأمر الذي يعمل بشكل أساسي على تضييق فجوة التوقعات.

3-4-9- معيار المراجعة الدولي (530) عينات المراجعة والوسائل الإختبارية

يقصد بعينة المراجعة تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100% البنود المكونة لرصيد حساب أو فئة عمليات بغرض الحصول على أدلة إثبات وتقويمها لأجل صياغة النتائج المتعلقة بالمجتمع الإحصائي الذي سحبت منه العينة، ويجب على محافظ الحسابات أن يأخذ باعتباره أهداف المراجعة التي ينبغي تحقيقها وإجراءات المراجعة التي يحتمل أن تحقق تلك الأهداف[2].

يؤثر هذا المعيار على فجوة التوقعات من خلال تناوله للمعاينة الإحصائية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في إبداء رأيه الفني، إذ ينص هذا المعيار على أن تكون المعاينة الإحصائية التي تعتمد على الإختيار العشوائي أو الإختيار المنتظم على تحديد طبيعة الأخطاء وسببها في المعاينة ثم تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة على أساس علمي، حتى تكون أدلة الإثبات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات لإبداء رأيه الفني كافية ومناسبة وتوفر مصادر موثوقة ومعتمدة ومستقلة الأمر الذي يعمل بشكل أساسي على تضييق فجوة التوقعات.

3-5- أهمية تطبيق أساليب المراجعة الحديثة وإنعكاسها على تضييق فجوة التوقعات

إن تضييق فجوة التوقعات يعتمد على الإجراءات والأساليب التي يستخدمها محافظ الحسابات والتي تقوم على أساس المعايير وإرشادات المراجعة، وكذلك وفقا لقواعد السلوك والعرف المهني، ومن ثم فإن إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تعتبر من الوسائل والإجراءات التي يتم إتباعها لضمان تنفيذ عملية المراجعة بدرجة عالية من الجودة[3].

3-5-1- أهمية إستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة في تضييق فجوة التوقعات

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص189.
[2] محمد الفيومي محمد، وأخرون، مرجع سابق، ص377.
[3] محمد عبد العزيز عبد الله، "نحو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالإسترشاد بالجهود العلمية والمهنية الدولية"، مجلة الزقازيق للدراسات والبحوث التجارية، المجلد22، العدد01، مصر2002، ص127.

يعتبر مستوى جودة الأداء المهني للمراجعة أحد العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات، بإعتبار أن مستوى الأداء المهني لمحافظ الحسابات هو المرآة العاكسة لكفاءته ومعرفته الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة، وإلمامه بالتطورات المستجدة والأساليب الحديثة في مهنة المراجعة.

1- تحسين الإتصالات مع مستخدمي القوائم المالية

إن السبب الأساسي في وجود فجوة التوقعات في المراجعة هو عدم وعي المستفيدين من تقارير المراجعة بطبيعة عمل محافظ الحسابات ومسؤولياته، ومن ثم فمن أجل تضييق فجوة التوقعات يجب على محافظي الحسابات إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية وتوعية هؤلاء المستفيدين وإعلامهم بالدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في المجتمع وحدود واجباته ومسؤولياته المهنية وإيجابيات إستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة، وهو ما يساهم في تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية وتصحيح التوقعات غير المعقولة[1].

يساهم إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في تحسين الإتصالات مع مستخدمي القوائم المالية ، وهي تعتبر من أهم المداخل الممكنة لتضييق فجوة التوقعات سواء كانت بين محافظ الحسابات ومستخدمي القوائم المالية لتحسين التوقعات غير المعقولة، أو بين محافظ الحسابات والإدارة، أو بين محافظ الحسابات ولجنة المراجعة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق كل من تقرير الإدارة وتقرير المراجعة من خلال إحداث تغيرات هامة في تقرير المراجعة النمطي كما يلي:[2]

- إضافة فقرة إفتتاحية تتضمن مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، ومسؤولية محافظ الحسابات عن إبداء الرأي عن تلك القوائم؛
- الإشارة في فقرة النطاق إلى أن المراجعة توفر تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن تحريفات هامة؛
- إضافة وصف موجز لطبيعة ونطاق إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية في تنفيذ عملية المراجعة؛
- عدم الإشارة في فقرة الرأي إلى الإتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية من سنة لأخرى، وفي حالة عدم الإتساق في التطبيق فإنه من الضروري الإشارة إلى ذلك؛
- إضافة فقرة توضيحية في بعض الحالات التي تتأثر فيها القوائم المالية بالأحداث غير المؤكدة.

2- تدعيم إستقلال محافظ الحسابات

يعتبر إستقلال محافظ الحسابات عصب عملية المراجعة ولذلك يجب على محافظي الحسابات الحفاظ على إستقلالهم عند ممارسة عملهم بإعتمادهم على إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية من أجل زيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية في تقارير المراجعة، وبالتالي تضييق فجوة التوقعات[3].

من أجل دعم إستقلال وحياد محافظ الحسابات وزيادة ثقة الجمهور في تقارير المراجعة وتضييق فجوة التوقعات، وعدم ممارسة إدارة المؤسسة الضغط على محافظ الحسابات للسير في ركابها وللمحافظة على

[1] سعاد شدري معمر، مرجع سابق، ص198.
[2] جورج دانيال غالي، مرجع سابق، ص ص36-37.
[3] إبراهيم سلمان عمر ، "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات"، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان2008، ص38.

إستقلاله، فإن الهيئات المهنية للمراجعة في معظم بلدان العالم قد نصت على إجبارية إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية في تنفيذ عملية المراجعة وتقديم تقرير إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح آليات وإجراءات تطبيقه للأساليب الحديثة للمراجعة، وضرورة أن يحصل محافظ الحسابات الجديد قبل قبول التعيين على نتائج تطبيق الأساليب الحديثة للمراجعة من قبل محافظ الحسابات السابق[1].

وهناك العديد من المقترحات والعوامل التي يمكن أن تدعم إستقلال محافظ الحسابات والتي منها:[2]

- إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية في تنفيذ عملية المراجعة؛
- تغيير طريقة ومدة تعيين محافظ الحسابات؛
- فصل عملية المراجعة عن الخدمات الأخرى؛
- التطوير في عمليات المحاسبة والمراجعة؛
- تدعيم الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات.

3- تحسين الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات

يعتبر تحسين الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات أحد الخطوات الأساسية نحو إستعادة الثقة في الأداء المهني وبالتالي المساهمة في تضييق فجوة التوقعات، وطالما أن هناك قصور في الأداء الفعلي لمحافظ الحسابات فإن المهنة تحتاج إلى أن تؤكد للجمهور أن لديها نظما ملائمة لإكتشاف المشكلة والتعامل معها، ووضع الحلول لتلافيها قدر الإمكان وعلاج مشكلة نقص جودة الأداء المهني في المراجعة تبدأ من تحسين الكفاءة المهنية لمحافظي الحسابات من خلال إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية في أداء عملية المراجعة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي، ثم التعليم المهني المستمر أثناء مزاولة المهنة، وإنتهاءا بمراقبة جودة الأداء المهني[3].

وفي ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها البيئة التي يعمل فيها محافظي الحسابات فإن التعليم المهني يكتسب أهمية بالغة، فالتغيرات المتلاحقة في طبيعة الأنشطة والتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المتعددة، وكذلك التغيرات في البيئة التنظيمية والآثار المترتبة على عولمة التجارة، كل ذلك يتطلب من محافظ الحسابات أن يواكب هذه التطورات والمستجدات بحيث يكون قادرا على أداء مهنته على الوجه الأكمل، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم والتدريب المهني المستمر التي يتيح لمحافظ الحسابات تطوير قدراته وزيادة معلوماته وبالتالي يمكن تحسين كفاءته المهنية والمحافظة عليها من خلال إعتماده على إستخدام الأساليب التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية وقدرته على تحليل نتائجها وإتخاذ القرارات الملائمة[4].

3-5-2- إنعكاس تطبيق المعاينة الإحصائية على تضييق فجوة التوقعات

إن محافظ الحسابات يعتمد بصفة أساسية على أدلة الإثبات في تكوين رأيه عن صحة المعلومات المالية للمؤسسة محل المراجعة، وعادة لا يفحص محافظ الحسابات كل البيانات والمعلومات المتاحة لديه، وإنما

[1] يوسف محمود جربوع، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضييق هذه الفجوة"، مرجع سابق، ص382.
[2] سعاد شدري معمر، مرجع سابق، ص195.
[3] كامل السيد أحمد عشماوي، مرجع سابق، ص86.
[4] عبد الرزاق محمد الفرح، مرجع سابق، ص49.

يستخدم أساليب المعاينة الإحصائية والذي يؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة وبالتالي يؤثر على فجوة التوقعات من خلال ما يلي:

- إن التطبيق السليم للعينات سواء الإحصائية أو غير الإحصائية يؤدي إلى توصل محافظ الحسابات إلى أدلة الإثبات الكافية والتي تؤثر بالطبع على فجوة التوقعات؛
- تمد المعاينة الإحصائية محافظ الحسابات بطريقة علمية أكثر موضوعية وإتساقا خلال منهج المراجعة والفحص، وكذلك تمكن من تحديد أقل حجم عينة ممكن لمقابلة الأهداف المحددة لعملية المراجعة؛
- إن تخفيض أخطاء المعاينة من خلال أسلوب العينات الإحصائية يؤدي إلى زيادة دقة النتائج المستخلصة من العينة مما يؤثر على نتائج الإختبارات التي يستخدم فيها العينات سواء كانت عينات الصفات أو عينات المتغيرات، مما يكون له أثر على تضييق فجوة التوقعات؛
- إن المعاينة الإحصائية تحقق الموضوعية، وهذا يؤثر على فجوة التوقعات؛
- تحسن المعاينة الإحصائية من جودة عملية المراجعة وبالتالي تساهم في تضييق فجوة التوقعات؛
- إن قيام محافظ الحسابات بتخطيط عينة إختبارات الإلتزام وعينة الإختبارات الأساسية بأدنى تكلفة ممكنة يعتبر عاملا هاما يؤثر في تضييق فجوة التوقعات، حيث أن محافظ الحسابات يسعى لتخفيض تكاليف أداء مهام المراجعة بالأساليب العلمية والتي منها العينات الإحصائية.

3-5-1- إنعكاس تطبيق أساليب المراجعة التحليلية على تضييق فجوة التوقعات

إن إستخدام أساليب وإجراءات المراجعة التحليلية من قبل محافظ الحسابات يعتبر أحد الأدوات المساعدة والمستخدمة التي تؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات وذلك كما يلي:

- تساعد أساليب المراجعة التحليلية محافظ الحسابات في التركيز على إجراءات المراجعة التفصيلية للحسابات التي يوجد بها أخطاء أو غش وهو ما يؤدي إلى زيادة الثقة في تقرير محافظ الحسابات؛
- إن أساليب المراجعة التحليلية تعتبر أحد الأساليب الكشفية التي تمكن محافظ الحسابات من تحديد حجم إختباراته التفصيلية، وهذا يساعده في معرفة التقلبات غير العادية في القوائم المالية، وبالتالي يخفض فجوة التوقعات بينه وبين الأطراف المستفيدة من تقريره؛
- إن إجراءات وأساليب المراجعة التحليلية إذا قام محافظ الحسابات بتطبيقها بعناية، وتوخي في ذلك أقصى درجات الموضوعية عن طريق الأساليب الكمية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كل من كفاءة وفعالية المراجعة، وبالتالي تضييق فجوة التوقعات؛
- المساهمة في زيادة نتائج جودة عملية المراجعة وتحقيق الفعالية، من خلال زيادة إحتمال إكتشاف المخالفات والتقرير عنها، وبالتالي زيادة ثقة الأطراف المستفيدة من تقرير محافظ الحسابات.

خلاصـــة الفصـــل

إن العديد من الأفكار الحديثة والإبتكارات تطورت نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية، فقد تطورت مهنة المراجعة من مجرد كونها عملية فحص وإختبار للعمليات الحسابية إلى الإعتماد المتزايد على

إستخدام أساليب المراجعة الحديثة، ونتيجة للتطورات الإقتصادية الهائلة سواء في طبيعة عمليات المؤسسات أو أشكال ملكيتها، فقد أصبحت مراجعة مثل هذه المؤسسات تعتمد على مدخل متكامل من الأنظمة، والذي يوجه تركيز محافظي الحسابات نحو الإعتماد على الإجراءات التحليلية والمعاينة الإحصائية من أجل تحسين جودة عملية المراجعة وتضييق فجوة التوقعات.

ولقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوربا والتي من أهمها دراسة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذ مراجعة الحسابات بإستعمال الأساليب العلمية الحديثة، وتركيز الجهود نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية النسبية في المؤسسة والتي تساهم في تحسين جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة وتضييق فجوة التوقعات.

تعد أساليب المراجعة الحديثة من أهم الأساليب التي يلجأ إليها محافظ الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة والتي عن طريقها يتمكن من تحديد وتشخيص مواطن القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي القيام بإجراءات أكثر تفصيلا في إختبار العمليات وهو ما يساعد على تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة، وبالتالي تحسين جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة وتضييق فجوة التوقعات.

إستكمالا للجانب النظري لهذا البحث سنحاول من خلال الفصل الخامس توضيح أهمية إستخدام وتطبيق أساليب المراجعة الحديثة في أداء وتنفيذ عملية المراجعة، من أجل الوصول إلى إبداء الرأي الفني المحايد والصحيح عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وتحسين جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطرها وتضييق فجوة التوقعات من خلال الدراسة الكمية والتحليلية لإجابات الإستبيان.

الفصل الخامس

دراسة تطبيقية لأثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على مصداقية رأي محافظ الحسابات

تمهيـــد

لقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات لمواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت بتطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 والذي إعتمد على معايير المحاسبة الدولية، كما وضعت قانون 10-01 الصادر بتاريخ 29-06-2010 والذي نظم بشكل كلي مهنة المراجعة وسن النظام الأساسي الجديد لمحافظ الحسابات وبين أن الجزائر متجهة نحو معايير المراجعة الدولية، وكذلك تم إصدار معايير تقارير محافظ الحسابات سنة 2013 والتي إستمدت نصوصها من نصوص المعايير الدولية المتعلقة بتقارير محافظ الحسابات المستقل، كما تم إصدار سنة 2016 ثمانية معايير جزائرية للمراجعة أخذت من المعايير الدولية للمراجعة بأرقامها وبمحتواها.

وتعتبر الدراسة التطبيقية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري للأطروحة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلى إستخلاص نتائج ميدانية تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في إشكالية البحث من عدمها.

لتسليط الضوء على هذه المفاهيم، تم تقسيم الفصل الخامس إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

يتناول المبحث الأول واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر، بدءا بنشأتها وتطورها، الهيآت المنظمة لها وشروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات وكذا مهامها وضوابطها مع الإشارة إلى أثر إصلاح مراجعة الحسابات في الجزائر على عمل محافظ الحسابات.

يتعرض المبحث الثاني إلى منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية من خلال عرض المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية وتبيان مجتمع وعينة الدراسة، ثم كيفية تصميم الإستبيان والأساليب المستخدمة، ووصولا إلى التأكد من ثبات وصدق الإستبيان، وأخيرا تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة.

يتطرق المبحث الثالث لتحليل النتائج وإختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال دراسة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الأبعاد والمحاور المكونة للاستبيان وتحليلها وربط هذه النتائج مع تساؤلات الدراسة وأهدافها. وكذلك إختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية بإستخدام إختبار T لمتوسط عينتين مستقلتين، وإستخدام معادلات الإنحدار المتعدد وهذا كله بعد أداء إختبار التوزيع الطبيعي من أجل التأكد من خطية العلاقة وإمكانية إجراء الإختبارات المعلمية.

المبحث الأول: واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

لقد قامت الجزائر بمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في جميع المجالات تماشيا مع المتغيرات الدولية، وخاصة مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، والذي يعتبر عاملا جوهريا من أجل تطوير وتحسين التنمية الإقتصادية للدولة الجزائرية.

1-1- نشأة وتطور مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان والتاريخ، إلا أن الجزائر عرفت مهنة مراجعة الحسابات في القرن العشرين، حيث مورست هذه المهنة وفقا للقوانين الفرنسية كقانون 19-09-1945 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين والذي إستمر العمل به حتى بعد الاستقلال.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به مهنة المراجعة ومحافظ الحسابات في مختلف المؤسسات المعنية بالرقابة، إلا أنه لم يحظ عندنا في الجزائر بدراسات قانونية كافية، حيث تناول المقنن الجزائري مهنة المراجعة لأول مرة من خلال الأمر 69-107 المؤرخ في 31-12-1969 والذي نص على أن "وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط مسؤول عن تعيين محافظي الحسابات في الشركات الوطنية والهيئات العمومية التي لها طابع صناعي وتجاري، من أجل ضمان سلامة ودقة حساباتها وتحليل وضعية أصولها وخصومها". وصدر بعدها المرسوم 70-173 المؤرخ في 16-11-1970 والذي وضح كيفية تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية[1].

كما صدرت بعد هذا المرسوم العديد من الأحكام والتشريعات كأمر رقم 71-82 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسبي والذي ألغ العمل بقانون19-09-1945، وكذلك صدر الأمر رقم 75-59 سنة 1975 المتعلق بالقانون التجاري والذي ألغ العمل بقانون 24-07-1966.

ومع إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وهيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية الذي نتج عنها إرتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعقد نمط التسيير، وغياب أطر تحكم تولد المعلومات وضعف التحكم المحاسبي، فضل المقنن الجزائري وضع آليات رقابية تحد من أنواع الإختلالات التي أفرزتها أساليب التسيير، وكان ذلك من خلال صدور قانون رقم 80-05 المؤرخ في 10-03-1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة، بهدف مراقبة صحة وقانونية ومصداقية مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية[2].

بعدها جاءت مرحلة إعادة تأهيل محافظة الحسابات والتنظيم الفعلي لها حيث تم إصدار قانون رقم 88-01 المتعلق بإستقلالية المؤسسات، وقانون رقم 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة ليراعي التغيرات الجديدة في المؤسسات العمومية والمحاسبة العمومية، وأصبحت العمليات التي تتداولها المؤسسات الإقتصادية العمومية طبقا للقانون المدني والقانون التجاري ليست من إختصاص مجلس المحاسبة[3].

و في سنة 1991 صدر القانون رقم 91-08 المتعلق بتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر وهو المعمول به إلى غاية سنة2010، حيث أنشئت بموجبه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين

[1] عبد الله بن صالح، "واقع إصلاح مهنة المراجعة في الجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21نوفمبر2013، ص03.

[2] رشيد سفاحلو، مرجع سابق، ص162.

[3] عمر شريفي، مرجع سابق، ص ص117-118.

المعتمدين والتي عملت على السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها، والدفاع على أعضاء المهنة وإستقلاليتهم، وكذلك إعداد النظام الداخلي للمنظمة وخاصة شروط التسجيل والإيقاف والشطب من جدول المنظمة[1].

إضافة إلى ذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 92-20 سنة 1992 والذي حدد كيفية تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وضبط إختصاصاته وقواعد عمله، كما صدر المرسوم التشريعي رقم 93-08 سنة 1993 ليعدل ويتمم الأمر 75-59، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 96-136 سنة 1996 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة وصدر بعده مقرر سنة 1999 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخوّل الحق في ممارسة المهنة.

بعدها جاءت مرحلة إصلاح وإعادة تنظيم محافظة الحسابات من خلال إعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وتتميز هذه المرحلة بصدور قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي عمل على تحديد شروط وكيفية ممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[2].

كما تم إصدار بعد هذا القانون عدة مراسيم تنفيذية لتنظيم مهنة المراجعة للتوافق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية والتي منها:[3]

- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27-01-2011 الذي يحدد تشكيلة المصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27-01-2011 الذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة بتنظيم إنتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27-01-2011 الذي يتعلق بتعيين محافظي الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16-02-2011 الذي يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة الخبير المحاسبي ومهنة محافظ الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16-02-2011 الذي يحدد شروط وكيفية تنظيم الإمتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسبي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في 21-07-2012 الذي يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13-01-2013 الذي يحدد درجة الأخطاء المرتكبة وكذا العقوبات التي تقابلها؛

[1] قانون رقم 08/91، مرجع سابق، المادة09.

[2] رشيد سفاحلو، مرجع سابق، ص163.

[3] صالح حميداتو، علاء بوقفة، "واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21نوفمبر2013، ص05.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-171 المؤرخ في 23-04-2013 الذي عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16-02-2011 المتضمن شروط وكيفيات تنظم الإمتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسبي؛
- قرار 12-06-2014 الذي يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات للإدارة؛
- المقرر رقم 2 المؤرخ في 04-02-2016 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة؛
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11-10-2016 المتضمن إضافات للمعايير الجزائرية للمراجعة.

1-2- الهيئات المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

إن الهيئات والمنظمات التي تقوم بتنظيم مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بناءا على القوانين والمراسيم التنفيذية المنظمة لمهنة المراجعة، حددت في المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

1-2-1- المجلس الوطني للمحاسبة

إن المجلس الوطني للمحاسبة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 96-381 بصفته جهاز إستشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والمراجعة والتطبيقات المرتبطة بها[1].

1- مهام المجلس الوطني للمحاسبة

في إطار التنظيم الجديد لمراجعة الحسابات أعطى المقنن للمجلس الوطني للمحاسبة دورا معتبرا من خلال مهام الإعتماد والقياس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية وذلك على النحو التالي:[2]

- إستقبال طلبات الإعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛
- تقييم صلاحيات شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الإعتماد والتسجيل في الجدول؛
- إستقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛
- إستقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين؛
- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة والمراجعة.

2- لجان المجلس الوطني للمحاسبة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-318، المؤرخ في 25-09-1996، المتعلق بإحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد56، الجزائر1996، المادة02.

[2] المرسوم التنفيذي رقم11-24، المؤرخ في 27-01-2011 ، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011، المواد10-12.

لقد أعطى القانون 10-01 للمجلس الوطني للمحاسبة صلاحيات كانت محتكرة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وذلك من خلال إنشاء عدة لجان متساوية الأعضاء لممارسة المهام التي أوكلت للمجلس حسب تخصص كل لجنة على النحو التالي:[1]

أ- لجنة قياس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية

تتولى لجنة قياس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية بالمجلس الوطني للمحاسبة المهام التالية:

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- إنجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير وإستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في القياس المحاسبي، وكذا تطبيقها بالإتصال مع مختلف الهيآت المعنية.

ب- لجنة الإعتماد

تتولى لجنة الإعتماد بالمجلس الوطني للمحاسبة المهام الآتية:

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الإعتماد؛
- تجديد معايير وسبل الإلتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الإعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

جـ - لجنة التكوين

تتولى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة المهام التالية:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة في التربصات المهنية؛
- توجيه المتربصين إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة؛
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية؛
- التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والمراجعة.

د - لجنة الإنضباط والتحكيم

تتولى لجنة الإنضباط والتحكيم التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة المهام التالية:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الإنضباط والتحكيم والمصالحة؛

[1] المرجع السابق، المواد20-22.

- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة ولكل إخلال بالقواعد المهنية والتقنية والأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- ضمان دور أساسي في مجال الإستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والأطراف الأخرى؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

هـ- لجنة مراقبة الجودة

تعتبر لجنة مراقبة الجودة من بين المهام الجديدة التي أتى بها قانون 10-01 وهي جد مهمة للرفع من جودة أداء المهنيين، وهو ما ينعكس حتما على مكانة المهنة في المجتمع، وتتولى لجنة مراقبة الجودة بالمجلس الوطني للمحاسبة المهام الآتية:

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- ضمان جودة المراجعة الموكلة للمهنيين؛
- إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة جودة خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى إحترام قواعد الإستقلالية والأخلاقيات.

1-2-2- المصف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشأ المصف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 10-01 وهو يتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسبي، ويقوم بتسيير هذا المصف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس.

1- مهام المصف الوطني للخبراء المحاسبين

يعتبر الخبير المحاسبي مراجع حسابات من خلال ممارسته لمراجعة وتقييم محاسبات المؤسسات والمنظمات التي لا يربطه بها عقد عمل، كما أنه مخول ومؤهل للمصادقة على إنتظام وصحة القوائم المالية النهائية التي تستلزمها الترتيبات التشريعية والقانونية المعمول بها، إضافة إلى أنه يمكنه القيام أيضا بمسك وتنظيم المحاسبات والقيام بتحليل الوضعية المالية وتسيير المؤسسات في جوانبها الإقتصادية والمعلوماتية والقانونية والمالية بإستخدام طرق التقنيات المحاسبية.

إن المصف الوطني للخبراء المحاسبين طبقا للمادة (15) من قانون 10-01 مكلف بعدة مهام منها:

- السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسبي وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة وإستقلاليتهم؛
- السهر على إحترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره؛

- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسبي وحسن سيرها.

2- تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

وفقا لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 11-25 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وقواعد سيره وصلاحياته، فإن المجلس يتكون من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، بالإضافة إلى ممثل وزير المالية، كما يعين ثلاثة أعضاء منهم في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح من رئيس المجلس الوطني للخبراء المحاسبين[1].

3- صلاحيات المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

يكلف المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين في إطار التقسيم الجديد للمهنة بما يلي:[2]

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالأعمال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.

إضافة إلى هذه المهام، فإن المجلس الوطني للخبراء المحاسبين يساهم في الأعمال التي تبادر بها السلطات المختصة في مجال القياس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة، كما يمثل مصالح مهنة الخبير المحاسب إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.

1-2-3- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تم إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب أحكام المادة 14 من القانون رقم 10-01 والتي تنص على أنه تنشأ غرفة وطنية لمحافظي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات حسب الشروط التي يحددها القانون.

1- تنظيم الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

حسب القانون 10-01 يسير الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات التي تتمتع بالشخصية المدنية، محافظ حسابات ينتخبه مهنيون إضافة إلى ممثل السلطة العمومية، وقد حدد القانون 11-29 الصادر بتاريخ 27-01-2011 تنظيم هذه الغرفة والتي تتكون من اللجان التالية:[3]

- لجنة معايرة الممارسات المحاسبية والإجتهادات المهنية؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-25، المؤرخ في 27-01-2011، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011، المادة03.

[2] المرجع السابق، المادة04.

[3] رواني بوحفص، "تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون01/10"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21نوفمبر2013، ص06.

- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين والتربص؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم والمصالحة؛
- لجنة مراقبة الجودة.

كما يمكن إنشاء مجالس جهوية تكلف في إطار القانون بما يلي:[1]

- السهر على تنظيم المهنة و حسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضائها وإستقلاليتهم؛
- إعداد نظامهم الداخلي الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره المصف الوطني.

2- مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تعد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات جهاز مهني يكلف في إطار القانون بما يلي:[2]

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها وإستقلاليتهم؛
- السهر على إحترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية ونشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهنة وحسن سيرها.

3- تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من تسعة (09) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:[3]

- يتم إنتخاب أعضائه عن طريق الإقتراع السري؛
- الأعضاء التسعة المنتخبون هم الذين تحصلوا على أكبر عدد من الأصوات والمعلن عنهم على التوالي رئيسا وأمينا عاما وأمينا للخزينة ويوزع الأعضاء الستة الباقون حسب العد التنازلي للأصوات المتحصل عليها. وفي حالة تساوي عدد الأصوات يعتبر فائزا المترشح الأقدم في المهنة؛
- يعين ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على إقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ينسق المجلس نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس.

4- صلاحيات المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

[1] قانون رقم 10-01، المؤرخ في 29-06-2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42، الجزائر 2010، المادة 15.

[2] المرجع السابق، المادة15.

[3] المرسوم التنفيذي 11-26، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011، المادة03.

يكلف المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وبصفة منفصلة عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين في إطار التقسيم الجديد للمهنة بما يلي:[1]

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- تمثيل الغرفة الوطنية لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

1-3- شروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر

نصت المادة الأولى من الأمر رقم 71-82 لسنة 1971 أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس بإسمه وتحت مسؤوليته مهنة المراجعة ما لم يرخص له بذلك وفق الشروط التي يحددها هذا الأمر. ولقد جاء القانون رقم 91-08 سنة 1991 وكذلك قانون 10-01 سنة 2010 ليؤكد ما جاء به الأمر السابق، حيث يحدد القانون الأخير شروط وكيفيات ممارسة مهنة المراجعة لدى الشركات التجارية بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات.

1-3-1- تعريف محافظ الحسابات

تعرف المادة 715 من القانون التجاري الجزائري محافظ الحسابات بأنه "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة بإستثناء أي تدخل في التسيير في التحقق من الدفاتر والأوراق المالية للشركات، وفي مراقبة إنتظام حسابات الشركات، كما يتأكد من صحة المعلومات المقدمة في تقارير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسات، ويصادق على إنتظام الجرد وحسابات الشركات والموازنة وصحة ذلك، كما يتحقق من إحترام مبدأ المساواة بين المساهمين"[2].

كما تعرف المادة 22 من القانون10-01 محافظ الحسابات بأنه "كل شخص يمارس بصفة عادية وبإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"[3].

---

[1] المرجع السابق، المادة04.

[2] رشيد سفاحلو، مرجع سابق، ص172.

[3] قانون رقم 10-01، مرجع سابق، المادة22.

1-3-2- شروط ممارسة مهنة المراجعة من طرف شخص طبيعي

يمكن أن تمارس مهنة محافظة الحسابات من طرف شخص طبيعي متى توافرت الشروط اللازمة لذلك، والتي يجب أن يتصف محافظ الحسابات الطبيعي بها:[1]

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- آلا يكون قد صدر بشأنه حكم على إرتكاب جناية أو جنحة عمدية من شأنها أن تخل بالشرف لاسيما الجنايات والجنح المنصوص عليها في التشريع المعمول به والمتعلقة بالمنع من ممارسة حق التسيير والتصرف؛
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية ومن المصف الوطني، أو أن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في القانون؛
- أن لا تتوفر فيه حالة من حالات التنافي المحددة في القانون؛

1-3-3- شروط ممارسة مهنة المراجعة من طرف شخص معنوي

لقد نصت المادة 46 من القانون10-01 بأنه يمكن لمحافظي الحسابات تشكيل شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة لممارسة مهنتهم، ويتم تأهيلها كلها عندما يشكّل أعضاؤها ثلثي الشركاء على الأقل ويمتلكون ثلثي رأس المال على الأقل وتدعى "شركات محافظة الحسابات"، كما يمكن لكل مؤسسة عمومية إقتصادية أن تنشأ في الشكل القانوني المذكور يكون هدفها الاجتماعي ممارسة مهنة محافظ الحسابات في ظل إحترام أحكام هذا القانون.

وعلى غرار القانون 91-08 نص القانون 10-01 على إمكانية ممارسة مهنة محافظة الحسابات ضمن شركة أو تجمع حسب الشروط التالية:[2]

- أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية؛
- أن يكون الشركاء مسجلون بصفة فردية بصفة محافظي حسابات في جدول الغرفة الوطنية؛
- أن يكون الثلث الشريك غير المعتمد وغير المسجل من جنسية جزائرية حاملا لشهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛
- أن تضم الشركة المدنية أعضاء الغرفة الوطنية فقط وأن يكون الشركاء غير المعتمدين وغير المسجلين في الجدول من قانونيين واقتصاديين أو أي حامل لشهادة التعليم العالي في حدود ربع الشركاء؛
- أن تنجز الأعمال تحت الإسم الخاص للمحافظ وتحت مسؤوليته وعدم إستعمال إسم مستعار.

1-4- مهام وضوابط عمل محافظ الحسابات في الجزائر

[1] المرجع السابق، المادة 08.
[2] المرجع السابق، المواد48-57.

لقد أوضح المقنن الجزائري آليات وإجراءات عمل محافظ الحسابات في الجزائر لدى الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونا، حيث يتعين على الجمعية العامة للمساهمين أو الجهاز المؤهل المكلّف بالمداولات تعيين محافظ حسابات أو أكثر من المسجلين في جدول الغرفة الوطنية وذلك بعد موافقتهم.

1-4-1- مهام محافظ الحسابات في الجزائر

حسب القانون 10-01 يقوم محافظ الحسابات بالمهام التالية:[1]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو المشتركين؛
- يبدي رأيه في شكل تقدير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين؛
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التي تتبعه، أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعينة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة.

ومما سبق يمكن توضيح مهام محافظ الحسابات في الجزائر في النقاط التالية:

- الشهادة بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة صحيحة لنتائج عمليات النشاط السابق وكذا الحالة المالية للمؤسسة عند نهاية النشاط؛
- التحقق من المصداقية والإنسجام مع الحسابات السنوية للمعلومات المعطاة في تقرير التسيير المقدم من طرف المسيرين للمساهمين، الشركاء أو الأعضاء؛
- تقدير شروط الإتفاقية بين المؤسسة محل المراجعة والمؤسسات أو الأجهزة التابعة لها أو مع المؤسسات التي يكون فيها للمتصرفين الإداريين ومسيري هذه المؤسسة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- تقديم الإشارة إلى المسيرين وإلى الجمعية العامة أو إلى الجهاز المداول ذو الصلاحية، عن كل نقص من شأنه إعاقة إستمرارية إستغلال المؤسسة والتي تمكن من معرفتها.

2-4-1- كيفية تعيين محافظ الحسابات في الجزائر

يعين محافظ الحسابات من طرف المستفيدين من المراقبة في شركات المساهمة، حيث تقوم الجمعية العامة بذلك بعد موافقة محافظي الحسابات من بين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية حسب ما تنص عليه المادة 26 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد "تعين الجمعية العامة أو الجهاز المؤهل المكلف بالمداولات بعد موافقتهم كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين

[1] المرجع السابق، المادة23 .

والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية" وبدورها نصت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري في السياق نفسه بقولها "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر" كما يتم تعيين محافظ الحسابات المستخلف من طرف الجمعية العامة وهو الأمر الذي أكدته المادة 715 مكرر7 من القانون التجاري بنصها "يعين مندوب الحسابات الجديد من الجمعية العامة بدل مندوب أخر".

وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-32 الذي يبين ويوضح كيفية وإجراءات تعين محافظ الحسابات في الجزائر كما يلي:[1]

- خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة؛
- يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ملخص عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج، وكذلك ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظوا الحسابات المنتهية عهداتهم، وكذا محافظ أو محافظوا الحسابات للفروع إذا كانت المؤسسة تقوم بإدماج الحسابات؛
- تقديم العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها، كالوثائق الإدارية الواجب تقديمها، ونموذج رسالة الترشح، ونموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة، والمؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية؛
- يتحصل محافظ الحسابات المترشح من المؤسسة على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات، يسمح له بالاطلاع على تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة، والمعلومات الأخرى المحتملة والضرورية لتقييم المهمة؛
- يلتزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند إطلاعهم على الوثائق وعلى وضعية المؤسسة التي يعتزمون إخضاعها لمهمة محافظة الحسابات؛
- يوضح محافظ الحسابات في العرض إستنادا إلى العناصر المذكورة أعلاه تنظيم المؤسسة وفروعها، الموارد المرصودة، المؤهلات المهنية للمتدخلين، برنامج عمل مفصل، التقارير التمهيدية الخاصة والختامية الواجب تقديمها، آجال إيداع التقارير؛
- يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يجب أن يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة ثلاث سنوات مالية متتالية موافقة لعهدة محافظة الحسابات مع مراعاة الحفاظ على المعايير القاعدية التي تم على أساسها التقييم المبدئي؛
- يمكن أن يترتب على عدم إحترام الإلتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني عقوبات مالية منصوص عليها في دفتر الشروط؛

[1] مرسوم تنفيذي رقم 11-32، المؤرخ في 27-01-2011، المتعلق بالشروط وكيفية تعيين محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011، المواد2- 4.

- يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين، كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية إحترام حالات التنافي ومبدأ الإستقلالية، كما يشترط أن لا ينتمي المتعهدون المعنيون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقا للأحكام التشريعية المعمول به؛
- في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات، لا تلزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد؛
- يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل إختيار محافظ الحسابات، غير أنه يجب ألا يقل العرض التقني عن ثلثي سلم التنقيط الإجمالي؛
- تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض، غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات المزمع إستشارتهم على الأقل ثلاث مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم؛
- يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية، خلال أجل أقصاه ثمانية أيام بعد تاريخ وصول إستلام تبليغ تعيينه.

وطبقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للمؤسسة[1].

1-4-3- مسؤوليات محافظ الحسابات في الجزائر

يخضع محافظ الحسابات في الجزائر إلى ثلاثة أنواع من المسؤوليات تتمثل في:

1- المسؤولية المدنية

تعرف المسؤولية المدنية بأنها الإلتزام بتعويض الضرر، وهي لا تقع إلا عند توفر عناصر الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية بينهما[2]، حيث تنص المادة 61 من قانون 10-01 أن محافظ الحسابات يعد مسؤولا إتجاه المؤسسة التي يراجعها عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا إتجاهه أو إتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون[3].

2- المسؤولية الجزائية

تعرف المسؤولية الجزائية بأنها المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات بحكم القانون إذا توافر القصد الجنائي، أي علمه بالجريمة والمشاركة فيها، بهدف الإضرار بمصالح أعضاء والأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة محل المراجعة[4].

---

[1] الأمر 75-59، المؤرخ في 25-04-1993، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر 1993، المادة 715 مكرر 4.

[2] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص186.

[3] قانون10-01، مرجع سابق، المادة61.

[4] عمر ديلمي، مرجع سابق، ص186

وحسب المادة 62 من قانون 10-01 يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالإلتزام القانوني.

3- المسؤولية التأديبية

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية عند إرتكابه للمخالفات، أو عند كل تقصير في تأدية وظيفته، وتعد لجنة الإنضباط والتحكيم التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة الهيئة المؤهلة للتحقيق في الشكاوي، وتقدير درجة خطورة الأخطاء المرتكبة من قبل محافظ الحسابات خلال ممارسته وظيفته، وإصدار العقوبات التأديبية[1].

ومما سبق يمكن القول أن مسؤوليات محافظ الحسابات تتمثل في:[2]

- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج؛
- يعد محافظ الحسابات مسؤول أمام المؤسسة محل المراجعة عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه؛
- يعد محافظ الحسابات متضامنا إتجاه المؤسسة أو إتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون؛
- لا يبرأ محافظ الحسابات من مسؤولياته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته، وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بإلتزام قانوني؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية حتى بعد إستقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم؛
- تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن إتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

* الإنذار؛
* التوبيخ؛
* التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر؛
* الشطب من الجدول.

ويحق لمحافظ الحسابات الطعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

1-5- أثر إصلاح مراجعة الحسابات في الجزائر على تقرير محافظ الحسابات

يمثل تقرير محافظ الحسابات محصلة عمليات المراجعة التي قام بها محافظ الحسابات من لحظة حصوله على خطاب التكليف حتى لحظة تكوين الرأي الفني عن القوائم المالية.

1-5-1- مخرجات مهنة محافظة الحسابات في الجزائر

[1] المرجع السابق، ص186.
[2] قانون 10-01، مرجع سابق، المواد 59- 63.

يمثل تقرير محافظ الحسابات أهم جزء في مهمته، حيث أن هدفه النهائي هو إعداد تقرير حول مصداقية وشرعية الحسابات السنوية للمؤسسة، وقد ركزت المادة 25 من قانون10-01 على ضرورة إعداد ما يلي:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الإقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عن الإقتضاء؛
- تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على إستمرار الإستغلال.

1-5-2- إجراءات إعداد وإرسال تقرير محافظ الحسابات في الجزائر

تحدد معايير التقرير أشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم التالي:[1]

- تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات محافظ الحسابات وهذا بعد موافقتهما كتابيا من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية وذلك في إطار دفتر للشروط؛
- مدة وكالة محافظ الحسابات ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد وكالتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات؛
- في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة لثلاث سنوات مالية متتالية، يتعين على محافظ الحسابات الإستقالة من مهامه ويعلم بذلك وكيل الجمهورية المختص إقليميا، وفي هذه الحالة لا يجرى تجديد وكالة محافظ الحسابات؛
- يتعين على محافظ الحسابات أو مسير المؤسسة أو تجمع محافظي حسابات إعلام لجنة مراقبة النوعية بتعيينه بصفة محافظ للحسابات عن طريق رسالة موصى عليها قي أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما؛
- يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، وبصفة عامة على كل الوثائق والكتابات التابعة للمؤسسة أو الهيئة، ويمكنه أن

[1] المرجع السابق، المواد 26- 39.

يطلب من المتصرفين الإداريين والأعوان والتابعين للمؤسسة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات، وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة؛

- يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة، أو مؤسسات أخرى توجد معها علاقة مساهمة؛
- يقدم القائمون بالإدارة في المؤسسة كل ستة أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛
- يعلم محافظ الحسابات في حالة عرقلة مهمته كتابيا الأجهزة الإدارية قصد تطبيق أحكام القانون التجاري؛
- يحدد محافظ الحسابات مدى وكيفية أداء وسيرورة مهمة الرقابة القانونية للحسابات في إطار رسالة يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه مع مراعاة معايير المراجعة والواجبات المهنية الموافق عليها؛
- يحضر محافظ الحسابات للجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
- تحدد أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته من الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، حسب جدول الأتعاب المتفق عليه مع السلطات العمومية؛
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من إلتزاماته القانونية ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة (03) أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة، ولا يمكن أن تكون سبب الإستقالة التخلص من إلتزاماته القانونية؛
- لا يعفي وجود هياكل داخلية لمراجعة المؤسسة أو الهيئة من الإلزامية القانونية لتعيين محافظ للحسابات؛
- يتعين على محافظ الحسابات الإحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر (10) سنوات إبتداءا من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.

ولتطبيق أشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية السابقة صدرت معايير تحدد إجراءات وضوابط إعداد تقارير محافظ الحسابات منها:[1]

- معيار المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛
- معيار رفض المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة؛
- معيار حول الإتفاقيات المنظمة؛
- معيار حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات؛
- معيار حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- معيار حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- معيار حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- معيار حول إستمرارية الاستغلال؛
- معيار يتعلق بحيازة أسهم كضمان؛

[1] فايز سايح، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، 13-14ديسمبر2011، ص ص6-7.

- معيار يتعلق بعملية رفع رأس المال؛
- معيار يتعلق بعملية خفض رأس المال؛
- معيار يتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- معيار يتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم؛
- معيار يتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

قصد تحقيق إسقاط جيد للجانب النظري المدروس في الفصول السابقة والوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة سنتناول في هذا المبحث منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

2-1- المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى معرفة أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات بالتطبيق على عينة من محافظي الحسابات، لهذا إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة. كما إستخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، حتى نتمكن من الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تصميم نتائج وأحكام خاصة بمجموعة من محافظي الحسابات الجزائريين.

وقد إعتمدنا في الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات هما:

- **البيانات الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري إعتمدنا أساسا على الكتب والمجلات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والإطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنت.

- **البيانات الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبيان كأداة رئيسية للبحث، الذي صمم خصيصا لهذا الغرض ووزع على محافظي حسابات عينة الدراسة. وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) الإصدار رقم22 وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-2- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من محافظي الحسابات والذين يقدر عددهم من خلال القرار رقم 23 المؤرخ في 28-02-2016 الصادر عن وزارة المالية والمحدد لقوائم محافظي الحسابات في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بـ 1908 محافظ منهم 3 أشخاص معنوية، ولصعوبة التوزيع على كل أفراد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تم إختيار الأقرب إلى مكان الإقامة وخاصة بالشرق الجزائري، ومن هذه المجموعة المنتقاة تم توزيع الإستبيانات، حيث بلغ عدد الإستبيانات الموزعة 200 إستبيان موزع على 200 محافظ حسابات، وقد تم إسترجاع 160 إستبيان أي بنسبة إسترجاع 80%، في حين بلغ عدد الإستبيانات غير المستردة 40 إستبيان وهو ما يمثل نسبة 20%.

2-3- تصميم الإستبيان والأساليب المستخدمة

إعتمدنا في هذه الدراسة على الإستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات ومن ثم إمكانية تفريغها ومعالجتها للخروج ببعض الإجابات.

2-3-1- تصميم الإستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم وإعداد إستبيان الدراسة مستفيدين من الدراسات السابقة في هذا المجال والإطار النظري للدراسة، وذلك بإتباع عدة خطوات أولية متتابعة.

ولقد قمنا بإعداد إستمارة الإستبيان مع مراعاة ما يلي:

- صياغة عبارات الأسئلة بطريقة بسيطة وواضحة لتفادي الإلتباس وسوء الفهم؛
- إستعمال لغة سليمة؛
- ترتيب العبارات وتدرجها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية؛
- إحتواء الإستبيان على عبارات تكون الإجابة عليها بإختيار إجابة من بين الإجابات المقترحة من موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، وغير موافق بشدة ، بالإضافة إلى فتح المجال أمام أفراد العينة للإدلاء بملاحظاتهم في نهاية كل محور.

وبعد الإنتهاء من صياغة الأسئلة تم اللجوء إلى أساتذة مختصين في الإحصاء والمراجعة للتأكد من الجانب الشكلي والتقني للإستمارة وإمكانية معالجة الأجوبة المحتملة.

بعد تصميم إستمارة الإستبيان وتحكيمها، قمنا بتوزيع أولي على عدد من أفراد العينة وذلك بغية قياس سهولة إستيعاب الأسئلة وإمكانية الإجابة عليها، وبناء على التوزيع الأولي أخذنا بعين الإعتبار عدة ملاحظات وإتخذنا بعض الإجراءات كما يلي:

- تسمية الأسئلة بعبارات؛
- الإستغناء عن بعض العبارات التقنية؛
- تعديل وتبسيط العبارات المعقدة.

وقد تكون هذا الاستبيان من جزأين هما:

* **الجزء الأول:** يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت المعلومات الآتية: الجنس، المستوى العلمي، الخبرة، التخصص، تلقي التدريب.
* **الجزء الثاني:** يحتوي هذا الجزء على محاور الدراسة الأساسية المتعلقة بأثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كالآتي:

- **المحور الأول:** يتعلق هذا المحور بمحاولة التعرف على أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة من خلال بعدين. حيث يدرس البعد الأول أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي، ويدرس البعد الثاني أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية، لمعرفة أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية وقدرتها على تحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة.
- **المحور الثاني:** يتعلق هذا المحور بمحاولة التعرف على أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة من خلال بعدين أيضا. حيث يدرس البعد الأول إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة، والبعد الثاني يدرس إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية، وذلك لمعرفة قدرة أساليب المعاينة الإحصائية على تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.
- **المحور الثالث:** يتعلق بفرضيات المتغير التابع المتمثل في تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات من خلال ثلاث أبعاد. حيث يتناول البعد الأول أهمية تحسين جودة عملية المراجعة، والبعد الثاني أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة، أما البعد الثالث فيدرس أهمية تضييق فجوة التوقعات في عملية المراجعة لكل الأطراف المستفيدة من تقرير محافظ الحسابات.

وقد إستخدمنا مقياس ليكرت الخماسي، لأنه يعتبر من أكثر المقاييس إستخداما لقياس الآراء والتوجهات وهذا بالنظر لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يعبر الأفراد المجيبون عن موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يحتويها الإستبيان وفق خمس درجات موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(1-5): درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام SPSS،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2008، ص23.

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى الذي يساوي (1-5=4). ثم تم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد والذي يساوي (0.8). وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو الأتي:

- فئة لا أوافق بشدة: تتراوح درجتها بين [1- 1.8[وتدل على درجة ضعيف جدا؛
- فئة لا أوافق: تتراوح درجتها بين [1.8- 2.6[وتدل على درجة ضعيف؛
- فئة محايد: تتراوح درجتها بين [2.6- 3.4[وتدل على درجة متوسط؛
- فئة أوافق: تتراوح درجتها بين [3.4- 4.2[وتدل على درجة مرتفعة؛
- فئة أوافق بشدة: تتراوح درجتها بين [4.2- 5] وتدل على درجة مرتفعة جدا.

وقد إعتمدنا على حساب المتوسط الحسابي لكل سؤال لمعرفة الإتجاه العام لأفراد العينة.

2-3-2- توزيع الإستبيان

بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات قمنا بتصميم إستمارة الإستبيان في شكلها النهائي، ثم قمنا بتوزيعها على أفراد العينة بالاعتماد على عدة طرق أهمها:

- الإتصال المباشر ببعض أفراد العينة وإعطائهم الإستبيان؛
- الإستعانة ببعض الزملاء وتكليفهم بتوزيع الإستبيان على محافظي الحسابات في مناطقهم؛
- إرسال الاستمارة الالكترونية إلى بعض محافظي الحسابات المسجلين في جداول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

2-3-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

بناءا على طبيعة الدراسة وما تتطلبه من إختيار دقيق لأسلوب تحليل البيانات، لاسيما الاستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية التي تتناسب مع منهجية الدراسة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، حيث بعد تفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS)الإصدار رقم 22، إستخدمنا بعض الأساليب الإحصائية للتعرف على خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة بشكل مبسط ومختصر في بعض الأحيان، وتتمثل هذه الأساليب في:

- إختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية أراء العينة؛
- قياس صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان عن طريق معامل الإرتباط سبيرمان؛
- تصحيح معاملات الإرتباط بإستخدام معامل إرتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة:

$$\text{معامل الإرتباط المصحح} = \frac{2 \times \text{معامل إرتباط بيرسون}}{1 + \text{معامل إرتباط بيرسون}}$$

- إختبار كالمجروف- سمير نوف sample K-S للتعرف على نوع البيانات ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛
- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة؛
- تقدير نموذج الإنحدار لتوضيح طبيعة العلاقة بين أساليب المراجعة الحديثة وجودة تقرير محافظ الحسابات؛
- إختبار F لإختبار جودة النماذج المقدرة ، وتحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى دلالة 05%؛
- إختبار T لمتوسط عينتين مستقلتين(One Sample Test) للتأكد من صحة بعض فرضيات الدراسة الفرعية.
- إستخدام معادلات الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد وهذا من أجل تبيان أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات.
- معامل التحديد لتحديد مدى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع والمتمثل في تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات.

2-4- ثبات وصدق الإستبيان

في هذا المطلب سنقوم بالتأكد من صدق الإستبيان وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان، وأيضا ثبات الإستبيان عبر الإختبارات الآتية:

2-4-1- ثبات الإستبيان

يقصد بالثبات إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه لنفس العينة. ويتم ذلك بإستخدام أحد معاملات الثبات مثل ألفا كرونباخ أو التجزئة النصفية. ويأخذ معامل الثبات قيم تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وكل زيادة في قيمة معامل ألفا كرونباخ يعني زيادة في المصداقية من تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

تم تقدير ثبات الإستبيان على العينة الإختيارية بإستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث أن هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا إذا بلغ معامل ألفا كرونباخ 65% فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، وهذا ما يعني أنه يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثبات ودرجة الإعتماد على فقراتها، وهو يعتبر من أكثر الأساليب إستخداما للتأكد من درجة التجانس والإتساق الداخلي للأداة المستخدمة في الدراسة. وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(2-5): معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة

الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
بعد أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي	08	0.876	0.936
بعد أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية	08	0.884	0.940
محور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية	16	0.925	0.962
بعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة	08	0.783	0.885
بعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية	08	0.872	0.934
محور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية	16	0.913	0.955
بعد أهمية تحسين جودة عملية المراجعة	08	0.889	0.943
بعد أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة	08	0.779	0.883
بعد أهمية تضييق فجوة التوقعات	08	0.819	0.905
محور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات	24	0.906	0.952
إجمالي المحاور	56	0.945	0.972

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

وفق نتائج الجدول أعلاه المعبرة عن قياس ثبات الإستبيان وبناءا على حساب معامل ألفا كرونباخ نجد أنه بلغ بالنسبة لمحاور الإستبيان ككل 0.945 وهو ما يدل على أن قيمة الثبات جيدة، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ لأبعاد ومحاور الإستبيان ما بين0.779 و0.925 وهي كلها معاملات جيدة ومقبولة. حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية 0.925، ولمحور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية 0.913، في حين بلغ هذا المعامل 0.906 لمحور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات.

أما بالنسبة لمقياس الثبات الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فقد بلغ بالنسبة لمحاور الإستبيان ككل 0.972، أي أن درجة الصدق لأداة القياس عالية، حيث بلغ مقياس الصدق لمحور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية 0.962، ولمحور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية فقد بلغ 0.955، في حين بلغ مقياس الصدق لمحور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات 0.952 وهذا يدل على أن الإستبيان ومحاوره صادقة لقياس ما وضعت لقياسه، مما يظهر صلاحية الإستبيان للتحليل وتفسير نتائج الدراسة وإختبار فرضياتها.

2-4-2- صدق الإستبيان

يقصد بصدق فقرات الاستبيان أن تكون الأسئلة الموجودة في الاستبيان مفهومة وقادرة على تحصيل معلومات للمتغيرات التي وضعت.

كما يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس فقرات الإستبيان ما وضعت لقياسه، وقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.

1- الصدق الظاهري للإستبيان

قمنا بعرض أسئلة الإستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة، كما تم تعديل أسئلة الاستبيان وفق توجيهات ونصائح المحكمين كما يوضحه الملحق رقم (02)، وبذلك تم صياغة الإستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (01).

2- صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان

إن المقصود بصدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان هو مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المجال الذي تنتمي له الفقرة، ويحسب عن طريق معاملات الإرتباط مع مستوى دلالة تبلغ 05%، أو بمعنى أبسط الصدق هو أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان على عينة الدراسة وذلك بحساب معامل الإرتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد التابعة له وهذا بالنسبة للأبعاد السبعة التي يتشكل منها الاستبيان كالآتي:

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

تعد أساليب المراجعة التحليلية مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدولين الأتيين:

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول الخاصة بأهمية تطبيق أساليب التحليل المالي والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(3-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الأول

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
01	يساعد إستخدام أساليب التحليل المالي في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة	0.830	0.000
02	تستخدم أساليب التحليل المالي لتحديد البنود والحسابات التي تتطلب المزيد من الفحص والتحقق	0.925	0.000
03	أساليب التحليل المالي تساعد في إكتشاف الأخطاء الجوهرية والعناصر الشاذة التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية	0.897	0.000
04	تساعد أساليب التحليل المالي في إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وعدالة القوائم المالية	0.937	0.000
05	إستخدام أساليب التحليل المالي يؤدي إلى توفير وقت وتكلفة أداء عملية المراجعة	0.906	0.000

06	يعتبر أسلوب تحليل التغير من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات محل المراجعة	0.936	0.000
07	يساعد أسلوب تحليل الإتجاه على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المؤسسة وإتجاهاتها المستقبلية	0.854	0.000
08	تساعد دراسة إتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي إنحرافات تطرأ على الحسابات	0.878	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الأول للمحور الأول والخاصة بدراسة أهمية إستخدام وتطبيق أساليب التحليل المالي في عملية المراجعة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.830 و 0.937 مما يدل على أن البعد الأول للمحور الأول يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني الخاصة بأهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(4-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الأول

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
09	تساعد الأساليب الإحصائية والرياضية على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة	0.856	0.000
10	تعتبر الأساليب الإحصائية والرياضية من أهم الأساليب التي تساهم في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق	0.852	0.000
11	في حالة إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وظهور أية إنحرافات يجب البحث عن أسبابها والعمل على تحليلها وتقييمها	0.822	0.000
12	يمكن أسلوب تحليل الإنحدار من التفكير المنطقي، ومن ثم القيام بفحص أفضل، لما لهذا الأسلوب من موضوعية وقواعد رياضية محددة	0.815	0.000
13	يساهم أسلوب تحليل الإنحدار في إختبار مدى معقولية الرصيد الدفتري الفعلي لأي عنصر من عناصر القوائم المالية	0.842	0.000
14	يساهم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في معرفة التغيرات وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في الظاهرة وتفسيرها	0.827	0.000
15	يساهم أسلوب دراسة وتحليل السلاسل الزمنية في فهم وتفسير وتقدير التغير في قيمة الحسابات من أجل توقع أكثر دقة لمجرى الأحداث المستقبلية	0.866	0.000

16	يساعد إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في إتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء	0.864	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الثاني للمحور الأول والخاصة بدراسة أهمية إستخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية عند تنفيذ مراحل عملية المراجعة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.815 و 0.866 مما يدل على أن البعد الثاني للمحور الأول يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

ب- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

إن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدولين الأتيين:

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول الخاصة بإستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(5-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الثاني

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
17	يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد إختبارها	0.840	0.000
18	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة أدلة إثبات كافية وغير متحيزة	0.868	0.000
19	تساعد المعاينة الإحصائية على إجراء تقييم موضوعي للنتائج التي نحصل عليها من العينة، بعكس الحال في المعاينة الشخصية أو الحكمية	0.872	0.000
20	يؤدي إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة إلى تحديد مدى الإختبارات التي يجب بها	0.845	0.000
21	إن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن من تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها بشكل موضوعي وعلمي	0.867	0.000
22	إستخدام المعاينة الإحصائية في إختبارات الرقابة يساعد على التأكد من مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية	0.751	0.000
23	يساعد أسلوب معاينة الصفات في التأكد من إلتزام المؤسسة بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة	0.835	0.000
24	تساهم المعاينة الإستكشافية في البحث عن الأخطاء الهامة عندما يكون الإستثناء هاما كقرينة عن إختلاس محتمل	0.858	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الأول للمحور الثاني والخاصة بدراسة أهمية إستخدام وتطبيق أساليب المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.751 و 0.872 مما يدل على أن البعد الأول للمحور الثاني يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني الخاصة بإستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(6-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
25	إستخدام أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يؤدي إلى توفير الوقت والتكلفة عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسة	0.796	0.000
26	تمكن المعاينة الإحصائية من تحليل النتائج لمعرفة المدى الذي إختلفت فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن الحصول عليها إذا تم فحص المجتمع بأكمله	0.843	0.000
27	يساهم إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في تخفيض مقدار العمل التفصيلي الضروري لعملية المراجعة	0.800	0.000
28	يستخدم أسلوب معاينة المتغيرات في مرحلة الاختبارات التفصيلية من أجل الحصول على أدلة مباشرة حول صحة الأرصدة والعمليات	0.805	0.000
29	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية أدلة إثبات كافية وغير متحيزة	0.839	0.000
30	تختص معاينة المتغيرات بتقدير القيمة النقدية لرصيد معين من الحسابات التي تحتويها القوائم المالية أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل أن يوجد في ذلك الرصيد	0.817	0.000
31	تساعد أساليب المعاينة الإحصائية في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة	0.833	0.000
32	تتجنب المعاينة بالوحدات النقدية مشكلة تحويل أخطاء معاينة الصفات إلى قيم مالية، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات معاينة القيمة فقط	0.850	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الثاني للمحور الثاني والخاصة بدراسة أهمية إستخدام وتطبيق أساليب المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.796 و 0.850 مما يدل على أن البعد الثاني للمحور الثاني يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

جـ الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يؤدي إعتماد محافظي الحسابات على أساليب المراجعة الحديثة إلى تخفيض مستوى مخاطر المراجعة الكلية المقبولة عند تنفيذ عملية المراجعة، كما يساهم في تخفيض فجوة التوقعات من خلال قدرة هذه الأساليب على إكتشاف الأخطاء والمخالفات ومدى إلتزام المؤسسات بالمعايير المهنية.

كذلك تساهم أساليب المراجعة الحديثة بشكل رئيسي في تحديد ثم تشخيص المشاكل المحتملة، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة من خلال تسيير الكفاءات والمعرفة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول الأتية:

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول الخاصة بأهمية تحسين جودة عملية المراجعة والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(7-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول للمحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
33	يساهم أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	0.838	0.000
34	تساعد جودة أداء عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية	0.825	0.000
35	يساهم تحقيق جودة عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات	0.854	0.000
36	تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية	0.848	0.000
37	تحسين جودة عملية المراجعة يساهم في تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها	0.824	0.000
38	يساعد تحسين جودة المراجعة مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على إتخاذ قراراتهم بكل ثقة وإطمئنان	0.843	0.000
39	تحقيق جودة المراجعة يحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى	0.824	0.000

40	يوفر العمل على تحسين جودة المراجعة القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على المنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية	0.848	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الأول للمحور الثالث والخاصة بدراسة أهمية تحسين جودة عملية المراجعة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.824 و 0.854 مما يدل على أن البعد الأول للمحور الثالث يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني الخاصة بأهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(8-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
41	تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة	0.805	0.000
42	يساهم إستخدام أساليب المراجعة المختلفة في معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر	0.823	0.000
43	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن	0.812	0.000
44	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يدعم إستقلالية محافظي الحسابات في الجزائر	0.821	0.000
45	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يوفر على محافظي الحسابات الجهد والوقت والأموال اللازمة	0.829	0.000
46	يساعد تخفيض مخاطر عملية المراجعة في دعم قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية المحتملة	0.840	0.000
47	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	0.812	0.000
48	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات	0.870	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الثاني للمحور الثالث والخاصة بدراسة أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.805 و 0.870 مما يدل على أن البعد الثاني للمحور الثالث يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

*** الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول**

يوضح الجدول أدناه معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثالث الخاصة بأهمية تضييق فجوة التوقعات والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

جدول رقم(9-5): الصدق الداخلي لفقرات البعد الثالث للمحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	sig
49	يساعد العمل على تضييق فجوة التوقعات بتنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة	0.834	0.000
50	يحسن تضييق فجوة التوقعات من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات والوطنية والأجنبية في الجزائر	0.840	0.000
51	العمل على تضييق فجوة التوقعات يمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح	0.856	0.000
52	يساهم تضييق فجوة التوقعات في بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات	0.831	0.000
53	تمكن أساليب المراجعة الحديثة من توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله وعند إبداء رأيه الفني المحايد	0.867	0.000
54	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في تحسين الإتصالات والفهم مع مستخدمي القوائم المالية	0.848	0.000
55	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في رفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات	0.848	0.000
56	يساهم تضييق فجوة التوقعات في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	0.849	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

يبين الجدول أعلاه أن الفقرات المتعلقة بالبعد الثالث للمحور الثالث والخاصة بدراسة أهمية تضييق فجوة التوقعات في عملية المراجعة أنها تتمتع بمعاملات إرتباط موجبة ودالة إحصائيا حيث أن قيمة معامل الارتباط تراوحت بين 0.831 و 0.867 مما يدل على أن البعد الثالث للمحور الثالث يتمتع بمعامل صدق عال، كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي معاملات الإرتباط دالة إحصائية عند05%.

3- صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة

يقيس صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين مدى إرتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبيان، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم(10-5): صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة

المحاور	معامل الإرتباط	معامل الإرتباط المصحح	sig
المحور الأول: تعد أساليب المراجعة التحليلية مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية	0.906	0.950	0.000
المحور الثاني: إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة	0.889	0.941	0.000
المحور الثالث: تساهم أساليب المراجعة الحديثة بشكل رئيسي في تحديد ثم تشخيص المشاكل المحتملة، وبالتالي تخفيض مخاطر المراجعة وزيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة وتضييق فجوة التوقعات	0.878	0.935	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط لجميع محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبيان دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، حيث أن القيمة الإحتمالية sig لكل محور أقل من 0.05، وقيمة معامل الإرتباط تتراوح بين 0.878 و0.906 وجميعها أكبر من قيمة معامل الإرتباط الجدولية التي تساوي 0.561 ولهذا فإن جميع محاور أداة الدراسة تتمتع بمعامل صدق جيد.

2-5- تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

في هذا العنصر سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وفق العناصر التي وردت في الجزء الأول للإستبيان كالآتي:

2-5-1- الجنس

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس وذلك كما يلي:

جدول رقم(11-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	116	%72.5
أنثى	44	%27.5
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس وذلك كما يلي:

شكل رقم(5-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

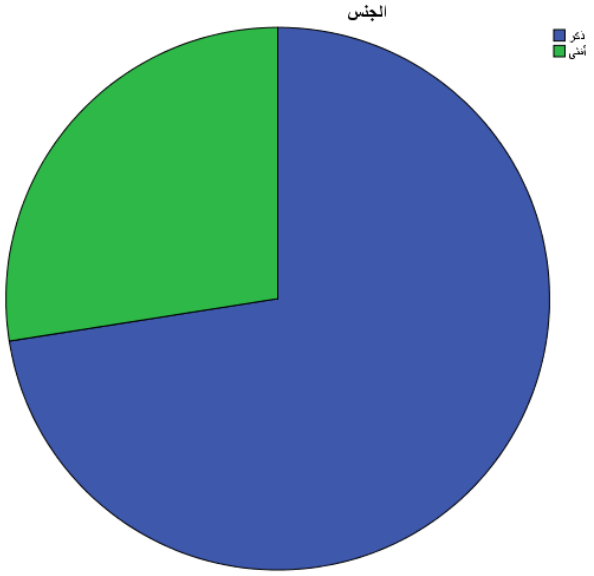

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

نلاحظ من نتائج الجدول والشكل أعلاه أن عدد الذكور بلغ 116 محافظ حسابات أي ما نسبته 72.5%، في حين بلغ عدد الإناث 44 محافظة حسابات بنسبة 27.5%، أي أن فئة الذكور هي الغالبة في فئة محافظي الحسابات محل الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل في هذه المهنة.

2-5-2- العمر

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر وذلك كما يلي:

جدول رقم(5-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30	12	%7.5
من 30 إلى 40	56	%35
من 40 إلى 50	60	%37.5

أكبر من 50	32	%20
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر وذلك كما يلي:

شكل رقم(2-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

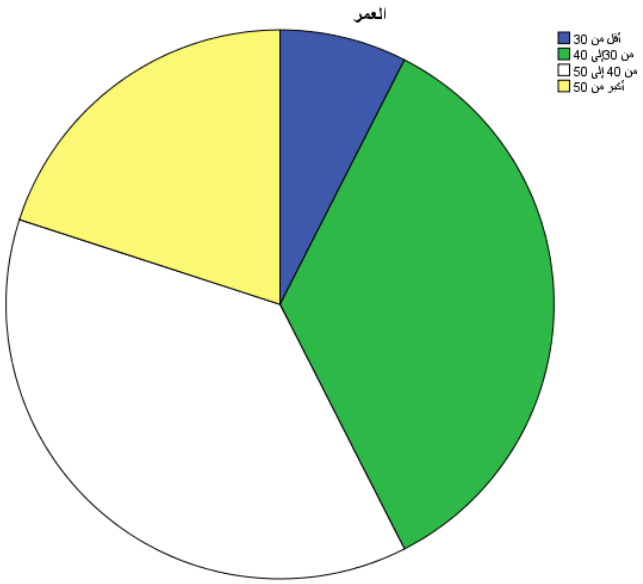

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

يتضح من نتائج الجدول والشكل أعلاه أن نسبة محافظي الحسابات الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة بلغت 72.5%، في حين بلغت نسبة محافظي الحسابات الذين يفوق عمرهم 50 سنة نسبة 20%، أما محافظي الحسابات الذين يقل سنهم عن 30 سنة فلم تتعدى نسبة 7.5% وذلك راجع إلى شروط وكيفية التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

2-5-3- المستوى العلمي

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي لهم وذلك كما يلي:

جدول رقم(13-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
دكتوراه	20	%12.5
ماجستير	48	%30

ماستر	08	%05
ليسانس	80	%50
شهادة مهنية	04	%2.5
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي كما يلي:

شكل رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

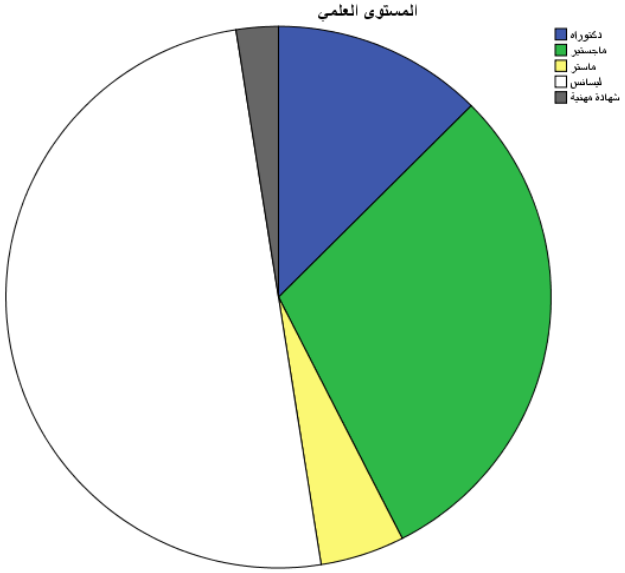

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

من نتائج الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم حملة الشهادات الجامعية ليسانس بنسبة 50%، يليها الأفراد الذين يحملون ماجستير بنسبة 30%، في حين بلغت نسبة مستوى الدكتوراه 12.5%، ومستوى الماستر 05% وهذا ما يظهر أن محافظي الحسابات محل الدراسة يتمتعون بمستوى جامعي مقبول ما يضمن لهم مواكبة التطورات الحديثة والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية.

2-5-4- التخصص

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تخصصهم وذلك كما يلي:

جدول رقم(14-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	72	%45
إدارة مالية	52	%32.5

إقتصاد	12	%07.5
أخرى	24	%15
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تخصصهم كما يلي:

شكل رقم(4-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير

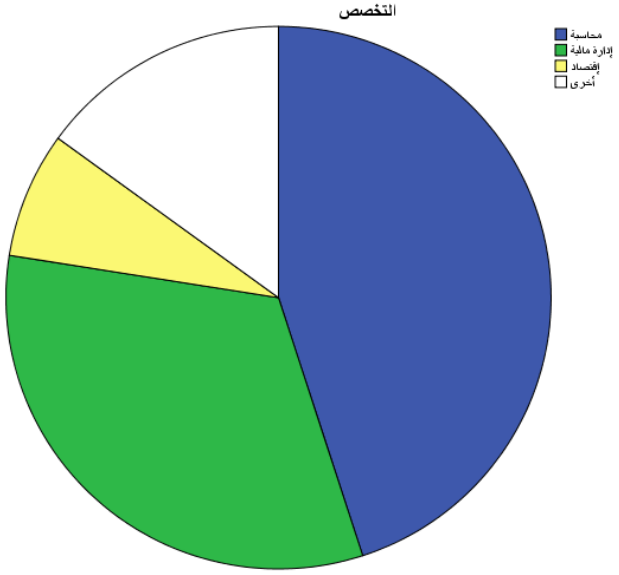

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

من نتائج الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم من تخصص محاسبة بنسبة 45%، يليها الأفراد الدارسون لتخصص إدارة مالية بنسبة 32.5%، في حين بلغت نسبة تخصص إقتصاد 07.5%، والتخصصات الأخرى 15% وهذا ما يظهر أن محافظي الحسابات محل الدراسة لهم قاعدة علمية أساسها المحاسبة وهو ما يضمن لهم سير العمل جيدا ومواكبة التطورات الحديثة والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية.

2-5-5- الخبرة

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خبرتهم وذلك كما يلي:

جدول رقم(15-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية

أقل من 05 سنوات	36	%22.5
من 05 إلى 10 سنوات	61	%38.125
من 10 إلى 15 سنة	41	%25.625
أكبر من 15 سنة	22	%13.75
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خبرتهم كما يلي:

شكل رقم(5-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

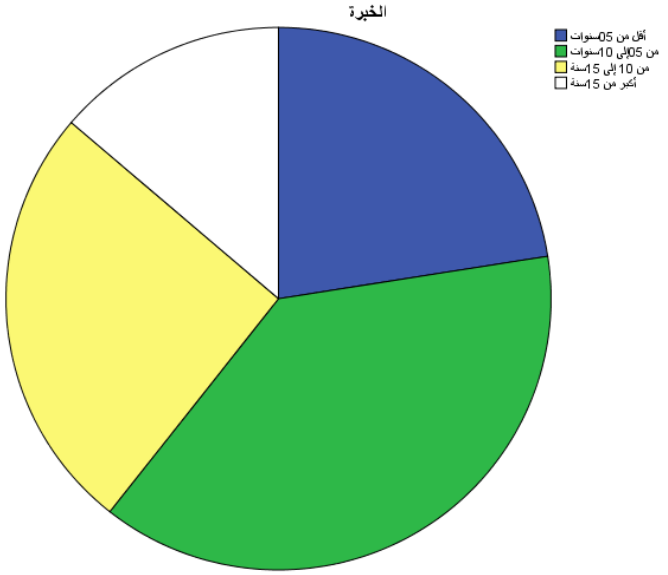

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

وفق نتائج الجدول والشكل أعلاه المعبر عن توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة وما نسبته 38.125% تمركزت خبرتهم المهنية من 05 إلى 10 سنوات، تليها نسبة 25.625% الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى 15 سنة، ثم ما نسبته 22.5% للذين لديهم خبرة أقل من 05 سنوات، أما النسبة الأخيرة التي تمثل 13.75% فكانت للأفراد الذين لديهم خبرة أكبر من 15 سنة وهذا ما يفسر أن أغلبية محافظي الحسابات الذين شملتهم الدراسة لديهم من الخبرة ما يجعلهم يقدمون على أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية.

2-5-6- الإطلاع على المعايير الدولية

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إطلاعهم على المعايير الدولية كما يلي:

جدول رقم(5-16): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإطلاع على المعايير الدولية

المستوى العلمي	التكرارات	النسبة المئوية

منعدم	00	%00
سطحي	20	%12.5
مقبول	72	%45
جيد	52	%32.5
ممتاز	16	%10
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إطلاعهم على المعايير الدولية كما يلي:

شكل رقم(6-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإطلاع على المعايير الدولية

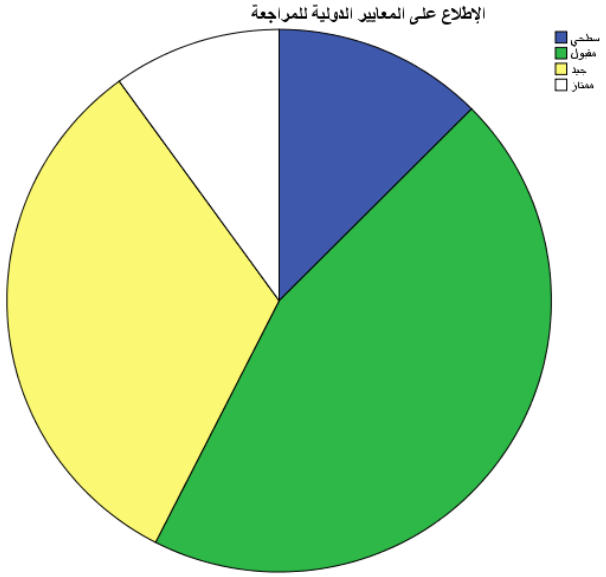

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

من نتائج الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن الأغلبية من أفراد عينة الدراسة لهم إطلاع مقبول على المعايير الدولية بنسبة 45%، يليهم الأفراد الذين لهم إطلاع جيد على المعايير الدولية بنسبة 32.5%، وهذا ما يظهر أن محافظي الحسابات محل الدراسة يتمتعون بمستوى حسن ومقبول من ناحية إطلاعهم على المعايير الدولية، وهو ما يضمن لهم ويساعدهم على أداء عملهم بكل كفاءة وفعالية، ويساعدهم على مواكبة التطورات الحديثة التي تساهم في تحقيق التنمية الوطنية.

2-5-7- إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إستخدامهم لأساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة كما يلي:

جدول رقم(5-17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير إستخدام أساليب المراجعة الحديثة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية

نعم	126	%78.75
لا	34	%21.25
المجموع	**160**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

كما يبين الشكل الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كما يلي:

شكل رقم(7-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير إستخدام أساليب المراجعة الحديثة

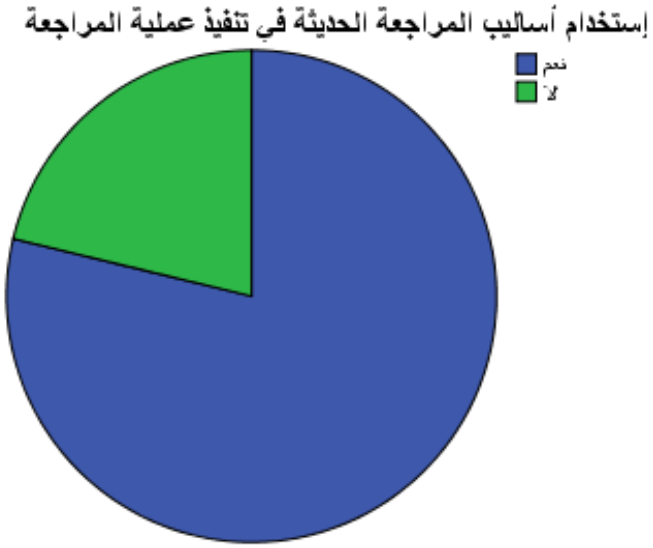

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

يتضح من نتائج الجدول والشكل أعلاه أن عدد محافظي الحسابات الذين يستخدمون أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة بلغ 126 فرد أي ما نسبته 78.75%، في حين بلغ عدد الذين لا يستخدمون أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة 34 فرد بنسبة 21.25%، أي أن فئة الذين يستخدمون أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة هي الغالبة في فئة محافظي الحسابات محل الدراسة، وهذا راجع إلى تغيير قوانين المحاسبة والمراجعة وكبر حجم المؤسسات وتعقد أنشطتها، وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها في الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل النتائج وإختبار فرضيات الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الأبعاد والمحاور المكونة للاستبيان وتحليلها وربط هذه النتائج مع تساؤلات الدراسة وأهدافها. وكذلك إختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية بإستخدام إختبار t لمتوسط عينتين مستقلتين، وإستخدام معادلات الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد وهذا كله بعد أداء إختبار التوزيع الطبيعي وإعتدالية بيانات الدراسة من أجل التأكد من خطية العلاقة وإمكانية إجراء الإختبارات المعلمية.

3-1- إختبار التوزيع الطبيعي

من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة قمنا بإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام إختبار كالمجروف- سمير نوف لأبعاد ومحاور الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الأتي:

جدول رقم(18-5): إختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد ومحاور الدراسة

الأبعاد والمحاور	عدد العبارات	K-S	sig
بعد أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي	08	0.254	0.162
بعد أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية	08	0.259	0.174
محور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية	**16**	**0.250**	**0.198**
بعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة	08	0.290	0.183
بعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية	08	0.243	0.112
محور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية	**16**	**0.254**	**0.129**
بعد أهمية تحسين جودة عملية المراجعة	08	0.260	0.195
بعد أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة	08	0.212	0.170
بعد أهمية تضييق فجوة التوقعات	08	0.278	0.206
محور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات	**24**	**0.229**	**0.219**
إجمالي المحاور	**56**	**0.226**	**0.224**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22.

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنه بإستخدام إختبار كالمجروف- سمير نوف لأبعاد ومحاور الدراسة، تبين لنا أن القيمة sig الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لجميع أبعاد ومحاور الدراسة، حيث بلغت قيمة sig الاحتمالية لبعد أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي 0.162، ولبعد أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية 0.174 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة sig الاحتمالية لمحور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية 0.198، أما القيمة sig الاحتمالية لبعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة فقد بلغت 0.183، وبلغت لبعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية 0.112 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة sig الاحتمالية لمحور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية 0.129، في حين بلغت قيمة sig الاحتمالية لبعد أهمية تحسين جودة عملية المراجعة 0.195، ولبعد أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة 0.170 ولبعد أهمية تضييق فجوة التوقعات 0.206 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة sig الاحتمالية لمحور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات 0.219.

كما يتضح من نتائج الجدول أن قيمة الاختبار (K-S) أقل من الواحد الصحيح لجميع أبعاد ومحاور الدراسة، مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاختبار (K-S) لبعد أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي 0.254، ولبعد أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية 0.259 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة الاختبار (K-S) لمحور أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية 0.250، أما قيمة الاختبار (K-S) لبعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة فقد بلغت 0.290، وبلغت لبعد إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية 0.243 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة الاختبار (K-S) لمحور أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية 0.254، في حين بلغت قيمة الاختبار (K-S) لبعد أهمية تحسين جودة عملية المراجعة 0.260، ولبعد أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة 0.212 ولبعد أهمية تضييق فجوة التوقعات 0.278 وهو ما نتج عنه أن بلغت قيمة الاختبار (K-S) لمحور تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات 0.229.

مما سبق يمكننا الإعتماد على حساب المتوسط الحسابي وإختبار الفرضيات بإستخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وذلك بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلماته.

3-2- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الأول

سنحاول في هذا المطلب تحليل نتائج فقرات المحور الأول محل الدراسة من خلال مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS، والخاصة بالفرضية الأولى المتمثلة في أن أساليب المراجعة التحليلية تعد مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك من خلال بحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية.

3-2-1- تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الأول

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الأول محل الدراسة والخاصة بأهمية إستخدام وتطبيق أساليب التحليل المالي في تنفيذ عملية المراجعة.

جدول رقم(19-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الأول

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\overline{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
01	يساعد إستخدام أساليب التحليل المالي في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة	العدد	35	115	6	4	0	4.13	0.58	14.04
		النسبة	21.9	71.8	3.8	2.5	0			
02	تستخدم أساليب التحليل المالي لتحديد البنود والحسابات التي تتطلب المزيد من الفحص والتحقق	العدد	53	93	8	6	0	4.20	0.70	16.66
		النسبة	33.1	58.1	5.0	3.8	0			
03	أساليب التحليل المالي تساعد في إكتشاف الأخطاء الجوهرية والعناصر الشاذة التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية	العدد	42	102	10	5	1	4.12	0.70	16.99
		النسبة	26.3	63.7	6.3	3.1	0.6			
04	تساعد أساليب التحليل المالي في إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وعدالة القوائم المالية	العدد	72	79	9	0	0	4.39	0.59	13.44
		النسبة	45.0	49.4	5.6	0	0			
05	إستخدام أساليب التحليل المالي يؤدي إلى توفير وقت وتكلفة أداء عملية المراجعة	العدد	48	99	6	7	0	4.17	0.69	14.39
		النسبة	30.0	61.8	3.8	4.4	0			
06	يعتبر أسلوب تحليل التغير من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات محل المراجعة	العدد	70	81	4	5	0	4.35	0.68	15.63
		النسبة	43.8	50.6	2.5	3.1	0			
07	يساعد أسلوب تحليل الإتجاه على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المؤسسة وإتجاهاتها المستقبلية	العدد	37	111	5	7	0	4.11	0.65	15.81
		النسبة	23.1	69.4	3.1	4.4	0			
08	تساعد دراسة إتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي إنحرافات تطرأ على الحسابات	العدد	52	104	4	0	0	4.30	0.51	11.86
		النسبة	32.5	65.0	2.5	0	0			
إجمالي البعد								**4.22**	**0.59**	**13.98**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الأول للمحور الأول والخاصة بمعرفة أهمية إستخدام وتطبيق أساليب التحليل المالي في تنفيذ عملية المراجعة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الأول للمحور الأول الذي بلغ 4.22 والذي يقع في مجال الموافقة بشدة، وقيمة الإنحراف المعياري التي جاءت أقل من الواحد حيث قدرت بـ 0.59.

كما يتضح من نتائج الجدول أن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 13.98%، ويتضح أيضا أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 4.11 و4.39، حيث جاءت العبارة الرابعة التي تنص على أن أساليب التحليل المالي تساعد في إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وعدالة القوائم المالية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.39 وإنحراف معياري 0.59، ثم جاءت العبارة السادسة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.35 وإنحراف معياري 0.65 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أسلوب تحليل التغير يعتبر من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات، ثم جاءت العبارة الثامنة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.30 وإنحراف معياري 0.51 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن دراسة إتجاهات النسب المالية عبر السنوات تساعد على ملاحظة أي إنحرافات تطرأ على الحسابات، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الفقرة الثانية بمتوسط حسابي 4.20 وإنحراف معياري 0.70 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أساليب التحليل المالي تستخدم لتحديد البنود والحسابات التي تتطلب المزيد من الفحص والتحقق.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة الخامسة جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.17 وإنحراف معياري 0.69 وهي درجة موافقة جيدة على أن إستخدام أساليب التحليل المالي يؤدي إلى توفير وقت وتكلفة أداء عملية المراجعة، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة الأولى بمتوسط حسابي 13.4 وإنحراف معياري 0.58 وهي درجة موافقة جيدة على أن إستخدام أساليب التحليل المالي يساهم في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة، ثم جاءت العبارة الثالثة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.12 وإنحراف معياري 0.70 وهي درجة موافقة جيدة على أن أساليب التحليل المالي تساعد في إكتشاف الأخطاء الجوهرية والعناصر الشاذة التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية، وأخيرا جاءت العبارة السابعة بمتوسط حسابي 4.11 وإنحراف معياري 0.65 وهي درجة موافقة جيدة على أن أسلوب تحليل الإتجاه يساعد على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المؤسسة وإتجاهاتها المستقبلية.

ومما سبق يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لإستخدام وتطبيق أساليب التحليل المالي في تنفيذ عملية المراجعة مما يساعد محافظ الحسابات على فهم طبيعة أعمال المؤسسة محل المراجعة وتحديد مناطق الخطر المحتملة والبنود والحسابات التي تتطلب المزيد من الفحص والتحقق، وإكتشاف الأخطاء الجوهرية والعناصر الشاذة كذلك التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية مما يساهم في إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية وتوفير وقت وتكلفة أداء عملية المراجعة.

3-2-2- تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الأول

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الأول محل الدراسة والخاصة بأهمية إستخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية في تنفيذ عملية المراجعة.

جدول رقم(20-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الأول

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\bar{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
09	تساعد الأساليب الإحصائية والرياضية على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة	العدد	59	88	3	8	2	4.21	0.81	19.24
		النسبة	36.8	55.0	1.9	5.0	1.3			
10	تعتبر الأساليب الإحصائية والرياضية من أهم الأساليب التي تساهم في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق	العدد	51	91	7	10	1	4.13	0.80	19.37
		النسبة	31.9	56.8	4.4	6.3	0.6			
11	في حالة إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وظهور أية إنحرافات يجب البحث عن أسبابها والعمل على تحليلها وتقييمها	العدد	52	99	9	0	0	4.26	0.55	12.91
		النسبة	32.5	61.9	5.6	0	0			
12	يمكن أسلوب تحليل الإنحدار من التفكير المنطقي، ومن ثم القيام بفحص أفضل، لما لهذا الأسلوب من موضوعية وقواعد رياضية محددة	العدد	54	100	1	5	0	4.26	0.63	14.79
		النسبة	33.8	62.5	0.6	3.1	0			
13	يساهم أسلوب تحليل الإنحدار في إختبار مدى معقولية الرصيد الدفتري الفعلي لأي عنصر من عناصر القوائم المالية	العدد	63	90	4	3	0	4.33	0.62	14.32
		النسبة	39.4	56.2	2.5	1.9	0			
14	يساهم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في معرفة التغيرات وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في الظاهرة وتفسيرها	العدد	48	99	6	5	2	4.16	0.74	17.79
		النسبة	30.0	61.8	3.8	3.1	1.3			
15	يساهم أسلوب دراسة وتحليل السلاسل الزمنية في فهم وتفسير وتقدير التغير في قيمة الحسابات من أجل توقع أكثر دقة لمجرى الأحداث المستقبلية	العدد	57	86	8	9	0	4.19	0.77	18.38
		النسبة	35.6	53.8	5.0	5.6	0			
16	يساعد إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في إتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء	العدد	64	83	4	6	3	4.24	0.83	19.57
		النسبة	40.0	51.8	2.5	3.8	1.9			
إجمالي البعد								**4.23**	**0.69**	**16.35**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الثاني للمحور الأول والخاصة بمعرفة أهمية إستخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية في تنفيذ عملية المراجعة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثاني للمحور الأول الذي بلغ 4.23 والذي يقع في مجال الموافقة بشدة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدر بـ 0.69، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 16.35%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 4.13 و4.33 حيث جاءت العبارة الثالثة عشر التي تنص على أن أسلوب تحليل الإنحدار يساهم في إختبار مدى معقولية الرصيد الدفتري الفعلي لأي عنصر من عناصر القوائم المالية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.33 وإنحراف معياري 0.62، ثم جاءت العبارة الحادية عشر في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.26 وإنحراف معياري 0.55 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أنه في حالة إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وظهور أية إنحرافات يجب البحث عن أسبابها والعمل على تحليلها وتقييمها، ثم جاءت العبارة الثانية عشر في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.26 وإنحراف معياري 0.63 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أسلوب تحليل الإنحدار يمكن من التفكير المنطقي، ومن ثم القيام بفحص أفضل، لما لهذا الأسلوب من موضوعية وقواعد رياضية محددة، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الفقرة السادسة عشر بمتوسط حسابي 4.24 وإنحراف معياري 0.83 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية يساعد في إتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة التاسعة جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 21.4 وإنحراف معياري 0.81 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن الأساليب الإحصائية والرياضية تساعد على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة الخامسة عشر بمتوسط حسابي 4.19 وإنحراف معياري 0.77 وهي درجة موافقة جيدة على أن أسلوب دراسة وتحليل السلاسل الزمنية يساهم في فهم وتفسير وتقدير التغير في قيمة الحسابات من أجل توقع أكثر دقة لمجرى الأحداث المستقبلية، ثم جاءت العبارة الرابعة عشر في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.16 وإنحراف معياري 0.74 وهي درجة موافقة جيدة على أن أسلوب تحليل السلاسل الزمنية يساهم في معرفة التغيرات وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في الظاهرة وتفسيرها، وأخيرا جاءت العبارة العاشرة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 4.13 وإنحراف معياري 0.80 وهي درجة موافقة جيدة، مما يعني موافقة محافظي الحسابات على أن الأساليب الإحصائية والرياضية تعتبر من أهم الأساليب التي تساهم في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق من خلال البحث عن أسباب الإنحرافات والعمل على تحليلها وتقييمها.

ومما سبق يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لإستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في تنفيذ عملية المراجعة لما لهذه الأساليب من موضوعية وقواعد رياضية محددة تساعد محافظ الحسابات على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة محل المراجعة وإتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء مما يساهم في إبداء رأي يتميز بالدقة والموضوعية.

3-3- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الثاني

سنحاول في هذا الجزء تحليل نتائج فقرات المحور الثاني محل الدراسة من خلال مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS، والخاصة بالفرضية الثانية المتمثلة في أن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

3-3-1- تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الثاني

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الثاني محل الدراسة والخاص بأهمية إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة.

جدول رقم(21-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الثاني

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\bar{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
17	يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد إختبارها	العدد	59	95	6	0	0	4.33	0.54	12.47
		النسبة	36.9	59.3	3.8	0	0			
18	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة أدلة إثبات كافية وغير متحيزة	العدد	56	89	5	7	3	4.17	0.83	19.90
		النسبة	35.0	55.6	3.1	4.4	1.9			
19	تساعد المعاينة الإحصائية على إجراء تقييم موضوعي للنتائج التي نحصل عليها من العينة، بعكس الحال في المعاينة الشخصية أو الحكمية	العدد	58	87	8	5	2	4.21	0.78	18.52
		النسبة	36.3	54.3	5.0	3.1	1.3			
20	يؤدي إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة إلى تحديد مدى الإختبارات التي يجب بها	العدد	56	95	5	4	0	4.26	0.64	15.02
		النسبة	35.0	59.4	3.1	2.5	0			
21	إن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن من تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها بشكل موضوعي وعلمي	العدد	57	89	4	7	3	4.18	0.83	19.85
		النسبة	35.6	55.6	2.5	4.4	1.9			
22	إستخدام المعاينة الإحصائية في إختبارات الرقابة يساعد على التأكد من مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية	العدد	37	116	0	7	0	4.14	0.62	14.97
		النسبة	23.1	72.5	0	4.4	0			
23	يساعد أسلوب معاينة الصفات في التأكد من إلتزام المؤسسة بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة	العدد	44	100	3	9	4	4.06	0.86	21.18
		النسبة	27.5	62.5	1.9	5.6	2.5			
24	تساهم المعاينة الإستكشافية في البحث عن الأخطاء الهامة عندما يكون الإستثناء هاما كقرينة عن إختلاس محتمل	العدد	54	92	6	6	2	4.19	0.77	18.37
		النسبة	33.7	57.5	3.8	3.8	1.2			

إجمالي البعد	**4.19**	**0.70**	**16.70**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الأول للمحور الثاني والخاصة بمعرفة أهمية إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الأول للمحور الثاني الذي بلغ 4.19 والذي يقع في مجال الموافقة والدرجة المرتفعة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدرت بـ 0.70، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 16.70%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 4.06 و4.33، حيث جاءت العبارة رقم (17) التي تنص على أن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يعتبر أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 33.4 وإنحراف معياري 0.54، ثم جاءت العبارة رقم (20) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.26 وإنحراف معياري 0.64 وهي درجة موافقة جيدة على أن إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة يؤدي إلى تحديد مدى الإختبارات التي يجب القيام بها، ثم جاءت العبارة رقم (19) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.21 وإنحراف معياري 0.78 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن المعاينة الإحصائية تساعد على إجراء تقييم موضوعي للنتائج التي نحصل عليها من العينة، بعكس الحال في المعاينة الشخصية أو الحكمية، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (24) بمتوسط حسابي 4.19 وإنحراف معياري 0.77 وهي درجة موافقة جيدة على أن المعاينة الإستكشافية تساهم في البحث عن الأخطاء الهامة عندما يكون الإستثناء هاما كقرينة عن إختلاس محتمل.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة رقم (21) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.18 وإنحراف معياري 0.83 وهي درجة موافقة جيدة على أن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن من تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها بشكل موضوعي وعلمي، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (18) بمتوسط حسابي 4.17 وإنحراف معياري 0.83 وهي درجة موافقة جيدة على أن أسلوب العينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة يوفر أدلة إثبات كافية وغير متحيزة، ثم جاءت العبارة رقم (22) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.14 وإنحراف معياري 0.62 وهي درجة موافقة جيدة على أن إستخدام المعاينة الإحصائية في إختبارات الرقابة يساعد على التأكد من مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية، وأخيرا جاءت العبارة رقم (23) بمتوسط حسابي 4.06 وإنحراف معياري 0.86 وهي درجة موافقة جيدة، مما يعني موافقة محافظي الحسابات على أن أسلوب معاينة الصفات يساعد في التأكد من إلتزام المؤسسة بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة.

ومنه يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة لمساهمتها في تحديد مدى الإختبارات التي يجب القيام بها وذلك من خلال إجراء تقييم موضوعي للنتائج المتحصل عليها من العينة، بعكس الحال في المعاينة الشخصية أو الحكمية، وهذا يعني أن أساليب

المعاينة الإحصائية تساهم في توفير أدلة إثبات كافية وغير متحيزة عن مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة محل المراجعة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية.

3-3-2- تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الثاني

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الثاني محل الدراسة والخاص بأهمية إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية.

جدول رقم(22-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الثاني

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\overline{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
25	إستخدام أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يؤدي إلى توفير الوقت والتكلفة عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسة	العدد	48	102	4	6	0	4.20	0.66	15.71
		النسبة	30.0	63.7	2.5	3.8	0			
26	تمكن المعاينة الإحصائية من تحليل النتائج لمعرفة المدى الذي إختلفت فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن الحصول عليها إذا تم فحص المجتمع بأكمله	العدد	69	81	10	0	0	4.36	0.60	13.76
		النسبة	43.1	50.6	6.3	0	0			
27	يساهم إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في تخفيض مقدار العمل التفصيلي الضروري لعملية المراجعة	العدد	64	96	0	0	0	4.40	0.49	11.13
		النسبة	40.0	60.0		0	0			
28	يستخدم أسلوب معاينة المتغيرات في مرحلة الاختبارات التفصيلية من أجل الحصول على أدلة مباشرة حول صحة الأرصدة والعمليات	العدد	56	98	0	6	0	4.27	0.65	15.22
		النسبة	35.0	61.2	0	3.8	0			
29	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية أدلة إثبات كافية وغير متحيزة	العدد	59	88	5	8	0	4.23	0.73	17.25
		النسبة	36.9	55.0	3.1	5.0	0			
30	تختص معاينة المتغيرات بتقدير القيمة النقدية لرصيد معين من الحسابات التي تحتويها القوائم المالية أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل أن يوجد في ذلك الرصيد	العدد	50	97	6	7	0	4.18	0.70	16.74
		النسبة	31.2	60.6	3.8	4.4	0			
31	تساعد أساليب المعاينة الإحصائية في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة	العدد	46	94	4	11	5	4.03	0.93	23.07
		النسبة	28.8	58.7	2.5	6.9	3.1			
32	تتجنب المعاينة بالوحدات النقدية مشكلة تحويل أخطاء معاينة الصفات إلى قيم مالية، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات معاينة القيمة فقط	العدد	56	86	3	9	6	4.10	0.96	23.41
		النسبة	35.0	53.7	1.9	5.6	3.8			

إجمالي البعد	4.23	0.67	15.87

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الثاني للمحور الثاني والخاصة بمعرفة أهمية إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني الذي بلغ 4.23 والذي يقع في مجال الموافقة بشدة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدر بـ 67.0، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 15.87%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 4.03 و4.40 حيث جاءت العبارة رقم (27) التي تنص على أن إستخدام المعاينة الإحصائية يساهم في تخفيض مقدار العمل التفصيلي لعملية المراجعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.40 وإنحراف معياري 0.49، ثم جاءت العبارة رقم (26) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.36 وإنحراف معياري 0.60 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن من تحليل النتائج لمعرفة المدى الذي إختلفت فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن الحصول عليها إذا تم فحص المجتمع بأكمله، ثم جاءت العبارة رقم (28) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.27 وإنحراف معياري 0.65 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أسلوب معاينة المتغيرات يستخدم في مرحلة الاختبارات التفصيلية من أجل الحصول على أدلة مباشرة حول صحة الأرصدة والعمليات، ثم في المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (29) بمتوسط حسابي 4.23 وإنحراف معياري 0.73 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يوفر أدلة إثبات كافية وغير متحيزة.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة رقم (25) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.20 وإنحراف معياري 0.66 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن إستخدام أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يؤدي إلى توفير وقت تكلفة عملية المراجعة، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (30) بمتوسط حسابي 4.18 وإنحراف معياري 0.70 وهي درجة موافقة جيدة على أن معاينة المتغيرات تختص بتقدير القيمة النقدية لرصيد معين أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل وجوده في ذلك الرصيد، ثم جاءت العبارة رقم (32) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.10 وإنحراف معياري 0.96 وهي درجة موافقة جيدة على أن المعاينة بالوحدات النقدية تؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات معاينة القيمة فقط، وأخيرا جاءت العبارة رقم (31) بمتوسط حسابي 4.03 وإنحراف معياري 0.93 وهي درجة موافقة جيدة على أن أساليب المعاينة الإحصائية تساعد في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة.

ومنه يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية عند تنفيذ عملية المراجعة لما لهذه الأساليب من موضوعية وقواعد رياضية محددة تساعد محافظ الحسابات على تقدير القيمة النقدية لرصيد معين من الحسابات أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل وجوده في ذلك

الرصيد، وتحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات غير موضوعية.

3-4- تحليل نتائج فقرات أبعاد المحور الثالث

سنحاول في هذا الجزء تحليل نتائج فقرات المحور الثالث محل الدراسة من خلال مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS، والخاصة فرضيات المتغير التابع من تحسين جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطرها وتضييق فجوة التوقعات.

3-4-1- تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الثالث

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الأول للمحور الثالث محل الدراسة والخاصة بأهمية تحسين جودة عملية المراجعة.

جدول رقم(23-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الأول للمحور الثالث

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\bar{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
33	يساهم أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	العدد	53	92	5	10	0	4.17	0.76	18.22
		النسبة	33.1	57.5	3.1	6.3	0			
34	تساعد جودة أداء عملية المراجعة في زيادة شفافية وعدالة عرض القوائم المالية	العدد	51	96	4	8	1	4.17	0.75	17.98
		النسبة	31.9	60.0	2.5	5.0	0.6			
35	يساهم تحقيق جودة عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات	العدد	45	90	6	14	5	3.97	0.97	24.43
		النسبة	28.1	56.2	3.8	8.8	3.1			
36	تساعد أساليب المراجعة الحديثة في تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية	العدد	61	86	3	7	3	4.21	0.83	19.71
		النسبة	38.1	53.7	1.9	4.4	1.9			
37	تحسين جودة عملية المراجعة يساهم في تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها	العدد	48	97	6	9	0	4.15	0.73	17.59
		النسبة	30.0	60.6	3.8	5.6	0			
38	يساعد تحسين جودة المراجعة مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على إتخاذ قراراتهم بكل ثقة وإطمئنان	العدد	55	90	8	5	2	4.19	0.77	18.37
		النسبة	34.4	56.3	5.0	3.1	1.2			
39	تحقيق جودة المراجعة يحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى	العدد	48	97	5	10	0	4.14	0.75	18.11
		النسبة	30.0	60.6	3.1	6.3	0			
40	يوفر العمل على تحسين جودة المراجعة القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على المنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية	العدد	61	86	7	6	0	4.26	0.71	16.66
		النسبة	38.1	53.7	4.4	3.8	0			
إجمالي البعد								**4.16**	**0.76**	**18.26**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الأول للمحور الثالث والخاصة بمعرفة أهمية تحسين جودة عملية المراجعة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الأول للمحور الثالث الذي بلغ 4.16 والذي يقع في مجال الموافقة والدرجة المرتفعة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدرت بـ 0.76، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 18.26%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 3.97 و4.26 حيث جاءت العبارة رقم (40) التي تنص على أن العمل على تحسين جودة المراجعة يوفر القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على المنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.26 وإنحراف معياري 0.71، ثم جاءت العبارة رقم (36) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.21 وإنحراف معياري 0.83 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أساليب المراجعة الحديثة تساعد في تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية، ثم جاءت العبارة رقم (38) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.19 وإنحراف معياري 0.77 وهي درجة موافقة جيدة على أن تحسين جودة المراجعة يساعد مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على إتخاذ قراراتهم بكل ثقة وإطمئنان، ثم في المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (34) بمتوسط حسابي 4.17 وإنحراف معياري 0.75 وهي درجة موافقة جيدة على أن جودة أداء عملية المراجعة تساعد في زيادة شفافية وعدالة في عرض القوائم المالية.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة رقم (33) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.17 وإنحراف معياري 0.76 وهي درجة موافقة جيدة على أن أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية يساهم في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشور، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (37) بمتوسط حسابي 4.15 وإنحراف معياري 0.73 وهي درجة موافقة جيدة على أن تحسين جودة عملية المراجعة يساهم في تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها، ثم جاءت العبارة رقم (39) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.14 وإنحراف معياري 0.75 وهي درجة موافقة جيدة على أن تحقيق جودة المراجعة يحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى، وأخيرا جاءت العبارة رقم (35) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.97 وإنحراف معياري 0.97 وهي درجة موافقة جيدة، مما يعني موافقة محافظي الحسابات على أن تحقيق جودة عملية المراجعة يساهم في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات.

ومنه يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لتحسين جودة عملية المراجعة لإعطاء القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى والمنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية. وهو ما يعني أن جودة أداء عملية المراجعة تساهم في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية من خلال تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري وفهم المؤسسة وبيئتها، وبالتالي تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية وتخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات.

3-4-2- تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الثالث

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الثاني للمحور الثالث محل الدراسة والخاصة بأهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة.

جدول رقم(24-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني للمحور الثالث

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\bar{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
41	تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة	العدد	58	93	4	5	0	4.27	0.66	15.45
		النسبة	36.3	58.1	2.5	3.1	0			
42	يساهم إستخدام أساليب المراجعة المختلفة في معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر	العدد	64	85	5	6	0	4.29	0.70	16.31
		النسبة	40.0	53.1	3.1	3.8	0			
43	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن	العدد	65	88	4	3	0	4.34	0.62	14.28
		النسبة	40.6	55.0	2.5	1.9	0			
44	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يدعم إستقلالية وموضوعية محافظي الحسابات في الجزائر	العدد	57	89	6	7	1	4.21	0.76	18.05
		النسبة	35.6	55.6	3.8	4.4	0.6			
45	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يوفر على محافظي الحسابات الجهد والوقت والأموال اللازمة	العدد	43	91	10	11	5	3.97	0.94	23.67
		النسبة	26.9	56.8	6.3	6.9	3.1			
46	يساعد تخفيض مخاطر عملية المراجعة في دعم قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية المحتملة	العدد	59	82	7	9	3	4.15	0.88	21.20
		النسبة	36.9	51.2	4.4	5.6	1.9			
47	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	العدد	46	95	6	11	2	4.07	0.84	20.63
		النسبة	28.8	59.3	3.8	6.9	1.2			
48	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات	العدد	55	72	9	17	7	3.94	1.10	27.91
		النسبة	34.4	45.0	5.6	10.6	4.4			
إجمالي البعد								**4.15**	**0.77**	**18.55**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الثاني للمحور الثالث والخاصة بمعرفة أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث الذي بلغ 4.15 والذي يقع في مجال الموافقة

والدرجة المرتفعة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدرت بـ 0.77، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 18.55%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات حول فقرات هذا البعد جاءت محصورة بين 3.94 و4.34 حيث جاءت العبارة رقم (43) التي تنص على أن تخفيض مخاطر عملية المراجعة يساهم في تخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.34 وإنحراف معياري 0.62، ثم جاءت العبارة رقم (42) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.29 وإنحراف معياري 0.70 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن إستخدام أساليب المراجعة المختلفة يساهم في معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر، ثم جاءت العبارة رقم (41) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.27 وإنحراف معياري 0.66 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن أساليب المراجعة الحديثة تساعد على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (44) بمتوسط حسابي 4.21 وإنحراف معياري 0.76 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن تخفيض مخاطر عملية المراجعة يدعم إستقلالية وموضوعية محافظي الحسابات في الجزائر.

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة رقم (46) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.15 وإنحراف معياري 0.88 وهي درجة موافقة جيدة على أن تخفيض مخاطر عملية المراجعة يساعد في دعم المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية المحتملة، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (47) بمتوسط حسابي 4.07 وإنحراف معياري 0.84 وهي درجة موافقة جيدة على أن تخفيض مخاطر المراجعة يساهم في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة، ثم جاءت العبارة رقم (45) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.97 وإنحراف معياري 0.94 وهي درجة موافقة جيدة على أن تخفيض مخاطر المراجعة يوفر الجهد والوقت والأموال اللازمة، وأخيرا جاءت العبارة رقم (48) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.94 وإنحراف معياري 1.10 وهي درجة موافقة جيدة على أن تخفيض مخاطر عملية المراجعة يساهم في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات.

ومنه يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لتخفيض مخاطر عملية المراجعة بالإعتماد على الأساليب الحديثة لتنفيذ عملية المراجعة لما لهذه الأساليب من موضوعية وقواعد رياضية محددة تساعد محافظ الحسابات على معرفة قدرة المؤسسة محل المراجعة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر وتخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن وإتخاذ القرارات المناسبة، مما يساهم في إبداء رأي يتميز بالدقة والموضوعية. وهو ما يعني أن تخفيض مخاطر عملية المراجعة يدعم إستقلالية محافظي الحسابات في الجزائر يوفر عليهم الجهد والوقت والأموال اللازمة ما يساهم في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة.

3-4-3- تحليل نتائج فقرات البعد الثالث للمحور الثالث

سنحاول في هذا العنصر تحليل نتائج فقرات البعد الثالث للمحور الثالث محل الدراسة والخاصة بأهمية تضييق فجوة التوقعات.

جدول رقم(25-5): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات البعد الثالث للمحور الثالث

رقم	العبارات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					$\bar{x}$	δ	cv (%)
			5	4	3	2	1			
49	يساعد العمل على تضييق فجوة التوقعات بتنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة	العدد	49	97	6	8	0	4.16	0.72	17.30
		النسبة	30.6	60.6	3.8	5.0	0			
50	يحسن تضييق فجوة التوقعات من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات والوطنية والأجنبية في الجزائر	العدد	48	96	4	9	3	4.10	0.84	20.48
		النسبة	30.0	60.0	2.5	5.6	1.9			
51	العمل على تضييق فجوة التوقعات يمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح	العدد	48	92	6	11	3	4.06	0.88	21.67
		النسبة	30.0	57.5	3.8	6.8	1.9			
52	يساهم تضييق فجوة التوقعات في بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات	العدد	55	96	4	5	0	4.25	0.65	15.29
		النسبة	34.4	60.0	2.5	3.1	0			
53	تمكن أساليب المراجعة الحديثة من توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله وعند إبداء رأيه الفني المحايد	العدد	56	86	6	10	2	4.15	0.85	20.48
		النسبة	35.0	53.7	3.8	6.3	1.2			
54	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في تحسين الإتصالات والفهم مع مستخدمي القوائم المالية	العدد	62	89	4	5	0	4.30	0.67	15.58
		النسبة	38.8	55.6	2.5	3.1	0			
55	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في رفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات	العدد	57	91	3	9	0	4.22	0.74	17.53
		النسبة	35.6	56.9	1.9	5.6	0			
56	يساهم تضييق فجوة التوقعات في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة	العدد	54	92	6	6	2	4.18	0.77	18.42
		النسبة	33.7	57.5	3.8	3.8	1.2			
إجمالي البعد								**4.18**	**0.74**	**17.70**

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات الإستبيان بالنسبة للبعد الثالث للمحور الثالث والخاصة بالإجابة على التساؤل حول أهمية تضييق فجوة التوقعات، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثالث للمحور الثالث الذي بلغ 4.18 والذي

يقع في مجال الموافقة، وقيمة الإنحراف المعياري التي أقل من الواحد حيث قدرت بـ 0.74، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الإختلاف للبعد دالة إحصائيا حيث قدرت بـ 17.70%.

كما يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لإجابات محافظي الحسابات جاءت محصورة بين 4.06 و4.30، بحيث جاءت العبارة رقم (54) التي تنص على أن العمل على تضييق فجوة التوقعات يساهم في تحسين الإتصالات والفهم مع مستخدمي القوائم في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 30.4 وإنحراف معياري 0.67، ثم جاءت العبارة رقم (52) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.25 وإنحراف معياري 0.65 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن تضييق فجوة التوقعات يساهم في بث الطمأنينة والثقة في نفوس المعنيين بخدمات محافظي الحسابات، ثم جاءت العبارة رقم (55) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.22 وإنحراف معياري 0.74 وهي درجة موافقة جيدة جدا على أن تضييق فجوة التوقعات يساهم في رفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات، ثم في المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (56) بمتوسط حسابي 4.18 وإنحراف معياري 0.77 وهي درجة موافقة جيدة على أن تضييق فجوة التوقعات يساهم في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة،

كذلك يتضح من نتائج الجدول أن العبارة رقم (49) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.16 وإنحراف معياري 0.72 وهي درجة موافقة جيدة على أن تضييق فجوة التوقعات يساعد بتنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة، ثم في المرتبة السادسة جاءت العبارة رقم (53) بمتوسط حسابي 4.15 وإنحراف معياري 0.85 وهي درجة موافقة جيدة على أن أساليب المراجعة الحديثة تمكن من توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله وعند إبداء رأيه الفني المحايد، ثم جاءت العبارة رقم (50) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4.10 وإنحراف معياري 0.84 وهي درجة موافقة جيدة على أن تضييق فجوة التوقعات يحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات والوطنية والأجنبية في الجزائر، وأخيرا جاءت العبارة رقم (51) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 4.06 وإنحراف معياري 0.88 وهي درجة موافقة جيدة، مما يعني موافقة محافظي الحسابات على أن العمل على تضييق فجوة التوقعات يمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح.

ومنه يمكن القول أن هناك أهمية كبرى لتضييق فجوة التوقعات لبث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات ورفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة من خلال العمل والمساهمة على الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة. وهو ما يعني أن العمل على تضييق فجوة التوقعات يساعد في تنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة ويحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات والوطنية والأجنبية في الجزائر ويمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح.

3-5- إختبار فرضيات الدراسة

من خلال إختبار كالمجروف سمير نوف وجدنا أن محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يجعلنا نتجه في إختبار فرضيات الدراسة إلى الإختبارات المعلمية، ومنه فإننا إعتمدنا على إختبار t لمتوسط

عينتين مستقلتين، وإستخدام معادلات الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد وهذا من أجل تبيان أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات.

إن الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية تقيس إتجاه متغيرات الدراسة ولا تقيس العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والتابعة، فالفرضية الفرعية الأولى تقيس قدرة أساليب المراجعة التحليلية على تحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة، والفرضية الفرعية الثانية تقيس قدرة أساليب المعاينة الإحصائية على توفير الوقت والجهد والتكلفة. لذلك سنتأكد من صحة هاتين الفرضيتين بإستخدام إختبار t لمتوسط عينتين مستقلتين، أما بقية الفرضيات الأخرى فنتأكد من صحتها بحساب وتحليل الإنحدار.

3-5-1- إختبار صحة الفرضية الرئيسية

بهدف إختبار صحة الفرضية الرئيسية إستخدمنا إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإكتشاف أثر إستخدم أساليب المراجعة الحديثة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية على جودة تقرير محافظ الحسابات كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (26-5): نتائج إختبار صحة الفرضية الرئيسية

معامل التحديد	معامل الإرتباط	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة F	مستوى المعنوية
0.989	0.994	0.989	0.8074	69.32	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول أعلاه يتضح أن هناك إرتباط قوي جدا يكاد يكون تام بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث قدرت نسبته 98.9%، كما يتضح من نتائج الجدول أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في جودة تقرير محافظ الحسابات بنسبة 98.9%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 1.1% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، كذلك يتضح من نتائج الجدول أن قيمة الخطاء المعياري للتقدير الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الإنحدار قد بلغت 0.8074 وهي تشير إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الإنتشار، وهو ما تدل عليه أيضا قيمة F البالغة 69.32 والتي هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%.

كذلك يتضح من خلال نتائج الجدول (26-5) أعلاه أن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سيكون مناسب لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$y_i = a + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i}$$

حيث أن:

y_i: مستوى جودة تقرير محافظ الحسابات التقديري (المتغير التابع المراد تقدير قيمته)؛

a: مستوى جودة تقرير محافظ الحسابات عند إنعدام إستخدام أساليب المراجعة الحديثة، أو وجود تطبيق لأساليب المراجعة الحديثة لكن لا يتصف بالمعايير وإجراءات التطبيق العلمية والعملية الصحيحة؛

b_1: الميل الحدي لإستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

b_2: الميل الحدي لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية؛

x_1: مستوى إستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

x_2: مستوى إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية.

إن نتائج تقدير وإختبار معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (27-5): تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الرئيسية

المعلمة	قيمة المعلمة	إختبار T	Sig (T- test)	معامل التحديد	Sig (F- test)
a	0.44	8.74	0.000	0.989	0.000
b_1	0.04	0.50	0.045		
b_2	1.03	12.05	0.000		

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

من نتائج الجدول (5-27) يمكن صياغة النموذج المقدر للعلاقة بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وجودة تقرير محافظ الحسابات كما يلي:

$$y_i = 0.44 + 0.04x_{1i} + 1.03x_{2i}$$

من إستقراء نتائج الجدولين (5-26) و (5-27) ومعادلة الإنحدار الخطي المتعدد نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب إختبار T وبالتالي فالفرضية الرئيسية صحيحة، أي أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، وتعتبر هذه الأساليب متغيرات مفسرة حقيقية لها، مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وجودة تقرير محافظ الحسابات، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في جودة تقرير محافظ الحسابات بمقدار 0.04، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في جودة تقرير محافظ الحسابات بمقدار 1.03، كذلك يتضح من النتائج أعلاه أن الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05 مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد والقبول الكلي للنموذج.

3-5-2- إختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

بهدف إختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى المتمثلة في أن أساليب المراجعة التحليلية تعد مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات

غير العادية في البيانات المالية وغير المالية إستخدمنا إختبارT لمتوسط عينتين مستقلتين (One Sample Test) بالإعتماد على خبرة أفراد العينة والمستوى العلمي لهم وكانت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-28): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى

T المحسوبة	الفرق بين الوسطين	الدلالة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مجال ثقة الإختبار		نتيجة الإختبار
					أدنى	أعلى	
8.336	0.50	0.000	4.22	0.64	4.12	4.32	قبول

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن T المحسوبة بلغت 8.336 وهي أكبر من T الجدولية، وأن الفرق بين وسطي العينتين بلغ 0.50، في حين بلغ المتوسط الحسابي 4.22 والإنحراف المعياري0.64، كما نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من قيمتها (0.05)، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية إذا كانت قيمة الدلالة أقل من (0.05) وقيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ورفضها إذا كانت قيمة الدلالة أكبر من (0.05) وقيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، وبالتالي تقبل الفرضية وهذا يعني أن أساليب المراجعة التحليلية تعد مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية.

3-5-3- إختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

بهدف إختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية المتمثلة في أن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة إستخدمنا إختبار T لمتوسط عينتين مستقلتين(One Sample Test) بالإعتماد على خبرة أفراد العينة والمستوى العلمي لهم وكانت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-29): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	الفرق بين الوسطين	الدلالة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مجال ثقة الإختبار		نتيجة الإختبار
					أدنى	أعلى	
7.764	0.54	0.000	4.21	0.68	4.10	4.31	قبول

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن T المحسوبة بلغت 7.764 وهي أكبر من T الجدولية، وأن الفرق بين وسطي العينتين بلغ 0.54، في حين بلغ المتوسط الحسابي 4.21 والإنحراف المعياري0.68، كما نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة (0.000) اقل من قيمتها (0.05)، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية إذا كانت قيمة الدلالة أقل من (0.05) وقيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ورفضها إذا كانت قيمة الدلالة أكبر من (0.05) وقيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، وبالتالي تقبل الفرضية وهذا

يعني أن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

3-5-4- إختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

بهدف إختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة إستخدمنا إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإكتشاف أثر إستخدم أساليب المراجعة الحديثة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية على كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (30-5): نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

معامل التحديد	معامل الإرتباط	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة F	مستوى المعنوية
0.988	0.994	0.988	0.8227	64.26	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول أعلاه يتضح أن هناك إرتباط قوي جدا يكاد يكون تام بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث قدرت نسبته 99.4%، كما يتضح من نتائج الجدول أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة بنسبة 98.8%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 1.2% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، كذلك يتضح من نتائج الجدول أن قيمة الخطاء المعياري للتقدير الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الإنحدار قد بلغت 0.8227 وهي تشير إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الإنتشار، وهو ما تدل عليه أيضا قيمة F البالغة 64.26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سيكون مناسب لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$N_i = a + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i}$$

حيث أن:

N_i: مستوى كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة التقديري (المتغير التابع المراد تقدير قيمته)؛

E: مستوى كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة عند إنعدام إستخدام أساليب المراجعة الحديثة، أو وجود تطبيق أساليب المراجعة الحديثة لكن لا يتصف بالمعايير وإجراءات التطبيق العلمية والعملية الصحيحة؛

b_1: الميل الحدي لإستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

b_2: الميل الحدي لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية؛

x_1: مستوى إستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

x_2: مستوى إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية.

إن نتائج تقدير وإختبار معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة أداء عملية المراجعة يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-31): تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الثالثة

المعلمة	قيمة المعلمة	إختبار T	Sig (T- test)	معامل التحديد	Sig (F- test)
E	0.38	7.35	0.000	0.988	0.000
b_1	0.06	0.71	0.032		
b_2	0.93	10.40	0.000		

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

من نتائج الجدول (5-31) نستنتج يمكن صياغة النموذج المقدر للعلاقة بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وزيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة كما يلي:

$$N_i = 0.38 + 0.06x_{1i} + 0.93x_{2i}$$

من إستقراء نتائج الجدولين (5-30) و (5-31) ومعادلة الإنحدار الخطي المتعدد نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب إختبار T وبالتالي فالفرضية الفرعية الثالثة صحيحة، أي أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على مستوى كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة، وتعتبر هذه الأساليب متغيرات مفسرة حقيقية لها مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وزيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة بمقدار 06.0، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة بمقدار 0.93، كذلك يتضح من النتائج أعلاه أن الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05 مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية والقبول الكلي للنموذج.

5-5-3- إختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

بهدف إختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة إستخدمنا إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإكتشاف أثر إستخدم أساليب المراجعة الحديثة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية على مستوى مخاطر المراجعة الكلية كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-32): نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

معامل التحديد	معامل الإرتباط	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة F	مستوى المعنوية
0.981	0.991	0.981	0.1055	40.75	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول أعلاه يتضح أن هناك إرتباط قوي جدا يكاد يكون تام بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث قدرت نسبته 99.1%، كما يتضح من نتائج الجدول أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في مستوى مخاطر المراجعة الكلية المقبولة بنسبة 98.1%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 1.9% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، كذلك يتضح من نتائج الجدول أن قيمة الخطاء المعياري للتقدير الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الإنحدار قد بلغت 0.1055 وهي تشير إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الإنتشار، وهو ما تدل عليه أيضا قيمة F البالغة 40.75 والتي هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%.

مما سبق يمكن وضع صيغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد التالية:

$$Z_i = C + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i}$$

حيث أن:

Z_i: مستوى مخاطر المراجعة الكلية التقديري (المتغير التابع المراد تقدير قيمته)؛

C: مستوى مخاطر المراجعة الكلية عند إنعدام إستخدام أساليب المراجعة الحديثة، أو وجود تطبيق أساليب المراجعة الحديثة لكن لا يتصف بالمعايير وإجراءات التطبيق العلمية والعملية الصحيحة؛

b_1: الميل الحدي لإستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

b_2: الميل الحدي لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية؛

x_1: مستوى إستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

x_2: مستوى إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية.

إن نتائج تقدير وإختبار معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض مستوى مخاطر المراجعة يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (33-5): تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الرابعة

المعلمة	قيمة المعلمة	إختبار T	Sig (T- test)	معامل التحديد	Sig (F- test)
C	0.49	7.46	0.000	0.981	0.000
b_1	(0.05)	0.44	0.023		
b_2	(0.94)	8.41	0.000		

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

من نتائج الجدول (5-33) يمكن صياغة النموذج المقدر للعلاقة بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة ومستوى مخاطر المراجعة الكلية كما يلي:

$$Z_i = 0.49 - 0.05x_{1i} - 0.94x_{2i}$$

من إستقراء نتائج الجدولين (5-32) و (5-33) ومعادلة الإنحدار الخطي المتعدد نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب إختبار T وبالتالي فالفرضية الفرعية الرابعة

صحيحة، أي أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على تخفيض مستوى مخاطر المراجعة الكلية، وتعتبر هذه الأساليب متغيرات مفسرة حقيقية لها، مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وتخفيض مستوى مخاطر المراجعة الكلية، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة يقابلها إنخفاض في مستوى مخاطر المراجعة الكلية بمقدار 0.05، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة يقابلها إنخفاض في مستوى مخاطر المراجعة الكلية بمقدار 0.94، كذلك يتضح من النتائج أعلاه أن الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05 مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية والقبول الكلي للنموذج.

3-5-6- إختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

بهدف إختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة إستخدمنا إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإكتشاف أثر إستخدم أساليب المراجعة الحديثة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية على تضييق فجوة التوقعات كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (34-5): نتائج إختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

معامل التحديد	معامل الإرتباط	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة F	مستوى المعنوية
0.976	0.988	0.976	0.1197	32.60	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

بإستقراء نتائج الجدول أعلاه يتضح أن هناك إرتباط قوي جدا يكاد يكون تام بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث قدرت نسبته 98.8%، كما يتضح من نتائج الجدول أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في تضييق فجوة التوقعات بنسبة 97.6%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 2.4% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، كذلك يتضح من نتائج الجدول أن قيمة الخطاء المعياري للتقدير الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الإنحدار قد بلغت 0.1197 وهي تشير إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الإنتشار، وهو ما تدل عليه أيضا قيمة F البالغة 32.60 والتي هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%.

مما سبق يمكن وضع صيغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد التالية:

$$M_i = D + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i}$$

حيث أن:

M_i: مستوى فجوة التوقعات (المتغير التابع المراد تقدير قيمته)؛

D: مستوى فجوة التوقعات عند إنعدام إستخدام أساليب المراجعة الحديثة، أو وجود تطبيق أساليب المراجعة الحديثة لكن لا يتصف بالمعايير وإجراءات التطبيق العلمية والعملية الصحيحة؛

b_1: الميل الحدي لإستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

b_2: الميل الحدي لإستخدام أساليب المعاينة الإحصائية؛

x_1: مستوى إستخدام أساليب المراجعة التحليلية؛

x_2: مستوى إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية.

إن نتائج تقدير وإختبار معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على فجوة التوقعات يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (35-5): تقدير وإختبار نموذج إنحدار الفرضية الفرعية الخامسة

المعلمة	قيمة المعلمة	إختبار T	Sig (T- test)	معامل التحديد	Sig (F- test)
D	0.45	6.06	0.000	0.976	0.000
b_1	(0.23)	1.90	0.008		
b_2	(1.22)	9.81	0.000		

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS v22

من نتائج الجدول (5-35) نستنتج يمكن صياغة النموذج المقدر للعلاقة بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وفجوة التوقعات كما يلي:

$$M_i = 0.45 - 0.23x_{1i} - 1.22x_{2i}$$

من إستقراء نتائج الجدولين (5-34) و (5-35) ومعادلة الإنحدار الخطي المتعدد نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب إختبار T وبالتالي فالفرضية الفرعية الخامسة صحيحة، أي أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على تضييق فجوة التوقعات، وتعتبر هذه الأساليب متغيرات مفسرة حقيقية لها، مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين إستخدام أساليب المراجعة الحديثة وتضييق فجوة التوقعات، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة يقابلها تضييق في فجوة التوقعات بمقدار 0.23، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة يقابلها تضييق في فجوة التوقعات بمقدار 1.22، كذلك يتضح من النتائج أعلاه أن الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05 مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي يمثل إسقاط للجوانب النظرية التي تم دراستها في الفصول الأربعة الأولى وتطبيقنا لمختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الكمية وبإستخدام الأسلوب الإحصائي وبرنامج SPSS 22 تمكنا من تطبيق موضوع البحث على عينة من محافظي الحسابات في الجزائر، وقد كانت النتائج مؤكدة لفرضيات البحث وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- أساليب تحليل المراجعة التحليلية تحمل عدة دلالات إقتصادية تسمح بإعطاء صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة، فهو أداة من أدوات تحليل المركز المالي وربحية الأموال المستخدمة؛
- يساعد أسلوب المعاينة الإحصائية على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة لأنه يسمح بمعرفة مواطن الضعف التي تتطلب إجراءات إضافية للتأكد من صحتها، كما يسمح بمعرفة نقاط القوة التي لا تتطلب إجراءات إضافية؛
- أساليب المراجعة الحديثة تسمح بالحصول على كم هائل من المعلومات التي تستخدم كأدلة إثبات عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية؛
- أساليب المراجعة الحديثة تبين مدى فعالية المؤسسة في إستغلال مواردها مقارنة مع النتائج المتوصل إليها، ومدى التحكم في تسيير المؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التشغيلية؛
- أساليب المراجعة الحديثة تعطي صورة جيدة عن عمليات المؤسسة ووضعها المالي، ويساعد على معرفة مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار وما إذا كان وضعها المالي في تحسن أو في تدهور خلال فترة من الزمن؛
- تساهم أساليب المراجعة الحديثة في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة؛
- يؤدي إستخدام أساليب المراجعة الحديثة إلى معرفة مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية، وذلك من خلال معرفة الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة بين البيانات المالية للسنة محل المراجعة والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة.

من خلال ما سبق يتضح أن إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة والوصول إلى إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة وصدق القوائم المالية بدرجة عالية من التأكد والموثوقية، وهو ما يؤدي إلى تحسين أداء عملية المراجعة وتحسين جودة تقرير محافظ الحسابات.

الخاتمة العامة

إستهدفت الدراسة في هذا البحث إبراز أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات من خلال تناول هذا الموضوع في إطاره النظري والتطبيقي.

وقد عالجنا الهدف العام من الدراسة من خلال خمسة فصول رئيسية تم الربط بينها طبقا لتسلسل منطقي يحقق في النهاية هدف البحث.

تناولت الفصول الأربعة الأولى الجانب النظري وذلك من خلال التطرق في الفصل الأول للتأصيل العلمي لمراجعة الحسابات مع التركيز على معايير الأداء المهني للمراجعة ومراحل أداء عملية المراجعة، ليتم بعدها في الفصل الثاني التطرق إلى ماهية المراجعة التحليلية، توقيت إستخدامها، أنواع إجراءاتها، مستويات إختباراتها وخطوات تطبيق أساليبها، أهم أساليبها، وأخيرا أهمية إستخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

أما الفصل الثالث فتطرق إلى مساهمة أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيد أداء عملية المراجعة من خلال عرض المفاهيم الأساسية لإستخدام أساليب المعاينة في المراجعة وإستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة، وأخيرا إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة.

ثم في الفصل الرابع تم التطرق إلى مساهمة الأساليب الحديثة للمراجعة في زيادة فعالية أداء عملية المراجعة من خلال الإجابة على الفرضيات نظريا وذلك من خلال عرض دور الأساليب الحديثة للمراجعة في تحسين جودة عملية المراجعة وفي تخفيض مخاطر المراجعة الكلية المقبولة وفي تضييق فجوة التوقعات بين الأطراف المستفيدة من تقرير محافظ الحسابات.

أما الفصل الخامس فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال تناول واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر والهيآت المنظمة لها وشروط ممارستها وكذا مهامها وضوابطها، وكذلك القيام بدراسة كمية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر، حيث تم إستخدام الأساليب والبرامج الإحصائية التي ساهمت في تحليل نتائج الإستبيان والوصول إلى التأكد من صحة الفرضيات.

ولقد سمحت لنا الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع بالتوصل إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تساهم أساليب المراجعة التحليلية في التعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم محافظ الحسابات بأداء إختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة أو المثيلة في النشاط، أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي.
- تستخدم المراجعة التحليلية لمساعدة محافظ الحسابات في تخطيط توقيت ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها، كما تستخدم كإجراءات أساسية عندما يكون إستعمالها ذا تأثير وفعالية أكبر من الإختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن، وتستخدم أيضا كنظرة شاملة للبيانات المالية في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة.

- يساعد إستخدام أساليب التحليل المالي في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة.
- تساعد أساليب التحليل المالي في إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وعدالة القوائم المالية.
- يعتبر أسلوب تحليل التغير من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات محل المراجعة.
- تساعد الأساليب الإحصائية والرياضية على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة.
- يساهم أسلوب تحليل الإنحدار في إختبار مدى معقولية الرصيد الدفتري الفعلي لأي عنصر من عناصر القوائم المالية.
- يساهم أسلوب دراسة وتحليل السلاسل الزمنية في فهم وتفسير وتقدير التغير في قيمة الحسابات من أجل توقع أكثر دقة لمجرى الأحداث المستقبلية.
- الإستخدام الجيد لأساليب المعاينة الإحصائية يتطلب توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء وتوافر الخبرة المهنية والفنية لدى محافظ الحسابات.
- إلتزام محافظ الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد السلوك المهني يساعد على إستخدام المعاينة الإحصائية بطريقة سليمة في عملية المراجعة.
- يوفر أسلوب المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة أدلة إثبات كافية وغير متحيزة.
- إستخدام المعاينة الإحصائية في إختبارات الرقابة يساعد على التأكد من مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية.
- إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يؤدي إلى توفير الوقت والتكلفة عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسة.
- يساهم إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في تخفيض مقدار العمل التفصيلي الضروري لعملية المراجعة.
- تساعد أساليب المعاينة الإحصائية في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة.
- تبين نتائج إستخدام أساليب المراجعة الحديثة الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل المراجعة، ويتم أخذ الفشل المالي بعين الإعتبار عند تقدير الأخطار المرتبطة بالمراجعة، بالإضافة إلى ما يتصل بإستخدام الإدارة لمفهوم الإستمرار عند إعداد القوائم المالية.
- إن قيام محافظ الحسابات بأداء أساليب المراجعة الحديثة وعدم ظهور تقلبات جوهرية يدل على إنخفاض إحتمال وجود أخطاء مادية كبيرة أو مخالفات، وبالتالي توفر أساليب المراجعة الحديثة دليل قوي يدعم صدق وعدالة عرض الحسابات التي تم تنفيذ إجراءات المراجعة في نطاقها، مما يجعل محافظ الحسابات عادة يقلل من الإختبارات التفصيلية التي يجريها على تلك الحسابات.
- تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة لأنها تسمح بمعرفة مواطن الضعف التي تتطلب إجراءات إضافية للتأكد من صحتها، كما تسمح بمعرفة نقاط القوة التي لا تتطلب إجراءات إضافية.
- الإعتماد على الأساليب الكمية في أداء عملية المراجعة يؤدي إلى تأكد محافظ الحسابات بدرجة معقولة من مدى صحة وعدالة القوائم المالية.

- تشكل أساليب المراجعة الحديثة ضمانا دائما للأطراف المستفيدة من عملية المراجعة بفعل الثقة الموجودة في المعلومات المعلن عنها.
- تحقق أساليب المراجعة الحديثة كثيرا من الفوائد و المزايا، من أهمها: المرونة، إتاحة الفرصة أمام أعضاء المهنة لإبراز طاقاتهم و قدراتهم، سرعة البديهة للتصرف في المواقف التي لم يرد بشأنها توصية من المنظمات أو رأي في المراجع العلمية.
- تعتبر أساليب المراجعة الحديثة إحدى أهم الأدوات التي يمكن لمحافظي الحسابات إستخدامها أثناء عملية المراجعة، حيث تبعد محافظ الحسابات عن شبهات الإعتماد الكلي على الأحكام الشخصية وتضفي عليها صفة الموضوعية.
- أساليب المراجعة الحديثة تحمل عدة دلالات إقتصادية تسمح بإعطاء صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة محل المراجعة.
- تساهم أساليب المراجعة الحديثة في إتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وتكلفة وجهد وبأعلى جودة.
- يساهم أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة.
- تساعد جودة أداء عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية.
- يساعد تحسين جودة المراجعة مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على إتخاذ قراراتهم بكل ثقة وإطمئنان.
- يوفر العمل على تحسين جودة المراجعة القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على المنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية.
- تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة.
- يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن.
- يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة.
- العمل على تضييق فجوة التوقعات يمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح.
- يساهم تضييق فجوة التوقعات في بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات.
- تمكن أساليب المراجعة الحديثة من توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله وعند إبداء رأيه الفني المحايد.
- يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في رفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، تمكنا من إثبات صحة الفرضيات التي طرحناها سابقا كما يلي:

بداية **بالفرضية الرئيسية** والتي مضمونها أن إستخدام أساليب المراجعة الحديثة يساهم في تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات، حيث توصلنا إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في جودة تقرير محافظ الحسابات بنسبة 98.9%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 1.1% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، كما توصلنا من خلال معادلة الإنحدار الخطي المتعدد أن كل المتغيرات المستقلة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب إختبار T وبالتالي فالفرضية الرئيسية صحيحة، أي أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات، وأن هذه الأساليب تعتبر متغيرات مفسرة حقيقية لها، أي أن هناك أثر إيجابي بين أساليب المراجعة الحديثة وجودة تقرير محافظ الحسابات، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في جودة تقرير محافظ الحسابات بمقدار 04.0، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في جودة تقرير محافظ الحسابات بمقدار 1.03.

أيضا **الفرضية الفرعية الأولى** والتي مضمونها أن أساليب المراجعة التحليلية تعد مصدرا أساسيا لتحديد مواطن الخطر التي قد تعوق عملية المراجعة وذلك ببحث الحسابات والأرصدة والعلاقات غير العادية في البيانات المالية وغير المالية، حيث توصلنا إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تستخدم في بداية عملية المراجعة لفهم طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة ومعرفة درجة المخاطر التي قد تعوق عملية المراجعة لأنه بمقارنة بيانات السنة الجارية التي لم تتم مراجعتها بعد ببيانات ومعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها يمكن الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الإهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة حول صحتها، وبذلك يمكن لمحافظ الحسابات تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى، كما تستخدم كإجراءات أساسية عندما يكون إستعمالها ذا تأثير وفعالية أكبر من الإختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن.

كذلك الفرضية الفرعية الثانية المتمثلة في أن إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية يؤدي إلى تسهيل عمل محافظ الحسابات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة. تم إثباتها حيث أن تطبيق أسلوب المعاينة الإحصائية كإختبار أساسي ساهم في معرفة وتحديد المشاكل المحتملة التي كانت متمثلة في إرتفاع التكاليف، وهو ما أدى بنا إلى إجراء إختبارات تفصيلية لحسابات التكاليف والتأكد من صحتها، الأمر الذي نتج عنه التأكد بدرجة كبيرة من صحة القوائم المالية وبالتالي زيادة كفاءة أداء عملية المراجعة.

أما **الفرضية الفرعية الثالثة** المتمثلة في أن أساليب المراجعة الحديثة تساهم بشكل رئيسي في تحديد ثم تشخيص المشاكل المحتملة، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة من خلال تسيير الكفاءات والمعرفة، حيث أثبتت الدراسة الميدانية والنظرية أن محافظ الحسابات يعتمد على خبرته في تحديد الإجراءات التي يعتمد عليها والتي يكون لها أثر فعال، كما تلعب خبرة محافظ الحسابات دور هام في تفسير النتائج المتحصل عليها من تطبيق أساليب المراجعة الحديثة والوصول إلى إبداء رأيه الفني بكل موضوعية ودقة وهو ما يؤدي إلى زيادة فعالية أداء عملية المراجعة. كما أثبتنا أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على مستوى كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب

المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة بمقدار 0.06، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في كفاءة وفعالية أداء عملية المراجعة بمقدار 0.93.

كما تأكدت صحة **الفرضية الفرعية الرابعة** والتي مضمونها أنه يؤدي إستخدام أساليب المراجعة الحديثة إلى تخفيض مستوى المخاطر الكلية للمراجعة، فقد تم إثباتها في الجانب النظري والتطبيقي، حيث يمكن إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في مرحلة إعداد برنامج المراجعة لتحديد طبيعة ومدى توقيت العمل المطلوب عمله وتوجيه إهتمام محافظ الحسابات للأرصدة والعمليات التي تعتبر غير عادية أو غير متوقعة، كما تستخدم في مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية لتقليل الأخطار المتعلقة بالقوائم المالية وتوفير أدلة الإثبات التي تؤكد للمحافظ سلامة العمليات وتمثيلها السليم للنتائج وللمركز المالي الصحيح للمؤسسة، إضافة إلى إمكانية إستخدامها في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة كمراجعة نهائية للأخطاء الجوهرية والمشاكل المالية التي تساعد محافظ الحسابات على إلقاء نظرة موضوعية شاملة على القوائم المالية التي تمت مراجعتها لتكوين رأيه العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة لمحافظ الحسابات بطبيعة عمل المؤسسة. كما أثبتنا أنه يوجد تأثير لأساليب المراجعة الحديثة على تخفيض مستوى مخاطر المراجعة الكلية المقبولة، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة يقابلها إنخفاض في مستوى مخاطر المراجعة الكلية المقبولة بمقدار 0.05، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة يقابلها إنخفاض في مستوى مخاطر المراجعة الكلية المقبولة بمقدار 0.94.

كذلك تأكدت صحة **الفرضية الفرعية الخامسة** المتمثلة في أن إستخدام محافظي الحسابات لأساليب المراجعة الحديثة يساهم في تضييق فجوة التوقعات من خلال قدرة هذه الأساليب على إكتشاف الأخطاء والمخالفات ومدى إلتزام المؤسسات بالمعايير المهنية، حيث أثبتت الدراسة الميدانية والنظرية أن محافظ الحسابات يعتمد على خبرته في تحديد الإجراءات التي يعتمد عليها والتي يكون لها أثر فعال على إبداء رأيه الفني بكل موضوعية ودقة وهو ما يؤدي إلى تضييق مستوى فجوة التوقعات. كما أثبتنا أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية وأساليب المعاينة الإحصائية تفسر المتغير التابع المتمثل في تضييق فجوة التوقعات بنسبة 97.6%، أما باقي النسبة المقدرة بـ 2.4% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة. كما أثبتنا كذلك أن هناك أثر إيجابي بين أساليب المراجعة الحديثة وتضييق فجوة التوقعات، حيث أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المراجعة التحليلية بمقدار درجة واحدة يقابلها تضييق في فجوة التوقعات بمقدار 0.23، كما أنه بزيادة أو تحسين في إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية بمقدار درجة واحدة يقابلها تضييق في فجوة التوقعات بمقدار 1.22.

بناءا على النتائج السابقة يمكن أن نقدم بعض التوصيات التالية كما يلي:

- ضرورة قيام المنظمات المهنية بتشجيع محافظي الحسابات على إستخدام أساليب المراجعة الحديثة بهدف تحسين أداء عملية المراجعة، وتوفير إرشادات تبين كيفية إستخدام هذه الأساليب.

- الإستعانة بالخبراء والمستشارين من المتخصصين لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ عند تطبيق الأساليب الكمية.
- عقد ندوات ودورات تدريبية لتوضيح طبيعة أساليب المراجعة الحديثة، كيفية تطبيقها، حدود إستخداماتها والمزايا التي تحققها في مجالات المراجعة مع التركيز على النتائج التي توصلت إليها البحوث في هذا الشأن، حيث يستلزم الأمر إستمرار عضو المهنة في التعلم طوال حياته العملية إذا ما أراد أن يحافظ على مستواه المهني وذلك بسبب التطور السريع الذي يطرأ على العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم المحاسبية بصفة خاصة.
- الإهتمام خلال الدراسة الجامعية بالأساليب الكمية بشكل يضمن تخريج أجيال جديدة من محافظي الحسابات يتقبلون إستخدام الأساليب الكمية. فتعليم المحاسبة في الوقت الحاضر ينبغي أن ينفتح على مجالات جديدة كالتحليل المالي، الرياضيات، الإحصاء، بحوث العمليات، الحاسبات الالكترونية، وسائل الاتصال والقواعد الأخلاقية وغيرها.
- إستخدام أساليب المراجعة الحديثة عند أداء عملية المراجعة لأن ذلك يسمح بأن يتعرف محافظ الحسابات على معظم التغيرات الجوهرية والتغيرات غير العادية في القوائم المالية، وبالتالي أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية.
- الإهتمام بالأساليب الحديثة للمراجعة كوسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة لما لها من أهمية كبيرة في تخفيض وقت أداء عملية المراجعة، وكذلك تخفيض تكلفتها.

في الختام وأثناء دراستنا لموضوع أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات برزت من خلاله عدة جوانب ومجالات يمكن أن تشكل مواضيع للبحث المستقبلي مثل:

- دور المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي لمراجع الحسابات.
- إستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد كأساس للحكم على معقولية الأرصدة.
- أساليب المراجعة الحديثة وإمكانية تطبيقها على المؤسسات الجزائرية.
- دور المراجعة التحليلية في بناء الإستراتيجية المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

قـائمـة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكـتب

1- إبراهيم أحمد الصعيدي، إتجاهات معاصرة في المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة القاهرة، مصر2005.
2- إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، الطبعة السادسة، منشورات جامعة حلوان، مصر2007.
3- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ الإحصاء، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية2008.
4- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان2005.
5- أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009.
6- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009.
7- أحمد زكي حسين متولي، الإتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل عولمة المعايير، منشورات جامعة قناة السويس، مصر2012-2013.
8- أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء، دار البداية، عمان2008.
9- أحمد عبد المولى الصباغ، أساسيات المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة القاهرة، مصر2000.
10- أحمد عبد المولى الصباغ، وأخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر2008.
11- أحمد محمد نور، وأخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية2007.
12- السيد أحمد السقا، المراجعة المتقدمة، مطابع غباشي، طنطا2008.
13- السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر2003.
14- أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة، منشورات جامعة القاهرة، مصر1991.
15- أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبي الحسابات، دار حورس للطباعة والنشر، مصر1997.
16- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بإستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار، دار النهضة العربية، القاهرة1998.
17- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة في عالم متغير، الطبعة الخامسة، دار الكتاب الأول، القاهرة2002.
18- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل، الدار الجامعية، الإسكندرية2004.
19- أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة المهنية، دار حورس للطباعة والنشر، مصر2005.
20- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية2006.
21- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
22- أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2009.
23- السيد أحمد السقا، المراجعة المتقدمة، مطابع غباشي، طنطا2008.

24- السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، منشورات جامعة طنطا، مصر2003.
25- ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض2002.
26- أيمن الشنطي، عامر شقر، المحاسبة الإدارية، دار البداية، عمان2006.
27- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الأردن2007.
28- أيمن صالح سلامة، الإحصاء:أسس ومبادئ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2013.
29- إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012.
30- ثناء علي القباني، المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية2007.
31- جبار عبد مضحي، مقدمة في الإحصاء الرياضي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2015.
32- جلال الصياد، وأخرون، مقدمة في الإحصاء، منشورات قسم الإحصاء، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية2008-2009.
33- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية2006.
34- جمال الطرايرة، التدقيق، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان2013.
35- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية2001.
36- جيلاني جلاطو، الإحصاء:تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1999.
37- حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر2007.
38- حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، دار زمزم، الأردن 2011.
39- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2013.
40- حسن سمير عشيش، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، عمان2010.
41- حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009.
42- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، عمان2006.
43- حسين عبيد، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية2006-2007.
44- حسين ناجي عارف، مقدمة في الإحصاء، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان2000.
45- حسين يوسف القاضي، وأخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطابع جامعة دمشق، سوريا2013-2014.
46- حسين يوسف القاضي، عصام قريط، مراجعة الحسابات، منشورات جامعة دمشق، سوريا2006.
47- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن2004.
48- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان2011.

49- حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان2007.
50- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009.
51- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2000.
52- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012
53- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2012.
54- خالد خواجة، مصطلحات في المعاينة، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد2005.
55- خالد عبد المنعم زكي لبيب، سمية أمين علي، دراسات تطبيقية في المراجعة، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر2014.
56- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر2010.
57- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2001.
58- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن2006.
59- دان م جي، وأخرون، المدخل إلى معاينة المراجعة، تعريب: ثناء علي القباني، دار المريخ للنشر، السعودية2011.
60- دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، الأساليب الإحصائية في الإدارة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان2013.
61- رأفت سلامة محمود، وأخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2011.
62- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2015.
63- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن2009.
64- زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان2010.
65- زهير عيسى، تدقيق الحسابات: الإجراءات العملية، دار البداية، عمان 2015.
66- سالم عيسى بدر، عماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والإستدلالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2007.
67- سامي محمد الوقاد ، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
68- سليمان محمد طشطوش، أساسيات المعاينة الإحصائية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان2001.
69- سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية1999.
70- سمير كامل محمد، محمد إبراهيم راشد، المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2013.
71- سهام محمد السويدي، دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010.

72- سهير شعراوي جمعة، أصول المراجعة،الطبعة السابعة، مطابع الدار الهندسية، القاهرة 2003.
73- شحاتة السيد شحاتة، المراجعة الخارجية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2016.
74- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر2008.
75- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان2012.
76- شلال الحبيب الجبوري، تطبيقات أساليب المعاينة في الأقطار العربية، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد2001.
77- صالح رشيد بطارسة، الإحصاء والإحتمالات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2010.
78- صادق حامد مصطفى، عبد الله عبد السلام أحمد، دراسات في المراجعة، منشورات جامعة القاهرة، مصر2006-2007.
79- صلاح أحمد مراد، الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر2011.
80- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة عين شمس، مصر2004.
81- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية2004.
82- عارف عبد الله عبد الكريم، المراجعة بإستخدام الأساليب الإحصائية، مطابع جامعة طنطا، مصر1998.
83- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2006.
84- عبد الحفيظ الأرقم، أحمد بن فليس، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة2001.
85- عبد الحليم كراجة، وأخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2002.
86- عبد العزيز شرابي، الطرق الإحصائية للتوقع الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2000.
87- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية2009.
88- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية1998.
89- عبد الفتاح محمد الصحن، محمود ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.
90- عبد الفتاح محمد الصحن، وأخرون، أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
91- عبد الهادي محمد السعيد، الإدارة المالية والإستثمار والتمويل، دار حامد للنشر، عمان1999.
92- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية2001.
93- عبد الوهاب نصر علي، حوكمة الشركات ومراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية2009.

94- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2004.
95- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية2005.
96- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الاسكندرية2006.
97- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الإستثمار والتمويل العقاري وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية2015.
98- عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن2008 .
99- عدلي أبو طاحون، العينات العشوائية الطبقية: مناهج وإجراءات البحث الإجتماعي، الجزء الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية1998.
100- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2008.
101- عدنان تايه النعيمي، وأخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007.
102- عدنان حسين الجادري، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007.
103- عدنان عباس حميدان، وأخرون، الإحصاء التطبيقي، منشورات جامعة دمشق، سوريا2006.
104- عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات، دار الكتاب الجامعي، اليمن2009.
105- عصام مرعي، أدلة التدقيق الدولية، دار العلم للملايين، بيروت 1987.
106- علي إبراهيم طلبة، المراجعة من منظور المعايير الدولية، دار الكتب المصرية، مصر1997.
107- علي إبراهيم طلبة، وأخرون، المراجعة المتقدمة:مدخل كمي، مطبعة دار السلام، مصر2010.
108- علي حاج بكري، أصول مراجعة الحسابات: أساسيات وعمليات، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا2004.
108- علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2012.
110- عوض لبيب فتح الله الديب، أحمد محمد كامل سالم، أصول المراجعة الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية2002-2003.
111- عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013.
112-عوض منصور، وأخرون، أساسيات علم الإحصاء الوصفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان1999.
113-عيد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية إستخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض2006.
114-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006.
115- فائق شقير، و آخرون ، مقدمة في الإحصاء ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان2000.
116- فريد كامل أبو زينة ، الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان2002.

117- فهد نصر حمود مزيان، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2009.
118- فؤاد محمد الليثي، مراجعة الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة2010.
119- فيصل محمود الشوورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان2013.
120- كامل فليفل، فتحي حمدان، الإحصاء، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان2012.
121- كمال الدين الدهراوي، مناهج البحث في المحاسبة، الدار الجامعية ، الإسكندرية2002.
122- كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006.
123- كمال خليفة أبو زيد، وأخرون، نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006.
124- كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة، منشورات جامعة المنصورة، مصر2003.
125- مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012.
126- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام SPSS،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2008.
127- محمد أحمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، دت،
128- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات:الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003.
129- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2007.
130- محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر1998.
131- محمد الفيومي محمد، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية2006.
132- محمد الوقاد ، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
133- محمد توفيق محمد، معايير وإرشادات المراجعة: الإطار العلمي والتطبيق العملي، دار البيان للطباعة، مصر2006.
134- محمد جاسم محمد شعبان العاني، أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2006.
135- محمد حسين محمد رشيد، الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2008.
136- محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005.
137- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، مصر2011.
138- محمد سمير الصبان، أحمد محمد كامل سالم، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر2008.
139- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة ، وأخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية1996.
140- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية2002.
141- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية2002.

142- محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية1990.
143- محمد شاكر، وأخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان2005.
144- محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة، الجزء الثاني، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، السعودية2005.
145- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان2012.
146- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية2005.
147- محمد صبحي أبو صالح، الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان2009.
148- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية2007.
149- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2010.
150- محمد عبد الرحمن إسماعيل، تحليل الإنحدار الخطي، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، السعودية2001.
151- محمد عبد العال النعيمي، حسن ياسين طعمة، الإحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2008.
152- محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة: مدخل قياس وضبط المخاطر، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية2012.
153- محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان2007.
154- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان2009.
155- محمد محمود عبد المجيد، شرح وتفسير معايير المراجعة المصرية من منظور إجرائي، منشورات جامعة عين شمس، مصر2012.
156- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان2003.
157- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية1999.
158- محمد وجدي شركس، الإطار والأساسيات في المراجعة: تدقيق النظم المحاسبية التقليدية والالكترونية، منشورات ذات السلاسل، الكويت1987.
159- محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار التطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة 2000.
160- محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق2001.
161- محمود محمد سليم صالح، مبادئ التحليل الإحصائي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2009.
162- مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية2001.
163- مصطفى يوسف كافي، وأخرون، الإحصاء في الإدارة والإقتصاد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2012.

164- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان2012.
165- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، الإتجاهات الحديثة في المراجعة: تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية2002-2003.
166- منصور أحمد البديوي، وأخرون، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية2010-2011.
167- منصور حامد محمود، المراجعة وفحص الحسابات: الأصول العلمية والإجراءات التطبيقية، دار الثقافة العربية، القاهرة 2002.
168- منصور حامد محمود، وأخرون، أساسيات المراجعة، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر1999.
169- منير شاكر محمد، وأخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن2005.
170- مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2002.
171- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان2003.
172- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
173- نجيب حسين علي، تحليل ونمذجة البيانات بإستخدام الحاسوب، دار الأهلية للنشر، عمان2006.
174- نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة2004.
175- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان1997.
176- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن2004.
177- هشام أحمد حسبو، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبة، مكتبة عين شمس، مصر1996.
178- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان2000.
179- وحيد مصطفى أحمد، أساسيات علم الإحصاء، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة2015.
180- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الإقتصاد السياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان2003
181- وليم توماس، امرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية 1989.
182- يحي حسين عبيد، إبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة: الأبعاد العلمية ومعايير التطبيق، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر 2001.
183- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2007.

الدوريات

184- إبراهيم الرفاعي مبارك، تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 02، جامعة طنطا، مصر2000.

185- إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، "نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القرناء"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد02، جامعة عين شمس، مصر2000.
186- إبراهيم عثمان شاهين، "المحاسبة والمراجعة كمهنة متقدمة"، مجلة المحاسبون، العدد04، الكويت1995.
187- أحمد أشرف عبد الحميد، "الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرية"، مجلة الدراسات التجارية، عدد15، جامعة جنوب الوادي، مصر2003.
188- أحمد زكريا عصيمي، "أثر إستخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد02، جامعة حلوان، مصر2012.
189- أرشد عبد الأمير جاسم، رضا صاحب أبو حمد، "إستقراء المركز المالي لمعمل سمنت الكوفة الجديد"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد21، العراق2006.
190- إسكندر محمود حسين نشوان، جودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس عدد01، مصر2010.
191- العمري وسليمان، "العوامل المؤثرة في إختيار عينات التدقيق في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة العربية للمحاسبة، عمان 2004.
192- أمال محمد عوض، "أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية، مجلد45، العدد02، جامعة الإسكندرية، مصر 2008.
193- أمين السيد أحمد لطفي، "إطار متكامل لأليات حماية إستقلالية المراجع في ضوء المعايير الدولية وقانون سابرينس أوكسلي"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 01، جامعة بني سويف، مصر2005.
194- إيمان أحمد مجاهد، "مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة"، المجلة العلمية لجامعة حلوان للبحوث والدراسات التجارية، العدد05، مصر2001.
195- إيمان حسين الشاطري، حسام عبد المحسن العنقري، "إنخفاض أتعاب مستوى المراجعة وأثاره على جودة الأداء المهني"، مجلة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة،المجلد20، العدد الأول، الرياض2006.
196- بان توفيق نجم، "مدى إعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق"، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد21، العراق2011.
197- تانيا قادر عبد الرحمن، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية"، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد06، العدد01، العراق2016.
198- جاوحدو رضا، "حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المحاسبة، مجلة التواصل، العدد20، عنابة2007.
199- جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة"، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد17، العدد01، السعودية2016.
200- حازم محمد طه، عفاف إسحاق أبو زر، "أثر معايير مراجعة مكاتب التدقيق الزميلة على جودة مكاتب التدقيق"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد08، العدد04، عمان2012.
201- حسن شلقامي محمود، "مقومات تفعيل مراجعة النظير كأداة للرقابة على جودة المراجعة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد03، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر2013.
202- حسني صالح، "مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد01، جامعة حلوان، مصر1997.
203- حسين أحمد دحدوح، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد01، سوريا2008.

204- حسين أمين البامواني، محمد حويش الشجيري، "فجوة توقعات المراجعة"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد32، العدد98، جامعة الموصل، العراق2010.
205- حيدر كاظم، "تفعيل دور التحليل المالي في إحتساب الدخل الخاضع للضريبة"، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد44، العراق2015.
206- رائد جبر، "تطوير عملية الرقابة الداخلية الشرعية في المصارف الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد19، العدد01، الجامعة الأردنية، عمان2011.
207- رشا بشير الجرد، "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة الجامع، المجلد03، العدد15، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا2013.
208- سالم أحمد صباح، "مجالات مساهمة الإتجاهات الحديثة في المراجعة لزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي في عملية المراجعة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، عدد02، جامعة عين شمس، مصر2014.
209- سالم عبد الله العتيبي، "جودة المراجعة كأحد دعائم آليات المراجعة"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد01، عدد02، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2009.
210- سالم عبد الله حلمي، يوسف محمود جربوع، "المراجعة التحليلية ومدى إستخدامها منقبل مراجعي الحسابات القانونية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد67، العدد24، العراق2002.
211- سامح محمد رضا، "أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وإنعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية"، مجلة إدارة الأعمال الأردنية، المجلد08، العدد04، عمان2012.
212- سامي وهبة متولي، "فجوة التوقعات في المراجعة"، المجلة العلمية، العدد10، جامعة الأزهر للبنات، مصر1993.
213- سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد45، العدد02، جامعة الإسكندرية، مصر2008.
214- سيد عبد الفتاح صالح، "مؤشرات الإستدلال على جودة المراجعة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد03، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر1998.
215- شوقي السيد فودة، " نموذج مقترح لتطوير نماذج قياس مخاطر المراجعة وأثرها على تخطيط برامج المراجعة ببيئة الأعمال المصرية"، مجلة الأفاق الجديدة، المجلد13، العدد02، جامعة المنوفية، مصر2001.
216- صادق حامد مصطفى، "نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد47، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1993.
217- عامر محمد سلمان، عماد محمد كندوري، "إستخدام الإجراءات التحليلية في إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد19، العدد73، بغداد2013.
218- عبد الرزاق محمد الفرح، "العوامل المؤثرة على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد16، العدد01، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان2013.
219- عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، "تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العمة"،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد01، العدد2، العراق2008.
220- عبد المهدي عباس محمد، جليل إبراهيم صالح، "دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الإقتصادية، العدد15، العراق2005.
221- عبده علي شلبي، "أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجي على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد02، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2008.
222- عصام قريط، "مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد01، سوريا2009.

223- علي إبراهيم طلبة، "نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد03، كلية تجارة بني سويف، مصر2002.
224- علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، المجلة الجامعة، المجلد02، العدد15، ليبيا2013.
225- عمر علي كامل الدوري، "دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع"، مجلة المنصور الجامعة، العدد14، العراق2010.
226- عمرو سقا، "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد02، سوريا2013.
227- فاتح سردوك، "مراجعة الحسابات وضرورة إيجاد نظرية لها"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد الأول، جامعة الوادي، جانفي2008.
228- فهدة بنت سلطان السديري، حسام عبد المحسن العنقري، "رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة بالسعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، العدد02، الرياض2004.
229- قصي قاسم الكلدار، وأخرون، "الإتجاه في الإقتصاديات المتحولة نحو سياسات الخصخصة في العراق بإستعمال أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم كفاءة الأداء وزيادة الأرباح"، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد44، العراق 2015.
230- قيصر علي عبيد الفتلي، "إستعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، العدد02، العراق2014.
231- محمد البشير، "الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية"، مجلة المدقق، العدد51، الأردن2002.
232- محمد بن حمد المغيولي، "جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد01، العدد01، جامعة طنطا، مصر2006.
233- محمد بهاء الدين محمد، "إستخدام أساليب تحليل الإتجاه على مستوى المراجعة الخارجية"، مجلة البحوث التجارية، العدد01، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر1993.
234- محمد حسن صالح، "تحليل أثار التامين ضد مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية على جودة المراجعة الخارجية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد02، جامعة القاهرة، مصر2013.
235- محمد رشا محمد يوسف مهنا، "إستراتيجية إستخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد02، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر1993.
236- محمد سامي راضي، "الخصائص المحددة لجودة المراجعة"، مجلة أفاق جديدة، العدد02، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر1998.
237- محمد صالح هاشم، "تقييم مدى قبول أسلوب مراجعة النظير كأداة للرقابة الخارجية على جودة الأداء المهني بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر2010.
238- محمد صالح هاشم، "إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد78، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2011.
239- محمد صدام محمود، وأخرون، "أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد07، العراق2011.
240- محمد عبد العزيز عبد الله، "نحو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالإسترشاد بالجهود العلمية والمهنية الدولية"، مجلة الزقازيق للدراسات والبحوث التجارية، المجلد22، العدد01، مصر2002.

241- محمد علي حماد، "تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة كيا لضمان فعالية المراجعة"، مجلة الدراسات التجارية، العدد01، جامعة المنصورة، مصر1996.
242- محمود حسين البدوي، الإستعراض التحليلي ودوره في معالجة الأخطار الناشئة عن المراجعة الإختبارية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، العدد02، جامعة عين شمس، مصر1990.
243- مدثر طه أبو الخير، "إدارة الربح في الشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد01، جامعة طنطا، مصر2000.
244- مسعود صديقي، "دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة2000.
245- ممدوح أبو السعود، "نموذج تقرير مراجعة النظير"، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد43، مصر2013.
246- منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي، "دراسة تحليلية لأثر PCAOB ومعيار المراجعة الدولي رقم 05 على جودة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد04، جامعة عين شمس، مصر2012.
247- ميشيل سعيد سويدان، "بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، المجلد24، العدد01، الرياض2010.
248- صادق الحسني، "إستقلال المراجع"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد26، العدد01، عمان1999.
249- ناظم شعلان جبار، "مدى إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في إكتشاف التضليل في القوائم المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد13، العدد2، العراق2011.
250- ناظم شعلان جبار، " مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصداقية النتائج"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد01، العدد01، العراق2011.
251- وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد32، العدد100، العراق2010.
252- يوسف محمود جربوع، "المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر الإكتشاف في عملية المراجعة"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد06، الأردن2002.
250- يوسف محمود جربوع، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضييق هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد12، العدد02، غزة2004.
253- يوسف محمود جربوع، "مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد08، فلسطين2015.

الملتقيات

254- أيوب بوقرورة، عبد العالي محمدي، "مدى تأثير أخلاقيات مهنة محافظة الحسابات على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، 20-21 نوفمبر2013.
255- بالرقي التيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة أسواق المال، ملتقى دولي:السوق المالي بين النظرية والتطبيق في ظل تجارب الدول العربية، جامعة عنابة،21-22 أكتوبر2008.

256- رواني بوحفص، "تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون01/10"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21 نوفمبر2013.
257- سمير عماري، عمر ديلمي، "دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21 نوفمبر2013.
258- صالح حميداتو، علاء بوقفة، "واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21 نوفمبر2013.
259- عبد الله بن صالح، "واقع إصلاح مهنة المراجعة في الجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر20-21 نوفمبر2013.
260- عبد الحميد عبد المنعم عقدة، "المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة"، المؤتمر العلمي الخامس:حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر2005.
261- فايز سايح، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر2011.
262- محمد سمير بلال، "دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات"، المؤتمر العلمي الخامس:حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر2005.
263- محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الملتقى الثاني عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، جامعة الملك فهد، السعودية، 18-19 ماي2010.
264- معمر قربة، "أثار مخاطر المراجعة على إبداء الرأي لدى المراجع طبقا للمعيار400"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، الأغواط 20-21 نوفمبر2013.
265- ميلود زيد الخير، ياسين غفافلية، "التدقيق بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة"، الملتقى الوطني الرابع: تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، 20-21 نوفمبر2013.

الرسائل العلمية

266- إبراهيم سلمان عمر ، "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات"، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان2008.

267- أحمد سليم محمد سليم، "نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامع عين شمسن مصر2014.
268- أحمد عبد المولى أحمد الصباغ، "إستخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1988.
269- أحمد عبده حسن الريس، "دراسة تحليلية إختبارية لمشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة مع إطار مقترح لمعالجتها"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر2001.
270- أحمد محمد صالح جلال، "تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه، قسم نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر2010.
271- بلقاسم سعودي، "نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر2010-2011.
272- جمعة محمد محمد علي، "دراسة مقارنة لكفاءة وفعالية نماذج التنبؤ ونماذج فحص الإنحرافات لأغراض المراجعة التحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1994.
273- حنان بن عوالي، أهمية التنبؤ بالطلب بإستخدام الأساليب الكمية ودوره في رفع فعالية عملية تخطيط الإنتاج"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر2015-2016.
274- حنان جابر حسن عباس، "إطار مقترح لنظرية المراجعة واثرها على ترشيد الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2004.
275- رشيد سفاحلو، "أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر2016-2017.
276- سامح محمد رضا رياض أحمد، "دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الإحتيالية في ضوء التطورات الإقتصادية المعاصرة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2008.
277- سامي حسن علي محمد، "نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2003.
278- سعاد شدري معمر ، "التقارير المالية للمراجع وأثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس 2014-2015.
279- سماح أحمد محمد عبد الخالق، "إستخدام مدخل التحليل الإستراتيجي لتطوير نموذج قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2011.
280- سمية أحمد ميلي، "أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر2016-2017.
281- سهام كردودي، "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر2014-2015.
282- صفيناز عبد الحي عبد الحميد، "دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم وقياس المخاطر الملازمة لمنشات الأعمال"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1998.
283- عادل عبد الرحمن أحمد، دراسة تحليلية وتطبيقية لنظام الرقابة على جودة عملية المراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1999.
284- عبد الكريم مقراني، "إنسجام معايير المراجعة"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر2007.

285- عبير محمد عطيفي، "نموذج مقترح لتطوير لجان المراجعة لتفعيل مدخل المراجعة على أساس المخاطر"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2014.
286- عدالة العجال، "إستخدامات العمليات العشوائية ونماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الإقتصادي ودورها في دراسة الأفاق المستقبلية للواقع التقني والتسويقي للمؤسسة الصناعية بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر2010-2011.
287- علي سيد أحمد ، إطار مقترح لتطوير المراجعة التحليلية بإستخدام أساليب التحليل الكمي ، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر1993.
288- علي بن قطيب ، "دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر2016-2017.
289- عمر ديلمي، "نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل المعايير الدولية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر2016-2017.
290- عمر شريقي ، " التنظيم المهني للمراجعة "، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر2011 -2012.
291- عمرو نجيب عبد الحميد عبد الرحمن، "قياس رأس المال الفكري في منشات المراجعة لمحدد لجودة أداء عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2014.
292- فؤاد حبيب غدير، "إستخدام النماذج الرياضية في دراسة العوامل المؤثرة في تخطيط القوى العملة في سوريا"، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا2014.
293- كمال السيد العشماوي، "مدخل التوصيل الفعال كأساس لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1999.
294- محمد عبد العظيم حسن رمضان، "إستخدام النماذج الكمية المستحدثة للمراجعة التحليلية لتطوير عملية الفحص الضريبي"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر1993.
295- محمد مشيد، "تطبيق تقنيات السبر في المراجعة المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2014-2015.
296- مسعود صديقي، "نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية" أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر2003-2004.
297- نبيل حمادي، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر2011-2012.
298- نفين عبد الله أبو سمهدانة، "قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2015.
299- هادي أحمد محمد الصياد، "أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر2014.
300- هالة إبراهيم مهدي عبد الله محجوب، "نموذج مقترح لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة في إطار تقدير المخاطر بإستخدام الشك المهني"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2017.
301- هند أبو بكر مصطفى علي، "تأثير إستخدام المراجعين للعصف الذهني والتفكير الإستراتيجي عند تعديل برنامج المراجعة كإستجابة لمخاطر الغش على تحسين فعالية عملية المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر2016.
302- وائل حسين محمد محمود، "تطوير دور المراجعة للحد من الأزمات المالية في جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر2014.

303- ياسر عبير محمد محمود، "إطار مقترح لتفسير العلاقة بين متطلبات الإفصاح المحاسبي وفجوة التوقعات في المراجعة"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2015.
304- يزيد تقرارات، "دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الإقتصادية" أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر2016-2017.
305- يعقوب ولد الشيخ محمد، "التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر2014-2015.
306- يونس عليان سليمان الشوبكي، "أثر المراجعة الخارجية على المعلومات المحاسبية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة حلب، سوريا2006.

القوانين و المراسيم

307- قانون رقم 91-08 ، المؤرخ في 27-04-1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 20، الجزائر1991.
308- الأمر 75-59، المؤرخ في 25-04-1993، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر 1993.
309- المرسوم التنفيذي رقم 96-318، المؤرخ في 25-09-1996، المتعلق بإحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد56، الجزائر1996.
310- قانون رقم 10-01، المؤرخ في 29-06-2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42، الجزائر 2010.
311- المرسوم التنفيذي رقم11-24، المؤرخ في 27-01-2011، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011.
310- المرسوم التنفيذي رقم 11-25، المؤرخ في 27-01-2011، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011.
312- المرسوم التنفيذي 11-26، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011.
313- مرسوم تنفيذي رقم 11-32، المؤرخ في 27-01-2011، المتعلق بالشروط وكيفية تعيين محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد07، الجزائر2011.

مواقع الانترنيت

310- مدونة صالح محمد القرا، الفحص التحليلي في المراجعة، وثيقة أنترنت متوفرة على الموقع:
http://sqarra-wordpress.com/audit2

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages

311- Alain Mikol , les auditeurs financiers, édition d'organisation, Ed. Dunod, Paris1999.
312-Angot Hugues, Fischer Christian, Audit comptable: audit informatique, 3ème édition, Ed. De boeck, Paris2004.
313-Benoit Pige, audit et contrôle enterne, 2ème édition, EMS, Paris2004.
314-Bergeret Jean, La personnalité normale et pathologique : les structures mentales- le caractère- les symptômes, 2eme édition, Ed.Dalloz, Paris 1985.
315-Bethoux Michel, l'audit donne le secteur public, centre de librairie et d'éditions techniques, Paris 1986.
316-Daniel Martina, Précis D'économie, Edition Nathan, Paris 1997.
317-Frédéric Bernard, Contrôle interne, 3eme Edition, Maxima editeur, Paris 2010.
318-Hamini Allel, Le Contrôle Interne et l'élaboration du bilan comptable, OPU, Alger1993.
319-Henri Bouquin, Audit : encyclopédie de gestion, 2eme édition, Economica, Paris 1997.
320-Henri Mitonneau , réussir l'audit des processus , 2ème édition, afnor, France 2006.
321-Hevré Hutin, toute la finance, édition d'organisation, Paris 2005.
322-Hugues Angot, Audit comptable audit informatique, 3ème édition, édition De Boeck Université, Bruxelles2004.
323-Hugues angot ,Christian Fischer,Baudouin Theunissen, audit comptable: audit informatique, 3edition, entreprise de boeck, Paris2004.
324-Jean Charles Becour, Henri Bouquin, Audit Opérationnel, 3eme Edition, Economica, Paris 2008.
325-Jessie wong, Auditing and Assurance, hand book, pearsin education, Australia2007.
326- Khelassi Réda, Les applications de l'audit interne, éditions Houma, Alger 2010.
327-Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et Contrôle Interne : Principes- Objectifs et Pratiques, 3eme édition, Ed.Dalloz, Paris 1986.
328-Lionel Collins, Gerard Valin, Audit et contrôle interne: Aspects financiers- Opérationnels et Stratégiques, 4ème édition, Ed. Dalloz, Paris1992.
329-Michael Smithson, Statistics with confidence, Sage, London2000.
330-Mokhtar Belaiboud, pratique de l'audit , édition Berti, Alger 2005.
331-Obert Robert, Révision et certification des comptes,4ème édition, Ed. Dunod, Paris1995.
332-Obert Robert, Audit et commissariat aux comptes : aspects internationaux, 4ème édition, Ed. Dunod, Paris2004.
333-Obert Robert, synthèse droit et comptabilité, 5ème édition, Ed.Dunod, paris2006.
334-Patrice Vizzavona, Gestion financière, 9ème Edition, Ed. Berti, Alger 2004.
335-Pierre Vernimmen, finance d'entrepries, 5eme édition, Ed. dalloz, Paris2002.
336-Rachid Ben Dib, Econométrie Théorie et Application, office des publications universitaires, Alger 2001.
337-Reda Khelassi, l'audit interne: audit opérationnel, édition Houma, Alger 2005.
338-Renard Jacques, Théorie et Pratique de L'audit Interne, 3eme edition, édition d'organisation, Paris 2000.
339-Stettler Howard, Audit : Principes et méthodes générale, Ed. Publi-union, Paris1977.
340-Swayer Lawrence, La pratique de l'audit, Ed. Publi-union, Paris1976.
341-VALIN Gérard, Controlor Auditor, Dunod, Paris 2006.

Périodiques

342-Arlette Wilson, Use of Regression Models as Analytical Procedures An Empirical Investigation of Data Dispersion on Auditor Decisions, Journal of Accounting Auditing Finance, vol06, N3, Summer1991.

343-Ferreira I, "The effect of audit committee composition and structure on the performance of audit committees", Meditari Accountancy Research, Vol 16, No 2, London 2008,PP95-96.

344-James Thampson, "An Alternative Approach for Controlling Statistical Audit Sampling Risks", Managerial Auditing Jiurnal, vol06, N03 , MCB University, Press1991.

345-Mahdi Salehi, "audit expectation gap: auditor Responsibilities between India and Iran**",** international of businessand man agent, vole 05, N°11, Jordan 2008.

346-Rex Marshall, Robert Armstrong, "The impact of audit risk: materiality and severity on ethical decision making", Managerial Auditing Journal, Vol21, n05, London 2006.

347-Steven Mong, Peter Roebuck, "Effect of audit report disclosure on auditor litigation ris", Accounting and Finance, Vol 01, N45 ,London 2005.

Sites internet

348-Néo-Finance, ISA200 : Objectifs et principes généraux en matière d'audit d'états financiers, document internent disponible sur le site :
http://ibr-ire/fra/documentation-traduction-ISAaspx.pdf.

الملاحق

ملحق (1): إستمارة إستبيان الدكتوراه

الجمـهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و البـحـث العلـمي
جـامعـة محمـد خيضـر- بسكـرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

السيد محافظ الحسابات المحترم

تحية طيبة وبعد

بهدف إنجاز وإتمام أطروحة الدكتوراه، قمت بإعداد دراسة حول "أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات"، ولإتمام الدراسة في الجانب الميداني تم تصميم هذه الإستبيانة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة.

ولكي تحقق هذه الدراسة فوائدها وأهدافها المرجوة، نأمل منكم التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة التي يحويها هذا الاستبيان لما لإجاباتكم وآرائكم من أهمية، وذلكم للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، واثقين من اهتمامكم وحسن تعاونكم.

مؤكدين لكم أن أية معلومات سوف نحصل عليها منكم محاطة بالسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث بولحبال فريد

Boufarid2011@ hotmail.fr

الجزء الأول: معلومات عامة

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع العلامة (X) أمام الإجابة التي تختارها

الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

العمر

أقل من 30 ☐ من 30إلى 40 ☐

من 40 إلى 50 ☐ أكبر من 50 ☐

المستوى العلمي

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐

ليسانس ☐ شهادة مهنية ☐

التخصص

محاسبة ☐ إدارة مالية ☐

إقتصاد ☐ أخرى ☐

الخبرة

أقل من 05سنوات ☐ من 05إلى 10سنوات ☐

من 10 إلى 15سنة ☐ أكبر من 15سنة ☐

الإطلاع على المعايير الدولية للمراجعة

منعدم ☐ سطحي ☐ مقبول ☐

جيد ☐ ممتاز ☐

إستخدام أساليب المراجعة الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة

نعم ☐ لا ☐

<u>الجزء الثاني: أسئلة الموضوع</u>

<u>المحور الأول: أهمية إستخدام أساليب المراجعة التحليلية</u>

<u>البعد الأول: أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي</u>

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	يساعد إستخدام أساليب التحليل المالي في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطر المحتملة					
02	تستخدم أساليب التحليل المالي لتحديد البنود والحسابات التي تتطلب المزيد من الفحص والتحقق					
03	أساليب التحليل المالي تساعد في إكتشاف الأخطاء الجوهرية والعناصر الشاذة التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية					
04	تساعد أساليب التحليل المالي في إبداء رأي فني محايد على مدى صحة وعدالة القوائم المالية					
05	إستخدام أساليب التحليل المالي يؤدي إلى توفير وقت وتكلفة أداء عملية المراجعة					
06	يعتبر أسلوب تحليل التغير من أهم أساليب المراجعة التحليلية التي تبين مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات محل المراجعة					
07	يساعد أسلوب تحليل الإتجاه على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المؤسسة وإتجاهاتها المستقبلية					
08	تساعد دراسة إتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي إنحرافات تطرأ على الحسابات					

البعد الثاني: أهمية تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
09	تساعد الأساليب الإحصائية والرياضية على فهم ودراسة طبيعة عمليات وأنشطة المؤسسة					
10	تعتبر الأساليب الإحصائية والرياضية من أهم الأساليب التي تساهم في زيادة فعالية عملية الفحص والتحقق					
11	في حالة إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وظهور أية إنحرافات يجب البحث عن أسبابها والعمل على تحليلها وتقييمها					
12	يمكن أسلوب تحليل الإنحدار من التفكير المنطقي، ومن ثم القيام بفحص أفضل، لما لهذا الأسلوب من موضوعية وقواعد رياضية محددة					
13	يساهم أسلوب تحليل الإنحدار في إختبار مدى معقولية الرصيد الدفتري الفعلي لأي عنصر من عناصر القوائم المالية					
14	يساهم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في معرفة التغيرات وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في الظاهرة وتفسيرها					
15	يساهم أسلوب دراسة وتحليل السلاسل الزمنية في فهم					

	وتفسير وتقدير التغير في قيمة الحسابات من أجل توقع أكثر دقة لمجرى الأحداث المستقبلية					
16	يساعد إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في إتخاذ القرارات المناسبة في حالات عدم التأكد لتلافي الوقوع في الأخطاء					

المحور الثاني: أهمية إستخدام أساليب المعاينة الإحصائية

البعد الأول:إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
17	يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد إختبارها					
18	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة أدلة إثبات كافية وغير متحيزة					
19	تساعد المعاينة الإحصائية على إجراء تقييم موضوعي للنتائج التي نحصل عليها من العينة، بعكس الحال في المعاينة الشخصية أو الحكمية					
20	يؤدي إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال إختبارات الرقابة إلى تحديد مدى الإختبارات التي يجب بها					
21	إن إستخدام المعاينة الإحصائية يمكن من تحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها بشكل موضوعي وعلمي					
22	إستخدام المعاينة الإحصائية في إختبارات الرقابة يساعد على التأكد من مدى تطبيق ومراعاة المؤسسة للوائح وأنظمة وأساليب الرقابة الداخلية					
23	يساعد أسلوب معاينة الصفات في التأكد من إلتزام المؤسسة بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعة					
24	تساهم المعاينة الإستكشافية في البحث عن الأخطاء الهامة عندما يكون الإستثناء هاما كقرينة عن إختلاس محتمل					

البعد الثاني: إستخدام المعاينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
25	إستخدام أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية يؤدي إلى توفير الوقت والتكلفة عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسة					
26	تمكن المعاينة الإحصائية من تحليل النتائج لمعرفة المدى الذي إختلفت فيه نتائج العينة عن النتائج التي يمكن					

	الحصول عليها إذا تم فحص المجتمع بأكمله					
27	يساهم إستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في تخفيض مقدار العمل التفصيلي الضروري لعملية المراجعة					
28	يستخدم أسلوب معاينة المتغيرات في مرحلة الاختبارات التفصيلية من أجل الحصول على أدلة مباشرة حول صحة الأرصدة والعمليات					
29	يوفر أسلوب العينة الإحصائية في مجال الإختبارات الأساسية أدلة إثبات كافية وغير متحيزة					
30	تختص معاينة المتغيرات بتقدير القيمة النقدية لرصيد معين من الحسابات التي تحتويها القوائم المالية أو تقدير مقدار الخطأ المحتمل أن يوجد في ذلك الرصيد					
31	تساعد أساليب المعاينة الإحصائية في تحقيق أهداف إختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيمة دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة					
32	تتجنب المعاينة بالوحدات النقدية مشكلة تحويل أخطاء معاينة الصفات إلى قيم مالية، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإعتماد على إستنتاجات معاينة القيمة فقط					

المحور الثالث: تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات

البعد الأول: أهمية تحسين جودة عملية المراجعة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
33	يساهم أداء عملية المراجعة بكل كفاءة وفعالية في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة					
34	تساعد جودة أداء عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية					
35	يساهم تحقيق جودة عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات					
36	تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية					
37	تحسين جودة عملية المراجعة يساهم في تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها					
38	يساعد تحسين جودة المراجعة مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على إتخاذ قراراتهم بكل ثقة وإطمئنان					
39	تحقيق جودة المراجعة يحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى					
40	يوفر العمل على تحسين جودة المراجعة القدرة لمكاتب المراجعة الوطنية على المنافسة مع مكاتب المراجعة الدولية					

البعد الثاني: أهمية تخفيض مخاطر عملية المراجعة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
41	تساعد أساليب المراجعة الحديثة على تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة					
42	يساهم إستخدام أساليب المراجعة المختلفة في معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر					
43	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض حالات الفشل إلى أدنى حد ممكن					
44	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يدعم إستقلالية محافظي الحسابات في الجزائر					
45	تخفيض مخاطر عملية المراجعة يوفر على محافظي الحسابات الجهد والوقت والأموال اللازمة					
46	يساعد تخفيض مخاطر عملية المراجعة في دعم قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية المحتملة					
47	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في الرفع من جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة					
48	يساهم تخفيض مخاطر عملية المراجعة في تخفيض عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد محافظي الحسابات					

البعد الثالث: أهمية تضييق فجوة التوقعات

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
49	يساعد العمل على تضييق فجوة التوقعات بتنفيذ عملية المراجعة بمصداقية ونزاهة مطلقة					
50	يحسن تضييق فجوة التوقعات من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات والوطنية والأجنبية في الجزائر					
51	العمل على تضييق فجوة التوقعات يمنح لمحافظ الحسابات العدالة والنزاهة الفكرية وتجنب تضارب المصالح					
52	يساهم تضييق فجوة التوقعات في بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات محافظي الحسابات					
53	تمكن أساليب المراجعة الحديثة من توفير الحياد الكامل لمحافظ الحسابات أثناء تنفيذ عمله وعند إبداء رأيه الفني المحايد					
54	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في تحسين الإتصالات والفهم مع مستخدمي القوائم المالية					
55	يساهم العمل على تضييق فجوة التوقعات في رفع درجة ثقة الأطراف ذات المصلحة في رأي محافظ الحسابات					
56	يساهم تضييق فجوة التوقعات في الرفع من جودة					

	المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المنشورة					

ملحق (2): قائمة محكمي إستمارة إستبيان الدكتوراه

الرقم	الإسم واللقب	الوظيفة	إسم جامعة الإرتباط
01	أحمد عبد المولى الصباغ	أستاذ جامعي	جامعة القاهرة
02	صادق حامد مصطفى	أستاذ جامعي	جامعة القاهرة
03	طارق عبد العال حماد	أستاذ جامعي	جامعة عين شمس
04	أحمد سليم محمد سليم	أستاذ جامعي	جامعة عين شمس
05	علي عبد القادر الذنيبات	أستاذ جامعي	الجامعة الأردنية
06	زياد العمرو	أستاذ جامعي	جامعة الزرقاء
07	وسيلة بن ساهل	أستاذة جامعية	جامعة بسكرة
08	هوام جمعة	أستاذة جامعية	جامعة عنابة
09	عبد اللطيف بلغرسة	أستاذ جامعي	جامعة عنابة
10	كمال حمانة	أستاذ جامعي	جامعة عنابة
11	نصيب رجم	أستاذ جامعي	جامعة عنابة
12	بالرقي التيجاني	أستاذ جامعي	جامعة سطيف
13	ليلى قطاف	أستاذة جامعية	جامعة سطيف
14	معيوف صكاك	أستاذ جامعي	جامعة سطيف
15	مصطفى بودرامة	أستاذ جامعي	جامعة سطيف
16	حكيم ملياني	أستاذ جامعي	جامعة سطيف
17	عبد العزيز شرابي	أستاذ جامعي	جامعة قسنطينة
18	أحمد جميل	أستاذ جامعي	جامعة البويرة
19	علي رحال	أستاذ جامعي	جامعة باتنة
20	نجاة قاضي	أستاذة جامعية	جامعة خميس مليانة
21	مروان حايد	أستاذ جامعي	جامعة خميس مليانة
22	حكيم نشاد	أستاذ جامعي	المركز الجامعي البيض

ملحق (3): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الأول

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
1	160	0	4.1313	.58409
2	160	0	4.2063	.70127
3	160	0	4.1188	.70374
4	160	0	4.3938	.59449
5	160	0	4.1750	.69635
6	160	0	4.3500	.68405
7	160	0	4.1125	.65385
8	160	0	4.3000	.51150

ملحق (4): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الأول

Statistiques

	N	Moyenne	Ecart-type

	Valide	Manquante		
9	160	0	4.2125	.81176
10	160	0	4.1313	.80970
11	160	0	4.2688	.55764
12	160	0	4.2688	.63168
13	160	0	4.3313	.62164
14	160	0	4.1625	.74300
15	160	0	4.1938	.77295
16	160	0	4.2438	.82984

ملحق (5): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الثاني

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
17	160	0	4.3313	.54625
18	160	0	4.1750	.83591
19	160	0	4.2125	.78016
20	160	0	4.2688	.64156
21	160	0	4.1875	.83318
22	160	0	4.1438	.62291
23	160	0	4.0688	.86236
24	160	0	4.1875	.77854

ملحق (6): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الثاني

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
25	160	0	4.2000	.66162
26	160	0	4.3688	.60002
27	160	0	4.4000	.49144
28	160	0	4.2750	.65349
29	160	0	4.2375	.73960
30	160	0	4.1875	.70209
31	160	0	4.0313	.93447
32	160	0	4.1063	.96216

ملحق (7): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الأول للمحور الثالث

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
33	160	0	4.1750	.76520
34	160	0	4.1750	.75694
35	160	0	3.9750	.97742
36	160	0	4.2188	.83682
37	160	0	4.1500	.73715
38	160	0	4.1938	.77295
39	160	0	4.1438	.75107
40	160	0	4.2625	.71364

ملحق (8): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات البعد الثاني للمحور الثالث

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
41	160	0	4.2750	.66304
42	160	0	4.2938	.70574
43	160	0	4.3438	.62492
44	160	0	4.2125	.76387
45	160	0	3.9750	.94470
46	160	0	4.1563	.88699
47	160	0	4.0750	.84340
48	160	0	3.9438	1.10600

ملحق (9): المتوسط الحسابي والإنحراف المعيارى لفقرات البعد الثالث للمحور الثالث

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
49	160	0	4.1688	.72008
50	160	0	4.1063	.84375
51	160	0	4.0688	.88397
52	160	0	4.2563	.65634
53	160	0	4.1500	.85561
54	160	0	4.3000	.67105
55	160	0	4.2250	.74353
56	160	0	4.1875	.77854

ملحق (10): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأبعاد ومحاور الدراسة

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
البعد الأول للمحور الأول	160	0	4.2234	.59716
البعد الثاني للمحور الأول	160	0	4.2266	.69111
البعد الأول للمحور الثاني	160	0	4.1969	.70551
البعد الثاني للمحور الثاني	160	0	4.2258	.67110
البعد الأول للمحور الثالث	160	0	4.1617	.76307
البعد الثاني للمحور الثالث	160	0	4.1594	.77588
البعد الثالث للمحور الثالث	160	0	4.1828	.74420
المحور الأول	160	0	4.2250	.64104
المحور الثاني	160	0	4.2113	.68612
المحور الثالث	160	0	4.1680	.75826
مجموع المحاور	160	0	4.1967	.70248

ملحق (11): إختبار ثبات وصدق أبعاد ومحاور الدراسة

/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.876	8

/VARIABLES=س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.884	8

/VARIABLES=س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.783	8

/VARIABLES=س25 س26 س27 س28 س29 س30 س31 س32

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.872	8

/VARIABLES=س33 س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.889	8

/VARIABLES=س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 س48

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.779	8

/VARIABLES=س49 س50 س51 س52 س53 س54 س55 س56

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.819	8

/VARIABLES=المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.925	2

/VARIABLES=المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.913	2

/VARIABLES=المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.906	3

/VARIABLES=مجموع فقرات الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.945	3

ملحق (12): إختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد ومحاور الدراسة

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
البعد الأول للمحور الأول	.254	160	.162	.822	160	.310
البعد الثاني للمحور الأول	.259	160	.174	.786	160	.322
البعد الأول للمحور الثاني	.290	160	.183	.772	160	.334
البعد الثاني للمحور الثاني	.243	160	.112	.811	160	.262
البعد الأول للمحور الثالث	.260	160	.195	.781	160	.355
البعد الثاني للمحور الثالث	.212	160	.170	.827	160	.320
البعد الثالث للمحور الثالث	.278	160	.206	.775	160	.358
المحور الأول	.250	160	.198	.810	160	.346
المحور الثاني	.254	160	.129	.796	160	.279
المحور الثالث	.229	160	.219	.800	160	.367

الملخص

إن التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات الإقتصادية عبر الزمن في مجال العلاقات الاقتصادية ونطاق المبادلات التجارية وتشابكها، أدى إلى تزايد الطلب على البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بأنشطة وأعمال المؤسسات الإقتصادية على مختلف مستوياتها الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها سواء على المستوى الداخلي لهذه المؤسسات أو على المستوى الخارجي لها، الأمر الذي يحتم وجود مصداقية في هذه البيانات والمعلومات، أي أن تكون صحيحة وسليمة وعادلة.

هذه المصداقية يتم إثباتها بواسطة عملية مراجعة الحسابات التي تهدف إلى إظهار الوضع المالي الفعلي لأي مؤسسة إقتصادية بتاريخ معين، وذلك من خلال فحص محتويات مستنداتها وسجلاتها وحساباتها ومراجعتها بإتباع أساليب وإجراءات حديثة تمثل الجانب التطبيقي والفني في المراجعة والتي تساعد في تحسين جودة تقرير المراجعة والوصول إلى الرأي السليم حول عدالة وصحة القوائم المالية.

تعتمد أساليب المراجعة الحديثة على إستخدام أساليب التحليل الكمية في أداء عملية المراجعة، كتحليل الإتجاه العام وتحليل النسب المالية وتحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية وإختبارات المعاينة الإحصائية. والتي تستخدم في ترشيد تخطيط عملية المراجعة وكذلك الإختبارات الأساسية وإعداد التقرير، مما يساعد على تحديد العناصر المميزة التي تحتاج إلى إهتمام خاص أثناء المراجعة وبالتالي تحسين جودة أداء عملية المراجعة.

إن أساليب المراجعة الحديثة ليست بالأساليب الجامدة، فمحافظي الحسابات لا يتبعون طريقة واحدة متكررة، بل هناك أساليب متعددة في الفكر المحاسبي، وكلما مارس المحافظون المهنة بكفاءة كلما إكتشفوا أن هناك أساليب فنية أخرى جديدة يمكنهم إستخدامها مما يزيد من فعالية المراجعة.

الكلمات المفتاحية

المراجعة، الإجراءات التحليلية، المقارنة، الأساليب الكمية، المعاينة الإحصائية، الكفاءة، الفعالية.

Abstract

The exponential growth of institutions in economic relations and trade expansion and diversification has led to an increase over timein the demand for financial and accounting data and information within the activities of business for large, medium and even small-sized economic enterprises whether internally or externally and, therefore, makes it imperative to ensure the credibility of such data and information, namely; the need to account for the fact that the latter must to be done correctly, fairly and equitably.

Within this context, the credibility is recognized by the audit process, which aims to demonstrate the actual financial situation of any economic operator at a certain date. In such cases, itcan beaccomplished by examining the contents of the operators documents, records and accounts with a view to reviewing them using modern methods and procedures that represent the practical and technical aspects of the auditin connection with improving the quality of the reports as well as expressing the objective opinions on the validity and the equitability of the financial statements.

In the performance of the audit process, in fact, the recent audit modalities rely on the implementation of the methods of the quantitative analysis such as systemic trends analysis, financial ratios analysis, regression analysis, time-series analysis, and statistical sampling tests. Moreover,these modalities are used to inform the audit planning as well as the basic testing and reporting, and thereby helping to determine the distinct elements that require careful attention during the audit and thus to improve the quality of the audit performance.

Accordingly, the recent audit modalities are not rigid and accountants do not follow only single repetitive method. They are however various approaches with respect to Accounting Thought. For this reason, the more efficient the accountants are in the practice of the profession, the more they discover that there are new techniques that can be used, which in turn increases the effectiveness of the audit.

Keywords

Audit, analytical procedures, comparing accounts, quantitative methods, statistical sampling, efficiencyand, effectiveness.